الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الإقتصاد الجزائري

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل. م. د في العلوم الإقتصادية، شعبة إقتصاد مالي

من إعداد:

سمية بلقاسمي

تحت إشراف:

د. علاوة خلوط

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ زموري مسعود	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
د/ خلوط علاوة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	مقررا
د/ عياش زوبير	أستاذ محاضر "أ"	جامعة أم البواقي	عضوا
د/ حناشي لعلى	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
د/ نويوة عمار	أستاذ محاضر "أ"	جامعة باتنة 1	عضوا
أ.د/ بوعشة مبارك	أستاذ تعليم عالي	جامعة قسنطينة 2	عضوا

السنة الجامعية: 2017/2016

الحمد لله

عدد خلقه

و

رضا نفسه

و

زنة عرشه

و

مداد كلماته

إهـــــداء

إلى

من قال فيهما الرحمان

"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى

من لولاهما لما كنت في هذا المقام

أمي وأبي

إلى

أخواتي وإخوتي

صديقاتي

وجميع زملاء دفعتي

أهدي ثمرة جهدي

شكر وعرفان

أتقدم بأسمى كلمات الشكر والتقدير إلى **أبي** وأستاذي ومثلي الأعلى **أ. د لخضر ديلمي** الذي كان لي بمثابة الأب قبل أن يكون لي بمكانة الأستاذ على ما قدمه لي من توجيه قيم وانتقاد هادف، وعلى ما قدمه من جهد ليرى هذا العمل النور.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى **د. علاوة خلوط** على قبول الإشراف على هذا العمل وعلى ما قدمه من تعاون وإرشاد، وإلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وتخصيص جزء من وقتهم لتقييمه، ولا يفوتني أن أتقدم بكل الشكر لجميع الأساتذة الذين رافقوني خلال مشواري الدراسي، وكل من رفع من عزيمتي لإتمام هذا البحث ولو بكلمة، وعلى رأسهم د. طارق خاطر الذي لم يبخل بأي جهد أو وقت في سبيل مساعدتي وتوجيهي لإنجاز هذا العمل.

فشكرا لكم جميعا

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	III
شكر وعرفان	IV
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	XV
قائمة الأشكال	XVI
مقدمة عامة	**أ- ص**
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة	**2**
المطلب الأول: تعريف وقياس البطالة	**2**
أولا- تعريف البطالة	**2**
ثانيا- قياس البطالة	**4**
المطلب الثاني: أنواع البطالة	**6**
أولا- التقسيم التقليدي للبطالة	**6**
ثانيا- تصنيفات أخرى للبطالة	**9**
المطلب الثالث: آثار البطالة	**11**
أولا- الآثار الاقتصادية	**11**
ثانيا- الآثار الاجتماعية والسياسية	**12**
المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة	**13**
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للبطالة	**13**
أولا- مبادئ النظرية الكلاسيكية	**13**
ثانيا- سوق العمل عند الكلاسيك	**16**
المطلب الثاني: النظرية الماركسية في تفسير البطالة	**19**
أولا- مبادئ النظرية الماركسية	**19**
ثانيا- اتجاه معدل الربح نحو التدهور والبطالة عند ماركس	**21**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: التحليل الكينزي للبطالة	**22**
أولا– الطلب الفعال ونقد قانون ساي	**22**
ثانيا– سوق العمل عند كينز	**25**
المطلب الرابع: التفسير التكنولوجي للبطالة	**29**
أولا– نظرية التعويض	**29**
ثانيا– نظرية البطالة التكنولوجية	**30**
المبحث الثالث: النظريات الحديثة لتفسير البطالة	**33**
المطلب الأول: نظرية الاختلال	**33**
أولا– عرض النظرية	**33**
ثانيا– الانتقادات الموجهة للنظرية	**36**
المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية الجزئية الحديثة	**37**
أولا– نظرية رأس المال البشري	**37**
ثانيا– نظرية الإشارة	**39**
ثالثا– نظرية البحث عن العمل	**40**
المطلب الثالث: النظريات النيوكينزية في تفسير البطالة	**42**
أولا– نظرية العقود الضمنية	**42**
ثانيا– نظرية الأجور الكفأة	**43**
ثالثا– نظرية تجزئة سوق العمل	**45**
رابعا– نظرية الداخلين الخارجين (Insiders/Outsiders)	**47**
خلاصة الفصل	**49**
الفصل الثاني: الإطار النظري للتضخم	
تمهيد	**52**
المبحث الأول: ماهية التضخم	**53**

فهرس المحتويات

المطلب الأول: تعريف التضخم	**53**
أولا- تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له	**53**
ثانيا- تعريف التضخم على أساس خصائصه	**54**
المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم	**55**
أولا- تضخم الطلب	**57**
ثانيا- تضخم التكاليف	**60**
المطلب الثالث: محددات التضخم	**63**
أولا- عرض النقد	**64**
ثانيا- عجز الموازنة	**64**
ثالثا- سعر الفائدة	**66**
رابعا- سعر الصرف	**67**
خامسا- سعر النفط	**67**
سادسا- الفساد	**67**
المبحث الثاني: تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية	**68**
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم	**69**
أولا- نظرية كمية النقود	**70**
ثانيا- الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود	**75**
المطلب الثاني: النظرية الكينزية في تفسير التضخم	**77**
أولا- الفجوة التضخمية	**78**
ثانيا- مراحل تغير الأسعار عند كينز	**79**
المطلب الثالث: النظرية النقدية في تفسير التضخم	**82**
أولا- المعالم الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود	**83**
ثانيا- دالة الطلب على النقود عند فريدمان	**84**

فهرس المحتويات

المبحث الثالث: أنواع التضخم، قياسه، وآثاره	**89**
المطلب الأول: أنواع التضخم	**89**
أولا- على أساس سرعة ارتفاع الأسعار (أساس حدة التضخم)	**89**
ثانيا- على أساس مصدر التضخم	**90**
ثالثا- على أساس تصرف الحكومة تجاه الضغوط التضخمية	**93**
المطلب الثاني: قياس القوى التضخمية	**94**
أولا- الأرقام القياسية للأسعار	**94**
ثانيا- معايير الفجوة التضخمية في قياس التضخم	**98**
المطلب الثالث: الآثار المترتبة على التضخم	**102**
أولا- الآثار الاقتصادية للتضخم	**102**
ثانيا- الآثار الاجتماعية للتضخم	**107**
خلاصة الفصل	**110**
الفصل الثالث: العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية	
تمهيد	**113**
المبحث الأول: المقاربات الأولية لمنحنى فيلبس	**114**
المطلب الأول: المقاربات الأولية لإشكالية البطالة والتضخم	**114**
أولا- التحليل الكلاسيكي للبطالة والتضخم	**114**
ثانيا- التحليل الكينزي للبطالة والتضخم	**115**
المطلب الثاني: منحنى فيلبس الأصلي (الخلفية التاريخية)	**117**
أولا- الأساس الإحصائي لمنحنى فيلبس	**117**
ثانيا- الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس	**121**
المطلب الثالث: الدراسات الداعمة لمنحنى فيلبس	**122**
أولا- تحليل ليبسي	**122**

فهرس المحتويات

ثانيا– تحليل ساموبلسون وسولو (الانتقال من تضخم الأجور إلى تضخم الأسعار)	**125**
ثالثا– الدراسات السابقة لدراسة فيلبس	**130**
المبحث الثاني: منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية	**131**
المطلب الأول: الركود التضخمي واختفاء منحنى فيلبس	**131**
المطلب الثاني: نظرية التوقعات التكيفية	**134**
أولا– المعالم الأساسية لنظرية التوقعات التكيفية	**134**
ثانيا– منحنى فيلبس في ظل نظرية التسارع	**135**
ثالثا– الدراسات التطبيقية لمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات	**143**
رابعا– قصور نظرية التوقعات التكيفية	**147**
المطلب الثالث: نظرية التوقعات الرشيدة	**149**
أولا– المعالم الأساسية لفرضية التوقعات العقلانية	**149**
ثانيا– منحنى فيلبس وعدم فعالية السياسة الاقتصادية	**151**
ثالثا– الدراسات التطبيقية	**153**
رابعا– نقد نظرية التوقعات الرشيدة، وتفسير مدرسة العرض والطلب لمنحنى فيلبس	**157**
المبحث الثالث: التفسير النيوكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم	**159**
المطلب الأول: نموذج المثلث	**160**
أولا– عرض نموذج المثلث	**160**
ثانيا– النيرو المتغير عبر الزمن ونموذج المثلث	**162**
المطلب الثاني: منحنى فيلبس للحقبة الثالثة	**162**
أولا– نموذج ws-ps	**163**
ثانيا– الجمود الاسمي والحقيقي ومنحنى فيلبس لـ Akerlof	**166**
المطلب الثالث: منحنى فيلبس النيوكينزي	**170**
أولا– نظام التسعير الأمثل ومنحنى فيلبس النيوكنزي	**171**

فهرس المحتويات

ثانيا– نموذج منحنى فيلبس النيوكينزي الهجين	**173**
خلاصة الفصل	**177**
الـفصـل الرابع: واقع البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**180**
المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر	**181**
المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر	**181**
أولا– نظرة عامة حول التضخم في الجزائر	**181**
ثانيا– تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2015	**182**
المطلب الثاني: أسباب حدوث التضخم في الجزائر	**190**
أولا– الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في الجزائر	**190**
ثانيا– الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر	**203**
المطلب الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر	**211**
أولا– أدوات السياسة النقدية	**211**
ثانيا– أدوات السياسة المالية	**219**
المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر	**233**
المطلب الأول: تحليل واقع سوق العمل في الجزائر	**233**
أولا– عرض العمل في الجزائر	**235**
ثانيا– الطلب على العمل	**240**
المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر	**241**
أولا–المرحلة الأولى– البطالة في مرحلة المخططات التنموية (1966– 1985)	**242**
ثانيا–المرحلة الثانية– من 1985 إلى 1989	**244**
ثالثا–المرحلة الثالثة– تطور البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989– 2000)	**245**
رابعا– المرحلة الرابعة– من 2001 إلى 2015	**247**

فهرس المحتويات

المطلب الثالث: أسباب البطالة في الجزائر والسياسات المتبعة للحد منها	**251**
أولا– أسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري	**251**
ثانيا– السياسات المتبعة للحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري	**258**
خلاصة الفصل	**272**
الفصل الخامس: دراسة قياسية للبطالة والتضخم في الجزائر	
تمهيد	**277**
المبحث الأول: دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري	**278**
المطلب الأول: دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم	**278**
أولا– دراسة استقرارية السلاسل	**278**
ثانيا– تقدير النموذج	**280**
ثالثا– اختبار السببية لجرانجر بين البطالة والتضخم	**285**
المطلب الثاني: العلاقة بين عرض النقود، التضخم، والبطالة	**287**
أولا– العلاقة بين عرض النقود والتضخم	**287**
ثانيا– العلاقة بين عرض النقود والبطالة	**291**
المبحث الثاني: محددات البطالة والتضخم	**295**
المطلب الأول: محددات التضخم	**295**
أولا– دراسة استقرارية المتغيرات	**296**
ثانيا– تقدير النموذج	**298**
ثالثا– اختبار صلاحية النموذج	**300**
المطلب الثاني: محددات البطالة	**301**
أولا– تقدير النموذج	**301**
ثانيا– اختبار صلاحية النموذج	**307**

فهرس المحتويات

خـلاصة الفـصل	**310**
خـاتمــة عـامـة	**313**
قائمة المراجع	**322**

قائمة

الجداول والأشكال

قـائـمـة الجداول

قـائـمـة الجـداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	أنواع البطالة وفق نظرية الاختلال	34
2	تطور معدل التضخم في الجزائر (1990- 2000)	183
3	تطور معدلات التضخم (2001-2014)	185
4	تطور فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية (2006-2014)	191
5	تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014)	193
6	تطور معدل الخصم في الجزائر (1990-2015)	213
7	تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001-2014)	215
8	تطور معدل استرجاع السيولة (2002-2014)	217
9	تطور فوائد تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة (2005-2014)	218
10	تطور النفقات العامة (1990-1999)	220
11	تطور النفقات العامة (2000-2014)	223
12	تطور الحصيلة الضريبية (2000-2014)	226
13	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات وتمويله لعجز الموازنة (2000-2014)	229
14	تطور صافي القروض للدولة (2000-2014)	231
15	تطور المديونية الخارجية (2000-2014)	232
16	تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين (2000-2014)	237
17	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990-2000)	245
18	تطورات معدلات البطالة في الجزائر (2001-2014)	247
19	توزيع السكان في المناطق الريفية والحضرية (2000-2013)	257
20	تطور حجم الفئة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001-2004)	268
21	تطور حجم الفئة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر (2005-2009)	269
22	نتائج اختبار استقرارية سلسلتي البطالة والتضخم	279
23	نتائج اختبار استقرارية سلسلتي الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار	287
24	نتائج اختبار استقرارية سلاسل الواردات، أسعار البترول، النفقات العامة	296
25	نتائج اختبار wald- إحصاءة F لنموذج (UECM-ARDL)	305

قـائـمـة الأشكال

قـائـمـة الأشـكـال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	مكونات إجمالي السكان	4
2	البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية	18
3	تحديد مستوى التوظيف وفقا لكينز	23
4	عرض العمل عند كينز	26
5	توازن سوق العمل عند كينز	27
6	شكل مبسط للدورات الاقتصادية في القرن العشرين	31
7	التفاعل بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل	35
8	تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب	56
9	التضخم الناتج عن الطلب	59
10	التضخم الناتج عن التكاليف	61
11	تضخم التكاليف مع محاولة الحفاظ على معدل إنتاج مرتفع	61
12	آثار التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار	73
13	الفجوة التضخمية	78
14	العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز	81
15	تضخم الطلب لكينز في حالة التوظيف الكامل	82
16	عرض النقود والطلب عليها عند النقديين	87
17	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك	114
18	العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين	116
19	منحنى فيلبس للمملكة المتحدة (1861-1957)	119
20	منحنى فيلبس الأصلي	121
21	عدم التوازن في سوق العمل وفائض الطلب	123
22	العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجور	124
23	العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل	124
24	منحنى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم	128
25	اختيار المعدلات المثلى للبطالة والتضخم	129

قـائـمـة الأشكال

26	تطور الركود التضخمي بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا (1960-1982)	132
27	منحنى فيلبس للولايات المتحدة (1961-1979) (1970-1999)	133
28	معدل البطالة الطبيعي والتعديل باتجاه حالة الثبات	137
29	الفرضية التسارعية	139
30	آثار سياسة توسعية على منحنى فيلبس ومنحنى العرض الكلي للأجل الطويل عند النقديين	140
31	أثر سياسة تقييدية على منحنى فيلبس عند النقديين	141
32	العلاقة بين البطالة وتغير معدل التضخم في الولايات المتحدة (1960-1983)	147
33	آثار صدمة توسعية في ظل فرضية التوقعات الرشيدة	151
34	محددات النيرو وفقا لنموذج ws-ps	165
35	آثار سياسة انكماشية في بريطانيا (79-85)	167
36	منحنى فيلبس طويل الأجل وفقا لـ Akerlof (1996)	168
37	آثار صدمة طلب سالبة على العرض والطلب الكليين	169
38	منحنى فيلبس للأجل الطويل وفقا لـ Akerlof (2000)	170
39	تطور أسعار مكونات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من جانفي 2007 لسبتمبر 2010	188
40	تطور أسعار مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك من جانفي 2010 لجويلية 2013	189
41	تطور المكونات المساهمة في نمو الكتلة النقدية	195
42	تغير عرض النقد ومقابلات الكتلة النقدية 2000-2014	195
43	تطور النفقات العامة 2000-2014	198
44	تطور تعويضات الأجور في الجزائر 2000-2014	199
45	تطور الأجر الأدنى من 1990 – 2012	200
46	تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر 2000-2012	200
47	تطور إجمالي الطلب والعرض الكليان 2000-2014	201
48	تطور الواردات الجزائرية 1990-2014	204
49	تطور معدلات البطالة بالنسبة المئوية من 2001 إلى 2014	249
50	مضمون تخطيط القوى العاملة	255
51	استراتيجية اختبار ديكي فولر	279

قـائمـة الأشكال

52	نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم	281
53	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم	281
54	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم	282
55	اختبار ثبات تباين بواقي نموذج العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم	283
56	نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين البطالة والتضخم	284
57	اختبار سكون سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل المقدرة بين البطالة والتضخم	285
58	إختيار فجوة الإبطاء المثلى لاختبار السببية لجرانجر	286
59	نتائج اختبار السببية لجرانجر بين البطالة والتضخم	286
60	نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار	288
61	اختبار سكون سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل المقدرة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار	289
62	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	290
63	اختبار استقرار سلسلة معدل نمو الكتلة النقدية من الدرجة صفر	291
64	اختبار استقرار سلسلة معدل نمو الكتلة النقدية من الدرجة الأولى	292
65	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والبطالة	292
66	اختبار سكون سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل المقدرة بين عرض النقود والبطالة	293
67	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين عرض النقود والبطالة	294
68	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج محدادت التضخم	300
69	معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج محدادت التضخم	300
70	اختبار ثبات تباين بواقي نموذج محدادت التضخم	301
71	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لمحددات البطالة	304
72	نتائج اختبار wald	305
73	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد لمحددات البطالة	306
74	**نتائج اختباري CUSUM و CUSUM of Squares للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة**	308
75	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد	308
76	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد	309
77	اختبار ثبات تباين بواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد	309

مقدمة عامة

.....مقدمة عامة.....

تمهيد:

يعد تحقيق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل من بين أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية، إذ تعتبر البطالة والتضخم من بين المتغيرات الأكثر أهمية التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية، وحيث أن قيمة معينة من أي من الظاهرتين لا يمكن تفاديها في الاقتصاد مع عدم وجود اتفاق حول أيهما أكثر إيذاء، فإن تصميم السياسات الجيدة لمواجهتهما يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بين كل من البطالة والتضخم وذلك من أجل توفير فكرة واضحة لما هو في متناول البنك المركزي من حيث السيطرة على النشاطات الاقتصادية، وتقدير ما يمكن أو لا يمكن للسياسة النقدية تحقيقه من أجل اتخاذ خيار عقلاني بخصوصها.

فقد لاحظ الاقتصادي النيوزيلاندي "فيلبس" في دراسة قام بها سنة 1958 وجود علاقة إحصائية سالبة بين معدل التغير في الأجور الاسمية ومعدل البطالة بانجلترا للفترة 1861- 1957، وتم تطوير هذه الدراسة من قبل كل من "بول ساموبلسون" و"روبرت سولو" من خلال تعويض معدل الأجر الاسمي بمعدل التضخم، وأصبحت هذه العلاقة العكسية معروفة على نطاق واسع باسم منحنى فيلبس الذي أصبح من أهم الأدوات المستخدمة في السياسات الاقتصادية وسلاح بيد الحكومات لمواجهة أي من الظاهرتين، حيث ساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه من أجل تحقيق التوظيف الكامل، وعليه تكون مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية الصناعية في كيفية الوصول إلى "التوليفة المثلى" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.

ورغم الاهتمام الكبير الذي حظيت به هذه العلاقة التبادلية لدى الاقتصاديين والسياسيين إلا أنها تعرضت للتشكيك في مصداقيتها من قبل أتباع المدرسة النقدية في نهاية الستينات. وقد برزت ظاهرة التضخم الركودي في مطلع السبعينات في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة لتقوي تلك الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيلبس والتي لم يكن ممكنا في ضوء النظرية العامة لكينز تفسيرها، مما أعطى الفرصة للنيوكلاسيك بتوجيه سهام نقدهم لهذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيلبس، وقد وضع التضخم الركودي المنظرين أمام تحد، فقد كان على عاتقهم ليس فقط تفسير سبب ظهوره، وإنما أيضا تبرير صحة علاقة منحنى فيلبس في الفترات السابقة.

كما يلاحظ اتجاه الأبحاث الأخيرة نحو طائفة من النماذج تجتمع في خواص يطلق عليها منحنى فيلبس الكينزي الجديد، والمشترك في هذه الجهود التوجه نحو الاقتصاد الحقيقي، حيث عادت أحدث النماذج الكينزية إلى نمط تفكير فيلبس غير أن الكلفة الحدية الحقيقية، هذه المرة، تحدد التضخم وليس متوسط الأجر، بيد أن الكلفة الحدية الحقيقية استبدلت بفجوة النشاط الحقيقي على أساس أنها متغير ينوب عنها، والتي تقاس بالفرق بين البطالة الفعلية والمعدل الطبيعي لها، وتعتمد هذه النماذج على أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الاسمي والحقيقي مع استخدام التوقعات الرشيدة، لتفسير فعالية السياسات الاقتصادية في التأثير على الإنتاج والبطالة على الأقل في الأجل القصير. وضمن هذا الإطار توصل MORLEY إلى أن فجوة النشاط الحقيقي المقاسة بانحراف البطالة الفعلية عن معدلها الطبيعي هي محدد مهم لفجوة التضخم أي انحرافه عن اتجاهه العام وذلك للبلدان الصناعية السبعة. وقد صنف نموذجه من جملة الصيغ الكينزية الجديدة لمنحنى فيلبس.

وعليه باتت العلاقة بين المتغيرين محل خلاف بين المدارس الاقتصادية فكانت كل مدرسة تضع التعديل الذي تراه مناسبا ما أعطى عدة علاقات لمنحنى فيليبس انطلاقا من العلاقة الأصلية. منذ ذلك الحين وبما أن التدابير لاحتواء التضخم والبطالة تختلف باختلاف شكل وحدة منحنى فيلبس، وأن النظريات الاقتصادية هي قوانين نسبية تختلف باختلاف الفترات وهيكل اقتصاديات البلدان، تم القيام بعدة دراسات تطبيقية لمعرفة طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في إطار عدة بلدان من أجل صياغة سياسات ملائمة لمكافحتهما وكانت النتائج مختلفة من بلد لآخر، وعليه لا تزال هذه العلاقة محل نقاش وجدل.

طرح الإشكالية:

كانت البطالة والتضخم ولا تزالان من أهم الظواهر الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري لما تسببانه من آثار تلقي بضلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي خاصة منذ بداية التسعينات ودخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتطبيق برنامج الإصلاحات الهيكلية الذي أقره صندوق النقد الدولي كمحاولة لمسايرة التحولات التي يعيشها العالم، وبالرغم من أن معدلات التضخم والبطالة المسجلة في السنوات الأخيرة تختلف كثيرا عن تلك المسجلة في نهاية الثمانينات والتسعينات، إلا أن الظاهرتين لا تزالان تطرحان نفسهما بقوة في الجزائر بالموازاة مع السياسات المالية والنقدية المنتهجة من

طرف السلطات من جهة، والتطلعات التي تطمح لها من جهة أخرى. مما دفع إلى الاهتمام بآثارهما وتجنب مخاطرهما عن طريق وضع السياسات الاقتصادية، حيث استحدث بنك الجزائر عدة أدوات لمواجهة كل من البطالة والتضخم خاصة في الألفية الجديدة في ظل ظرف يتميز بظهور إفراط هيكلي في السيولة المصرفية بالسوق النقدية نظرا لزيادة صافي الموجودات الخارجية لدى بنك الجزائر بسبب انتعاش أسعار المحروقات. وبما أن تخطيط وتجسيد السياسات الجيدة يتطلب تقدير ديناميكية العلاقة بين كل من البطالة والتضخم كما سبق وذكر، خاصة في ظل تبني الجزائر مؤخرا لسياسة استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية مقارنة بالأهداف الأخرى، فقد ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن إيجاد علاقة بين البطالة والتضخم بالاعتماد على معطيات الاقتصاد الجزائري ؟

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف فسرت مختلف النظريات الاقتصادية ظاهرتي البطالة والتضخم؟
- إلى أي مدى تختلف استجابة كل من البطالة والتضخم للتغيرات في السياسة الاقتصادية؟
- هل يمكن استخدام منحنى فيليبس كأداة للسياسة الاقتصادية؟
- ما هي المتغيرات الاقتصادية التي تسبب تطور نسب كل من البطالة والتضخم في الجزائر؟
- ما هي الإجراءات التي تم اتخاذها في الجزائر لمواجهة ظاهرتي البطالة والتضخم؟
- ما مدى تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري؟
- هل تؤثر الزيادة في المعروض النقدي على كل من البطالة والتضخم في الجزائر؟
- ما هي الشروط الواجب توفرها حتى تؤدي الزيادة في المعروض النقدي في الاقتصاد إلى تخفيض معدلات البطالة؟، وهل تتوفر هذه الشروط في اقتصادنا الوطني؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر في المدى القصير.
- هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر في الأجل الطويل.
- تؤدي زيادة المعروض النقدي في الجزائر إلى تخفيض معدل البطالة ورفع معدل التضخم.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي للدراسة هو التحقق من طبيعة وشكل العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم والقوى المسببة لها من خلال اختبار مدى صحة العلاقة الإحصائية لمنحنى فيلبس للبيانات الجزائرية خلال الفترة (1990-2014)، ومعرفة الأثر الذي يحدثه تغير المعروض النقدي على كل من الظاهرتين، بالإضافة إلى:

- التعرف على طرق قياس البطالة والتضخم مع عرض آثارهما ومختلف النظريات المفسرة لهما.
- فحص أثر التغيرات في السياسة الاقتصادية على كل من البطالة والتضخم (فحص فعالية السياسة الاقتصادية).
- تتبع تطور كل من البطالة والتضخم مع ذكر أسباب حدوثهما في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة السببية بين المتغيرين من أجل تحديد أي منهما يسبب الآخر.
- تحديد الشروط الواجب توفرها حتى تؤدي الزيادة في المعروض النقدي إلى انخفاض معدلات البطالة.
- اقتراح جملة من التوصيات من أجل الوصول لبرامج محددة لمواجهة كل من البطالة والتضخم خلال الفترة المدروسة، من خلال التعرف على محددات كل منهما.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا يحتل أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي، والذي يوضح فيما إذا كان هناك تضارب بين أهداف السياسة النقدية في الجزائر فيما يخص تحقيق استقرار الأسعار

والتوظيف الكامل، كما تنبع أهمية الدراسة في كون معظم الدراسات التي بحثت في مشكلتي البطالة والتضخم في الجزائر تناولت هاتين الظاهرتين كل على حدا، بينما جاءت دراستنا لتبحث في طبيعة العلاقة القائمة بينهما. بالإضافة إلى أن هناك حاجة ماسة لدراسة محددات البطالة والتضخم، باعتبار الجزائر تعاني من كلا الظاهرتين وتسعى جاهدة لتخفيض معدلاتهما التي تعبر على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة بالبلد، كما أن معرفة أثر المعروض النقدي على كل من البطالة والتضخم من شأنه أن يسهم في تقديم أساس نظري وتطبيقي يساعد على صياغة السياسات الاقتصادية الملائمة لمواجهة كل من الظاهرتين في الجزائر اللتان يجب إعطاءهما أهمية خاصة نظرا لآثارهما الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وتأثيرهما على تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية التي تختلف باختلاف شكل منحنى فيلبس.

المنهج المستخدم:

قصد الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية سيتم التقيد بقواعد المنهج العلمي (الاستقرائي والاستنباطي) الذي يبدأ باختيار المشكلة وصياغتها في صورة سؤال أو أكثر، ثم تجزئتها إلى أسئلة فرعية **(المنهج التحليلي لديكارت)**، بعدها يتم وضع الفرضيات كإجابات محتملة وتخمينات معقولة للمسألة المطروحة، واستقراء الواقع الاقتصادي للظاهرتين محل الدراسة، للوصول أخيرا إلى إثبات أو نفي الفرضيات باستخدام الأسلوب الكمي للتأكد من إمكانية وجود علاقة بين الظاهرتين مع تحديد محددات كل منهما.

واعتمدت الدراسة على عدة مراجع تتوزع على اللغة العربية والأجنبية وعلى عدد من مصادر البيانات من أجل الوصول إلى بيانات أكثر دقة، والتي تتمثل في تقارير كل من الديوان الوطني للاحصائيات، وزارة المالية، بنك الجزائر، المديرية العامة للضرائب، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

حدود الدراسة:

تتحدد أبعاد الدراسة لهذا الموضوع من جانبين زماني ومكاني، يتضح البعد المكاني من خلال التطرق لمختلف الجوانب المحيطة بظاهرتي البطالة والتضخم في الجزائر وطبيعة العلاقة بينهما تبعا لخصوصية اقتصادنا الوطني، أما بالنسبة للجانب الزماني فهو محدد بالفترة 1990-2014 والتي تتضمن أكثر من

مرحلة من المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائر، حيث تمثل سنة 1990 بداية انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق وتبني إصلاحات اقتصادية ومالية هامة، كما تزامنت كذلك مع فترة حرجة شهدت تفاقما كبيرا للظاهرتين محل الدراسة لتشهد السنوات اللاحقة تحسنا في الوضعية الاقتصادية تزامن مع تحسن أسعار المحروقات، وهو ما انعكس بشكل متفاوت على كل من البطالة والتضخم.

الدراسات السابقة :

1- Hognal, Vincent « The behaviour of inflation and unemployment in the Unites States », UCD centre for economic research working paper series n°16, School of economics, University College Dublin, 2000.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول العلاقة بين البطالة والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1960−2000)، وقد تم استخدام النموذج القياسي التالي في اختبار العلاقة:

$\pi_t = a(L)\ \pi_{t-1} + B(L)\ (U_t - U_t^N) + e_t$، واستخدام بيانات ربعية للاقتصاد الأمريكي. وبافتراض أن معدل البطالة الطبيعي ثابت خلال هذه الفترة، توصلت الدراسة إلى أن كلا من التضخم للفترة السابقة ومعدل البطالة للفترة الحالية ذات دلالة إحصائية للتأثير على معدل التضخم للفترة الحالية. كما وجدت أن هناك عوامل تؤثر على العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من أهمها التغيرات التي تحدث في أسعار الواردات وأسعار العملة، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية.

2- Mattew Hughart, "Controling in inflation, applying rational expectations to Latine America", Journal of political economy, Vol 11, 2000

خلال هذه الدراسة تم افتراض إمكانية تخفيض التضخم دون تحمل تكلفة ارتفاع البطالة، كما تم افتراض أن التضخم المتوقع يؤثر على التضخم الفعلي في دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين 1966−1997، البرازيل 1979−1997، شيلي 1966−1998)، وقد تم اختبار الفرضيتين باستخدام طريقة المربعات الصغرى وفقا للمعادلة $\pi_t = a + b_0 U_t + b_1 \pi_t^e$ ، وكانت النتيجة $b_0 = 0$ للبرازيل والأرجنتين، مما يوضح استقلال التضخم عن البطالة، و $b_1 = 1$ ما يؤكد أثر التضخم المتوقع على التضخم الحالي، وقد كانت النتائج متماثلة باستثناء البرازيل بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية غير المتوقعة.

3- Gregory Mankiw, « The inexorable and mysterious tradeoff between inflation and unemployment », Economic journal, vol 11, issue 471, 2001.

هدفت هذه الدراسة إلى مناقشة العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم من الناحية النظرية، حيث تشير إلى أهمية هذه العلاقة التي جعلت الاقتصاديين يقدمون تفسيرات مختلفة لها، ومن هنا تم استعراض وجهات نظر المدارس الاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بهذا الموضوع. وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين البطالة والتضخم هي في جوهرها علاقة ناتجة عن أثر السياسة النقدية، حيث أن التغيرات التي في هذه السياسة تدفع هذين المتغيرين باتجاهين متضادين، فيؤدي التوسع النقدي إلى زيادة الناتج والتوظيف وارتفاع الأسعار.

4-Fumitaka Furuoka, « Does the phillips curve really exist ? New empirical evidence from Malaysia », Economics Bulletin, Vol 5 , N 16, 2007.

نظرا لنقص الأبحاث التي فحصت فرضية منحنى فيلبس في البلدان النامية تم اختيار حالة ماليزيا في هذه الدراسة لفحص وإجراء تحليل تطبيقي للعلاقة بين معدلي البطالة والتضخم خلال الفترة 1975-2004، استخدمت الباحثة نموذج تصحيح الخطأ لاختبار وجود منحنى فيلبس في ماليزيا، وتم الاعتماد على ثلاث طرق: اختبار جذر الوحدة، اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار السببية لجرانجر. وقد أوضحت النتائج التي تم التوصل إليها إلى أن هناك علاقة سلبية (عكسية) طويلة المدى بين البطالة والتضخم كما أن هذه العلاقة تكاملية وسببية. وعليه فقد قدمت هذه الدراسة دليلا تطبيقيا يدعم وجود منحنى فيلبس في ماليزيا.

5-Aaron Chicheke, « Monetary policy, inflation, unemployment and the phillips curve in South Africa », a dissertation submitted in full fulfillment of the requirements of obtaining a master of commerce degree in economics, Department of Economics, Faculty of management and commerce , University of fort hare, South Africa , 2009.

إن أثر السياسة النقدية على البطالة والتضخم ومتغيرات حقيقية أخرى كان موضوع مختلف الأبحاث والنقاشات في الاقتصاد الكلي لفترة طويلة، وقد قامت بعض الدراسات بتحليل كيف تؤثر السياسة النقدية على الاقتصاد الاسمي والحقيقي لكن تركيزهم كان بشكل رئيسي على القنوات المختلفة للسياسة النقدية وحول نوع السياسة النقدية التي تؤثر على الاقتصاد، وعوضا عن تحليل كل هذه القنوات المتعددة هدفت

هذه الدراسة إلى تحري العلاقة بين تغيرات السياسة النقدية، البطالة والتضخم، وفحص أثر السياسة النقدية على كل منهما، أي سواء التغير في السياسة النقدية يستطيع تفسير التغير في البطالة والتضخم في اقتصاد جنوب إفريقيا. كما تم التحري عن وجود منحنى فيلبس في حالة جنوب إفريقيا خلال الفترة 1980- 2008، وذلك بواسطة نموذج تصحيح الخطأ. وتمثلت أهم نتيجتين توصلت إليهما الدراسة في:

- هناك علاقة موجبة طويلة المدى بين البطالة والتضخم، وعليه منحنى فيلبس لا يتطابق مع حالة اقتصاد جنوب إفريقيا.

- السياسة النقدية في جنوب إفريقيا تتفاعل مع تغيرات التضخم أكثر من تغيرات البطالة، وعليه فهي تعطي للتضخم وزن أكثر من البطالة وتستجيب لاختلافات التضخم بسرعة أكثر من اختلافات البطالة.

6- Gauthier Vermandel, « Une analyse non paramétrique de la relation inflation-chômage, une application à l'OCDE 1955-2010 ».

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البطالة والتضخم لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE للفترة الزمنية 1955-2010، وقسمت إلى ثلاث مراحل:

*1955-1967: تميزت بارتفاع التضخم مع مستويات منخفضة من البطالة، أي علاقة عكسية بين الظاهرتين.

* 1973-1979: تميزت هذه الفترة بظاهرة التضخم الركودي أي ارتفاع كل من التضخم والبطالة، مما يعني انهيار منحنى فيلبس.

* 2008-2010: تميزت هذه الفترة بظهور الأزمة المالية التي صحبت معها معدلات عالية من البطالة إضافة إلى انخفاض التضخم.

وعليه كانت النتيجة أن العلاقة بين البطالة والتضخم التي يمثلها منحنى فيلبس هي قصيرة الأجل وغير مستقرة، لوجود عوامل تؤدي لانتقال المنحنى من وضع لآخر.

7- William . R . Hart, and Thomas . E . Hall , « The Samuelson-Solow phillips curve and the great inflation » , Miami university, Farmer School of Business, departement of economics, 2010.

هذه الدراسة نشرت فيما بعد في المقال التالي:

Hall.T.E and W.R.Hart, « The Samuelson-Solow phillips curve and the great inflation », History Economic Review, Vol 54, 2012

تم تقديم منحنى فيلبس كأداة للسياسة النقدية لأول مرة من قبل كل من 'بول ساموبلسون' و'روبرت سولو'، مما ساعد على خلق المحيط الذي سمح للتضخم بالتسارع خلال الستينات، لكن من المفارقات المذكورة في هذه الدراسة أنهما لم يقوما بتقدير منحنى فيلبس الخاص بهما وبدلا من ذلك اكتفيا برسمه باليد **(hand drew)** ليتناسب مع بيانات الولايات المتحدة لفترة 25 سنة من 1934– 1958. ما دفع كل من الباحثان **(Hall 2010** و**Hart)** إلى تقدير منحنى فيلبس الخاص بساموبلسون وسولو باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي التي كانت متوفرة لهما خلال تلك الفترة. وقد تم الحصول على منحنيين مقدريين: الأول مركب باستعمال CPI والثاني باستعمال WPI. بعد ذلك قاما بمقارنة كل من المنحنى الأصلي لساموبلسون وسولو والمنحنيين المقدرين لنفس الفترة. وكانت النتائج كما يلي:

– هناك اختلاف بين منحنيي فيلبس المقدران والمنحنى الأصلي لساموبلسون وسولو، حيث لكل من المنحنيان المقدران جزء على شكل حدبة كما أن كلا منهما أكثر انبساطا من المنحنى الأصلي على نطاق واسع من معدلات البطالة، وكلاهما غير مرتبط مع معدل تضخم "صفر"، كما أنه عندما تكون البطالة منخفضة فإنه يمكن تخفيضها أكثر مع انخفاض معدل التضخم.

– عندما تكون البطالة بين 5% إلى 6% والتي تمثل حصيلة معدل تضخم "صفر" في منحنى فيلبس لساموبلسون وسولو فإنه ينتج معدل تضخم 3– 5 % في المنحنيان المقدران، كما أنه على الرغم من أن تقليص البطالة من 5.5% إلى 4% مترافق مع ارتفاع في معدل التضخم بـ 0.5% إلى 0.75% فقط في منحنيا فيلبس المقدرين (مقابل ارتفاع بـ 2.5% إلى 3% في منحنى فيلبس لساموبلسون وسولو)، إلا أن معدلات التضخم أكثر ارتفاعا وغير مقبولة على نطاق واسع من البطالة. (هذا الاختلاف محير خاصة أن الدراستان اهتمتا بنفس الفترة) مما يطرح التساؤل إذا كان مسار سياسات الاقتصاد الكلي في الولايات المتحدة خلال الستينات قد تطور بشكل مختلف لو أن ساموبلسون وسولو قاما بتقدير منحنى فيلبس الخاص بهما.

8–David Umoru and M.Anyiwe, « Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model », Research on Humanities and Social Sciences, Vol 3, N 3, 2013.

قام الباحثان بفحص ديناميكيات البطالة والتضخم في نيجيريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لفترة 27 سنة، وأوضحت النتائج التطبيقية للدراسة وجود تضخم ركودي في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة وعليه فإن هناك علاقة موجبة بين البطالة والتضخم منذ سنة 1986، مما يبطل فرضية منحنى فيلبس في نيجيريا. ومن العوامل المحتملة المسببة للتضخم الركودي في نيجيريا تبني استهداف التضخم مما يسهل التوقعات التضخمية، وتواجد فائض كبير في اليد العاملة في البلد مما يؤدي إلى جمود في سوق العمل وهيكل الأجور في الاقتصاد.

ومن التوصيات التي قدمت لمواجهة هذه الظاهرة العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من عرض النقود، زيادة إقراض البنك المركزي للقطاعات الحقيقية للاقتصاد، السماح لمعدلات الفائدة بالانخفاض وضبط نمو النقود من أجل دفع النمو الاقتصادي، وأيضا على الحكومة خلق صناعات تحويلية خاصة وأن 70% من قوة عمل البلد يعملون في الزراعة.

9- Rajarshi Mitra, «The U.S phillips curve: New empirical estimates», 12th eurasia business and economics society (EBES), Singapore, 9/11/2014.

بعد الدراسة السابقة التي قام بها كل من **Hall** و**Hart**، قامت الباحثة خلال هذه الدراسة بإعادة تقدير منحنى فيلبس لاقتصاد الولايات المتحدة وفحص حساسية التضخم للتغيرات في معدل البطالة لاقتصاد الولايات المتحدة خلال الفترة 1970–2012، وقد تم استخدام كل من اختبار جذر الوحدة من أجل فحص استقرارية المتغيرين، اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، اختبار السببية لجرانجر. أما النتائج التي تم التوصل إليها فتتمثل فيما يلي:

– لم يشر اختبار السببية لجرانجر إلى أي دليل لوجود تأثير سببي بين المتغيرين، بينما تم تحديد علاقة تكاملية كما أشار تحليل التكامل المشترك إلى أن انخفاض 1% في معدل البطالة يؤدي إلى زيادة 0.17% في معدل التضخم وعليه هناك علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الولايات المتحدة، ويمكن استمرار هذه العلاقة في المدى الطويل إذا ارتفعت الأسعار أسرع من الأجور.

– تم تقدير أن معدل بطالة 3% –4 % في اقتصاد الولايات المتحدة يترافق مع معدل تضخم يتراوح بين 2.7 % و3 % . كما أن معامل الانحدار السلبي (–0.17) يقدم دليل قوي ضد منحنى فيلبس العمودي ويوضح التكلفة المنخفضة لتخفيض البطالة، كما يعزز وجهة نظر ساموبلسون وسولو بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم، وبإمكانية تخفيض البطالة بواسطة سياسة نقدية توسعية وبتكلفة هامشية فقط في معدل التضخم.

10– **محمد تيسير محمد الديري، « العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة في الأردن، دراسة تطبيقية قياسية 1967–2001 » ، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2004.**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم في الأردن ومعرفة الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في التأثير على اتجاه هذه العلاقة. وقد اعتمدت الدراسة نموذجا قياسيا لتشخيص المتغيرات الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المؤثرة على العلاقة التبادلية بين الظاهرتين، حيث تم استخدام المعادلة الممثلة لمنحنى فيلبس لتمثيل هذه العلاقة، وتقدير معلمات النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى وذلك بعد أخذ اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات الداخلة في الدراسة والتأكد من عدم وجود مشاكل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة وعدم وجود مشاكل الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية.

دلت نتائج تحليل النماذج القياسية على أن هناك دلالة إحصائية على وجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الأردن، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لكل من التضخم للفترة السابقة والأزمات الاقتصادية على هذه العلاقة، أي أنها غير مستقرة وتتأثر بتعديل التوقعات وبالظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وقد تم قياس معدل البطالة الطبيعي خلال فترة الدراسة باستخدام المعادلة الممثلة لمنحنى فيلبس فتم التوصل إلى أنه يساوي 6.04% تقريبا باستخدام الطريقة الثابتة ويتراوح بين 5.98% و6.47% باستخدام الطريقة المتغيرة، أي أن التغيرات التي حدثت في قيم معدل البطالة الطبيعي خلال فترة الدراسة قليلة جدا. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة الإنتاج الفعلي إلى الطبيعي ونسبة معدل البطالة الفعلي إلى الطبيعي، وإلى وجود أثر إيجابي للإنفاق الحكومي وعرض النقد على معدلات التضخم وأثر عكسي على معدلات البطالة.

وقد خلصت الدراسة إلى توصيات منها ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم في الأردن عند قيام الحكومة باتخاذ إجراءات أو سياسات للحد من إحدى هاتين المشكلتين، بالإضافة إلى إعادة النظر في السياسات الانكماشية التي انتهجتها السلطات المالية والنقدية خلال فترة التسعينات بعد أن أظهرت الدراسة الأثر الإيجابي لعرض النقد والإنفاق الحكومي في تخفيض معدلات البطالة.

11- علي عبد الوهاب إبراهيم النجا، « مدى تحقق منحنى فيلبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1985-2012 » ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، جامعة الإسكندرية، 2014.

خلال هذه الدراسة قام الباحث بالتحقق من مدى وجود منحنى فيلبس في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1985-2012)، وقد أوضحت نتائج القياس في الأجل الطويل وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والتضخم كما أن العلاقة عكسية بين المتغيرين. وكان تأثير البطالة على التضخم أقوى من تأثير التضخم على البطالة، حيث تشير النتائج إلى أن ارتفاع معدل البطالة بنسبة 1% يترتب عليه تخفيض التضخم بنسبة 2.4%، بينما ارتفاع التضخم بنسبة 1% يترتب عليه تخفيض البطالة بنسبة 0.4%. هذه النتيجة تؤيد تحقق فرضية منحنى فيلبس ومن ثم توجد مفاضلة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد المصري، مما يشير إلى إمكانية استخدام السياسة النقدية للتأثير على كل منهما. كما أن نتائج اختبار السببية توضح وجود علاقة أحادية الاتجاه في الأجل الطويل وهي أن البطالة تسبب التضخم وليس العكس، الأمر الذي يوضح أهمية تأثير الجوانب الحقيقية على الجوانب النقدية في الاقتصاد المصري.

هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع من جانبيه النظري والتطبيقي، والإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار النظري للبطالة، حيث يتطرق إلى الجوانب النظرية والفكرية للبطالة من خلال إلقاء الضوء على أهم المفاهيم الأساسية لها والمنهجية المستخدمة في قياسها، مع ذكر أنواعها المختلفة والآثار الناجمة عنها والتي تسبب تكلفة كبيرة على الاقتصاد والمجتمع. بالإضافة إلى إعطاء تحليل ونقد لمختلف النظريات التقليدية والحديثة المفسرة لها.

الفصل الثاني: وفيه تم استعراض الإطار النظري لظاهرة التضخم من خلال تبيان مفهومها، أهم محدداتها، أنواعها، بالإضافة إلى عرض مختلف المدارس المفسرة لها، والطرق المختلفة لقياس القوى التضخمية مع توضيح آثارها على الاقتصاد والمجتمع.

الفصل الثالث: اهتم هذا الفصل بالجدل الفكري حول العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى نظرة مفصلة لمنحنى فيلبس ابتداءا من مقارباته الأولية من نشأته، تطوره، ووصولا إلى الشكوك المثارة حول العلاقة بين البطالة والتضخم مع ظهور التضخم الركودي، والجدل القائم حول إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية، مع دراسة المتغيرات التي تؤثر على هذه العلاقة واستقرارها، من منظور نظرية التوقعات التكيفية، أنصار النيرو، نظرية التوقعات الرشيدة، فضلا على الاتجاهات الحديثة للعلاقة بين الظاهرتين والمتمثلة في النظرة الكينزية الجديدة لمنحنى فيلبس.

الفصل الرابع: تم من خلال هذا الفصل الذي جاء بعنوان واقع البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري التعرض إلى واقع وتطور كل من الظاهرتين في الجزائر وتبيان الأسباب المسؤولة عنهما، بالإضافة إلى السياسات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للحد من هاتين الظاهرتين، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، وزارة المالية، بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للضرائب، وتقارير صندوق النقد الدولي.

الفصل الخامس: بعنوان دراسة قياسية للبطالة والتضخم في الجزائر، وقد مثل الجانب التطبيقي الذي خصص لتناول دراسة مدى تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري وإمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال قياس العلاقة بين الظاهرتين في الأجل القصير والطويل، بالإضافة إلى دراسة السببية بينهما، مع تقدير أثر التغيرات في عرض النقود على كل من البطالة والتضخم في الجزائر، ووصولا إلى تقدير محددات كل منهما للكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلاتهما، من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية لمواجهتهما، وذلك باستخدام الطرق القياسية الأحدث في التقدير.

صعوبات الدراسة:

لا يمكن أن يخلو أي بحث من الصعوبات والعراقيل والتي عادة ما تؤثر سلبا على البحث، وتمثلت صعوبات هذا البحث في التباين والتضارب الكبير في المعطيات الإحصائية في بلادنا، مما صعب علينا عملية التحليل والتطبيق الإحصائي.

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة

الفصل الأول.....الإطار النظري للبطالة

تـمـهـيـد:

تشكل ظاهرة البطالة أحد الأركان الهامة في النظرية الاقتصادية، وقد أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث تحليلها ودراستها، خاصة بعد الكساد الكبير سنة 1929، وظهور النظرية الكينزية التي تهدف إلى محاربتها والتقليل من معدلاتها باستخدام السياسات التوسعية. وبذلك أصبحت للبطالة مكانة مهمة ومتميزة في تاريخ الفكر الاقتصادي، على اختلاف مدارسه واتجاهاته لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها، لما لها من تأثير على اقتصاديات الدول وعلى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بها، فالتقليل من حجم البطالة وبذلك الرفع في معدلات النمو الاقتصادي يعد من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمخططين وصانعي السياسات الاقتصادية في أي دولة. لذا تعطى لمشكلة تحديد مفاهيم البطالة وتفسيراتها المختلفة أهمية كبيرة حيث تختلف الأرقام المعطاة لحجم البطالة باختلاف المعايير المعتمدة في تعريفها، كما تختلف السياسات المعتمدة للحد من البطالة باختلاف تفسيراتها المختلفة.

سنحاول خلال هذا الفصل إعادة النظر في كثير من المفاهيم والتفسيرات الخاصة بهذه الظاهرة، حيث سيتم في المبحث الأول إلقاء الضوء على أهم المفاهيم الأساسية للبطالة والمنهجية المستخدمة في قياسها والتي يضعها البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، والديوان الوطني للإحصائيات. بالإضافة إلى ذكر أنواعها المختلفة والتي تختلف باختلاف أسبابها. والآثار الناجمة عن ارتفاع معدلاتها والتي تسبب تكلفة كبيرة على الاقتصاد والمجتمع. أما المبحث الثاني والثالث فسيتم تخصيصهما لسرد آراء الأفكار الاقتصادية المختلفة، التقليدية والحديثة، حول تفسير هذه الظاهرة قصد دراستها بشكل أعمق.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

تعتبر البطالة بالإضافة إلى التضخم من أهم العراقيل التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، كما يعد تخفيض معدلاتهما مطمحا رئيسيا للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف وقياس البطالة

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغتها لكنها اتفقت في المعنى الأساسي لها وفي كيفية قياسها.

أولا- تعريف البطالة:

يمكن التفريق بين مفهومين للبطالة، وهما المفهوم العلمي والمفهوم الرسمي. تعرف البطالة وفقا للمفهوم العلمي على أنها: "الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع قوة العمل المتاحة فيه استخداما كاملا، مما يؤدي إلى أن يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، وهذا ما يقود إلى تدني مستوى المعيشة أو مستوى الرفاهية في هذا المجتمع". ونستنتج من هذا التعريف أن البطالة تتضمن بعدين رئيسيين وهما: عدم الاستخدام الكامل للقوى العاملة، وعدم الاستخدام الأمثل لها.[1]

أما المفهوم الرسمي للبطالة فيركز على الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له ويرغبون فيه، ولا يجدونه، خلال فترة زمنية معينة. [2]

1- تعريف منظمة العمل الدولية:

من أبرز التعريفات الرسمية للبطالة نجد تعريف منظمة العمل الدولية، الذي يعتبر أن البطالة تشمل كافة الأشخاص الذين هم قادرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه لكن غير قادرين على إيجاد وظيفة عند مستوى الأجر السائد.[3]

---

[1]- علي عبد الوهاب النجا، "**مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص8-9.

[2]- نفس المرجع، ص ص3-4.

[3] - Kayode A Sajin, Samuel Arome, Felix Anyio, « **The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications**», Global Business and economics reaserch journal, Vol 3, N° 2, 2014, p14.

2- تعريف البنك الدولي للعمل (BIT):[1]

وفق التعريف العالمي للبطالة المتبنى سنة 1982 من طرف البنك الدولي للعمل خلال الملتقى الدولي الثامن عشر حول إحصاءات العمل، يعتبر العاطل عن العمل كل شخص في سن العمل (15سنة وأكثر) وتتوفر فيه ثلاث معايير أساسية:

- "**بدون عمل**": أي انعدام تام للعمل خلال فترة الاستبيان، ويعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يشغل وظيفة مأجورة (موظف) أو غير مأجورة (يعمل لحسابه الخاص) .

- "**متاح للعمل**": أي قادرا ومستعدا للعمل إذا توفرت له الفرصة خلال الأسبوعين المقبلين، ويستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن عمل لمزاولته في فترات لاحقة.

- "**يبحث عن عمل**": هذا المعيار ينطبق على الأفراد الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، أو الذين وجدوا وظيفة سيبدؤون في مزاولتها في غضون ثلاث أشهر.

3- تعريف الديوان الوطني للإحصائيات:[2]

يعتبر عاطلا كل شخص يكون في سن يسمح له بالعمل، وتتوفر فيه المواصفات التالية:

- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي (لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة خلال إجراء التحقيق الإحصائي).
- أن يكون على استعداد تام للعمل.
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، وقام بالإجراءات اللازمة للعثور على وظيفة.

وبالتالي من خلال هذه التعاريف، يمكن أن نعرف البطالة على أنها: "وجود أشخاص في سن العمل وقادرين عليه ومؤهلين للقيام به في ظل الأجور السائدة وقاموا بكل الإجراءات المطلوبة للحصول على منصب شغل، لكنهم لم يحصلوا عليه".

---

[1] - Gaelle le Guirriec-Milner, « **L'éssentiel des mécanismes de l'économie** », 4ème édition, Lextenso éditions, paris, 2015, p55.
- Stéphanie Dupays, « **Déchiffrer les statistiques économiques et sociales** », Dunod, Paris, 2008, p32.

[2] - Office National des statistiques, **« Activité, emploi & chômage en septembre 2014 »**, rapport N° 683, p15, sur : www.ons.dz vu : 9/7/2015

ثانيا- قياس البطالة:

تقوم الدول بقياس البطالة بالاعتماد على أسلوب العينات، وذلك باستخدام مسوحات وأنواع أخرى من الاستطلاعات الموزعة على عينة من السكان، ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل. وتعتبر هذه الطريقة أكثر ملائمة لقياس معدل البطالة وفق المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات البطالة إذا ما قورنت بغيرها من المصادر مثل سجلات التأمين ضد البطالة أو سجلات مكاتب التوظيف، حيث يعتبر مسح الأسر المعيشية المصدر الوحيد الذي من خلاله يتم قياس مشترك للعمالة والبطالة.[1] حيث تستخدم هذه المسوحات لتقسيم إجمالي السكان إلى ثلاث فئات[2] يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل(01): مكونات إجمالي السكان

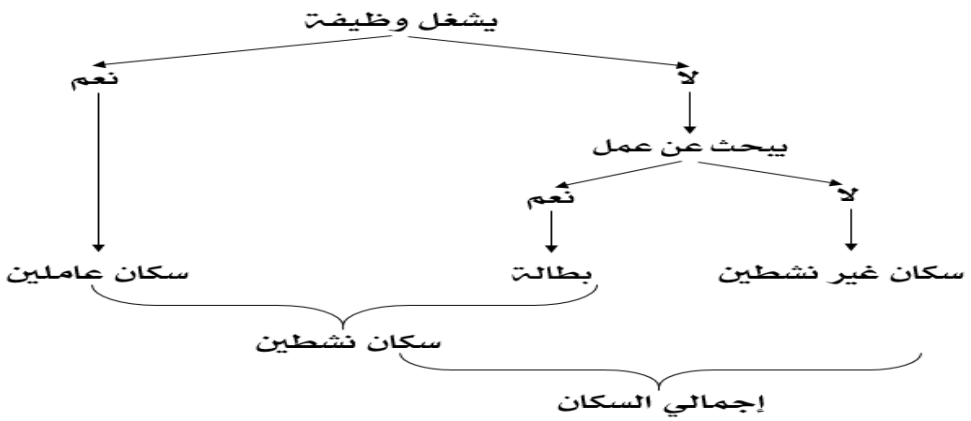

Source : Jaques Freyssinet, **« Le chômage »** ,11ème édition, éditions la découverte, paris, 2004, p11.

نلاحظ أنه يمكن تقسيم إجمالي السكان إلى 4 مجموعات:

- **العاملون:** هم الذين ينجزون أي عمل مقابل أجر، بدوام كلي أو جزئي، حتى وإن كان يشتغل ساعة في اليوم.

- **العاطلون عن العمل:** تضم هذه الفئة الأشخاص غير العاملين، إلا أنهم قادرون على العمل وراغبون فيه وجادون في البحث عنه خلال الأسابيع الأربعة الماضية.

- **السكان النشيطون (القوة العاملة):** تضم جميع الأفراد العاملين أو العاطلين عن العمل. (عدد الأفراد الموظفين + عدد الأفراد العاطلين).

[1] - ميادة حسن رحيم، "**البطالة وسبل معالجتها في العراق**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد4، 2013، ص ص 179-180.

[2] - Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, « **Principres de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, p768.

– **الفئة غير النشطة:** هم الأفراد خارج القوة العاملة بحيث أنهم لا يستطيعون العمل أو ببساطة لا يبحثون عن العمل،[1] ويستبعد من الفئة النشطة الأفراد دون السن القانوني للعمل، أو فوق سن معينة أي سن التقاعد والمعاش، بالإضافة للأفراد غير القادرين عن العمل لعدة أسباب مثل المرضى وطلبة المدارس وربات البيوت، أو الأفراد الذين لا يبحثون عن العمل ولا يرغبون فيه باختيارهم في ظل الأجور السائدة.[2]

يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع في لحظة زمنية معينة، وذلك كما يلي: [3]

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}}$$

وقد تعرض احتساب معدل البطالة بهذه الطريقة إلى عدة انتقادات، نذكر منها:

– لوحظ في فترات الركود الاقتصادي الطويلة أن حجم القوة العاملة يتقلص أو يبقى ثابتا لأن الوضع الاقتصادي لا يشجع على دخول عمال جدد إلى القوة العاملة، ولا يشجع العاطلين عن العمل على الاستمرار بالبحث عن فرص العمل، ولذلك فإن معدلات البطالة المحتسبة لا تظهر حالة البطالة الحقيقية المتردية، كذلك في فترات الانتعاش الاقتصادي، فإن العمال الجدد يتشجعون على دخول العمل ويتضخم حجم القوة العاملة، وبالتالي فإن معدلات البطالة المحتسبة لا تعكس التحسن الحاصل في الاستخدام والانخفاض الحقيقي في معدلات البطالة.

– لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة، أو بالنسبة للأعمار والأجناس المختلفة. لذا يستحسن العمل على احتساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة ولقطاعات اقتصادية منفصلة، ولفئات الأعمار المنفصلة للقوة العاملة للوقوف على الوضع الحقيقي للبطالة وتأثيراتها الاجتماعية، فبينما تكون معدلات البطالة الإجمالية مثلا 5–6% لوحظ بأن معدلاتها للعمال الجدد أو اليافعين قد تتراوح بين 15–20%.

---

[1]– بول أ. ساموبلسون، وآخرون، "**الاقتصاد**"، ط15، ترجمة: هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 596.

[2]– علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص ص11–12.

[3] - Gregory N. Mankiw**, "Macroéconomie"**, 3éme édition, De Boeck, paris, 2006, p 42.

– لا تعتمد تأثيرات البطالة في المجتمع على المعدل الإجمالي فحسب، وإنما أيضا على الفترة التي يبقى العامل خلالها بدون عمل، فكلما تطول هذه الفترة تكون تأثيرات البطالة أكثر حدة.

– قد تكون معدلات البطالة المحتسبة بهذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، لأنه لا يوجد في هذه الطريقة ما يؤكد أن الأشخاص العاطلين مازالوا فعلا مستمرين بالبحث عن العمل،[1] ففي كثير من الدول المتقدمة التي يكون بها نظام للضمان الاجتماعي كثيرا ما تصنف الإحصاءات بعض الأفراد على أنهم في حالة بطالة، رغم أنهم غير جادين في البحث عن العمل، لكي يستمروا في الاستفادة من برامج المساعدات الاجتماعية الحكومية، مما يؤدي لمغالاة في حساب البطالة.[2] وكلما كان معدل البطالة حاد كلما صعب إيجاد أولئك العاطلين الزائفين.[3]

المطلب الثاني: أنواع البطالة

تعدد أسباب البطالة يؤدي إلى تعدد أنواعها ومسمياتها، تبعا لطبيعة الاقتصاد ودرجة تطوره. سوف يتم التركيز على التقسيم التقليدي للبطالة، بالإضافة إلى التعرض لتقسيمات أخرى لها.

أولا– التقسيم التقليدي للبطالة:

1– البطالة الاحتكاكية:

هي بطالة قصيرة المدى (مؤقتة) ناجمة عن عملية المطابقة بين العمال والوظائف الشاغرة من حيث الوقت الذي يحتاجه العمال من أجل البحث عن وظائف تلائم قدراتهم ومهاراتهم.[4] يظهر هذا النوع من البطالة لأن أسواق العمل دائمة الحركة بطبيعتها، فمن التغيرات التي تحصل باستمرار في القوة العاملة وسوق العمل مثلا انتقال العاملين من عمل لآخر أو منطقة لأخرى من أجل إيجاد عمل أكثر تناسبا مع مؤهلاتهم المهنية أو العلمية، كذلك انتقال العمال من وإلى سوق العمل والذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل عند تخرجهم.[5] وعليه السبب الرئيسي لهذه البطالة هو قلة المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل وبالتالي عدم التقاء جانب

---

[1]– إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، "**الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 245–246.

[2]– رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، علم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص19.

[3] - Jaques Freyssinet, « **Le chômage** », 11ème édition, éditions la découverte, paris, 2004, p44.

[4] - Wiliam Levernier, Bill Z Yang, « **A note on the categories of unemployment in a principles of macroeconomics course** », Perspective on economics education reaserch, Vol 7, N1, 2001, pp61-63

[5]– إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، نفس المرجع، ص247.

الطلب مع جانب عرض العمل أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضونها[1]. إن عملية التوفيق بين رغبة العمال العاطلين بالعمل ورغبة أصحاب العمل في توظيف العمال تأخذ بعض الوقت، لذا فحتى عندما يتعادل الطلب الكلي على العمل والعرض الكلي للعمل فسيكون هناك بطالة احتكاكية ناتجة عن الحركة الدائمة لسوق العمل.

يمكن تخفيض الوقت الذي يقضيه الفرد في البحث عن عمل بتأسيس بنك معلومات يقوم بخزن المعلومات المتعلقة بفرص العمل حتى يتيح للباحث عن العمل أن يحيط علما بجميع الوظائف الشاغرة التي تتفق مع مؤهلاته بسرعة وكفاءة أكثر.[2]

2- البطالة الهيكلية:

تعرف البطالة الهيكلية على أنها حالة تعطل أجزاء من القوة العاملة بسبب تطورات تؤدي إلى اختلاف متطلبات هيكل الاقتصاد الوطني مع طبيعة العمل المتوفرة.[3] وقد يحدث عدم التكافؤ هذا بين ما هو معروض من الأيدي العاملة وما هو مطلوب منها لأن الطلب على نوع معين من الأيدي العاملة يرتفع في حين ينخفض الطلب على نوع آخر، ولا يتكيف المعروض منها مع الوضع بالسرعة الكافية.[4] ففي الوقت الذي يكون فيه فائضا في الطلب على العمل في المهن والقطاعات الاقتصادية التي تواجه ازدهارا اقتصاديا، يكون هناك فائض عرض عمل في أسواق القطاعات الاقتصادية التي تواجه كسادا.[5]

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى العوامل التالية:

- عدم التوافق بين مؤهلات وخبرات العاطلين عن العمل مع حاجات ومتطلبات الوظائف الشاغرة.[6]

- التغيرات في هيكل الطلب: يترتب على تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الدخول الحقيقية للأفراد زيادة الطلب -بصفة عامة- على كثير من السلع، إلا أن هذه الزيادات تكون بنسب مختلفة بالنسبة للسلع، فهي تكون بنسب أقل من الزيادة في الدخل بالنسبة للسلع الضرورية والتقليدية، وبنسب أكبر من الزيادة في الدخل فيما يتعلق بالسلع الكمالية والحديثة، فضلا أنه قد يحدث نقص في الطلب على بعض السلع

---

[1]- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 235

[2]- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سابق، ص26.

[3]- عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص143.

[4]- بول أ. ساموبلسون، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 597

[5]- عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 330-331.

[6] - Kayode Asajn, Samuel Arome, Felix Anyio, « **The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications »,** op,c.i.t, p15.

التقليدية، يؤدي هذا التغير في الطلب إلى حدوث بطالة هيكلية في المجالات الأخيرة لا يمكن استيعابها في إنتاج السلع الكمالية الحديثة.

– التقدم التكنولوجي: يؤدي استخدام فنون إنتاجية جديدة تحل محل الفنون الإنتاجية القديمة، فضلا عن إدخال أنواع جديدة من السلع تحل محل بعض السلع القديمة، إلى الاستغناء عن عدد من العاملين في مجالات الإنتاج المختلفة. هؤلاء العمال ليست لهم القدرة على الالتحاق بالوظائف الجديدة لاختلاف مؤهلاتهم.

– التغير في هيكل سوق العمل كزيادة نسبة الإناث وصغار السن في القوة العاملة،[1] فضلا عن تسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية بعد الحروب والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية، وما يشابهها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة هجرة العمال من الريف للمدينة وارتفاع نسبة البطالة في المناطق الحضرية.

– انتقال الصناعات من منطقة لأخرى تبعا لتوفر الشروط المناسبة لها كانخفاض أجور العمال أو توفر الموارد الأولية أو سهولة نقل المنتجات. [2]

يتضح تشابه البطالة الاحتكاكية والهيكلية حيث يجمعهما عامل مشترك لكونهما يرتبطان بانتقال العمال من عمل لآخر، إلا أنهما يختلفان في الأسباب. فالبطالة الهيكلية ترتبط بالتغيرات الهيكلية الحاصلة في الاقتصاد بينما ترتبط البطالة الاحتكاكية في غالب الأحيان بعوامل وقتية في سوق العمل. كما أن البطالة الهيكلية مدتها أطول نسبيا لأنها تتطلب إعادة تدريب وتأهيل العمال.[3]

3- البطالة الدورية:

هي البطالة التي ترتبط بالدورات الاقتصادية* التي تتعرض لها النشاطات الاقتصادية، حيث تزداد البطالة في حالات الانكماش أو الركود، ويتم تفسير ذلك بانخفاض الطلب الكلي في الاقتصاد مما يؤدي إلى ضعف استخدام الطاقة الإنتاجية، وزيادة البطالة. كما تنخفض في فترات الانتعاش حيث تتسع

---

[1]– مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014، ص224.

[2]- إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص248.

[3]– نفس المرجع، ص248.

* الدورة الاقتصادية هي تقلبات منتظمة بصورة دورية في النشاط الاقتصادي، تتكون من مرحلتين: مرحلة الرواج يتجه فيه حجم الدخل والناتج والتوظيف نحو التوسع إلى غاية الوصول إلى الرواج، وعندها تحدث الأزمة وهي نقطة تحول فبعدها يتجه النشاط الاقتصادي نحو الهبوط الدوري ليدخل الاقتصاد مرحلة الانكماش إلى يبلغ الهبوط منتهاه، وبعدها يبدأ الانتعاش وهكذا.

النشاطات الاقتصادية، ويزداد الإنتاج والاستخدام.[1] وهي البطالة التي يركز عليها التحليل الاقتصادي الكلي وتوجه إليها السياسات النقدية والمالية للحكومة.[2]

لا يمكن استئصال البطالة الاحتكاكية والهيكلية بشكل كامل من سوق العمل لأنهما ينتجان عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي، كما أن تخفيض معدل البطالة إلى الصفر هو أمر مستحيل في أي مجتمع وقد يكون غير مرغوب فيه لأنه يقيد حرية العمال في الانتقال من عمل لآخر أو أن يقبلوا بأول وظيفة دون السعي لأفضل الفرص.[3] يطلق على حاصل جمع معدلي البطالة الهيكلية والاحتكاكية بمعدل البطالة الطبيعي، وهو المعدل الذي يسود عندما يتحقق التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج أين يكون معدل البطالة الدورية مساويا للصفر (التوظيف الكامل يعني عدم وجود بطالة إجبارية). وبالتالي فإن معدل البطالة الطبيعي هو المعدل الذي تتقلب البطالة من حوله، وانحراف البطالة عن هذا المعدل يطلق عليه البطالة الدورية.[4]

ثانيا- تصنيفات أخرى للبطالة:

بالإضافة إلى الأنواع السابقة، يستخدم الباحثون في الاقتصاد الكلي تصنيفات أخرى للبطالة لا تقل أهمية نذكر منها:

1- البطالة الاختيارية والإجبارية: تعرف البطالة الاختيارية على أنها الحالة التي يمتنع فيها الأفراد بمحض إرادتهم عن العمل عند معدل الأجر السائد. أما البطالة الإجبارية تعني وجود أشخاص قادرين عن العمل، وراغبين فيه في ظل الأجور السائدة، ويبحثون عنه، لكن لا يجدون فرص متاحة لهم.[5] وتندرج البطالة الدورية ضمن البطالة الإجبارية، والاحتكاكية ضمن البطالة الاختيارية، أما البطالة الهيكلية فتعتبر في الدول المتقدمة بطالة اختيارية حيث يتم القضاء عليها بتوفير الإمكانات والوسائل المادية لإعادة تدريب العمال المستغنى عنهم، على عكس بعض الدول النامية التي يكون فيها هذا النوع من البطالة إجباري لقلة الإمكانات المادية والفنية لتدريب العمال.

---

[1]- فليح حسن خلف، "**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص337.

[2]- إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين، مرجع سبق ذكره، ص246.

[3]- نفس المرجع، ص250.

[4] - Wiiliam Levernier, Bill Z Yang, op, c.i.t, pp64-65.

[5] - Michel de Vroey, **« Involuntary unemployment : the elusive quest for a theory »**, Discussion paper N4, Department of Economics, Université catholique de Louvain, 2005, p1.

2- البطالة السافرة والبطالة المقنعة: تتمثل البطالة السافرة أو المسجلة في حالة التعطل الكلي الظاهر والواضح الذي يعاني منه جزء من قوة العمل المتاحة، ويرجع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل، والبطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية، دورية أو هيكلية.[1] أما البطالة المقنعة فتختلف في طبيعتها عن الأنواع الأخرى، فهو يعني أن العامل لا يكون عاطلا عن العمل، بل يعتبر ضمن القوى العاملة ويمارس العمل ظاهريا، حيث أن كمية العمل تفوق الحاجة إليها،[2] بالشكل الذي ينجم عنه انخفاض الإنتاجية الحدية للعمل بحيث تكاد تصل للصفر.[3] وبذلك يمكن سحب هؤلاء العمال من مجالات العمل دون أن ينخفض الإنتاج. غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي والوظائف الحكومية.[4]

3- البطالة الموسمية وبطالة الفقر: تنشأ البطالة الموسمية بسبب قصور الطلب على العمال في مواسم معينة، ويتجلى حدوث هذا النوع من البطالة في نشاطات اقتصادية معينة[5]، التي تزدهر في موسم معين أين يزيد الطلب على الأيدي العاملة، بينما في المواسم الأخرى يتم الاستغناء عن أعداد كبيرة من العمال.[6] وتنتشر في الدول النامية كثيفة السكان التي تعتمد بدرجة كبيرة على النشاط الزراعي حيث يزداد الطلب على العمالة في أوقات الزراعة والحصاد، ومابين تلك الفترتين يكون جزء من العمال في حالة تعطل.

يمكن ملاحظة وجود تشابه بين البطالة الدورية والموسمية في أن السبب في كل منهما يرجع إلى انخفاض الطلب على العمالة، إلا أن البطالة الدورية ترجع لانخفاض الطلب الكلي، في حين تتمثل البطالة الموسمية في انخفاض الطلب على العمال في مواسم معينة وقطاعات محددة.[7]

أما بطالة الفقر فهي البطالة الناشئة عن نقص التنمية، حيث لا يجد أفرادها في محيطهم فرصة للعمل الثابت المستمر، وتسود هذه البطالة في الدول قليلة النمو، كما ينشأ لدى أفرادها ميل إلى الهجرة الخارجية

---

[1]- أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري، "**انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 18، جامعة الموصل، 2010، ص 189.

[2]- فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص339.

[3] - Herni-Louis Védie, « **Macroéconomie** », 3ème édition, Dunod, paris, 2011, p20.

[4]- إيمان عطية ناصف، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص260.

[5]- عهود جبار عبيرة، "**البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014، ص216.

[6]- عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، مرجع سبق ذكره، ص144.

[7]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص227.

لهذا تسمى هذه الدول بدول الإرسال والدول المستقبلة لهذه العمالة بدول الاستقبال. [1]

4- **البطالة الجامدة والبطالة السلوكية:** تمثل البطالة الجامدة العاطلين الدائمين عن العمل والذين لا يسعون وراء العمل حتى في أوقات الرخاء الاقتصادي رغم أنهم قادرون على العمل.[2] وتنطبق على أغنياء الدول النامية الذين يعتمدون بشكل أساسي على ثروتهم أو إيجارات عقاراتهم أو فوائد أموالهم أو ميراثهم، كما تندرج تحت هذا النوع أتباع بعض الحركات الفوضوية في أوروبا وأمريكا.[3] أما البطالة السلوكية فتتمثل في عزوف الباحثين عن العمل من الاستفادة من فرص العمل المتاحة والبحث عن فرص عمل محددة بذاتها في القطاع العام، وتنجم عن أسباب شخصية، اجتماعية أو جغرافية.[4]

5- البطالة الشاملة والبطالة الجزئية:[5] توصف البطالة بأنها شاملة إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة شاملا لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء، كما توصف بأنها قطاعية أو جزئية إذا كانت مقتصرة على فئة محددة من قوة العمل.

المطلب الثالث: آثار البطالة

يترتب على ارتفاع معدلات البطالة ظهور مجموعة من الآثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية:

أولا- الآثار الاقتصادية: يمكن حصر الآثار الاقتصادية للبطالة فيما يلي:

- تؤدي البطالة إلى خسارة البلد للناتج المحلي الإجمالي، فوفقا لقانون أوكن هناك علاقة عكسية بين التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في البطالة، حيث أن ارتفاع البطالة بـ1% يرافقه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بين 2-3%.[6]

- تعطيل جزء من قوة العمل يكلف الدولة نفقات إضافية، ففي كثير من الدول تمنح إعانات للعاطلين، وعليه العبء الذي تتحمله الدولة من أجل إعانة العاطلين يكون كبيرا كلما زادت أعداد البطالين، مما يؤثر

---

[1]- البشير عبد الكريم، "**تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2004، ص169.

[2]- محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص147.

[3]- حسام داود وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص259.

[4]- نفس المرجع، ص331.

[5]- عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص331.

[6] -Robert Anderton, Ted Aranki & athers, **« Disaggregating Okun's law : decomposing the impact of the expendieure components of GDP on euro area unemployment** », European central bank, working paper series N1747, 2014 , p4.

سلبا على ميزانية الدولة. بالإضافة إلى انخفاض حجم إيراداتها من جراء انخفاض حجم الضرائب التي تحصل عليها، مما يضعف قدرتها على الإنفاق على الخدمات العامة.[1]

– تثير البطالة العديد من المشكلات، ومنها التأثير على الأجور بالشكل الذي يؤدي لانخفاضها، لأنها تمثل عرض عمل يفوق الطلب عليه، وبذلك تنخفض مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور.[2]

– مقدرة العاطل عن العمل على الإنفاق تكون ضئيلة أو معدومة وبالتالي ينخفض حجم الإنفاق الكلي مما يؤدي لانخفاض مستوى الطلب الكلي وما يصاحبه من آثار انكماشية في الاقتصاد، يؤدي لتفاقم البطالة وهكذا.[3]

– تعد البطالة هدرا لطاقات وقدرات العاطلين، وهي لدى المتعلمين أشد خطورة، فبالإضافة لهدر طاقاتهم، تعتبر هدر لكل ما أنفق عليهم خلال عملية تعليمهم، وقد تكون سببا لانصراف غيرهم عن التعليم لعدم جدواه من الناحية الاقتصادية من وجهة نظرهم.

– حينما تطول فترة البطالة فإن العمال متوسطي المهرة يفقدون تدريجيا لمهاراتهم، فمن المعروف أن الخبرة تحفظ بالاستخدام وتنمو مع الزمن، كما يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متاحة أحدث خلال عمله.[4]

– انتشار القطاع الغير رسمي مما يؤثر سلبا على القطاع الرسمي بسبب الخسارة في خزينة الدولة لعدم إمكانيتها اقتطاع الضرائب من هذه الأموال والتي يمكن أن تستغلها لصالح الاقتصاد بخلق مناصب جديدة.

ثانيا– الآثار الاجتماعية والسياسية:

لا شك أن التكلفة الاقتصادية للبطالة كبيرة، لكن التكلفة الاجتماعية والسياسية أكبر بكثير، نذكر منها:

– ارتفاع الجريمة بين العاطلين، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدل الجريمة في المجتمع. وللجرائم تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع، فعلاجها يتطلب تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على الأجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم، ونتائجها تتضمن خسائر في

---

[1]– ناجي بن حسين، وآخرون، "**البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول، جامعة قسنطينة، 2002، ص129.

[2]– فليح حسن خليفة، مرجع سبق ذكره، ص345.

[3]– حسام داود، وآخرون، مرجع سابق، ص260

[4]– عبد الرحمن يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص221

الأموال والأرواح.

– البطالة التي تستغرق مدة طويلة لها تأثير على ارتفاع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين بين العاطلين، والتي تكون عبئا على الموارد الاقتصادية وسببا في ارتكاب الجرائم.

– ارتفاع حالات الأمراض النفسية بين العمال العاطلين التي تؤدي إلى تفشي العنف العائلي وحالات الانتحار والطلاق وما يتبع ذلك من ظواهر اجتماعية سلبية .[1]

– تؤدي البطالة إلى اختلالات في فهم المواطنة والارتباط بالوطن، كما تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع.[2]

– تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العملية إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، حيث يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه كمساعدات وقروض للدول النامية، وبريطانيا 56%، أما كندا فالعائد الذي تجنيه 3 أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث.[3]

– اضطراب الأوضاع مما قد يقصف بالاستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها.[4]

المبحث الثاني: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة

تعددت النظريات المفسرة للبطالة بتعدد تعريفاتها وأنواعها، وسيتم خلال هذا المبحث التطرق لأولى النظريات التي قامت بتفسير هذه الظاهرة.

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي للبطالة

حتى يمكن الإحاطة بموقف الاقتصاديين الكلاسيك من مشكلة البطالة من المفيد توضيح المناخ العام الذي ظهر فيه أولئك الاقتصاديون، والبنيان الفكري لهذه النظرية، ثم تحليل سوق العمل عند الكلاسيك.

أولا– مبادئ النظرية الكلاسيكية: تتمثل أهم دعائم الفكر الكلاسيكي فيما يلي:

---

[1]– إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص249.

[2]– عهود جبار عبيرة، مرجع سبق ذكره، ص221.

[3]– فريدة زنيني، نوال شيشة، "**الآثار الاقتصادية للبطالة**"، الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص ص9–10

[4]– حسام داود وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص261.

– اعتقد الكلاسيك أن هناك قوانين طبيعية خالدة تتحكم في سير أمور الطبيعة والكون والمجتمع، لا يمكن للفرد أو الدولة تغييرها.

– آمن الكلاسيك بفكرة الحرية الاقتصادية كدعامة للنشاط الاقتصادي. والحرية تشمل هنا: حرية التجارة الداخلية والخارجية، حرية العمل، التعاقد، وحرية مزاولة أي نشاط. هذه الحرية التي أساسها فكره "دعه يعمل دعه يمر" التي نادى بها آدم سميث تفرض حيادية الدولة.

– انطلاقا من فكرة الحرية الاقتصادية، افترض الكلاسيك أن المنافسة الكاملة هي الإطار الذي يتعين أن يسود في السوق، مما يعمل على تخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف المجالات، وعلى تنظيم توزيع الدخول على الأفراد المشتركين في العملية الإنتاجية.

– آمن الكلاسيك بعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وقد نظر الكلاسيك لمصلحة الجماعة على أنها حاصل الجمع الحسابي للمصالح الفردية، ومن هنا آمن آدم سميث بوجود ما أسماه باليد الخفية التي ترتب شؤون المجتمع وأوضاعه على نحو منسجم ومتوازن.

– أخذ الكلاسيك عن روبرت مالتس نظرته المتشائمة عن السكان بأن هناك سباق غير متكافئ بين نمو السكان ونمو الموارد الغذائية، حيث يتزايد السكان وفق متوالية هندسية في حين الموارد الغذائية تتزايد بنسبة متوالية حسابية.[1]

– يقوم التحليل الكلاسيكي على فكرة قانون الغلة المتناقصة لعناصر الإنتاج لريكاردو. حيث تتناقص إنتاجية كل عنصر من عناصر الإنتاج كلما وظفنا وحدات إضافية جديدة من هذا العنصر، بشرط تثبيت العناصر الأخرى.[2]

– يرى أنصار المدرسة الكلاسيكية أن التشغيل الكامل يعتبر وضعا عاديا وقائما، اقتناعا منهم بأن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن كفيل بتوجيه الموارد المتاحة نحو أفضل استخدام.[3]

---

[1]– رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص147–154

[2]– محمد عبد المومن، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، 2007، ص31، على الموقع:
http://www.ina.edu.sy/tbl_images/file000108.12.2.2014.pdf vu:/26/5/2015

[3] - Isabelle Sandillon, **« L'interprétation du chômage dans la théorie général : enjeux et conséquence »**, Document du travail, Université de la méditerranée, 1998, p4.

انطلاقا من هذه المقومات، توصل الكلاسيكيون لمجموعة من النظريات تمثل أهم ما جاء به الاقتصاد الكلاسيكي:

– **قانون ساي للمنافذ:** وفقا لقانون ساي لا يواجه التوازن الاقتصادي الكلي أي معوقات من جانب الطلب، فالطلب دوما يتساوى مع العرض وفقا للمبدأ العرض يخلق الطلب عليه.[1] وبالتالي يستحيل حدوث فائض عرض بما أن الرغبة في الطلب هي التي تخلق حافز العرض[2]، ما يعني أن هذا القانون يرتكز على حياد النقود، فوفقا لساي لا تطلب النقود لذاتها وإنما تستعمل فقط كوحدة حساب ووسيلة تبادل، وبالتالي فإن الإيرادات المتحصل عليها من خلال الإنتاج (أجور، أرباح، معاشات) يعاد استخدامها فوريا وتتحول مباشرة إلى طلب. (الدخل الذي يتحصل عليه الفرد ينقسم بين ادخار واستثمار، في وجهة نظر الكلاسيك الادخار يتحول فوريا للاستثمار نظرا لمرونة سعر الفائدة).[3]

– **نظرية حد الكفاف:**[4] تحدد هذه النظرية الأجور التي تدفع كثمن لخدمات عنصر العمل في المدى الطويل بأدنى حد لمستوى المعيشة يسمى بحد الكفاف، حتى لا يتمكن العامل من الإنجاب إلا بالقدر الذي يضمن استمرار عرض العمل في مقابل الطلب عليه، ويسمى الأجر في هذه الحالة بالأجر الطبيعي أو الثمن الطبيعي للعمل، إلا أن هذا الأجر هو نسبي يختلف من مجتمع لآخر تبعا لعاداتهم وتقاليدهم.

– **نظرية رصيد الأجور**: تعتبر هذه النظرية مكملة للنظرية السابقة، يتوقف الأجر وفقا لهذه النظرية على العلاقة بين رأس المال وعدد السكان[5]، حيث بقسمة رأس المال على حجم القوة العاملة ينتج متوسط الأجر، يؤدي ازدياد السكان مع ثبات رأس المال المخصص لدفع الأجور إلى زيادة عرض العمل ومنه انخفاض الأجور. وقد نادى جون ستيوارت ميل بهذا الرأي فأشار إلى أن عدد السكان يزداد بمعدل يفوق معدل الزيادة في رأس المال، خاصة إذا تذكرنا أن عائد رأس المال يميل إلى النقص باستمرار (قانون الغلة المتناقصة) وبذلك يقل الرصيد السنوي الذي تتكون منه المدخرات، ولذلك يرى أن هناك اتجاه قوي ومستمر نحو انخفاض الأجور.[6]

---

[1] -Mark Blaug, **« Say's law of markets :what did it means and whay shoud we care ?** », Eastern economic journal, Vol23, N2, 1997, p234.

[2] - Adam Martin, « **Keynes and say's law of markets : analysis and implications for Austrian economics** », Conference ASSC Schedule , Grove city college, 2004, p4.

[3] - Bertand Blancheton, **« Les politiques macro-economiques** », e-theque, paris, 2003, p20.

[4]– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص176.

[5] - Adam Martin, Ibid, p2.

[6]– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، نفس المرجع، ص176.

ثانيا- سوق العمل عند الكلاسيك:

يرى الكلاسيك والنيوكلاسيك* أن سوق العمل هو سوق يلتقي فيه عارضوا وطالبوا العمل[1]، باعتبار أن العمل سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع[2]. تستند النظرية الكلاسيكية على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة لعرض العمال والقوى المحددة للطلب عليهم، وما تلعبه الأجور الحقيقية من دور في هذا التفاعل.

1- الطلب على العمل:

نقطة انطلاق النموذج الكلاسيكي في تحديد مستوى العمل ومعدل الأجر هي دالة الإنتاج. بشكل عام لتفسير السلوك الاقتصادي للمؤسسة تستخدم دالة الإنتاج التالية: $\boldsymbol{Q = f(K, L)}$، أي أن المؤسسة تجمع بين العمل L ورأس المال K من أجل تحقيق مستوى الإنتاج الكلي Q.[3]

يفترض الكلاسيك ثبات رأس المال وغياب التقدم التكنولوجي في الأجل القصير، وأن العامل الوحيد المتغير في دالة الإنتاج هو كمية العمل المستخدمة، وعليه تكتب دالة الإنتاج من الشكل: $\boldsymbol{Q = f(L)}$.

وحسب الفرضية المعمول بها، فإنها دالة متناقصة الغلة مما يعني أنه كلما زادت اليد العاملة يزيد حجم الإنتاج غير أن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص $\int'(l) > 0$، ومنه فإن دالة الإنتاجية الحدية للعمال موجبة ومتناقصة $\int''(l) < 0$.[4]

بافتراض السلوك العقلاني للمنتج في سوق تسودها المنافسة، فإنه سيهدف إلى تعظيم الربح، وبالتالي يتحدد طلب المؤسسات على العمل كما يلي:

---

* اختلف النيوكلاسيك عن الكلاسيك في قضايا أخرى، أما فيما يخص تحليل وتفسير مشكل البطالة فلهما نفس الرأي، لهذا سيتم دراسة وجهة نظر الكلاسيك فقط.

[1] -Denis Anne, Yannick l'horty, **« Economie de l'emploi et du chômage »**, Armand colin éditeur, paris, 2013, p128.

[2]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص240.

[3] - Bouriche Lahcène, **« les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009) »**, Thèse de doctorat en sciences économiques, Faculté de science économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen, 2012-2013 , p22.

[4]- محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، الجزء الأول، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص ص91-92.

- باعتبار أن الربح ¶ هو الفرق بين الدخول التي تتحصل عليها المؤسسة $(P.Q)$ والتكاليف التي تتحملها (W.L): $¶ = P.Q - W.L$ ، فإن الربح يكون عند حده الأقصى بالنسبة لعدد العمال المستخدمين كما يلي: $\frac{d¶}{dL} = 0 \leftarrow P.\int'(l) = W \leftarrow \int'(l) = \frac{W}{P}$

أي أن شرط تعظيم الربح يحدث ما إن تعادلت الإنتاجية الحدية للعمل بمعدل الأجر الحقيقي.[1]

- بافتراض الإنتاجية الحدية للعمل متناقصة $\int''(l) < 0$، فإن تخفيض الأجور الحقيقية هو الحل الوحيد الذي يؤدي لزيادة الطلب على العمل. ويمكن الوصول لتخفيض الأجور الحقيقية إما بتخفيض الأجر الاسمي W مع بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا، أو برفع الأسعار مع بقاء الأجر الاسمي ثابتا.[2] وعليه فإن دالة الطلب على العمل هي دالة متناقصة للأجر الحقيقي تعكس تناقص الإنتاجية الحدية مع زيادة الوحدات الموظفة، وتكتب من الشكل: $\int' \frac{W}{P} < 0 \quad / \quad L_D = \int(\frac{w}{p})$.[3]

2- عرض العمل:

ترى المدرسة الكلاسيكية وفقا لفرضية السلوك العقلاني للأفراد أن عارضي العمل يقسمون وقتهم بين وقت للعمل ووقت للراحة، مع العلم أن وقت العمل هو مصدر الدخل الذي يستخدم لتمويل الاستهلاك، وعليه فإن الخيار بين الوقتين يتمثل في الاختيار بين الاستهلاك ووقت الراحة. المنفعة الإضافية التي يحصل عليها عارضوا العمل من استهلاك إضافي يحب أن تعوض الخسارة في المنفعة مقابل تخليهم عن وقت الراحة.[4]

وعليه فإن معدل الأجر يمثل تكلفة الفرصة البديلة عند قضاء وقت الراحة.[5]

كما افترض الكلاسيك أن العمال ليسوا موضعا لظاهرة الخداع النقدي فهم دائما يقارنون بين أجورهم النقدية ومستوى الأسعار، ولا تخدعهم الزيادات النقدية في أجورهم إذا قابلها زيادة بمعدل أكبر في

---

[1] -Stoléru, Lionel, **« L'économie : comprendre l'avenir** », Dunod, paris, 1999, p102.
- Patrick Fève, Javier Ortega, **« Macroeconomie : Approche pratique contemporaine** », Dunod, Paris, 2004, pp72-73.

[2]- السعيد بريبش، "**الاقتصاد الكلي**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص83.

[3] - Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, **« Classical, Keynesian and monetarist theories of unemployment : are they adequate to LDCS ?** », journal of economic & administrative sciences, N° 13, 1997,p157.

[4] - Fousseynou bah, « **analyse du chomage et bilan des politiques d'emploi au mali** », Thèse pour obtenir le grade de docteur, Sience économique, Université de Mali, 2006, p48.

[5] - Gaelle le Guirriec-Milner, **« L'essentiel des mécanismes de l'économie** », 4ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2015, p42.

الأسعار.[1] وعليه فإن زيادة الأجر الحقيقي هو الأسلوب الوحيد الذي يمكن عن طريقه إقناع العمال بالتخلي عن وقت الراحة، ويتم ذلك بطريقتين: إما بزيادة الأجر النقدي مع بقاء مستوى السعر ثابتا (أثر الإحلال)، أو تخفيض مستوى السعر مع بقاء الأجر ثابتا (أثر الدخل).[2]

وبالتالي فإن العرض الكلي للعمل* هو دالة متزايدة للأجر الحقيقي تكتب من الشكل:[3]

$$\mathbf{L_S} = \int(\frac{w}{p}) \quad / \quad \int' \frac{W}{P} > 0$$

3- التوازن في سوق العمل والبطالة الكلاسيكية:

يحدث التوازن في سوق العمل عندما يتساوى الطلب على العمل مع عرض العمل $\mathbf{L_S} = \boldsymbol{L_D}$، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل (02): البطالة وفقا للنظرية الكلاسيكية

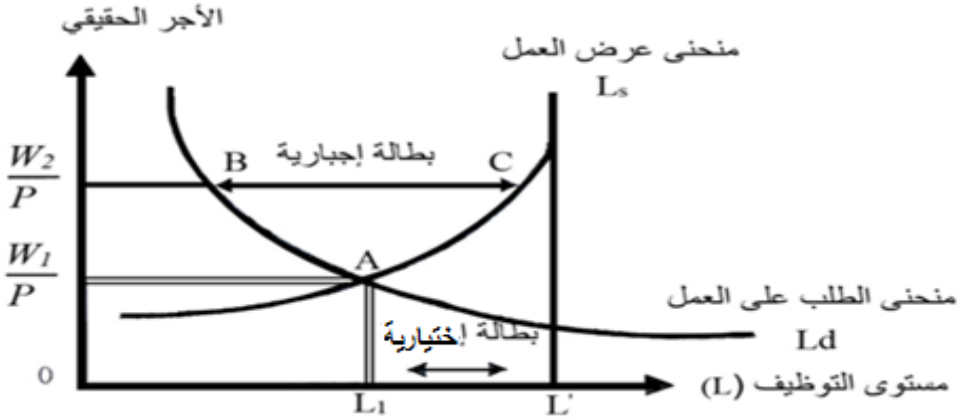

المصدر: مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي، 2014، عمان، ص230.

يتوازن سوق العمل عند تلاقي الطلب على العمل مع عرض العمل (النقطةA) والذي يتوافق مع أجر التوازن ($\frac{W_1}{P}$) وكمية العمل التوازنية (OL_1). لا يعني التوازن في سوق العمل أن كل الأفراد يعملون وإنما كل القادرين على العمل والراغبين فيه عند مستوى أجر($\frac{W_1}{P}$) سيجدون مؤسسات تقبل توظيفهم،[4] وعليه لا يوجد في الاقتصاد سوى بطالة اختيارية تقدر بالمسافة (L_1L') تمثل الأفراد القادرين على العمل وغير الراغبين فيه عند أجر التوازن($\frac{W_1}{P}$).[5] وعليه يعود سبب البطالة الإجبارية في طلب بعض العمال

[1]- نعمة الله نجيب إبراهيم، "**نظرية إقتصاد العمل**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص197.

[2]- أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص49.

* لتفصيل أكثر عن دالة عرض العمل على المستوى الفردي انظر:

- Patrick Fève, Javier Ortega, op,c.i.t, pp 75-77

[3]- Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, op,c.i.t, p 157.

[4]- Gaelle le Guirriec-Milner, op,c.i.t, p 44.

[5]- مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبتدئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014، ص231.

أجور أعلى من الإنتاجية الحدية. إن ارتفاع الأجر الحقيقي عن مستوى التوازن إلى المستوى $(\frac{W_2}{P})$ يؤدي إلى تخفيض التوظيف لأن المؤسسات تطلب وحدات أقل من العمال عند مستوى الأجر الجاري، ومن ثم تظهر بطالة إجبارية تقدر بالمسافة **(BC)**. لكن آلية مرونة الأجور سرعان ما تؤدي لانخفاض الأجر الحقيقي لمستوى التوازن،[1] فالبطالة الناجمة عن ارتفاع الأجور تؤدي إلى التنافس بين العمال على تخفيض أجورهم، وبانخفاض تكاليف العمل سترفع المؤسسات طلبها على العمل، ويستمر هذا التعديل الآلي إلى غاية العودة إلى التوازن بين الطلب على العمل وعرضه والامتصاص الكلي للبطالة الإجبارية.[2]

وعليه يقرر الكلاسيك أن السبب الرئيسي لاستمرار البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية بفرض حد أدنى للأجر يفوق أجر التوازن مما يؤدي إلى عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات أقل من الطلب عليه لانخفاض معدلات الأرباح[3]. ووفقا للفكر الكلاسيكي ليست هناك ضرورة لتدخل الحكومة باتخاذ سياسات لمعالجة مشكلة البطالة. إذ أن وجود البطالة الإجبارية هو مؤقت سرعان ما يترتب عليه تخفيض الأجور الحقيقية، مما يؤدي إلى حدوث التوازن تلقائيا عند مستوى العمالة الكاملة، وبذلك يلقي الكلاسيك بمسؤولية وجود البطالة لفترات طويلة على عاتق العمال.[4]

المطلب الثاني: النظرية الماركسية في تفسير البطالة

إن عرض قضية البطالة من وجهة النظر الماركسية يتطلب التعرض للقوانين التي تحكم سير النظام الرأسمالي، ومن ثم النظر لكيفية تفاعل هذه القوانين لحدوث البطالة.

أولا- مبادئ النظرية الماركسية:

يمكن إجمال المبادئ التي استند عليها ماركس فيما يلي:

- يقصد بالسلعة ذلك الشيء الناتج عن العمل الإنساني والذي يتسم بوجود طابع مزدوج، قيمة استعمالية يقصد بها صلاحية الشيء لأن يشبع حاجة إنسانية، وقيمة تبادلية تهم رجال الأعمال وتحقق لهم أقصى ربح ممكن.[5]

---

[1] - Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, op,c.i.t, p 157.

[2] - Gaelle le Guirriec-Milner, op,c.i.t, p 45.

[3]- حبيبة قشي، عبد الرحمن إلياس، « **Le chômage en Algérie : aspect théorique et réalité économique** »، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011، ص ص 5-6.

[4]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص231-232.

[5]- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص187.

– تتناسب القيمة التبادلية لأي سلعة مع كمية العمل الإنساني الذي تتضمنه، أي كمية العمل اللازم لإنتاجها في ظل الظروف العادية والمتوسط العام لمهارة العمل وفقا لما هو سائد في المجتمع.[1]

– ينقسم المجتمع إلى قسمين، قسم يحمل رأس المال (le bourgeoisie)، وقسم يحمل قوة العمل يسمى بالطبقة الكادحة (le prolétariat)، وقوة العمل كغيرها من السلع تتمثل قيمتها في كمية العمل اللازم اجتماعيا لإنتاج وسائل العيش الضرورية لبقائها.[2]

– يمثل الأجر المقابل النقدي لقوة العمل،[3] ويكون أقل من مستوى التوازن عند مستوى الكفاف حتى في الأجل القصير، فقد آمن ماركس بأن الرأسمالية تتطلب وجود هامش من البطالة يطلق عليه الجيش الاحتياطي من العاملين، والذي يستخدم لتخفيض الأجور والحفاظ عليها عند مستوى الكفاف ومنع العمال من المطالبة برفعها،[4] كما تستخدم لتهذيب العمال غير المتخوفين من الطرد ودفعهم للعمل لساعات أطول حفاظا على بقائهم في العمل.[5]

– يفرق ماركس بين قيمة قوة العمل والقيمة التي يولدها العمل، فاستغلال الرأسمالي للعمال يتمثل في أنه يستفيد من وقت العمل الذي يتجاوز قيمة قوة العمل، كأن جزءا من العمل فقط يتم دفعه والجزء الآخر يتحصل عليه الرأسمالي نتيجة لحيازته لوسائل الإنتاج. الفرق بين الجزء المدفوع وغير المدفوع يقيس معدل الاستغلال أو فائض القيمة.[6]

– النسبة بين وقت العمل الفائض (فائض القيمة) ووقت العمل الضروري يطلق عليها ماركس بمعدل فائض القيمة، والتي يمكن زيادتها من خلال تقليل نسبة وقت العمل الضروري وزيادة وقت العمل الفائض، أي زيادة إنتاجية العامل[7].

– يقصد بالتركيب العضوي لرأس المال النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال الكلي: $\frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال الثابت + رأس المال المتغير}}$، أما معدل الربح فهو عبارة عن النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي:

---

[1]– رمزي زكي، **الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص190.

[2] -Diemer, « **Economie général, les théories conomiques** », école supérieure du professorat et de l'éducation, Auvergne, p20.

[3] - Bouriche Lahcène, op,c.i.t, p 23.

[4] - Milton Friedman, « **Must we choose between inflation and unemployment ?** », Stanford graduate school of business bulletin 35, 1967, p 1.

[5] - Mathew Forstater, **« Unemployment** », working paper n°20, University of missouri, Kansas city, 2002, p 6.

[6] -Stéphane Guillon, « **Le chômage des diplomés de l'enseignement supérieur à la réunion »**, L'harmattan, paris, 2010, p 55.

[7] - Bruno Gendron, Abderrahmane Saker, **« Economie** », Gualino éditeur, Paris, 2007, pp 83-84.

$\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلي}}$،[1] ومن هنا فإن معدل الربح أقل دوما من معدل فائض القيمة.[2]

ثانيا- اتجاه معدل الربح نحو التدهور والبطالة عند ماركس:

يرى ماركس عكس الكلاسيك والنيوكلاسيك بأن الأزمات الاقتصادية لا يمكن تجنبها وسببها هو الرأسمالية نفسها التي تعتبر نظام بحث بدون نهاية عن الأرباح[3]. وذلك لعدة أسباب:

- قرارات الوكلاء الاقتصاديين غير مترابطة: من جهة الإنتاج والاستهلاك هما عمليتان منفصلتان، يتم إنتاج السلع من أجل بيعها مقابل الحصول على النقود وليس لتلبية الطلب، مما يؤدي إلى تعديلات خاطئة (désajustements) بين الإنتاج والاستهلاك. من جهة أخرى يتم تحقيق الاستثمارات في الفروع المحتمل أن تدر معدلات ربح مرتفعة وليس التي تكون فيها طلب فعال مضمون.

- يظهر في الاقتصاد الرأسمالي مشكلة نقص استهلاك، فصاحب العمل يضغط على الأجور بهدف تحقيق الربح، والتي بالإضافة لكونها تكلفة بالنسبة للمؤسسات، تمثل أيضا عنصر الطلب الفعال مما يؤدي إلى إفراط في الإنتاج وبالتالي تنخفض الأسعار والأرباح وترتفع البطالة.[4]

- خلال سعي الرأسمالي لتحقيق الربح يضطر لأن يوسع مجال إنتاجه بتحويل جزء من فائض القيمة إلى رأس مال (تراكم رأس المال)، هذا التوسع في الإنتاج يتطلب تراكما في رأس المال الثابت وزيادة العمال. رفض ماركس منطق النظرية المالتوسية ويرى أن العمال ليسوا بالحماقة لزيادة نسلهم مع زيادة الأجور، وأن زيادة الطلب على العمال تؤدي إلى زيادة الأجور. ولإيقاف مفعول الأجور نحو التزايد يلجأ الرأسماليون لاستخدام الآلات التي تحل محل الإنسان مما يؤدي لمضاعفة الجيش الاحتياطي للعمال وبالتالي عودة الأجور لمستوى الكفاف. إلا أن الرأسمالي وإن كان قد حل مشكلة ارتفاع الأجور إلا أنه خلق مشكل آخر، فقد زاد من رأس المال الثابت الذي تظهر قيمته كاملة للسلعة عبر عمره الإنتاجي، ولا يخلق فائض القيمة لانخفاض عدد العمال.[5] وحسب علاقة معدل الربح فإن التراجع في القيمة المضافة وارتفاع رأس المال الثابت يؤدي إلى انخفاض الأرباح، وهكذا يصل ماكس إلى قانون اتجاه معدل الربح

[1]- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2]- نفس المرجع، ص199.

[3] - Stéphane Guillon, op, c.i.t, p 55.

[4] - Diemer, op,c.i.t, pp 21-22

[5]- رمزي زكي، نفس المرجع، ص ص201-202.

نحو التدهور وحدوث البطالة والأزمات. حيث تشير النظرية الماركسية أن البطالة ليست نتيجة للتقدم التقني وإنما نتيجة للشروط الرأسمالية للتراكم.

المطلب الثالث: التحليل الكينزي للبطالة

عانى الاقتصاد خلال مرحلة الكساد الكبير (1929-1932) من أزمة بطالة حادة، مما زعزع ركائز الاعتقاد بالنظرية الكلاسيكية التي تبشر بالتصحيح الذاتي في آلية السوق، فقد بلغت البطالة في بعض الدول أكثر من 25% [1]. وكان أمام كينز الذي أيقن بحقيقة إخفاق النظرية الكلاسيكية تقديم نظرية مقنعة لتواجد البطالة اللاإرادية التي تمثل ظاهرة يعيشها العالم الحقيقي لكن لا محل لها في النظرية الاقتصادية[2]، وعليه ارتكز التحليل الكينزي في تحليل الإنتاج والتوظيف لتفسير البطالة اللاإرادية[3].

رفض كينز في نظريته العامة فكرة البطالة الإرادية للتحليل الكلاسيكي وإمكانية الوصول إلى حالة التوازن في كل الأسواق منها سوق العمل، ويرى أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستويات مختلفة تقل عن مستوى التشغيل الكامل وأن البطالة من الممكن أن تستمر إلى الأبد في ظل غياب سياسة اقتصادية ملائمة[4].

أولا- الطلب الفعال ونقد قانون ساي:

يمثل مفهوم الطلب الفعال أحد أهم المفاهيم والمرتكزات التي يقوم عليها التحليل الكينزي، يعرفه كينز بأنه قيمة الإنتاج المتوقع عند نقطة تلاقي منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي،[5] كما يقصد بالطلب الفعال الطلب على السلع والخدمات المتوقع من قبل المؤسسات عندما تقرر الإنتاج، الاستثمار، واحتمال التوظيف.[6] بالنسبة لكينز فإن الإنتاج ومن ثم مستوى التوظيف يعتمد على الطلب الفعال[7]، فالمؤسسات ستوظف العمال بناءا على حاجاتها الإنتاجية، وإنتاج المؤسسة يعتمد على الطلب المقابل له وعليه الطلب المتوقع على السلع والخدمات يحدد مستوى التوظيف[8].

---

[1]- Fréderic S Mishkin, « **Monnaie et marchés financier »**, 8ème édition, Pearson éditions, France, 2010, p788.
[2] - Michel De vroey, **« Involuntary unemployment : the missing piece in keynes's general theory** », the journal of the history of economic thought,Vol 4, N2,1997, p 3.
[3] -Brana, Marie-Claude et autre, **« Macroéconomie »**, 5ème édition, Dunod, Paris, 2015, p 4.
[4] - Jaques Freyssinet, « **Le chômage »**, 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004, p 75.
[5] -Cyriac Guillaumin, **« Macroéconomie** », Dunod, Paris, 2014, p 201.
[6] -Gaelle le Guirriec-Milner**, « L'essentiel des mécanismes de l'économie »**, 4ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2015, p 49.
[7]- Alain beitone, Buisson-Fenet, « **Economie** », 5ème édition, éditions Dalloz, Paris, 2012, p 226.
[8]- Ruben Alonso Rodrigue, « **Classical versus keynesian theory of unemployment: an approach to the spanish labor market »,** Faculté d'économie et d'affaires, Université autonome de Barecelone (UAB), Espagne, 2015, p 11.

يتكون الطلب الفعال من مكونين الميل للاستهلاك، والميل للاستثمار[1]، وفقا لكينز يميل الميل للاستهلاك للزيادة بزيادة الدخل لكن الزيادة في الاستهلاك تكون أقل نسبيا من زيادة الدخل (la loi psychologique fondamentale)[2]، وبالنسبة للجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الاستهلاك فإنه يتوجه للإدخار[3]. أما الميل للاستثمار فيعتمد على الإيراد المتوقع لهذا الاستثمار (الكفاءة الحدية لرأس المال) والذي تقارنه المؤسسات بسعر الفائدة لتقوم بالاستثمار في حال كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة. يعتمد هذا الإيراد المتوقع على مناخ الاستثمار (موجات التفاؤل أو التشاؤم)[4]، ففي حالة التفاؤل حين تكون التوقعات حول الاقتصاد والأرباح ملائمة ومحفزة يقوم الرأسماليون بالاستثمار والإنتاج والتوظيف، أما في حالة التشاؤم يستثمر الرأسمالي أقل ويوظف أقل مما يؤدي لظهور البطالة.[5] يمكن تمثيل ما سبق من خلال الشكل التالي:

شكل(03): تحديد مستوى التوظيف وفقا لكينز

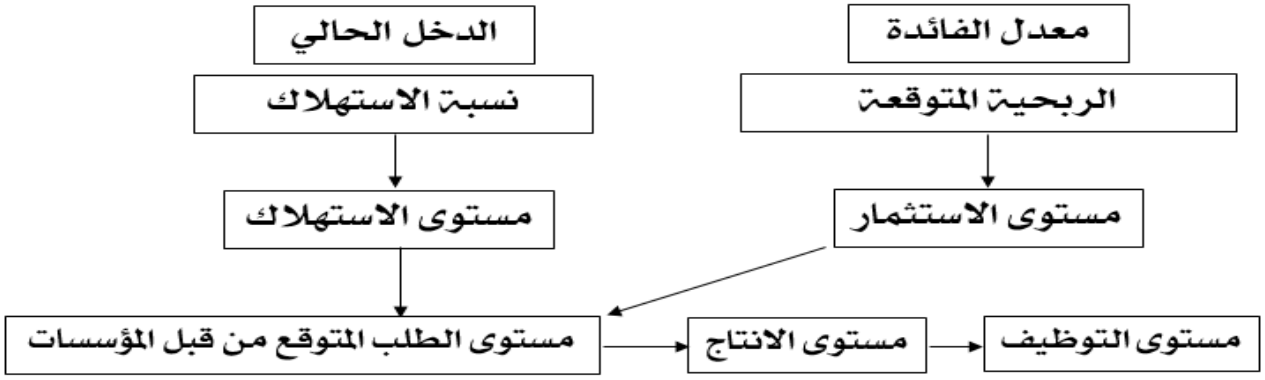

Source : Laurent, Braquet, **« L'essentiel pour comprendre le marché du travail»**, Lextenso édition, Paris, 2014, p57.

وعليه عارض كينز قانون ساي للمنافذ حيث يرى أن الطلب هو الذي يخلق العرض[6] وليس العكس كما يرى ساي، فالطلب على السلع والخدمات يحدد عرضها، والطلب على القروض من قبل المؤسسات يحدد عرض الودائع من قبل الأسر، وبنفس الطريقة الطلب على الاستثمارات يحدد عرض الإدخار.[7] كما نفى مسألة التساوي الدائم بين الطلب والعرض وبين أنه من الممكن حدوث بطالة غير إرادية وذلك راجع لنقص الطلب على سلع الاستهلاك بسبب انخفاض دخول العاملين، أو نقص الطلب على سلع التجهيز

[1] -Brana, Marie-Claude et autre, op,c.i.t, p 4.
[2] -Fréderic Poulon, « **Economie généra** », 7ème édition, Dunod, Paris, 2011, p 275.
[3] -Brana, Marie-Claude et autre, Ibid, p 5.
[4] - Ibid**,** p 4.
[5]- Adil H mohamed, « **Important theories of unemployment and public policies »**, journal of Applied business and economics, Vol12, N5, University of Springfield, 2001, p 104.
[6]- Brana, Marie-Claude et autre, Ibid, p 8.
[7] - Frédéric Poulou, « **La pensée économique de keynes** », 3ème édition, Dunod, Paris, 2011, p52.

بسبب توقعات غير محفزة حول الإنتاج[1]، حيث عارض كينز افتراضات قانون ساي بأن النقود حيادية (وحدة حساب ووسيلة تبادل) ويرى أن النقود تطلب لذاتها من أجل الاحتياط أو المضاربة بالإضافة إلى إتمام المعاملات وقد بين أن النقد فعال وليس حيادي. هذان الحافزان الأخيران للطلب على النقود (الاحتياط والمضاربة) أثرا سلبا على قانون ساي[2]. كما فصل كينز بين عمليتي الادخار والاستثمار، وأكد أنه من الممكن حدوث اختلاف بين حجميهما، فبالاعتماد على القانون النفسي لكينز (la loi psychologique fondamental) نجد أن الارتفاع المطلق والمستمر في مقدار الدخل يسهم في توسيع نطاق التباعد بين الدخل والاستهلاك مما يعني تزايد الادخار، الأمر الذي يستدعي استثمارا متزايدا لامتصاص هذا الادخار المتزايد، لكن المعضلة الأساسية التي أشار إليها كينز وتمثل جوهر نظريته تتمثل في أنه مع تزايد الدخل القومي يتزايد الميل للادخار مما يستدعي زيادة في الميل للاستثمار، حتى يتحقق التوازن، ولكن مع زيادة الدخل وتزايد الاستثمار*، تنخفض الكفاية الحدية لرأس المال مما يجعل الميل للاستثمار ينخفض كلما أمعن الدخل القومي في التزايد[3]. وهنا تلوح في الأفق مخاطر عدم التوازن بين الاستثمار والادخار، مما يؤدي إلى تقلب الدخل التوازني صعودا أو هبوطا حسب الحال [4].

فلو افترضنا مثلا، أنه في فترة ما زاد حجم الادخار على الاستثمار، فإننا نجد حسب المنطق الكينزي أن الطلب الكلي الفعال سوف يقل عن العرض الكلي، في هذه الحالة سنجد أن المخزون السلعي في قطاع الأعمال سيتزايد، وتنخفض الأسعار ومن ثم تقل الأرباح والإنتاج، تتزايد الطاقة العاطلة، تحدث بطالة وينخفض مستوى الدخل القومي. ولما كانت هناك علاقة دالية (علاقة ارتباط) بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي، فإن انخفاض الدخل سيؤدي لانخفاض الادخار خلال الفترة الجارية إلى أن يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة. وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه السابق، وعليه فإن توازن الدخل القومي قد تحقق عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل عكس ما يتخيله الكلاسيك والنيوكلاسيك.[5]

---

[1] -Bertrand affilé, christian gentil, « **les grande questions de l'économie contemporaine** », éditions l'étudiant, Paris, 2007, p 21.

[2] - Bouriche Lahcène, op,c.i.t, pp 25-26.

* نظرية المضاعف والمعجل.

[3] – برر كينز ميل الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض مع تزايد الاستثمار متأثرا بقانون الغلة المتناقصة ويرجع ذلك لعاملان: الأول أن العوائد المتوقعة من هذا الرأس المال تتناقص مع تزايد عرضه، أما العامل الثاني فيتمثل في أن المنافسة على الموارد المستخدمة في إنتاج هذا النوع من رأس المال تميل كقاعدة عامة لرفع أسعارها.

[4] – رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص301.

[5]– نفس المرجع، ص298.

ثانيا- سوق العمل عند كينز:

وفقا للكينزيين، لا يوجد سوق عمل بل سوق توظيف أين يكون أصحاب الأعمال في وضعية قوة لأنهم عارضي الوظائف ويعتبر هذا السوق سوق افتراضي **(pseudo-marché)** [1]، من جهة أخرى لا يعتبر العمل سلعة تتبادل مقابل سعر التقاء الطلب والعرض كما يرى الكلاسيك، حيث يتحدد الأجر عند كينز خارج سوق العمل من خلال التنظيمات والمفاوضات الجماعية.[2]

1- الطلب على العمل:

يرى كينز أن الطلب على العمل يتوقف على مستوى الطلب الفعال الذي يتحدد بالميل للاستهلاك والميل للاستثمار. ومن ثم فإن حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية وليس العكس. فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلا أن تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك والميل للاستثمار. بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلا أنه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي [3].

وعليه اتفق كينز مع الكلاسيك بالنسبة للطلب على العمل فهو يعكس الإنتاجية الحدية للعمال وهو أيضا دالة متناقصة للأجر الحقيقي.[4] من الشكل: [5] $L_D = \emptyset(\frac{w}{p}) \quad / \quad \emptyset' < 0$

2- عرض العمل:

بالنسبة لدالة عرض العمل اختلف كينز مع الكلاسيك في نقطتين:

2-1- يعارض كينز الكلاسيك بأن انخفاض الأجور الحقيقية يؤدي إلى مفاضلة يقوم بها عارض العمل بين الراحة والعمل، ويؤكد كينز أن الوكلاء يفكرون من ناحية نقدية عند عرضهم للعمل وبالتالي فإن عرض العمل مستقل عن الأسعار، حيث يرى كينز أن الكلاسيك فشلوا في ملاحظة عدم مقاومة العمال لتخفيضات الأجور الحقيقية إذا لم تكن مترافقة مع انخفاض في الأجور الاسمية[6]، كما أنهم لا يقبلون

---

[1] - Gaelle le Guirriec-Milner, op,c.i.t, p 49.
[2] -Alain beitone, Buisson-Fenet, op,c.i.t, p 226.
[3] – مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص242.
[4]– نعمة الله نجيب إبراهيم،" **اقتصاد العمل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص164.
[5]- Gilbert Abraham-Frois, «**Keynes et la macroéconomie contemporaine**», 4ème édition, Economica, Paris, 1993, p 59.
[6]- Jacob Viner, «**keynes on the cause of unemployment »**, The quarterly journal of economic, Vol 51, N1, 1936, p 49.

انخفاض أجورهم الاسمية حتى إذا كانت مترافقة مع انخفاض في السعر[1]، ما يعكس خضوعهم للوهم النقدي. وبالتالي فإن عرض العمل دالة متزايدة للأجر الاسمي، ويمكن كتابة عرض العمل من الشكل:

$$L_S = \emptyset(w) \quad / \quad \emptyset' > 0 \quad .$$

2-2- يتمثل الاختلاف الثاني في إمكانية جمود الأجور نحو الأسفل، أي أن هناك حدا أدنى لمعدل الأجر الاسمي لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أقل منه، وذلك مبرر بوجود التنظيمات والنقابات العمالية، وأضاف إلى أن عرض العمل مرن مرونة لا نهائية مادام عاطلا بدون إرادته،[2] ويمكن توضيح منحنى عرض العمل لدى كينز من الشكل التالي:

شكل (04): عرض العمل عند كينز

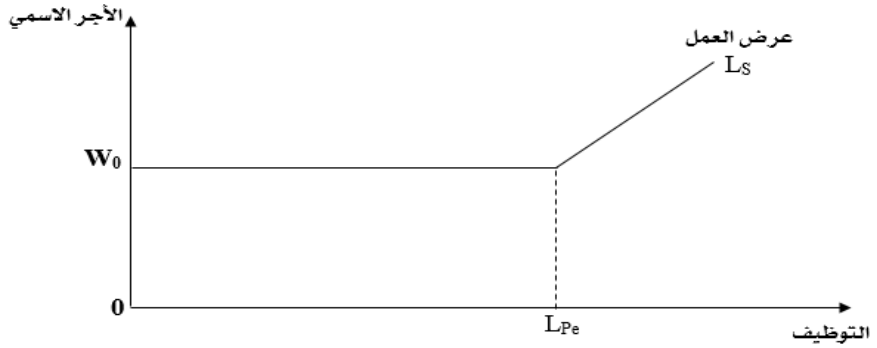

Source : Thierry Tachiex, « **L'essentiel de la macro-économie** », 7ème édition, Lextenso éditions, 2014, p35.

وعليه فإن دالة عرض العمل تتكون من جزئين:[3]

- الجزء الأفقي على يسار نقطة التوظيف الكامل (L_{pe}) أين الأجر الاسمي مستقل عن التوظيف.

- الجزء الصاعد على يمين نقطة التوظيف الكامل شبيه بمنحنى عرض العمل عند الكلاسيك، فعندما يتم توظيف كل من يقبل العمل عند الأجر W_0 فإن زيادة العمل تتطلب رفع الأجور.

ويطلق على الأجر W_0 بأجر الاحتياط وهو الأجر الأدنى الذي يقبل الفرد العمل عنده، والأجر الأقصى الذي تقبل المؤسسة التوظيف عنده.[4]

[1] -Fousseynou Bah, « **Analyse du chômage et bilan des politiques d'emploi au mali** », Thèse pour obtenir le grade de docteur, Sience économique, Université de Mali, 2006, p 51.
[2] -Thierry Tachiex, « **L'essentiel de la macro- économie** », 7ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2014, p34.
[3]- ibid, p 35.
[4] -Gaelle le Guirriec-Milner**,** op,c.i.t, p 44.

3- التوازن عند مستوى التشغيل غير الكامل والبطالة الكينزية:

بافتراض المستوى العام للأسعار معطى وثابت، فإنه يمكن رسم منحنى الطلب على العمل بدلالة الأجر الاسمي بدلا من الأجر الحقيقي، وبارتفاع الأجر الاسمي يرتفع الأجر الحقيقي على طول منحنى الطلب على العمل، وعليه يمكن مقابلة منحنى الطلب على العمل وعرض العمل في معلم واحد.[1] ويمكن توضيح توازن سوق العمل الكينزي من خلال الشكل التالي:

شكل(05): توازن سوق العمل عند كينز

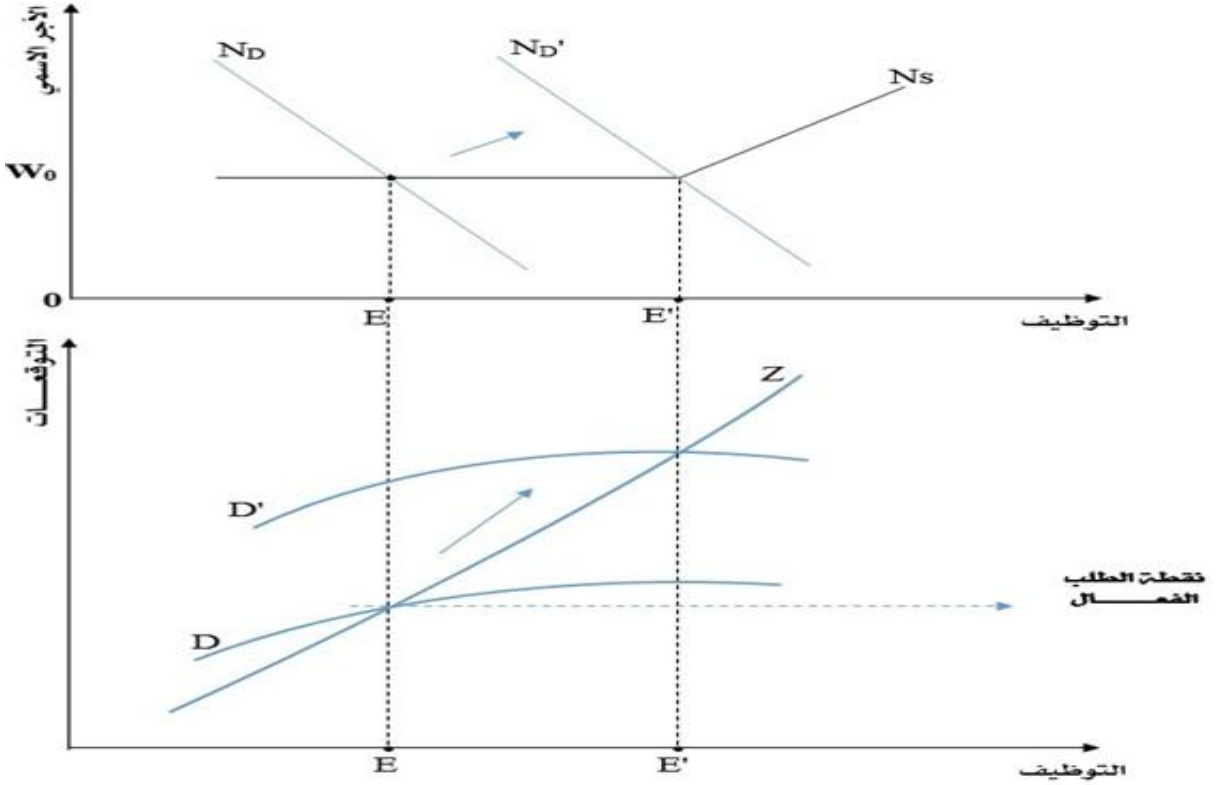

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Fousseynou Bah, **« Analyse du chômage et bilan des politiques d'emploi au mali »**, These pour obtenir le grade de docteur, Sience économique, Université de mali, 2006, p53.

يمثل (D) منحنى الطلب الكلي أي مجموع الإيرادات التي يتوقع المنظمون الحصول عليها عند بيع الناتج من السلع والخدمات. وبما أن الناتج دالة للعمالة فإن منحنى الطلب الكلي يعرض بيانيا الإيرادات الكلية وما يتم توظيفه من اليد العاملة، أما (Z) يمثل منحنى العرض الكلي الذي يعبر عن مجموع التكاليف التي لابد أن يحصل عليها المنظمون حتى يقبلوا إنتاج حجم معين من السلع والخدمات، أي الحد الأدنى من الإيرادات التي لابد من تحقيقها لتغطية التكاليف، طالما أن (D) أكبر من (Z) تستمر المؤسسات في

[1]- ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص238.

توظيف العمال إلى غاية المستوى الذي يتساوى عنده الإيرادات المتوقعة مع التكاليف.[1] يتحدد الطلب الفعال بالتقاطع بين منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي مما يؤدي إلى مستوى توظيف (E) أقل من مستوى التوظيف الكامل (E').[2] ما يعني التقاء الطلب على العمل وعرض العمل عند مستوى توظيف أقل من التوظيف الكامل أي وجود فائض في عرض العمل مقاس بالفرق بين (E) و (E') مستعد لقبول العمل بالأجر السائد (W_0) لكن لا يجد وظائف مما يعبر عن وجود بطالة غير إرادية (إجبارية) بسبب نقص الطلب الفعال. وعليه وفق كينز فإن جمود الأجور ليس له دور في وجود واستمرار البطالة الإجبارية عكس ما يراه الكلاسيك[3].

كما يعارض كينز الحل الكلاسيكي لمعالجة البطالة غير الإرادية والمتمثل في تخفيض الأجور الحقيقية، ويرى أن الأجور الحقيقية لا تمثل تكلفة فقط بل هي أيضا إيراد ومكون للطلب الفعال وانخفاضها يوجه التوقعات نحو التشاؤم ويخفض الطلب الفعال، الأمر الذي يخفض الطلب على العمل لدى المؤسسات ويؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة.[4]

بين كينز أنه من أجل توجيه الاقتصاد نحو التوظيف الكامل (تقاطع منحنى عرض العمل مع طلبه في النقطة E')، يجب رفع الطلب الفعال من خلال زيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والطلب على العمل من قبل المؤسسات وبالتالي انخفاض في مستوى البطالة[5] ، وعليه يؤدي انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين (D') إلى رفع الطلب الفعال ومنه مستوى الإنتاج الذي يؤدي لزيادة الطلب على العمل وبالتالي انتقال منحناه إلى اليمين $(L_D{}')$ مما يؤدي إلى تحقيق التوظيف الكامل عند النقطةE' والقضاء على البطالة اللاإرادية. إلا أنه إذا كانت زيادة الطلب الفعال ومنه الإنتاج أكبر من زيادة الإنتاجية فإن الأسعار سترتفع مما يسبب انخفاض في الأجور الحقيقية، ونظرا لأن كينز يؤكد مبدأ الغلة المتناقصة، فإن هذه المسألة لا مفر منها وبالتالي يسلم كينز أن ارتفاع مستوى التوظيف يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقية،[6] وعليه فإن القضاء على البطالة الإجبارية يتطلب خضوع العمال للوهم النقدي.

---

[1]- Gilbert Abraham-Frois, «**Keynes et la macroéconomie contemporaine**», op,c.i.t, pp 88-89

[2] - Fousseynou Bah, op,c.i.t, p 52.

[3]- Christophe Lavialle, « **Penser le chomage involontaire : l'éxigence logique d'une posture hétérodixe** », Document de recherche n° 2009-24, Laboratoire d'économie d'Orléans, 2009, p 7.

[4]- Alain Beitone, Buisson-Fenet, op,c.i.t, p 226.

- Gilbert Abraham-Frois, Ibid, p 62.

[5] -Thierry Tachiex**,** op,c.i.t, p 36.

[6] - Fousseynou Bah, ibid, p 53.

4- معالجة البطالة عند كينز:

النتيجة التي توصل إليها كينز هي أن الاقتصاد الرأسمالي وهو في حالة كساد وبطالة، يعجز أن يولد من ذاته بطريقة تلقائية سبل إنعاشه، ولذلك نادى بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تحفيز الطلب الكلي ورفع مستوى الإنتاج والتشغيل من خلال سياسات ملائمة في سوق السلع والخدمات وليس العمل، وعليه يمكن أن تتعامل الدولة مع مكوني الطلب الفعال باستخدام سياسة المالية (تخفيض الضرائب أو زيادة النفقات العامة في مجال الخدمات والأشغال العامة) أو سياسة نقدية بتخفيض سعر الفائدة (تخفيض تكاليف إقراض الأسر وتمويل الاستثمارات للمؤسسات) والتي يكون لها نتائج إيجابية على قرارات المستهلكين والمنتجين من خلال رفع كل من الميل للاستهلاك والميل للاستثمار مما يفتح المجال للتشغيل،[1] وبذلك تسري موجة من الانتعاش في أوصال الاقتصاد.

المطلب الرابع: التفسير التكنولوجي للبطالة

قد تكون التكنولوجيا سببا في البطالة، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى الاستغناء على عدد كبير من العمال، أو عدم تكافؤ إمكانات الشخص مع الوسائل المتطورة التي يتطلبها سوق العمل.

أولا- نظرية التعويض:[2]

في النصف الأول من العقد الثاني طرح الاقتصاديون نظرية أطلق عليها كينز نظرية التعويض، حاول الاقتصاديون من خلالها تبديد كل المخاوف خول الآثار السلبية للتكنولوجيا.

وفق هذه النظرية فإن الابتكارات التي تهجر العمال من الصناعات التي تستخدمها، هي نفسها تخلق وظائف جديدة في القطاع الرأسمالي أين يتم إنتاج هذه الابتكارات، وبالتالي يتم تعويض هذه البطالة. كما أن هذه الابتكارات تخفض تكاليف الإنتاج مما يؤدي لتخفيض الأسعار، هذا الانخفاض في الأسعار يحفز الطلب على المنتجات وبالتالي تحفز على القيام بإنتاج إضافي ومن ثم توظيف إضافي.

خلال الفجوة بين انخفاض التكاليف – بسبب التقدم التكنولوجي- وانخفاض الأسعار يتراكم ربح إضافي يتحصل عليه المقاول المبتكر، ومن ثم يتم استثمار هذه الأرباح مما يؤدي إلى خلق إنتاج ووظائف جديدة وانخفاض البطالة.

---

[1]- Diemer, op,c.i.t, p 26.

[2]- Marco Vivarelli, « **Innovation and employment : a survey** », Discussion paper series n°2621, Institue for the study of labor, 2007, pp 2-3.

كما يرى أنصار هذه النظرية أنه يمكن تعويض آثار التكنولوجيا داخل سوق العمل في حال وجودها، فالبطالة التكنولوجية كغيرها من أشكال البطالة يتم تخفيضها من خلال انخفاض الأجور مما يؤدي إلى التحول العكسي نحو التقنيات كثيفة العمالة.

وجهت لهذه النظرية مجموعة من الانتقادات نذكر منها:[1]

– نقد ماركس الذي سبق ذكره في المطلب السابق والذي يشير لدور التكنولوجيا في زيادة الجيش الاحتياطي للعمال واتجاه معدل الربح نحو التدهور.[2]

– الآلات والابتكارات الجديدة يمكن صناعتها من خلال استثمارات جديدة، أو من خلال آلات قديمة مستخدمة، وفي هذه الحالة ليس هناك أي تعويض للبطالة الناتجة عن الابتكارات.

– يرى Malthus (1964), Sismondi (1971), Mill (1976) أن الأثر الأول للتكنولوجيا هو انخفاض في الطلب المترافق مع العمال المطرودين، وعليه آلية انخفاض الأسعار سببها انخفاض الطلب وليس التكاليف.

– فرضية انخفاض الأسعار بسبب انخفاض التكاليف تعتمد على المنافسة الكاملة، فإذا كان نظام الاحتكار هو المسيطر فإنه لا يتم بالضرورة تعويض انخفاض التكاليف بانخفاض الأسعار.

– القيام باستثمارات جديدة بسبب ارتفاع الأرباح يعتمد على قانون ساي للمنافذ بأن الربح الناتج عن الابتكارات يتحول مباشرة إلى استثمارات إضافية، وقد تم نقد هذا القانون من قبل كينز وتبين عدم صحته.

هذه الانتقادات تبين ضعف هذه النظرية.

ثانيا– نظرية البطالة التكنولوجية:

يتجسد هذا التفكير في أفكار "كوندراتيف" و"شومبتر"، عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، فقد أشار "كوندراتيف" في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعية وأخرى انخفاضية تتراوح ما بين 50 و60 عاما، وقد لاحظ كوندراتيف في هذه الموجات الطويلة، الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش

[1] - Marco Vivarelli, op,c.i.t, p 5.

[2] – انظر: رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص203.

والركود، كما هو الحال في الدورات العشرية التي اكتشفها "كليمنت جاجلر" أو في الدورات المتوسطة الأجل (في حدود 3 سنوات) التي اكتشفها "كيتشن". الشكل الموالي يوضح الدورات وكيفية التداخل بينها:

شكل(06): شكل مبسط للدورات الاقتصادية في القرن العشرين

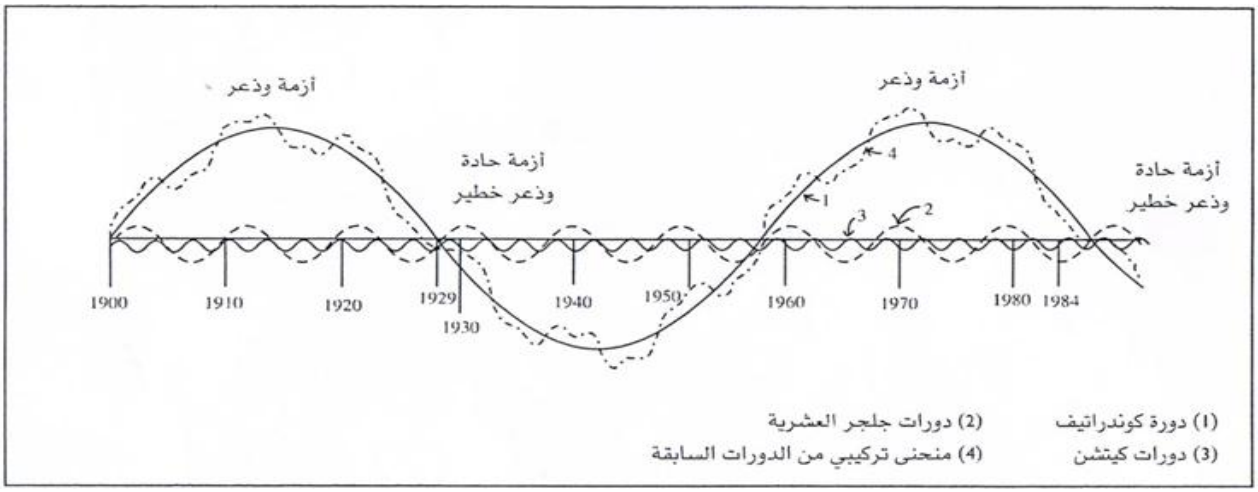

المصدر: رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، **علم** المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص401.

ومنذ أن ظهرت دراسة كوندراتيف حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات طويلة الأجل، فمنهم من أرجعها إلى التغيرات التي تحدث في حجم الإنتاج من الذهب، وبعضهم أشار إلى أن هذه الدورات يصعب إدراكها إحصائيا. إلى أن حسم الاقتصادي Schumpeter هذا الجدل أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغيير هيكلي في البلدان الصناعية الرأسمالية، ناجم عن تغيرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للإزدهار، وتعرض أخرى للإنهيار.[1] ويرى شومبيتر أن رغبة المستهلكين في التميز تدفع المؤسسات للابتكار.

قسم Schumpeter ظاهرة البطالة إلى مجموعتين كبيرتين: "البطالة بجوار التوازن" «**neighborhoods of equilibrium**» وتسمى البطالة الطبيعية التي عرفها بأنها البطالة التي تتواجد في أي وقت إذا وصل النظام إلى حالة التوازن أو كان بجواره ويميل باتجاهه، وتضم البطالة الموسمية، التغير في الإقامة، الوظيفة، الحرفة، وعدم كمال المنافسة. أما المجموعة الثانية فتتميز بالتقلبات الاقتصادية لحالة عدم التوازن ويكون معدل البطالة أعلى أو أدنى من التوازن، كما تنقسم بدورها لقسمين: "البطالة المتقلبة" «**disturbance unemployment**» الناتجة عن اضطرابات خارج المؤسسة،

[1]- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص400.

و"البطالة التكنولوجية" الناتجة عن الاضطرابات المتزايدة الناتجة عن الابتكارات داخل المؤسسة.[1] وقد أوضح Schumpeter عدة أشكال من الابتكارات منها إنتاج سلعة جديدة، أو جودة جديدة للسلع، استخدام طريقة جديدة للإنتاج، افتتاح سوق جديدة، استغلال مصادر جديدة من المواد الخام، إعادة تنظيم فرع صناعي[2].

يرى Schumpeter أن استخدام الابتكارات يؤدي إلى انتعاش في الاقتصاد متبوع بركود وانكماش، فعند استخدام ابتكارات جديدة في مجال الإنتاج السلعي تصبح المؤسسات الابتكارية تنتج كل وحدة من المنتجات بتكلفة أقل، وفي نفس الوقت تبيع المنتجات الجديدة بأسعار معقولة، مما ينعكس على القوة الاقتصادية لهذه المؤسسة. ونظرا للتكلفة المنخفضة للإنتاج سيرتفع معدل الربح. إلا أن Schumpeter يرى أن هذا الربح ظاهرة مؤقتة فقط. ستتكيف مؤسسات أخرى مع الابتكارات الجديدة وتقلد المنتجات الجديدة للمؤسسات المبتكرة، وكلما نجح هؤلاء، أغروا عددا آخر من المؤسسات للإقدام على إنتاج نفس هذه المنتجات الجديدة. مما يؤدي لتزايد الاستثمار والإنفاق الكلي، وتسري موجة من الانتعاش بسبب هذا الابتكار وتنخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها. إلا أن المنتجين القدامى سيضطرون لتغيير منتجاتهم بعد أن يكون الطلب عليها قد انخفض ومن ثم أسعارها قد انخفضت وستسعى لإدخال هذه التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسساتهم، كما قد تضطر بعض المؤسسات القديمة للإغلاق والإفلاس مما يؤدي لرفع معدل البطالة، ففي الوقت الذي خلق فيه الابتكار الجديد موجة من الانتعاش لبعض القطاعات، خلق في نفس الوقت، موجة من الانكماش والركود والبطالة لقطاعات أخرى. من جهة أخرى فإن الطلب على الموارد الاقتصادية سيرتفع مما يرفع أسعارها وتكاليف الإنتاج، وأيضا الكمية الكبيرة من الإنتاج وازدحام السوق بالسلع الجديدة سيؤدي إلى انخفاض الأسعار وستخسر المؤسسات المبتكرة قوتها الاقتصادية لوضع أسعار مرتفعة لمنتجاتها. بارتفاع التكاليف وانخفاض الإيرادات ستزول الأرباح وبالتالي ينخفض الإنتاج وترتفع البطالة وتتجه الاقتصاديات الرأسمالية للركود والانكماش.

[1] - Mauro Boianovsky, Hans-Michael, « **Schumpeter on unemployment** », XXXVI rencontre nationale d'économie, Association nationale des centres d'études supérieures en économie (ANPAC), Salvador (bahia), 2008, p 7.

- Shumpeter, J ,A, **« Business cycles** », Mc graw-hill, New york, 1939, p 511.

[2]- Laurent, Braquet, **« L'éssentiel pour comprendre le marché du travail** », Lextenso éditions, Paris, 2014, p41.

إعادة الانتعاش سيبدأ من جديد بعد ابتكارات جديدة من قبل بعض أصحاب المشاريع لتحدث دورة اقتصادية من جديد.[1]

المبحث الثالث: النظريات الحديثة لتفسير البطالة

لم يعد بمقدور النظريتين الكلاسيكية أو الكينزية تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات، وبذلك ظهرت نظريات حديثة تهدف لتفسير هذه الظاهرة إذ تم إدخال فروض أكثر واقعية حتى تصير أكثر قدرة على تفسيرها، وسيتم خلال هذا المبحث عرض أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: نظرية الاختلال

ظهرت هذه النظرية كمحاولة لتفسير البطالة المرتفعة بالدول الصناعية في السبعينات.

أولا- عرض النظرية: وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض في سوق السلع[2].

لا تقتصر نظرية الاختلال في البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل وإنما تسعى لتحليل هذه الظاهرة من خلال العلاقة القائمة بين سوق العمل وسوق السلع، ويوضح E.Malinvaud الذي يرجع له الفضل في صياغتها أن علاقات التشابك بين هذه الأسواق يمكن أن ينتج عنها نوعين من البطالة[3]، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

---

[1] - Adil H Mouhamed, « **Important theories of unemployment and public policies** », Journal of Applied Business and economics, Vol12, N5, University of Springfield, 2001, p 103.

- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص404-405

[2]- علي عبد الوهاب النجا، "**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص50-51.

[3]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص246.

جدول(01): أنواع البطالة وفق نظرية الاختلال

سوق العمل	سوق السلع	
	العرض > طلب	العرض < الطلب
العرض > الطلب	**بطالة كينزية**	**بطالة نيوكلاسيكية**
العرض < الطلب		تضخم مستمر

Source :- Michel de Vroey, « **théorie du déséquilibre et chômage involontaire** », revue économique, Vol 55, N4, 2004, p 647.

- Gilbert Abraham-Frois, «**Keynes et la macroéconomie contemporaine**», 4ème édition, Economica, 1993, Paris, P127.

يوضح الجدول السابق ثلاث حالات من الاختلال، من بينها نوعين من البطالة:[1]

- **البطالة الكينزية:** تتميز بفائض عرض في كل من سوق العمل وسوق السلع، فمن جهة يكافح عارضوا العمل من أجل إيجاد وظائف، ومن جهة أخرى تعاني المؤسسات من نقص الطلب على سلعها. وسميت بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع وحالة وجود قصور الطلب الفعال لكينز.
- **البطالة النيوكلاسيكية:** تظهر عندما يكون سوق العمل في حالة عرض فائض وسوق السلع في حالة طلب فائض. وسميت البطالة بهذا الاسم نظرا لوجود تشابه بين هذا النوع من البطالة مع البطالة عند الكلاسيك والنيوكلاسيك التي ترجع إلى زيادة الأجور عن التوازن.

أما النوع الثالث من الاختلال فيتمثل في **التضخم** الذي يتميز على عكس اللاتوازن الكينزي بفائض طلب في كل من السوقين، فيكون لدينا طلب فائض على العمل من قبل المنتجين، ومن جهة أخرى طلب زائد على السلع من قبل المستهلكين.

بين E.Malinvaud أن اختلال التوازن في سوق واحدة ينتقل إلى السوق الثانية، ويمكن توضيح التفاعل بين السوقين من خلال الشكل التالي:

[1] - Fousseynou Bah, op,c.i.t, p55.

شكل (07): التفاعل بين سوق السلع والخدمات وسوق العمل

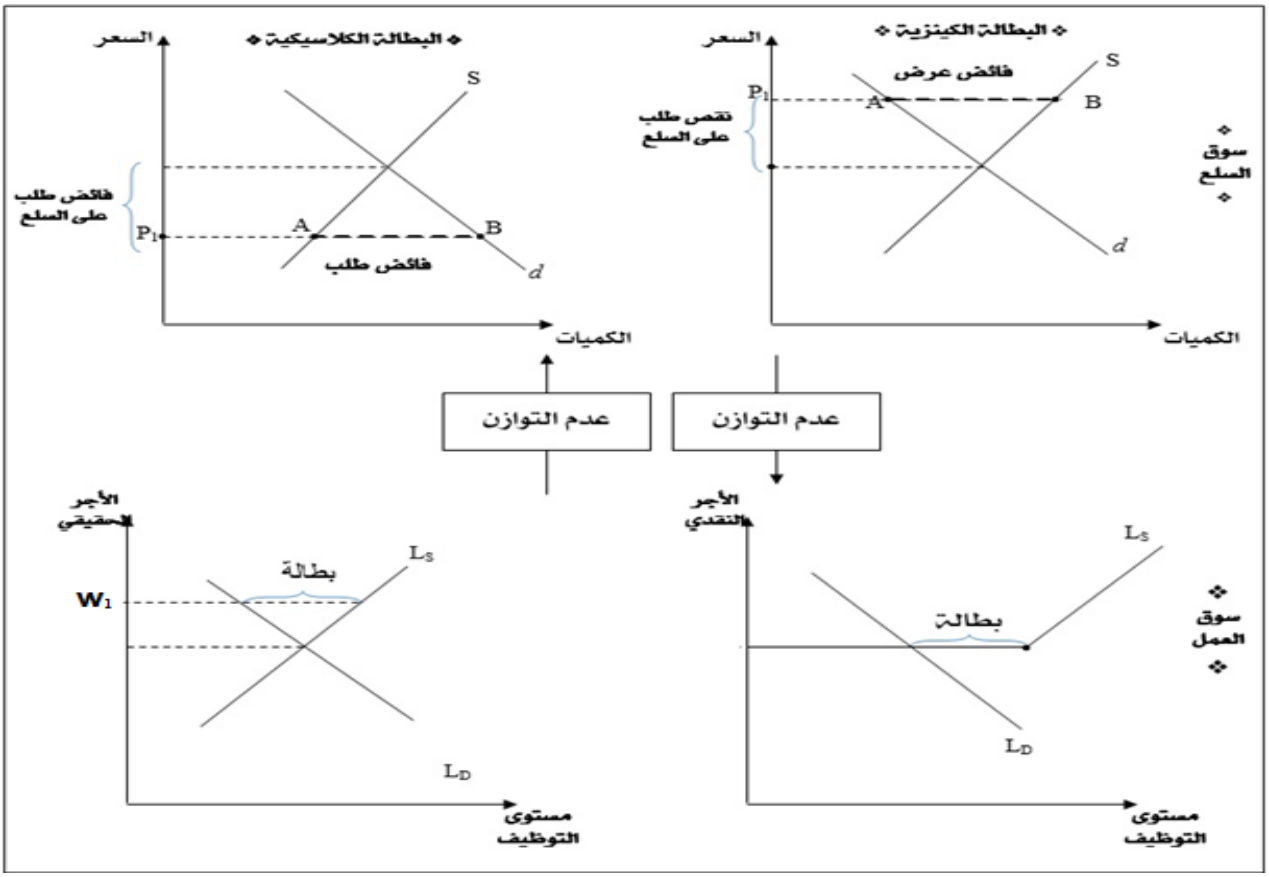

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Gilbert Abraham-Frois, «**Keynes et la macroéconomie contemporaine**», 4ème édition, Economica, 1993, Paris, P127.

يمكن تفسير الشكل السابق كما يلي:[1]

– ارتفاع وجمود الأجور الحقيقية للعمال في سوق العمل يؤدي إلى فائض عرض في الأيدي العمالة، ومن ثم ظهور **بطالة نيوكلاسيكية**، مما يدفع رجال الأعمال إلى تخفيض الإنتاج والتشغيل بسبب ارتفاع التكلفة وانخفاض الربحية، وبالتالي حدوث فائض طلب في سوق السلع. وعليه فإن اختلال التوازن في هذه الحالة انتقل من سوق العمل إلى سوق السلع، ويتمثل الحل لمواجهة هذا النوع من البطالة في تخفيض الأجور من أجل امتصاص البطالة، أو رفع الأسعار من أجل توازن سوق العمل (ربحية ← إنتاج ← توظيف ← البطالة).

– أما بالنسبة للتحليل الكينزي، ينطلق الاختلال من سوق السلع إلى سوق العمل، حيث يؤدي قصور الطلب في سوق السلع إلى زيادة المعروض والمخزون السلعي بمعنى حدوث فائض عرض في سوق

[1] - Gilbert Abraham-Frois, «**Keynes et la macroéconomie contemporaine**», 4ème édition, Economica, 1993, Paris, pp 125-128.

السلع، وطالما أن المنتجين لا يستطيعون بيع كل الإنتاج سيقومون بتخفيض الطلب على العمل، مما يؤدي إلى ظهور **بطالة كينزية**. ويكمن الحل لمواجهة هذه البطالة في إتباع سياسات الإنعاش من خلال تدخل الحكومات من أجل تحفيز الطلب لكل من سوق السلع والعمل (طلب ← إنتاج ← توظيف ← البطالة).

الجديد في نظرية الاختلال هو استخدامها لنفس الإطار التحليلي لتفسير كل من البطالة الكينزية والكلاسيكية على حد سواء، وهو ما يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليس من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الإختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة، أي أن هذه النظرية توضح أن البطالة غير الاحتكاكية ترجع في البلدان الصناعية المتقدمة إلى انخفاض مستوى الإنتاج ولكن هذا الأخير قد يكون ناتجا عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي.[1]

ثانيا– الانتقادات الموجهة للنظرية:

على الرغم من القبول المنطقي لهذه النظرية في تفسير البطالة، إلا أنه يوجه إليها العديد من الانتقادات:

– أنها تقتصر على تحليل البطالة في الفترة القصيرة فقط، ولا توضح أسبابها واستمرارها في الأجل الطويل.

– افتراض تجانس عنصر العمل الأمر الذي يعني إما أن تكون البطالة كينزية أو كلاسيكية. وهذا لا يعكس الواقع، حيث توجد أنواع مختلفة من عنصر العمل، ومن ثم يمكن أن يتزامن نوعي البطالة معا. وبالتالي فإن هذه النظرية لا تقدم السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها لمواجهة مشكلة البطالة نظرا لوجود النوعين من البطالة آنيا[2] ، حيث يمكن تعارض الحل المقترح لعلاج البطالة الكينزية مع الحل المقترح لعلاج البطالة الكلاسيكية، فالسياسة الملائمة لعلاج البطالة الكينزية هي سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي من زيادة الإنفاق الحكومي أو الأجور بهدف زيادة الاستهلاك، إلا أن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم البطالة الكلاسيكية نظرا لتناقص معدل ربحية الاستثمارات.[3]

---

[1]– مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص247.

[2]– علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره، ص54.

[3] – مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014، ص244.

المطلب الثاني: النظريات الكلاسيكية الجزئية الحديثة

تعتبر نظرية رأس المال البشري النظرية الجزئية الكلاسيكية الأولى التي حاولت إيجاد تفسير لظاهرة البطالة واختلال سوق العمل خلال السبعينات، أما النظرية الثانية فركزت على مدة البحث عن العمل.

أولا- نظرية رأس المال البشري:

1- عرض النظرية:

يعتبر J.Gray Becker (1964) من مؤسسي هذه النظرية المتعلقة بقرار الاستثمار في رأس المال البشري*، إلا أن جذور هذه النظرية تعود إلى كتابات آدم سميث الذي يرى أن إنتاج رأس المال البشري له عائد يتمثل في دخل كبير يحصل عليه الأفراد، ويؤكد ضرورة توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية والتي ستؤدي لتكوين نوع خاص من رأس المال أسماه "رأس المال الدائم" المتمثل في المعرفة والتعلم، فسميث يساوي المهارة بالعوامل الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية ويرى أن الاستثمار في التعليم لا يختلف عن الاستثمار في مجال العوامل الأخرى التي تدخل في العملية الإنتاجية.

يرى بيكر أن الموارد الإضافية الصافية التي يحصل عليها الفرد ذو التعليم العالي نتيجة ارتفاع أجره بعد حسم كلفة تعلمه والأجور الضائعة نتيجة تركه العمل في سبيل الدراسة هي موارد مرتفعة مقارنة بالموارد التي يحصل عليها الأفراد الذين ليس لهم مؤهلات تعليمية. كما يرى أن استثمار المؤسسات في رأس مالها البشري سينعكس إيجابا على مردودية عمالها وأن درجة ربحية الأموال الموظفة في التعليم عالية وتعادل ربحية الاستثمارات في المجالات الأخرى. [1]

الافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن المهارات التي يكتسبها الفرد من خلال تكوينه تجعله أكثر إنتاجية، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري بهدف التعليم من أجل رفع مؤهلاتهم، وبالتالي تكون لهم حظوظ أكبر في سوق العمل من حيث التوظيف والاستفادة من دخول مرتفعة[2].

---

* رأس المال البشري هو المعرفة والمهارات والقدرات والخصائص المختلفة الكامنة في الأفراد التي لها ارتباط بالنشاط الاقتصادي، كما يشير إلى المدى الذي يمكن أن يستخدم فيه الأفراد كل ما تعلموه وما يملكونه استخداما منتجا مرتبطا بالنشاط الاقتصادي.

[1]- حليمة عز الدين،" **دور التعليم في تحديد مستوى الدخل**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص ص12-14.

[2] - Mark Taylor, **« Skills, employment, income, inequality and poverty : theory, evidence and estimation framework** », Joseph rowntree foundation program paper (J.R.F), Institute for social & economic research, University of Essex, 2012, p 9.

يعتبر معدل العائد على الاستثمار (المردود الداخلي للرأسمال البشري المستثمر) أحسن مؤشر على جودة عملية الاستثمار، وهو يمثل معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات مساوية للقيمة الحالية للتكاليف، ويمكن كتابته من الشكل:

$$\sum_{i=n_1}^{n_2} \frac{R_i - C_i}{(1+r)^n} = 0$$

حيث: R_i، C_i، n_1، n_2، r هي الدخل المتأتي للفرد في الفترة i ، تكاليف التعليم وما صاحبها في الفترة i، السن القانونية المسموح بها للفرد أن يترك مقاعد الدراسة ويلتحق بمراكز التكوين (السن الأدنى للعمل)، سن التقاعد القانوني والتي يغادر الفرد بعدها سوق العمل، عدد السنوات التي يقضيها الفرد في العمل $(n_2 - n_1)$، ومعدل العائد أو معدل المردود على الاستثمار على الترتيب.

فعند احتساب معدل العائد على الاستثمار في القوى العاملة لفئة معينة بموجب المعادلة السابقة، يتم مقارنة هذا العائد مع عائد فئة أخرى من القوى العاملة تسمى "فئة المقارنة". فإذا كان عائد الفئة الأولى أكبر من عائد فئة المقارنة، معناه أن الاستثمار في تلك الفئة مربح ومرغوب فيه، والعكس صحيح. فإذا كان العائد المتأتي من سلك الإداريين أو المحاسبين أكبر منه في سلك الأطباء، يجب التوسع في الاستثمار على مستوى كليات العلوم الإدارية بدلا من كليات الطب وهكذا.[1]

2- الانتقادات الموجهة للنظرية:

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات يمكن إيجازها فيما يلي:

- افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية.

- افتراض كمال السوق، وهي ليست كذلك سواء من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية.

- عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم والخبرة) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض (إلا جزئيا).

- اختلاف الدخول بحسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل....، حيث هناك تصرفات تمييزية يصدرها أرباب العمل في السوق، حيث تبين دراسات أمريكية أن هناك فروقات ضخمة بين النساء

[1]- بوبكر بن العايب،"**دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر: منهجية التنبؤ باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص56.

والرجال على كل مستويات الأجور، حتى وإن كان للجنسين نفس المستوى التعليمي والتكويني.

- وجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية.

- يرى J.C.Eisher أنه لم يتوصل أحد لحد الآن إلى البرهان أن البيانات في الأرباح الملحوظة ناجمة عن الاستثمار في التعليم والتكوين.

مما دفع لبروز تفسيرات أخرى للعلاقة بين التعليم والإنتاجية، كنظرية الإشارة التي ترى أن التعليم لا يرفع الإنتاجية وإنما يكشف عنها، حيث يلعب دور مصفاة في سوق العمل.

ثانيا- نظرية الإشارة:

تعتبر هذه النظرية أن التعليم هو بمثابة أداة تصفية تحدد العمال الأكثر قدرة بدلا من زيادة الإنتاجية مباشرة،[1] حيث يستخدم العمال التعليم للإشارة عن قدراتهم وحوافزهم لأصحاب العمل المحتملين. وبالتالي يبقى على الأفراد اختيار التكوين الذي يسمح بإنتاج أحسن إشارة ومؤشر مما يرفع احتمال توظيفهم. من جهة أخرى صاحب العمل يتخذ قرارات التوظيف في ظل غياب اليقين، وعليه يبحث عن الباحث عن العمل ذو الإشارة الأعلى. وبالتالي اقترحت هذه النظرية تفسيرا بديلا للارتباط بين الأجر والتعليم، أين الأجر يعكس مهارات الأفراد المشارة لأصحاب العمل من خلال النجاح الأكاديمي.[2]

نظرية رأس المال البشري والإشارة متماثلان في أن كلاهما يشيران للعلاقة الإيجابية بين تعليم الفرد والأرباح (الأجور) التي يتحصل عليها الفرد، لكن ذلك ينبع من سببين مختلفين، في كلاهما الأفراد الذين يملكون تعليم أعلى يتمتعون بزيادة فرص التوظيف وأجور أعلى لتميزهم بإنتاجية أعلى، إلا أن نظرية رأس المال البشري ترى أن هذه الإنتاجية هي نتيجة مباشرة للتعليم في حين نظرية الإشارة ترى أن التعليم يسمح لأصحاب العمل بتحديد وتصفية العمال الذين سيكونون أكثر إنتاجية حتى في غياب التعليم.[3]

[1] -Mark Taylor, op,c.i.t, p 9.
[2] -Stéphane Guillon, « **Le chômage des diplomés de l'enseignement supérieur à la réunion** »,L'harmattan, Paris, 2010, pp 63-64.
[3] - Mark Taylor, Ibid, p 10.

ثالثا- نظرية البحث عن العمل:

نشأت هذه النظرية بوصفها نتيجة لمحاولات استخدام النظرية الاقتصادية الجزئية لفهم المتغيرات الكلية وتفسيرها.

1- عرض النظرية:

تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض المعرفة التامة وهو فرض أساسي من فروض النموذج التقليدي لسوق العمل، ذلك أن هذه النظرية تؤكد صعوبة توافر المعلومات الكاملة في سوق العمل، الأمر الذي يترتب عنه زيادة درجة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات مما يدفع الأفراد إلى السعي للتعرف على هذه المعلومات.[1] وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- كلما زادت مدة البحث عن العمل، كلما ارتفع احتمال الحصول على أجر أعلى.

- للأفراد العاطلين عن العمل احتمال أكبر للحصول على قدر كبير من المعلومات عن العمل وعدد هائل من الاتصالات بأصحاب العمل مقارنة بالأفراد الذين يشغلون مناصب، وعليه على الأفراد التفرغ الكامل للبحث عن العمل ومدة البحث عن العمل هي مدة البطالة.

- تكلفة الحصول على المعلومات حول الوظائف الشاغرة والأجور المعروضة مكلفة (تكاليف التنقل، الاتصال، شراء الجرائد، نفقات إجراء الاختبارات، شراء الجرائد..).

- هناك حد أدنى للأجور لن يقبل الباحث عن العمل أن يعمل عند أجر أدنى منه يسمى الأجر الاحتياطي، وعليه يقرر الباحث قبول المنصب إذا كان الأجر مساويا أو يفوق الأجر الأدنى. [2]

- يستمر الأفراد بالبحث عن العمل الذي مادامت التكلفة التي يتحملونها أقل من الفوائد التي يتحصلون عليها، وعليه كلما ارتفعت إعانات البطالة والإعانات الاجتماعية كلما حفز ذلك لزيادة مدة البحث عن العمل وكلما كان معدل البطالة مرتفع أكثر، وبالتالي فإن المطالبات الأجرية لطالبي الوظائف ستنخفض مع صعوبة البحث عن العمل.[3] وإذا يمكن تحديد المدة المثالية للبطالة على أنها المدة التي يتساوى فيها الإيراد الحدي للبحث عن العمل مع تكاليف الحصول على المعلومة.[4]

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص238.

[2] - Alain beitone ,Buisson-Fenet « **Economie** », Dalloz, paris, 2012, p221.

[3] - laurent, braquet, **« l'essentiel pour comprendre le marché du travail** », Lextenso éditions, Paris, 2014, pp 83-84

[4] - Alain Beitone ,Buisson-Fenet, Ibid, p221.

– وجود نظام الإعانة يسمح بضمان دخل تعويضي خلال مدة البحث عن العمل مما يساهم في تحسين فعالية سوق العمل من حيث المطابقة بين طالبي وعارضي العمل، حيث في غياب هذه الإعانات يخفض طالب العمل في مدة البحث عن العمل ويقبل بوظيفة لا تتوافق بالضرورة مع مؤهلاته.[1]

وبالتالي تخلص نظرية البحث عن العمل إلى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة إرادية تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص عمل أكثر موائمة، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل بين الاستخدامات المختلفة.

2– الانتقادات الموجهة للنظرية:

على الرغم من العناصر الجديدة التي أدخلتها نظرية البحث عن العمل عند تحليلها للبطالة، إلا أنها محل انتقادات نذكر منها:

– عدم اتفاق هذه النظرية في تفسيرها للبطالة مع الواقع ذلك أنها تعزو سبب البطالة إلى رغبة الأفراد في البحث عن عمل أفضل، ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أن البطالة اختيارية لكن الواقع العملي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال وبالتالي غالبية البطالة تكون إجبارية. [2]

– تعجز النظرية عن تفسير المحددات الأساسية للبطالة واستمرارها في الأجل الطويل.

– من الصعب إرجاع الارتفاع المستمر للبطالة في أي مجتمع لمجرد رغبة الأفراد في جمع معلومات عن سوق العمل.

– أثبتت غالبية الدراسات التطبيقية التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة أن فرصة حصول الأفراد على عمل جديد ترتفع في حالة عملهم بالفعل وتنخفض بدرجة ملحوظة في حالة بقائهم عاطلين، في حين من منطق نظرية البحث عن العمل، احتمال الخروج من البطالة يرتفع بارتفاع فترة البطالة.[3]

[1] - Denis Anne, Yannick L'horty, « **Economie de l'emploi et du chômage** », Armand colin éditeur, paris, 2013, p 144.

[2]– مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص240.

[3]– علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص49–50.

المطلب الثالث: النظريات النيوكينزية في تفسير البطالة

يرى الكينزيون الجدد أن عدم التأكد يسود معظم القطاعات الاقتصادية، كما أن توازن السوق لا يحدث بصورة تلقائية ولابد من تدخل الحكومة لتصحيح الاختلال، وأن العمل تتحكم فيه اتحادات العمال ونقابات أرباب العمل. ولمجابهة عدم التأكد ينصحون بالتعامل بالعقود، حيث يرون أن جل القطاعات الاقتصادية تكون فيها الأجور الاسمية مثبتة، وهذا راجع للارتباط باتفاقيات وعقود يلتزم كل طرف باحترامها، ووجود هذه العقود يحد من تعديل الأجور بسرعة. وارتفاع الأسعار في ظل جمود الأجور الاسمية يقلص الأجور الحقيقية وبالتالي يزداد التشغيل والإنتاج، والعكس في حالة انخفاض الأسعار.

أولا- نظرية العقود الضمنية:

تقترح نظرية العقود الضمنية تفسير جزئي لسلوك سوق العمل لا يتوافق مع النموذج النيوكلاسيكي[1]، هذه النظرية التي تعتبر إحدى أعمال كل من « E.Phelps 1970 » ,«Gordon 1974» «Bailly 1974», «Azariadis 1975» تهتم بشكل أساسي بتفسير جمود الأجور وبالتالي حدوث البطالة الإجبارية من خلال إدخال براهين جديدة حول حالات عدم التأكد. بالنسبة لهذه النظرية لا ينشأ جمود الأجور عن النقابات العمالية أو من رفض العمال مستوى الأجر التوازني، لكن من اتفاق ضمني بين الأجراء وأصحاب العمل من أجل تخفيض عدم التأكد في سوق العمل.[2] الأطروحة الأساسية التي ترتكز عليها تنص على أن العلاقة بين الأجراء وأصحاب العمل تغطي على العموم مراحل عديدة يمكن أن تتوافق مع أوضاع أكثر أو أقل ملائمة وفقا لمستوى الطلب الموجه للمؤسسة، فإذا كان الأجر يتحدد بطريقة تنافسية فإنه عند كل فترة سيتقلب وفقا لوضعية المؤسسة[3]. لكن باعتبار أن للأجراء نفور من مخاطر تقلب الأجور بسبب نقص المعلومات المتوفرة حول المستقبل[4]، فإنهم يفضلون الحصول على دخل ثابت وليس متغير حتى وإن كان هذا الأجر الثابت قليل. وعليه يكون في فائدة صاحب العمل أن يقترح عقود لفترات طويلة يضمن فيها استقرار الأجر عند مستوى أقل من مستوى الأجر التوازني. باقتراح مثل هذه العقود فإن صاحب المؤسسة يتحمل الخطر المتعلق بالعمل حيث يصبح دخل المؤسسة يتغير بدلالة الوضعية السائدة، ولكي تتم هذه العقود يجب أن يكون صاحب العمل على قدر من المسؤولية

[1]- Phillippe Deubel, **«Analyse économique et hisorique des sociétés contemporaines »,** Pearson éducation, France, 2008, p2.
[2] - Laurent, Braquet, op,c.i.t, p73.
[3] - Bouriche Lahcène, op,c.i.t, p 31.
[4] -Phillippe Deubel**,** Ibid , p2.

ويكون لديه نفور أقل من الخطر وعلى قدر من التأهب لتحمله لأن بإمكانه تنويع أنشطته الإنتاجية مما يخفض المخاطر.

بما أن هدف صاحب العمل تحقيق الأرباح فإنه يقترح عقودا بأجور مستقرة، وتخوفا من الطرد أو خطر تقلب الأجور يتفق العمال مع أصحاب العمل بعقود ضمنية على مستوى أجور أقل من الأجر التوازني.[1] وبالتالي تلعب المؤسسة دور "شركة تأمين" تحمي الأجراء من مخاطر تقلبات الأجور، إلا أن المساواة بين الأجور الحقيقية والإنتاجية لا تتحقق بالضرورة[2]، ففي فترات الانتعاش يتلقى العمال أجر حقيقي أقل من إنتاجيتهم الحدية (يحصل أصحاب المؤسسات على قسط التأمين)، والعكس في حالة الركود، وعليه فإن جمود الأجور وعدم انخفاضها في حالات الركود يمثل تعويض لعدم ارتفاعها في حالات الانتعاش الاقتصادي. أما التعديل في سوق العمل إن لزم فإنه يتم من خلال تسريح العمال (تعديل الكميات) بدلا من تخفيض الأجور (تعديل سعري).[3]

من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها تبين للكينزيين الجدد بأنها عاجزة عن تفسير البطالة الكينزية، بل تكتفي بإظهار دور وفعالية العقود الثابتة بدلا من الدخول المتغيرة. كما أنها لا تستطيع تفسير أسباب انهيار الاقتصاد العالمي الذي حدث خلال السنوات 1929-1933، بل اكتفت بتوضيح اهتمام العمال بالدخل الحقيقي ودرجة استقراره وليس بالدخل النقدي، بالإضافة إلى عدم قدرتها على تفسير عدم إصرار العمال على ربط أجورهم النقدية بالأرقام القياسية للأسعار.

ثانيا- نظرية الأجور الكفأة:

تمثل هذه النظرية أكبر مساهمة للتحليل النيوكينزي في تفسير البطالة اللاإرادية والأسباب العقلانية التي تؤدي لجمود الأجور في ظل المعلومات غير الكاملة. في ظل هذه النظرية فإن العمل لا يعتمد فقط على كميات قوة العمل المستخدمة، ولكن على قدرة العمال وقراراتهم في منح مستوى جهد معين.[4] عكست هذه النظرية العلاقة السببية المعتادة بين الأجور والإنتاجية، فالأجر هنا هو الذي يؤثر على الإنتاجية وليس العكس، ففي ظل عدم كمال المعلومات أصحاب العمل لا يعرفون مهارات طالبي الوظيفة، وبالتالي

[1]- Bouriche Lahcène, op,ci.t, p 32.
[2]- Alain Beitone ,Buisson-Fenet, op,c.i.t, p 224.
[3] - Laurent, Braquet, op,c.i.t, p 73.
[4] -Fedrica Sartoris, « **La théorie de salaires d'efficience et l'évolution des salaires réels en suisse** », Séminaire d'histoire économique et de politique et sociale, Faculté des sciences économique et sociales, n°332, 1999, p8.

نظرا لعقلانيتهم يعتقدون أنه من المفيد رفع الأجور عن مستواها التوازني في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة إنتاجيتهم[1]، إلا أن ذلك يؤدي إلى حدوث بطالة غير إرادية.

في ظل هذه النظرية تم افتراض أن الزيادة في الأجور هي الأداة الوحيدة التي تحفز العمال لبذل جهد إضافي، أما التدابير الأخرى كضبط ومراقبة جهود العمال فهي غير فعالة ومكلفة.[2] ويمكن حصر دوافع رفع الأجور من طرف أصحاب العمل في النقاط التالية:

– تحفيز العمال على التمسك بمناصب عملهم وبالتالي التقليل من سرعة دوران قوة عملهم، من خلال رفع تكلفة ترك العمل، حيث كلما كان الأجر مرتفعا كلما حفز العمال على التمسك بمنصبهم، مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف التعاقب لدى المؤسسات.[3] وعليه البطالة اللاإرادية الناتجة تؤدي إلى تخفيض معدل دوران اليد العاملة في غياب الفوارق في الأجور بين المؤسسات.[4]

– رفع صحة العمال، فالعمال الذين يحصلون على أجور أعلى يحصلون على تغذية أفضل ويتمتعون بصحة جيدة وبالتالي ترتفع إنتاجيتهم. هذا التفسير لا يتوافق مع مؤسسات الدول الغنية مثل فرنسا، سويسرا، بلجيكا أين أجور التوازن لمعظم العمال توفر تغذية جيدة وبالتالي لا تتخوف المؤسسات من أن أجر التوازن يعرض صحة العمال للخطر ويخفض من الإنتاجية. من ناحية أخرى يتوافق هذا التفسير مع المؤسسات في الدول الأقل تطورا حيث يمكن أن تخشى المؤسسات أن أجر التوازن يؤثر سلبا على صحة وإنتاجية العمال.

– زيادة إنتاجية عنصر العمل، إذ يعتقد أرباب العمل أن العمال سيبذلون جهودا كبيرة في حالة حصولهم على أجور أعلى، كما أن البطالة التي ستنتج عن ارتفاع الأجور ستحث العمال على عدم التكاسل ورفع إنتاجيتهم تخوفا من الطرد. [5] وعليه تصبح أجور التوازن غير فعالة لأنه لا توجد أي صعوبة في إيجاد عمل وبالتالي لا يتخوف الأجراء من الطرد مما يجعلهم أقل حافزا للعمل.[6] كما يمكنهم تغيير سلوكهم بمجرد توظيفهم ليصبحوا أقل إنتاجية مما تم اقتراحه وقت التوظيف.[7]

---

[1] -Denis Anne, Yannick l'horty, op,c.i.t, p 142.
[2] -Armand Magnier, **« Les limies de la theorie du salaire d'efficience** », Centre national de la recherche scientifique (CNRS), Laboratoire de techniques économiques, Université de Dijon, 1998, p 7.
[3] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor**, « Principes de l'économie »**, 2ème édition, De Boeck, Paris, 2006, p 787.
[4] -Didier Balsan, «**Salaire d'efficience et theorie de la recherche d'emploi : la mobilité de l'emploi vers un autre emploi** », Economie et statistique, N290, 1995, p 52.
[5] -Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor**,** Ibid, pp 787-788.
[6] -Armand Magnier, Ibid**,** p 6.
[7] -Phillippe Deubel, op,c.i.t, p 2.

– الرغبة في اجتذاب موظفين بمهارات وكفاءات عالية لأنها أكثر إنتاجية، ففي ظل عدم كمال المعلومات يمكن أن تتعرض المؤسسة لخطر سوء الاختيار، حيث إذا كان الأجر المعروض من قبل المؤسسة غير كاف فإن أفضل المترشحين سينسحبون.[1]

يتحدد أجر الكفاءة خارج سوق العمل، لأن تكوين الأجور يعتمد على التسيير الداخلي لشؤون الموظفين وليس آلية الاقتصاد الكلي، حيث يتحدد أجر الكفاءة بعد المقايضة التي تقوم بها المؤسسة بين كفاءة العمل وتكلفته.[2]

لقد استطاعت نظرية الأجور الكفأة تفسير بعض جوانب سلوكيات أسواق العمل في الاقتصاد الجزئي خصوصا تلك المتعلقة بحركية العمال وسعيهم إلى الوظائف التي تدفع أجورا مرتفعة، وهذه الظاهرة منتشرة كثيرا، لكن المؤسسة لا توظف سوى العدد القليل منهم مع الاحتفاظ بالأجر المرتفع حتى تتمكن من اختيار العناصر الكفأة منهم بدلا من تخفيض الأجر في حالة وجود عرض زائد من العمال. كما تتنبأ النظرية أن العمال الأقل إنتاجية – هؤلاء تكون تكلفة أجرهم لكل وحدة من الإنتاج عالية– معرضون لبطالة حادة إذا ما قورنوا بالعمال ذوي المؤهلات العالية.

لقد استطاع نموذج النيوكينزيين الجدد إعطاء التفسيرات المتعلقة بجمود الأجور والأسعار باستخدام نظرية الأجور الكفأة التي توضح لماذا تقاوم المؤسسات تخفيض معدلات الأجور التي تدفعها للعمال في أوقات انخفاض الطلب، ولماذا لا تقدم على توظيف العمال العاطلين الذين يقبلون العمل عند أجور أقل.[3]

ثالثا– نظرية تجزئة سوق العمل:

في بداية السبعينات قدمت هذه النظرية من خلال أعمال مجموعة من الاقتصاديين ذو التوجه المؤسساتي الجديد على غرار M.Piore وP.Doeringe وقد صنف هذا العمل تحت اسم أطروحة أسواق العمل المجزأة[4]، قامت هذه النظرية على إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وهو أحد الفروض الأساسية للنظرية التقليدية. وتهدف هذه النظرية إلى تفسير أسباب ارتفاع معدلات البطالة، فضلا عن أسباب تزامن وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى[5]، وهي ترى أنه حتى في الفترات التي يعرف فيها الاقتصاد نسب نمو مرتفعة فإن فئات

[1] -Phillippe Deubel, op,c.i.t , p 2.

[2] -Christian Bialese, **« Le marché du travail »**, p 9, www.christiaon-biales.net. Vu :3/4/2015

[3]– سامي خليل، "**نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص1013.

[4] - Alain Beitone, Buisson-Fenet **,** op,c.i.t, p 227.

[5]- علي عبد الوهاب النجا، مرجع سبق ذكره 2005، ص55.

معينة في المجتمع لا تستثنى من معدلات البطالة العالية عن المعدل المسجل. تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي تتمتع بها سوق العمل، ويمكن تفسير هذه الإزدواجية إلى نظرية الأجور الكفأة التي تطبق في قطاعات معينة من أجل تحفيز العمال، وليس لها أهمية في قطاعات أخرى[1]، كما ترجع أسباب هذه التجزئة إلى أسباب تاريخية تعزى إلى تطور النظام الرأسمالي من التنافس إلى الاحتكار، أو إلى التغيرات التقنية.[2]

- **السوق الأولي:** هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال بجانب عمالة على درجة عالية من المهارة، وتعمل هذه المؤسسات على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم[3]، ومن ثم يتميز هذا السوق بأجور أعلى، ظروف عمل جيدة، تتسم الوظائف بدرجة عالية من الاستقرار، أمن وظيفي، سياسات تكوين، نقابة عمالية قوية[4]. تكمن الحاجة للبحث عن تحفيز العمال في السوق الأولي من طبيعة النشاطات القائمة داخله والتي تحتاج الكثير من المسؤولية، الحكم الذاتي، ومعارف خاصة تجعل أداء العمال لا يمكن ملاحظته بشكل جيد على عكس النشاطات بالسوق الثانوي.[5]
- **السوق الثانوي:** تتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل والتي تتأثر بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تحتاج إلى عمالة قليلة المهارة[6]، وتتسم هذه السوق بانخفاض الأجور ووجود ظروف غير مواتية للعمل. وعليه فإن معدل تعاقب اليد العاملة مرتفع والعمال أكثر عرضة للبطالة[7]، حيث يسهل تشغيل العمال في أوقات الرواج كما يسهل التخلص منهم في أوقات الكساد.

تفترض هذه النظرية أن عنصر العمل لديه القدرة على التحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف في كل منهما[8]. حيث من الصعب انتقال العمل من السوق الثانوي إلى الأولي بسبب طبيعة وظائفهم، فالمؤسسات في القطاع

---

[1]-,Fedrica Sartoris, "**La theorie des salaires d'efficience et l'évolution des salaires réels en suisse**", Séminaire d'histoire économique et de politique et sociale, Faculté des science économique et sociales, n°332, 1999, p16.

[2]– مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مرجع سبق ذكره، ص245.

[3]– نفس المرجع، ص244.

[4]-Alain beitone, buisson-fenet **,** op,c.i.t, p 227.

[5] -Fedrica Sartoris, Ibid**,** p 16.

[6]– مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، مرجع سبق ذكره، ص249.

[7] -Gaelle le guirriec-milner**, « l'essentiel des mécanismes de l'économie »,** op,c.i.t, p48.

[8]– مصطفى يوسف كافي، نفس المرجع، ص244.

الأولي توظف عمال جدد فقط إذا كانوا عاطلين عن العمل لأن العمل بالسوق الثانوي يعطي إشارة سيئة من حيث نوعية العمل. وبالتالي فإن البطالة الناجمة هي في نفس الوقت إرادية وغير إرادية، حيث بإمكان العاطلين عن العمل في السوق الأولي أن يتم استيعابهم في السوق الثانوي لكنهم يرفضون التوظيف في السوق الثانوي مما يفسر البطالة الإرادية، في حين البطالة الإجبارية تفسر بأن العاطلين عن العمل في السوق الثانوي مستعدين للعمل في السوق الأولي حتى بأجر أقل من الأجر الممنوح للعمال.[1]

Summers و Bulow [2] يريان أن الخاصية الغير إرادية للبطالة تأتي من أن العمال مجبرين عقلانيا لرفض وظائف القطاع الثاني، كما يقدمان تفسير إضافي للبطالة غير الإرادية يتمثل في أن البحث عن منصب عمل في القطاع الأول يتطلب وقت وطاقة لا يمكن توفيرها إلا في حالة بطالة. إلا أن Hoang-Ngoc يريان أن هذه البطالة إرادية[3] باعتبار أن تعريف البطالة الغير إرادية لكينز يتمثل في الرفض الحر أو الإجباري للعمل.

كما أن نظرية تجزئة سوق العمل ميزت بين سوق داخلي وخارجي للعمل، ففي السوق الداخلي يشتغل العمال وفق مجموعة قواعد وإجراءات تحمي أعضاءها من المنافسة، في حين يتحقق مبدأ المنافسة الكاملة للعمال في السوق الخارجي.[4]

رابعا- نظرية الداخلين الخارجين (Insiders/Outsiders):

تتوافق هذه النظرية مع نظرية تجزئة سوق العمل إلى سوق داخلي وسوق خارجي التي تشير إلى أن اليد العاملة تخضع لتمييز بين السوق الداخلي أين تتحدد الأجور وفقا لقواعد إدارية، وسوق خارجي أين تهيمن قوى السوق في تحديد الأجور[5]. في حين اعتمد بيور في تحديد الأجور على الاستراتيجيات المطبقة من قبل المؤسسات، اعتمدت هذه النظرية على استراتيجيات المشتغلين في المؤسسة في تحديد الأجور.[6]

وفقا لنظرية الداخلين الخارجين المطورة من طرف A.Lindbeck و D.Snower في بداية الثمانينات

---

[1]- Fedrica Sartoris, op,c.i.t , p 16.

[2]- انظر:

Bulow, Summers, Laurence, **« A theory of dual labour market with application to industrial policy , discrimination, and keynesian unemployment** », Journal of labour economics, Vol4 , 1986, pp380-392.

[3] - Hoang-Ngoc, Liêm, **« Salaires et emploi, une critique de la pensée unique** », Alternative économique, Syrosn, Paris, 1996, p 35.

[4] - Gaelle le Guirriec-Milner, op,c.i.t, p 48.

[5]- Laurent, Braquet, op,c.i.t, p 72.

[6] -Bernard Roman, **« Bâtir une stratégie de rémunération** », 2ème édition, Dunod, Paris, 2010, p 12.

فإن "insiders" يمثلون كل العمال المشتغلين حاليا في المؤسسة والمشاركين في العملية الإنتاجية، أما "outsiders" فهي الفئة العمالية المرشحة للتوظيف ولو عند مستوى متدني من الأجور بحكم البطالة التي تعاني منها.[1] يساهم الداخلون "insiders" في رسم السياسة الأجرية بالمؤسسة من خلال جلوسهم على طاولة المفاوضات بين المؤسسة والعمال، ويرفعون الأجور إلى مستويات تفوق المستوى التوازني مما يؤدي إلى حدوث بطالة إجبارية لفئة الخارجين، وعليه العاطلين عن العمل ليس لديهم أي تأثير على الأجور. وبذلك تهدف هذه النظرية إلى تفسير لما يفضل أصحاب العمل الحفاظ على المشتغلين بالمؤسسة الذين يطالبون بأجور أعلى بدل الاستفادة من حالة السوق من أجل تخفيض الأجور[2].

فسرت النظرية جمود الأجور بوجود تكاليف تعاقب اليد العاملة التي تتحملها المؤسسة (تكاليف تسريح، التوظيف، التدريب والتكيف مع منصب العمل..)، هذه التكاليف تمثل الفرق بين الربح الصافي الذي تتحصل عليه المؤسسة باستخدام موظفين بوظائف مستقرة "insiders" والربح المتحصل عليه عند استخدام عمال غير مستقرين" outsiders"، بأخذ هذه التكاليف بعين الاعتبار يصبح للعمال الحاليين قوة سوق وبالتالي تتمسك بهم المؤسسة، ولا تقبل بتوظيف العاطلين حتى ولو قبلوا أجر أدنى من الأجر المقترح من العاملين. يسعى العاملون "insiders" من خلال النقابات العمالية إلى تعظيم تكاليف التعاقب من أجل الحفاظ على أجور مرتفعة عن تلك التي تضمن توازن سوق العمل.[3] حيث بإمكانهم منع مشاركة خبراتهم وعدم التعاون مع الموظفين الجدد "outsiders" مما يؤدي إلى إنتاجية أقل ويعظم تكاليف التعاقب. وبالتالي يتمكن المشتغلون بالمؤسسة من المطالبة بأجور مرتفعة دون التخوف من التسريح مقابل مساهمتهم في تكوين الموظفين الجدد وإدماجهم في المؤسسة.[4]

[1] - Alain Beitone ,Buisson-Fenet **,** « **Economie** », Dalloz, paris, 2012, p 225.
[2] -Phillippe Deubel, **«Analyse économique et hisorique des sociétés contemporaines »,** Pearson éducation, France, 2008, p 3.
[3] -Jaques Freyssinet, « **Le chômage** », 11ème édition, éditions la découverte, Paris, 2004, p 82.
[4] - Phillippe Deubel**,** Ibid , p 3.

خلاصة الفصل:

من العرض النظري السابق، يتبين لنا عدم الاتفاق والجدل المستمر بين الاقتصاديين فيما يخص التحاليل المختلفة للبطالة، حيث تختلف مفاهيم وطرق قياس هذه الظاهرة من دولة لأخرى باختلاف المعايير المعتمدة في كل منها، كما يختلف تفسير هذه الظاهر باختلاف النظريات الاقتصادية، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية. أما النظرية الماركسية تؤمن أن البطالة جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، وهي ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه، المتعارض بين الطابع الفردي للسيطرة على أدوات الإنتاج وبين الطابع الاجتماعي لعملية الإنتاج. وقد جاءت النظرية الكينزية على نقيض المدرسة الكلاسيكية، حيث أقرت بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال، وكان لهذه النظرية دور جوهري في محاربة الكساد الكبير من خلال سياسات توسعية نقدية ومالية ترفع الطلب الكلي والإنتاج في الاقتصاد.

إن هذه النظريات لم تكن الوحيدة لتفسير البطالة، فمع التطور التكنولوجي ظهرت نظرية البطالة التكنولوجية والتي تفسر بوجود الدورات الاقتصادية التي تكون مقرونة بحدوث تغييرات ابتكارية وتكنولوجية كبرى. وقد جاءت النظريات الحديثة لتفسير البطالة بإدخال فروض أكثر واقعية عن سابقتها، منها نظرية الاختلال التي حاولت استخدام الإطار التحليلي لكل من البطالة الكينزية والكلاسيكية على حد سواء، وبالتالي ترجع البطالة غير الاحتكاكية لجمود الأجور والأسعار، أي لانخفاض الإنتاج الناتج عن انخفاض معدل ربحية الاستثمارات أو عدم وجود قدر كافي من الطلب الكلي. وكذلك نظرية رأس المال البشري التي ترجع البطالة إلى التضحية بالوقت الضروري من أجل الاستثمار في رأس المال البشري. وتفسر البطالة حسب نظرية البحث عن العمل بنقص المعلومات حول سوق العمل. أما نظرية العقود الضمنية فترى أن سبب البطالة هو جمود الأجور الناجم عن اتفاق ضمني بين الأجراء وأصحاب العمل من أجل تخفيض عدم التأكد في سوق العمل. بالإضافة إلى نظرية الأجور الكفأة التي تفسر البطالة بجمود الأجور، إلا أن مصدر الجمود هو رغبة أصحاب المؤسسات في رفع إنتاجية العمل وجذب أفضل الكفاءات. ومن بين النظريات المفسرة للبطالة أيضا نظرية تجزئة سوق العمل والتي ترجع البطالة لعدم تجانس عنصر العمل.

نلاحظ مما سبق أن تفسير البطالة يختلف باختلاف هيكل الاقتصاديات، والفترات الزمنية التي تمر بها الدول، مما يتطلب علينا دراسة واقع هذه الظاهرة في الجزائر وهو ما سيتم التطرق إليه في فصل لاحق.

رغم التفسيرات المختلفة للبطالة إلا أن آثارها لا خلاف فيها وهي جسيمة سواء على الاقتصاد أو المجتمع لذا تسعى مختلف الاقتصاديات الحد منها، لكن بعض الاقتصاديين يتخوفون من أن تكلفة تخفيضها هي ظهور معدل معين من التضخم في الاقتصاد. فما هو التضخم وكيف يتم قياسه؟، وما هو تفسير هذه الظاهرة؟ وما هي آثارها؟

الفصل الثاني

الإطار النظري للتضخم

تـــمـــهـــيـــد:

يعد التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تصيب الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أولى الفكر الاقتصادي لهذه الظاهرة أهمية بالغة للدراسة والتحليل نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. كما اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسير هذه الظاهرة نظرا لاختلاف الأسباب التي تؤدي لظهورها. وسيتم خلال هذا الفصل تناول الجانب النظري للتضخم، حيث سيقسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول سيتم ذكر التعريفات المختلفة للتضخم مع ذكر العوامل المسببة له ومحدداته، أما في المبحث الثاني فسيتم التطرق لأهم تفسيرات التضخم والمتمثلة في تفسير النظرية الكلاسيكية، الكينزية، والنقدية. وسيتم تخصيص المبحث الثالث والأخير لتوضيح أنواع التضخم والطرق المختلفة لقياس القوى التضخمية مع توضيح آثارها على الاقتصاد والمجتمع.

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من قبل المفكرين الاقتصاديين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر النقدية والاقتصادية، كما قد يختلف مفهوم التضخم باختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين. ويستخدم مفهومه لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الدخول والأجور، كما تشمل التضخم في العملة أو التضخم في التكاليف، وعليه تتعدد أسباب ومحددات هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تعريف التضخم

كما سبق وذكرنا فإن المفكرين الاقتصاديين لم يتفقوا على تعريف واحد لظاهرة التضخم، ففضلا عن اختلاف مفهوم التضخم من فترة إلى أخرى فإن هناك من الاقتصاديين من عرفوه بناء على خصائصه ومنهم من عرف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له. وفيما يلي سنحاول ذكر هذه بعض هذه التعريفات.

أولا- تعريف التضخم على أساس الأسباب المنشئة له:

اعتمدت البعض من الكتابات الاقتصادية في تعريفها لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة لها، مع تفاوت التركيز على هذه الأسباب بين تعريف وآخر، ومن أمثلة هذه التعاريف ما يلي:

عرف أنصار النظرية الكمية للنقود التضخم بأنه: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار."[1] كما عرفه أنصار نظرية الدخل والإنفاق بأنه: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عنه فجوة بين السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق،[2] ويمكن أن يكون سبب ذلك نقديا، أي زيادة الدخول المتاحة التي تصاحب الزيادة في كمية النقود أو زيادة سرعة تداولها، أو نتيجة نقص عرض السلع لانخفاض الإنتاج".[3] وهناك من يعرفه على أنه يحدث نتيجة "لزيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي الحقيقي."[4]

---

[1]- غازي حسين عناية، "**التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1985، ص 14.

[2]- مجدي عبد الفتاح سليمان، "**علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 33.

[3]- نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1973، ص ص14-15.

[4] - مروان عطون، "**مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية**"، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 181.

وعرفه أنصار نظرية العرض والطلب بأنه: "عدم التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات بسبب زيادة الطلب التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج"[1]. أما بالنسبة لكينز فالتضخم هو: "زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج." أو هو "زيادة الطلب الحقيقي في جو استخدام كامل."[2]

هذه هي أهم التعريفات التي ركزت على الأسباب المنشئة للتضخم والتي من أهمها: زيادة الكتلة النقدية زيادة تفوق الزيادة في الإنتاج وزيادة الطلب الحقيقي وغير ذلك من الأسباب التي تحدث التضخم.

ثانيا- تعريف التضخم على أساس خصائصه:

يعتمد مناصرو هذا المعيار في تعريفهم للتضخم على خصائصه، والتي من أبرزها ارتفاع المستوى العام للأسعار. ومن الأمثلة على ذلك، تعريف التضخم بأنه: "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما."[3]

كما يمكن تعريف التضخم على أنه: "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد[4]، أي انخفاض مستمر في قيمة السلع والخدمات الممكن شراؤها بواسطة وحدة واحدة من العملة ما يعني في القدرة الشرائية للنقود"[5].

وبدوره قال: G.Olive أن التضخم هو: "الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)."[6]

من هذا أصبح التضخم لدى العديد من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة يعني ذلك الارتفاع في المستوى المتوسط لأسعار التجزئة، بشرط أن يكون دائما ونهائيا ومستمرا.[7]

---

[1] - Hamid Bali**, « inflation et mal-développement en Algérie »**, OPU, Alger, 1993, p 70.
- François Kabuya Kabala, **« Déterminants de l'inflation en Afrique au cours des dernières années »**, Dounia, N2, 2009, P134.

[2]– غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 20.

[3] – أحمد الرفاعي، خالد الوزني، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 249.

[4] – أنس البكري، وليد الصافي، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، دار المستقبل، عمان، 2002، ص 197.

[5]- Dean W.Hughes, « **The costs of inflation : an analytical overview** », Economic review, Federal reserve bank of Kansas city, 1982, p 4.

[6] - Janine Brenoud, Alain Geledan**, « dictionnaire économique et social** », paris, 1981, p 212.
- Marc Labonte, « **Inflation : causes, causts, and curent status** », Congressional research servive, CRS report for congress, 2011, P1.

[7] - Benissad M.E, «**Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie**», 3éme édition, Alger, OPU, 1980, p33.

كما عرف التضخم أيضا من خلال الربط بين مظاهره وبعض أسبابه وذلك كما يلي: "التضخم هو زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي لتحقيق ارتفاع كبير ومستمر في الأسعار."[1] بمعنى أنه كلما زادت كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بمعدل أكبر من نمو الإنتاج كلما ازدادت الأسعار وبالتالي يحدث التضخم (الفجوة بين متوسط معدل نمو النقود ومتوسط معدل نمو الإنتاج تحدد متوسط التضخم).[2]

وبشكل عام، فإنه وبالرغم من تعدد تعاريف ظاهرة التضخم إلا أنها تشير إلى أن التضخم يمثل ارتفاعات متوالية في المستوى العام للأسعار، وانخفاضا في القوة الشرائية لوحدة النقد[3]. وعليه فإن تعريف التضخم يتضمن الخصائص التالية:

– إن قياس التضخم يتم بمعيار ما يسمى المستوى العام للأسعار، والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة من السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما.

– إن التضخم يعبر عن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار، حيث يجب أن يكون الارتفاع في المستوى العام للأسعار واضحا ومحسوسا في المجتمع، وأن يشمل الارتفاع فترة زمنية غير قصيرة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا، فالارتفاع في السعر لفترة قصيرة يطلق عليه تقلب في السعر وليس تضخما.[4]

المطلب الثاني: العوامل المسببة للتضخم

من أجل معرفة أسباب التضخم يقتضي التساؤل في بادئ الأمر عن الظروف التي ترتفع فيها الأسعار وهذا مرتبط بالكيفية التي تتحدد بها الأسعار أي بطبيعة الأسواق وأدائها.

بصورة عامة يمكن التمييز بين نموذجين لتحديد الأسعار: [5]

– النموذج الذي تتحدد فيه الأسعار بحرية عبر آلية العرض والطلب وهذا يتطلب مرونة الأسعار، وكذلك النموذج الذي تتحدد فيه الأسعار من خلال التكلفة.

---

[1]– عادل أحمد حشيش،"**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص 201.

[2] - Laurence Ball, «**What causes unflation ?**», Business Reveiw, Federal reserve bank of Philadelphia, 1993, p4.

[3] - Alain Burlaud, « **Comptabilité et inflation** », éditions Cujas, Paris, 1979, p 4.

[4]– محمد كريم قروف، "**السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013، ص 253.

- Ariful Islam, **« Impact of inflation on import : an empirical study** », International journal of economics, finance and management sciences, Vol 1, N1, 2013, p 300.

[5]– وسام ملاك، "**النقود والسياسات النقدية الداخلية**"، دار المنهل، لبنان، 2000، ص ص 441–444.

إن آلية تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب أصبحت معروفة إذ أنها درست بإسهاب من طرف العديد من الكتاب، فإذا تم تمثيل على محوري الإحداثيات، الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع (محور الفواصل) وأسعار السلع (محور التراتيب) عندها يمكن تمثيل منحنيات العرض والطلب (الشكل الموالي)، إن تقاطع المنحنيين يحدد سعر التوازن P_0 وكمية التوازن Q_0 لكن إذا تحرك منحنى الطلب باتجاه اليمين من D إلى D'، فإن زيادة الطلب تنشط ارتفاع الإنتاج ويصبح السعر الجديد P_1 وتقابله الكمية Q_1. وتكلف مرونة الأسعار أن هذه الأخيرة ترتفع إذا كانت هناك زيادة في الطلب، إن هذه الزيادة لا تحدث إلا في حالات ثلاث: تحرك منحنى الطلب باتجاه اليمين، تحرك منحنى العرض باتجاه اليسار وتلازم الحالتين.

شكل(08): تحديد الأسعار عبر آلية العرض والطلب

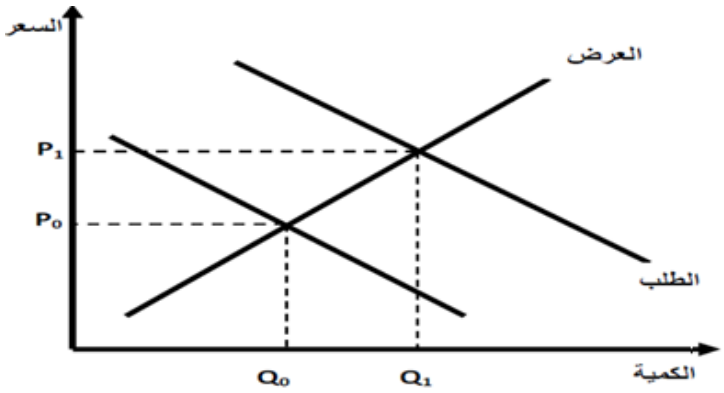

إن الانتقال من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي يقودنا إلى صياغة نظرية للتضخم من خلال الطلب والعرض، وتفترض هذه النظرية أن معدل تغير الأسعار نحو الارتفاع يكون أكبر كلما كان فائض الطلب أكبر ويمكن التعبير عن هذه الفرضية بالمعادلة: $(\Delta P/\Delta r)/P = F(\frac{D-X}{X})$

حيث يعبر الجانب الأيسر من المعادلة عن النسبة المئوية لتغير الأسعار، أما الجانب الأيمن فإن D تمثل الكمية المطلوبة عند مستوى السعر الأولي للفترة t، أما X فيمثل العرض الإجمالي أو الناتج في الفترة t. وهذه العلاقة هي علاقة عكسية، أي أن زيادة العرض عن الطلب يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وتفقد هذه العلاقة صحتها في حالة المرونة المنخفضة للأسعار.

أما آلية تحديد الأسعار من خلال التكلفة فإنها تفترض أن مدراء المشروعات يضيفون هامش التكلفة بغرض تحديد الأسعار غير المرتبطة بالطلب، فإذا كانت: c: تمثل تكلفة الإنتاج، m: الهامش كنسبة مئوية، P: السعر. عندها نجد أن: **P = c + m.c** .

ومن هذه المعادلة يتبين لنا أن السعر متغير في حالتين: تغير التكاليف أو تغير الهامش.

وبالانتقال إلى مستوى التحليل الكلي وبافتراض أن الاقتصاد مغلق، وثبات أسعار المواد الأولية، فإن التغير لا يطال إلا تكلفة العمل وذلك على أساس أن تعويض رأس المال المستثمر وعائد التنظيم يندرجان ضمن الهامش. فإذا رمزنا بـ: w لتكلفة العمل للوحدة المنتجة فإن تغير السعر P يصبح:[1]

$$\boldsymbol{\Delta P = \Delta[(1+m)w]}$$

$$\boldsymbol{\frac{\Delta P}{P} = \Delta[(1+m)w] \Big/ [(1+m)w]}$$

$$\boldsymbol{\frac{\Delta P}{P} = [\Delta m w + (1+m)\Delta w] \Big/ [(1+m)w]}$$

$$\boldsymbol{\frac{\frac{\Delta P}{\Delta r}}{P} = \left(\frac{\Delta w}{\Delta r}\right)\left(\frac{1}{w}\right) + \left(\frac{\Delta m}{\Delta r}\right)\left(\frac{1}{1+m}\right)}$$

وعليه فإن تغير الأسعار يساوي مجموع معدلات تغيرات تكلفة العمل والهامش، ولقد نتج عن هذا التحليل نظرية التضخم بالتكلفة على النحو الذي سنوضحه أدناه.

أولا- تضخم الطلب: يعرف تضخم الطلب على أنه التضخم الذي يحدث بسبب زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء من طرف الحكومة أو المؤسسات أو الأسر، مما ينتج ضغط تضخمي لا يمكن إيفاؤه بالعرض الكلي المتوفر سواء من خلال استخدام المخزون المتواجد أو تحويل فائض الصادرات إلى السوق المحلي.[2] وعليه فإن حصول تضخم الطلب يستلزم توفر شرطين: تواجد فائض في الطلب، أو تميز العرض بانخفاض المرونة.

1- الطلب الفعلي أكبر من العرض: يقتضي في البدء أن يتفوق الطلب الفعلي على العرض، على أن يتم احتساب كل الكميات المعروضة والمطلوبة بالأسعار الجارية، ويجب أن تجرى المقارنة قبليا وليس بعديا (لأن بعد زيادة الكميات أو الأسعار يصبح العرض والطلب متساويان بالضرورة).

فلدى المتعاملين دخل يقابل قيمة المنتجات المباعة إلى المشترين بأسعار الفترة الجارية، ولكن عندما يتجاوز طلب السلع عرضها في هذه الفترة، يجب أن يكون لدى المتعاملين قدرة شرائية يدخلونها في الدورة

[1]- وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص444.

[2] - Ariful Islam, op,c.i.t, p 300.

- Ebiringa, Oforegbunam Thaddeus and authers, **« Exchange rate, Inflation and interest rates relationship : an autoregressive distributed lag analysis »,** journal of economics and developpment studies, Vol 2, N° 2, 2014, p 267.

الاقتصادية، وتأتي هذه القدرة من مصدرين:[1]

- إما أن ينفق المتعاملون من أرصدتهم التي اكتنزوها في وقت سابق.
- أو أن النظام المصرفي يوافق على زيادة كمية النقود ويضعها قيد التداول.

وفي هذه الحالة يمكن أن يأخذ المتعاملون المبادرة أو النظام المصرفي، وبتعبير آخر فإن زيادة الطلب على العرض التي تسببها زيادة كمية النقود قد تكون بسبب رغبة المتعاملين في زيادة الاستهلاك والاستثمار لذا يطلب المتعاملون من القطاع المصرفي كمية إضافية من النقود. وحتى يستجيب القطاع المصرفي لهذه الرغبة قد يعمد الجهاز المصرفي إلى تخفيض أسعار الفائدة، كما يخفف الضمانات المطلوبة، ويحاول منح قروض جديدة للمشروعات قصد القيام بالاستثمار، كما يزيد من سلفه إلى شركات البيع بالتقسيط بغية تسهيل بيع المنتجات كذلك يمكننا أن نتصور أيضا بأن المشروعات تطلب بإلحاح قروضا وتوافق على دفع معدلات فائدة مرتفعة، إذا ما بدت لها التوقعات مواتية لزيادة الطاقة الإنتاجية، كما يمكننا الافتراض بأن الدولة ترغب في زيادة مرتبات موظفيها والمساعدات دون زيادة في الضرائب، وأخيرا يمكن أن نفترض أن هناك تحويل رؤوس أموال أجنبية إلى داخل الاقتصاد يتم تحويلها إلى نقد وطني.

ومن هنا يتبين لنا أن المبادرة يمكن أن تأتي من الجهاز المصرفي، من المؤسسات المالية، من الأسر، من المشروعات أو من الإدارة العامة أو من الخارج، لكن وكما يتبين لنا فإن الجهاز المصرفي يلعب دورا هاما في جميع الأحوال، فهو الذي يقبل أو يرفض توفير المزيد من النقود وهذا في ظل فرضية عدم الاكتناز.[2]

2- فائض الطلب لا يكفي لرفع مستوى الأسعار: عندما يرتفع الطلب ويفوق العرض بالأسعار الجارية يمكن أن نتصور بأن المنظمين سيعمدون إلى استخدام المخزون السابق أو يزيدون من الإنتاج بغرض مواجهة الزيادة الحاصلة في الطلب. وحتى ترتفع الأسعار لابد أن يكون العرض غير مرن، وهذا يعني أنه لا يمكن زيادة العرض بكميات كافية في الفترة المأخوذة بعين الاعتبار ونفس الأسعار الجارية، وهنا يطرح السؤال حول سبب فقدان العرض للمرونة في فترة معينة، وفي الواقع هناك ثلاثة أسباب يمكن أن

[1]- وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 473.

[2]- نفس المرجع، ص 474.

تحدد عدم مرونة العرض وهي: ارتفاع التكاليف، الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية والاستخدام الكامل لليد العاملة.

على أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن ارتفاع الأسعار لا يمكن أن يستمر ما لم تضخ باستمرار كميات إضافية من النقود في الدورة الاقتصادية ولما كان الاكتناز لا يوفر إلا موارد محدودة، لذا يمكننا الجزم بأن توفير النقد الجديد يرتبط بالجهاز المصرفي، وينتهي التضخم عندما يمتنع هذا الجهاز بشكل أو بآخر عن منح قروض جديدة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا يتم ضخ هذه الكميات من النقد؟ وجواب ذلك يكمن في سعي الحكومات للارتفاع بمستوى التشغيل.

فحتى وإن كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، فإننا نسجل دائما وجود البطالة بسبب الصدامات في سوق العمل التي تجعل التقاء العمال والمستخدمين صعبا أحيانا (كما تم ذكره في الفصل السابق). فإذا قررت الحكومات استهداف مستوى بطالة جد منخفض – أقل من معدل البطالة الهيكلي – فإن كل العناصر تؤدي إلى تسارع في معدل نمو المعروض النقدي وبالتالي تضخم جد مرتفع.[1] ويمكن توضيح تضخم الطلب من خلال الشكل التالي:

شكل(09): التضخم الناتج عن الطلب

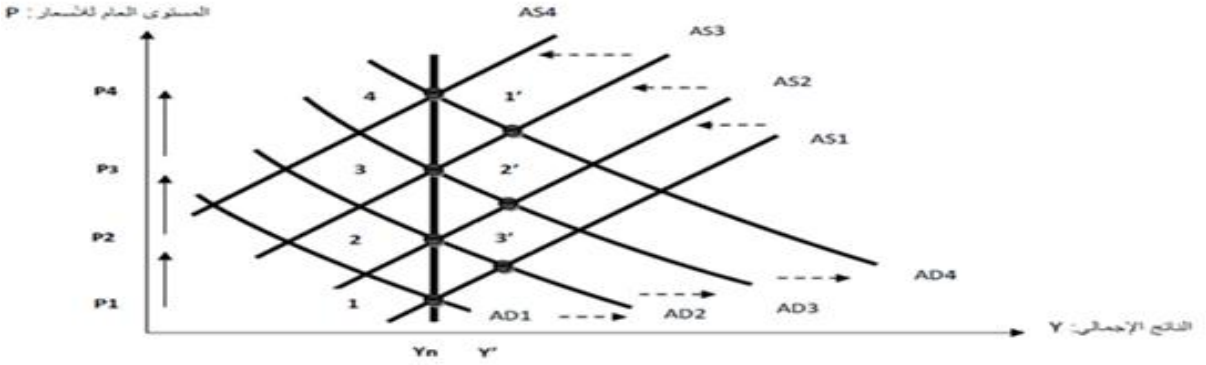

Source : Fréderic Mishkin, **« Monnaie, banques, et marchés financiers »**, 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007, P830.

لنفرض أن الاقتصاد في حالة توازن عند مستوى الإنتاج المحتمل Y_n، بافتراض زيادة في الطلب الكلي ناتجة عن زيادة عرض النقود، فإن منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى اليمين من AD_1 إلى AD_2، مما يؤدي لرفع الأسعار ويدفع الإنتاج في الاقتصاد إلى مستوى أعلى من مستواه الطبيعي Y' وبذلك تنخفض مستوى البطالة عن المعدل الطبيعي لها.[2] بانخفاض البطالة عن مستواها الطبيعي ترتفع الأجور

[1]– Fréderic Mishkin, **« Monnaie, banques, et marchés financiers »**, 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007, p 838.

[2] - Teng Wah Leo, **« Inflation »**, Introduction to economics, Cour intitulé, Department of economics, Francis Xavier University, Canada, P2. Sur : http://people.stfx.ca/tleo/inflation.pdf . vu: 10/10/2015.

وبالتالي تكاليف الإنتاج مما يؤدي لانخفاض العرض الكلي وانتقال منحناه لليسار من AS_1 إلى AS_2، ليرتفع مستوى الأسعار من جديد لكن يعود مستوى الإنتاج لمستواه الأصلي.[1] إن النمو المتزايد في مستوى الأسعار الذي ينتج عن هذه الانتقالات المتتالية يدعى: التضخم بواسطة الطلب، وهو ناتج عن سياسات اقتصادية تطمح في نقل منحنى الطلب نحو اليمين.

ثانيا- تضخم التكاليف: هو التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج كارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية أو مستلزمات الإنتاج المستوردة، ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية، كما يمكن أن ينتج بسبب ارتفاع الأرباح في ظل سيطرة الاحتكارات،[2] فمثلا لو رفعت مؤسسة OPEC أسعار البترول من أجل رفع أرباحها، فإن العرض الكلي سينخفض بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ترتفع الأسعار وينخفض الإنتاج عن معدله الطبيعي وترتفع البطالة، بافتراض زيادة عرض النقود من أجل محاربة الركود الحاصل، يرتفع الطلب الكلي وينتقل منحناه لليمين، وعليه ترجع البطالة لمستواه الأصلي مع ارتفاع الأسعار. نظرا لأن المؤسسة تهدف لرفع الأرباح فإنها ستعمل على رفع أسعارها مما يؤدي لتكرارات متتالية للعملية وظهور ضغط تضخمي،[3] كما أن ارتفاع الأسعار في قطاعات معينة ينتقل إلى قطاعات أخرى التي تستخدم منتجاتهم كمدخلات لها ونتيجة لذلك ترتفع أسعارها، وبذلك ينتشر ارتفاع الأسعار من قطاعات معينة إلى الاقتصاد ككل.[4]

يمكن توضيح تضخم التكاليف في ظل إقتصاد مغلق كما يلي:

بافتراض ارتفاع الأجور أكثر من الإنتاجية بواسطة النقابات العمالية التي تضغط على أصحاب العمل من أجل زيادة الأجور فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وعليه يرفع أصحاب الأعمال بدورهم الأسعار من أجل الحفاظ على معدلات أرباحهم. من جهة أخرى الزيادة في الأسعار تحث النقابات العمالية للمطالبة بأجور أعلى مما يؤدي لحدوث دوامة أجر-سعر. وعليه مع الانتقال المتتالي لمنحنى العرض الكلي يحدث تضخم التكاليف.[5] ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

---

[1] - Avis J.Cohen, Harvey B. King, «**Macroeconomie**», 3ème édition, 2003, Pearson éducation, Canada, 2003, p 13.

[2] - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، وآخرون، "**الاقتصاد الكلي**"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص184.

[3] - Teng Wah Leo , op,c.i.t, p 3.

[4] - Jalil Totonch, « **Macroeconomic theories of inflation** », International conference on economics and finance research, Vol 4, IACSIT Press, Singapore, 2011, p 460.

[5] - Ibid.

شكل(10): التضخم الناتج عن التكاليف

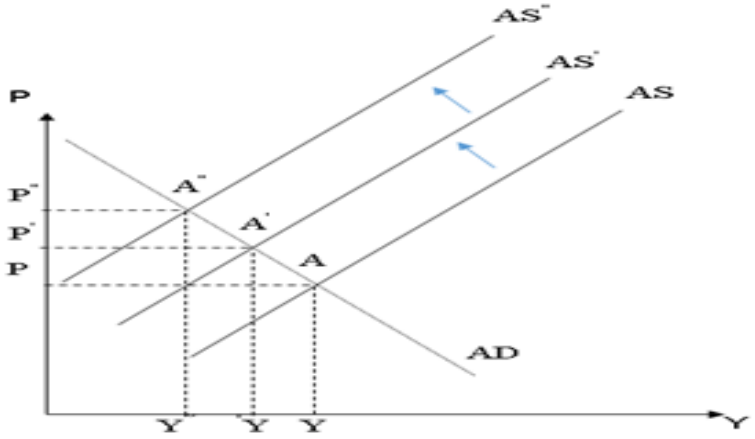

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، ص221.

نلاحظ من خلال الشكل أن زيادة الأجور تؤدي لانتقال منحنى العرض الكلي لليسار مما يؤدي لانخفاض الإنتاج إلى Y' ويرتفع مستوى السعر إلى P'، وبتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي لليسار ينخفض الناتج إلى Y'' ويرتفع مستوى السعر من جديد لـ P''. وفي هذا الشكل تعبر الزيادة في الأسعار عن تضخم التكاليف.[1]

وبافتراض تدخل الدولة لمحاربة الركود الحاصل من خلال آليات لزيادة الطلب الكلي فإن معدل البطالة يبقى عند مستواه الأصلي مع ارتفاع أكثر في معدل التضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل(11): تضخم التكاليف مع محاولة الحفاظ على معدل إنتاج مرتفع

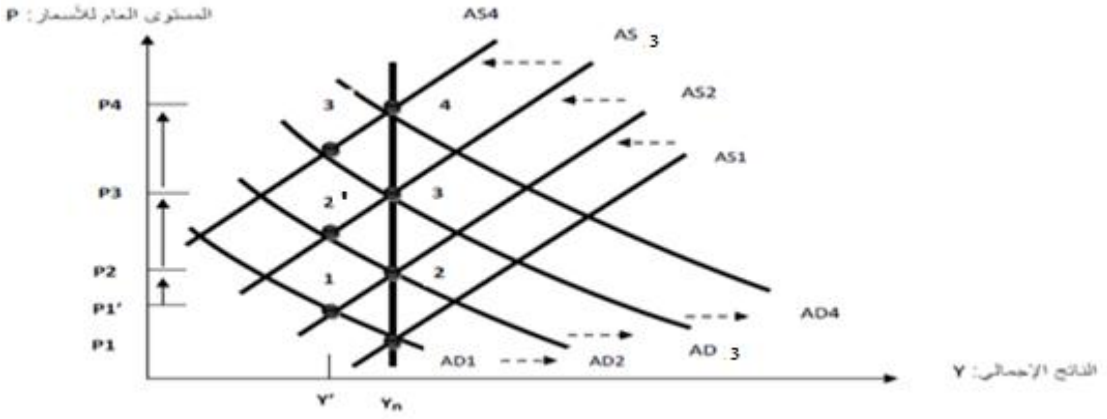

Source : Fréderic Mishkin, « **Monnaie, banques, et marchés financiers** », 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007, P837.

[1] – ضياء مجيد الموسوي،"**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص221-222.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الاقتصاد يتواجد مبدئيا عند مستوى الإنتاج الطبيعي أين يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD_1 ومنحنى العرض الكلي AS_1. نفترض بأن الأجراء ونقاباتهم يقررون المطالبة برفع الأجور، إما لأنهم يريدون رفع أجورهم الحقيقية (أي زيادة قدرتهم الشرائية للسلع والخدمات)، أو لأنهم يتوقعون تسارعا في معدلات التضخم ويريدون فقط الحفاظ على قدرتهم الشرائية الحالية. يؤدي ذلك إلى نقل منحنى العرض الكلي إلى اليسار وبالتالي ينخفض الناتج الإجمالي تحت مستواه الطبيعي Y_n، ويرتفع المستوى العام للأسعار إلى P_1.[1] في مثل هذه الوضعية ما هو سلوك الحكومة التي تسعى لتحقيق تشغيل مرتفع؟ مقابل انخفاض الناتج الإجمالي والارتفاع المتتالي في مستويات البطالة، سوف تتخذ الحكومة عدة إجراءات لرفع منحنى الطلب الكلي ليصل إلى AD_2، وتسمح للناتج الإجمالي بالعودة إلى مستواه الطبيعي ولكن مع ارتفاع جديد في مستويات الأسعار إلى P_2. إذا فالأجراء والمؤسسات قد حصلوا على أجور وأسعار أعلى دون ظهور بطالة عالية. وعليه سيقوم الأجراء بطلب زيادات جديدة في أجورهم، كما أن أجراء ومؤسسات آخرين سيقومون برفع أجورهم وأسعارهم كي لا تنخفض نسبيا مقابل أجور وأسعار غيرهم، وبذلك يعرف منحنى العرض الكلي تحركا جديدا نحو اليسار إلى المنحنى AS_3. هذا التحرك يؤدي إلى انتقال الاقتصاد إلى النقطة $2'$ وما يميزه هو الارتفاع الجديد في البطالة. سوف تلجأ الدولة من جديد إلى تطبيق سياسة تدخلية، من أجل نقل منحنى الطلب الكلي إلى اليمين أي إلى المنحنى AD_3 وإعادة الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، لكن مرة أخرى في ظل ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى النقطة P3. إعادة هذا الإجراء تؤدي في كل مرة إلى ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار، وهو ما يمكن تسميته: التضخم بالتكاليف[2].

ما هو الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في نشوء وتطور التضخم بواسطة التكاليف؟ هذا النوع من التضخم غير ممكن الحدوث إلا بتوفر شرط الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي نحو اليمين. الانتقال الأولي لمنحنى الطلب الكلي إلى AD2 سببه ارتفاع منتظم في النفقات العامة أو انخفاض منتظم في الضرائب. لكن لماذا ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى AD3 ثم إلى AD4 وهكذا؟ القيود الطبيعية التي تحدد المبلغ الأقصى للنفقات العامة والمبلغ الأدنى للضرائب تمنع في الواقع إتباع مثل هذا النوع من السياسات، وكنتيجة فإن هذه السياسة لا يمكن استخدامها بصفة مطلقة لنقل منحنى الطلب الكلي إلى

[1]- Fréderic Mishkin, **« Monnaie, banques, et marchés financiers** », op,c.i.t, p 836.
[2]- Ibid, p 837.
- Fréderic Mishkin, **« The causes of inflation** »,working paper N° 1453, National bureau of economic research, Federal reserve bank of Kansas city, 1984, p 8.

اليمين. بالمقابل هذا الانتقال يمكن أن يكون سببه ارتفاع مستمر في عرض النقود، أي تزايد في النمو النقدي. مما يشير بأن زيادة كمية النقود تعتبر شرطا ضروريا لحدوث التضخم.

يرى توبن أن التضخم بسبب ارتفاع الأجور يختلف عن التضخم بسبب ارتفاع أسعار الواردات، فالأول يمثل إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المهنية الوطنية يستفيد البعض ما يخسره البعض الآخر، في حين النوع الثاني من التضخم فهو تحويل للدخل الوطني للخارج. وعليه فالتدابير لاحتواء النوعين تختلف[1]، في الحالة الأولى يمكن معالجة تضخم التكاليف عن طريق ربط الأجر بالإنتاجية وبزيادة الأسعار، بحيث لا ترتفع الأجور إلا بقدر الزيادة المتوقعة في الأسعار، أخذا بعين الاعتبار أن تزيد الأجور أيضا وفقا لزيادة إنتاجية عنصر العمل وكفاءته،[2] أو استخدام تدابير كبح الأجور، كما يمكن علاج التضخم من جانب التكاليف من خلال زيادة درجة المنافسة في الاقتصاد القومي وتقليل القيود التي تفرضها الدولة على تجارتها الخارجية، الأمر الذي يعني زيادة درجة المنافسة بين الاقتصاد القومي والعالم الخارجي ومن ثم التقليل من إمكانية لجوء بعض الشركات إلى رفع أسعارها.[3] أما الحالة الثانية فقط تطبيق آليات للمناقشة وتحقيق التوازن بين الدول يمكنها كبح ارتفاع الأسعار[4].

تشير نظرية التكاليف إلى أن تضخم التكاليف ينشأ بصفة مستقلة عن زيادة الطلب أي ترفض أي علاقة بين تضخم التكاليف وتضخم الطلب، إلا أن معظم الاقتصاديين يشيرون إلى حدوث هذين النوعين من التضخم في آن واحد وأن كلا منهما يساعد على ظهور الآخر، فيمكن أن يؤدي تضخم الطلب إلى حدوث تضخم التكاليف والعكس.

المطلب الثالث: محددات التضخم

سيتم في هذا الجزء من البحث ذكر أهم العوامل الاقتصادية التي تتدخل في تحديد التضخم، والتي تكون لها علاقة مباشرة وواضحة بنشوء التضخم في أي اقتصاد. فبالإضافة إلى الواردات التي تشكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني من خلال التضخم المستورد كما سنراه لاحقا في دراستنا، يمكن ذكر العوامل التالية:

---

[1] - Benissad M.E, «**Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie**», 3éme édition, Alger, OPU, 1980, p45.

[2] – سامر البطرس جلدة، "**النقود والبنوك**"، دار البداية، عمان، 2009، ص168.

[3] – حسام علي داود، وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص165.

[4] - Benissad M.E, Ibid, p 45.

أولا- عرض النقد: تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم حيث يرجح الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم هو أساسا ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية، أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها هو نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج.

وفي نظرية النمو النقدي عند Tobin يمكن إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود كالتالي:

$$(dm/dt)/M = (dp/dt)/p + (dy/dt)/y$$

وبالتالي فإن: $f(M) = f(p) + f(y)$

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود $(dm/dt)/M$ تعني النمو في الأسعار $(dp/dt)/p$ زائدا النمو في الدخل أو الناتج الحقيقي $(dy/dt)/y$، وبالتالي يصبح: $f(p) = f(M) - f(y)$.

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين (Y, M)، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم. إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. إن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار. وهذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.[1]

ثانيا- عجز الموازنة: ارتبط الاستقرار النقدي بأداء الموازنة العامة للدولة، وهناك علاقة طويلة المدى تربط التضخم بعجز الموازنة، فارتفاع حجم العجز يؤدي إلى زيادة الاستدانة من الجهاز المصرفي وزيادة

[1]- أحمد حسن الهيتي وآخرون، "**أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2010، ص ص 11، 12. ولمزيد من التفاصيل أنظر كتاب:
Bernard Landais**, « Leçons de politique monétaire »**, De Boeck, Bruxelles, 2008.

طرح الأوراق المالية أو الاستدانة من الخارج، وإذا لم توظف هذه الموارد في الإنتاج الحقيقي فمن المؤكد أن ارتفاع العجز يقود إلى تنامي الكتلة النقدية وارتفاع الضغوطات التضخمية[1]. ويمكن شرح العلاقة بين معدلات التضخم والعجز في الميزانية كما يلي:

تواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازناتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز (مصدر غير حقيقي) يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود، وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية أو فقط، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الإسمية تكون ثابتة في المدى القصير ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية، كما أن الإنفاق الحكومي يكون أغلبه بالقيم الحقيقية مما يعني أن القيم الإسمية لهذا الإنفاق سوف ترتفع مع الزيادة في الأسعار لاحقا حتى لو كان هناك توازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في المدى الطويل وبالتالي فإن الموازنة ستشهد عجزا في ظل وجود التضخم.

مما تقدم يتضح بأن العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تأخذ الآلية الآتية: لو بدأنا بوضع التوازن وحدثت صدمة نقدية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود، مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا.[2]

ووفقا لآراء النقديين فإن العجز المالي وعرض النقود يشكلان السبب الرئيسي للتضخم، وأن الدولة تلجأ إلى زيادة عرض النقود كلما كانت هناك ضغوط على أسعار الفائدة بسبب زيادة عجز الموازنة، وأن الزيادة في عرض النقود تحدث لأن السلطات المالية والنقدية تمارس سياستها النقدية من خلال التحكم

---

[1]- بدر الدين حسين جبر الله، "**التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي 1985-2010**"، مجلة المصرفي، العدد 62، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، 2011، ص 21.

[2]- أحمد حسن الهيتي وآخرون، مرجع سابق، ص ص 9-10.

بأسعار الفائدة وليس من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود، ولذلك فإن ارتفاع مستويات العجز يسبب ارتفاعا في معدلات التضخم من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود.

إن تزايد عجز الموازنة أصبح من الحقائق التي تعيشها الكثير من الدول، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أساسا أن العجز يسبب التضخم من جهة ويخفض النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة التي تعيق الاستثمار من جهة ثانية. إن طريقة التمويل بالعجز لها أهميتها في تحديد أثر العجز على الاقتصاد الوطني فقد يكون الدين الحكومي إحدى طرق هذا التمويل (بيع أذونات الخزينة للقطاع الخاص)، أو قد يمول العجز عن طريق إصدار نقد جديد (بيع أذونات الخزينة للبنك المركزي)، فعندما تواجه الحكومة عجزا وتبيع سندات الخزينة فمجرد أن تلجأ الحكومة إلى عملية البيع فإن أسعار هذه السندات تهبط وترتفع أسعار الفائدة، وإذا اشترى البنك المركزي سندات الخزانة ليحول دون ارتفاع معدلات الفائدة يزيد النقد المتداول (القاعدة النقدية) ومن ثم يزيد عرض النقود ومع الزيادة في عرض النقود يتزايد الطلب الكلي، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من العمالة الكاملة فإن مستوى الأسعار والناتج والعمالة سوف تتزايد، أما إذا وصل الاقتصاد إلى العمالة الكاملة أو كان العرض الكلي غير مرن فإن مستوى الأسعار هو فقط الذي سيزيد ويكون لعرض النقود أثر توسيعي على الاقتصاد، وبينما يعتبر هذا الأثر مرغوبا فيه عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإنه ضار عند مستوى العمالة الكاملة.[1]

ثالثا– سعر الفائدة: ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم بارتفاع سعر الفائدة والعكس بالعكس، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض مما يؤدي لتوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناء عليه تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم. كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.[2]

---

[1]- أحمد حسن الهيتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص10-11.

[2]– أحمد محمد عادل عبد العزيز، "**أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)**"، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع http://www.alnodom.com/ ، تاريخ الزيارة 2015/10/11

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان، والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالباً حجم الودائع، وبالتالي غالباً ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم.[1] وعليه وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم.

رابعا– سعر الصرف: يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي لرفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاءا، مما قد يؤدي لزيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي. وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف.[2]

خامسا– سعر النفط: يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار. أما في الدول التي يمثل فيها أهم الصادرات فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي. وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم. هاتان الفرضيتان تؤديان نظرية دفع التكلفة وجذب الطلب.

سادسا– الفساد: تم مناقشة مصطلح الفساد من خلال تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد باعتباره: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص". بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

---

[1] - Hossein Asgharpur and authers, **« The relationships between interest rates and inflation changes : an analysis of long –term interest rate dynamics in developing countries** », International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007, pp 2-3.

[2] - Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, **« Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances »**, Casualty actuarial society, Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012, p 3.

ولغرض التعرف على صيغة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة، ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال، كما يؤثر الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والنوعية للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلبا في معدلات التضخم. فضلا عما يسببه الفساد من التشوهات الاقتصادية في مسيرة التنمية وخاصة في البلدان النامية مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية، ولهذا اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد والذي يعتبر أكبر عائق في طريق تحقيق التطور الاقتصادي واعتمدت مؤشرات كمية في حساب الفساد في دول العالم، ومنها مؤشر مدركات الفساد وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام. يقيم المؤشر وفق مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، بينما الدول التي اقتربت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكا للفساد، وتكون العلاقة بين قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل التضخم أكبر، بينما تعاني الدول التي تتدنى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبا في النمو الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: تفسير التضخم في النظريات الاقتصادية

رغم أهمية ظاهرة التضخم في معظم اقتصاديات العالم إلا أن معظم الاقتصاديين لم يستطيعوا تقديم تفسير موحد لهذه الظاهرة ولأسبابها ما دفع إلى ظهور نظريات متعددة، تعطي كل منها تفسيرات لها، وفيما يلي أهم هذه النظريات:

[1]- أحمد حسن الهيتي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 13-14.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم

تعتبر النظرية الكلاسيكية في تفسير التضخم سليلة الفكر التجاري الذي يرى أن الثروة من المعادن النفيسة كالذهب والفضة هي النقود وثروة الدولة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة، وأن البحث عن الثروة وزيادتها تؤدي لفائض نقدي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم.

تميز القرن السادس عشر بارتفاع واضح في الأسعار في معظم الدول الأوروبية، لذلك أسندت مهمة إجراء تحقيق حول هذا الارتفاع إلى غرفة الحسابات بباريس سنة 1563، قام بها MALESTROIT الذي توصل إلى أن الارتفاع في الأسعار ليس إلا نتيجة انخفاض كمية المعدن التي تحتويها الوحدة النقدية، وأنه إذا انخفضت كمية المعدن التي تحتويها هذه الوحدة، فإن الأسعار المعبر عنها بها سترتفع. إلا أن هذه التفسيرات لقيت الكثير من الانتقادات من طرف BODIN الذي أرجع ارتفاع الأسعار إلى عدة أسباب أهمها وفرة الذهب والفضة، واعتمد في براهنه على: PLUTARQUE وPALINE، اللذين تحدثا عن الارتفاع السريع في الأسعار نتيجة التدفقات الكبيرة للمعادن النفيسة إلى روما، بعد غزوها لمقدونيا. فوضعية أوروبا في القرن السادس عشر بتلقيها تدفقات كبيرة من الذهب والفضة من أمريكا، مشابهة لوضعية روما في تلك الفترة.[1] وفي القرن السابع عشر طور: WILLIAM PETTY في كتاباته الفكرة التي كانت منتشرة في تلك الفترة والتي مفادها أن الزيادة في الكتلة النقدية لها تأثير تضخمي. وفي سنة 1752 قدم DAVID HUME عرضا ميكانيكيا لتأثير تغير مخزون النقود على الأسعار، والذي يقترب من الصياغات الحديثة للنظرية الكمية، حيث يبين أنه إذا اختفت 5/4 من النقود في بريطانيا، فإن الأسعار ستنخفض بنفس النسبة والعكس صحيح، أما RICHARD CANTILLON 1755، فقد بين أن ارتفاع الأسعار لا يكون بنفس نسبة الفائض في النقود التي تدخل إلى البلاد، كما أنه فسر الميكانيزمات التي يؤثر من خلالها التغير في الكتلة النقدية على الأسعار، فالارتفاع في الأسعار يكون بصورة تدريجية، وهذا نظرا للزيادة في الطلب نتيجة النفقات المتتالية للأعوان الاقتصاديين الذين يتلقون النقود الإضافية.[2]

---

[1]- عمر عبد الحق، محمد بن بوزيان، "**العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2007، ص28.

[2]- نفس المرجع، ص ص28-29.

أولا- نظرية كمية النقود:

يطلق على نظرية كمية النقود، النظرية الكلاسيكية، لأنه تم تطويرها في القرن 18 من قبل أوائل المفكرين الاقتصاديين، أمثال: DAVID HUME، الذين يطلق عليهم اليوم الاقتصاديون الكلاسيك، ويعتمد معظم الاقتصاديين اليوم على هذه النظرية من أجل تحديد محددات التضخم في المدى الطويل.[1]

يعتبر قانون المنافذ لـ: JEAN B. SAY 1803 من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية (كما تم توضيحه في الفصل السابق)، وحسب SAY فإن النقود ليست إلا حجابا يخفي حقيقة المبادلات، وعملية التبادل تتم بين المنتوجات. فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى.[2]

أما ريكاردو فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتوجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير إلا على المستوى العام للأسعار. أما JEAN S. MILL 1817 فقد اعتمد مرة أخرى على أفكار RICHARD CANTILLON حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استخدام هذه النقود الإضافية.

مع SAY وRICARDO وS.MILL، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار. فالنظرية الكمية ترتكز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضة، التي لا تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن الزيادة في مخزون النقود لها تأثير أوتوماتيكي على الأسعار، دون التأثير بعمليتي الإنتاج والتبادل.[3] وبرهن الكلاسيك على أن التغير في الأسعار مرتبط فقط بالتغير في كمية النقود المتداولة، استنادا إلى معادلة التبادل لفيشر.

1- معادلة التبادل لفيشر:

وضعت هذه المعادلة لأول مرة على يد الاقتصادي الإنجليزي: DAVID HUME، ثم طورت بعد ذلك في القرن العشرين، على يد الأمريكي: IRVING FISHER، الذي أعاد صياغتها. وحسب هذه

[1]- Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, «**Principes de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, p 834.
[2]- Alain Samuelson, « **les grands courants de la pensée économique** », office des publications universitaires, Alger, 1985, p 78.

[3]- عمر عبد الحق، محمد ابن بوزيان، مرجع سبق ذكره، ص 29.

المعادلة فإن النقود تطلب أساسا لأنها وسيلة دفع، والكمية المتداولة منها تحدد مستوى الأسعار.[1]

1-1- صيغة معادلة التبادل:

من الممكن استعراض نظرية كمية النقود وذلك بالتفكير بالسؤال التالي: كم عدد المرات في سنة تستخدم قطعة النقود من أجل دفع ثمن السلع والخدمات؟ الإجابة على هذا السؤال معطاة بواسطة متغير يطلق عليه: سرعة تداول النقود، والتي تشير إلى السرعة التي تنتقل بها النقود من يد إلى أخرى وبالتالي تتداول في الاقتصاد. من أجل حساب سرعة تداول النقود نقوم بتقسيم القيمة الاسمية للناتج PIB على كمية النقود، فإذا كان P هو المستوى العام للأسعار، Y الكمية المنتجة (PIB الحقيقي)، وM كمية النقود، فإن سرعة تداول النقود تكون كالآتي:[2] $\boldsymbol{V = {(P.Y)}/{M}}$. بإعادة ترتيب هذه المعادلة يمكننا كتابة الصيغة التالية:

$$\mathbf{M.V = P.Y \dots (1)}$$

تشير هذه المعادلة إلى أن كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة دورانها، مساوية للناتج الاسمي، والذي يمثل الناتج الحقيقي مضروبا في مستوى الأسعار. حيث تشير V إلى معدل الدوران أو التداول المتوسط للوحدات النقدية خلال فترة زمنية معينة، واللازم لإتمام الصفقات المتعلقة بالدخل.[3]

تسمى هذه المعادلة بمعادلة التبادل لأنها تربط كمية النقود المتداولة بالقيمة الاسمية للناتج. وتوضح معادلة التبادل أن زيادة كمية النقود في التداول يجب أن تؤثر على أحد المتغيرات الأخرى: يجب أن يرتفع مستوى الأسعار أو كمية الناتج، أو يجب أن تنخفض سرعة دوران النقود.

في هذه المرحلة، جميع الوسائل اللازمة لتفسير أن زيادة كمية النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار هي كالتالي:

– سرعة تداول النقود مستقرة نسبيا عبر الزمن،[4] وهي تتحدد خارج تغيرات كمية النقود، خاصة فيما يتعلق بعادات الدفع، وبما أن هذه العوامل تتغير ببطء، فإن سرعة تداول النقود V تعتبر ثابتة في الأجل القصير، وقيمتها يمكن توقعها في الأجل الطويل.[5]

---

[1]- Azza Souad, **« Macroéconomie »,** université virtuelle de Tunis, 2006, p 49.
[2] - Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, **«Principes de l'économie »,** op,c.i.t, p842.
[3]- Bernard landais**, « leçons de politique monétaire »,** De Boeck, Bruxelles, 2008, p 20.
[4]- Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, **«Principes de l'économie »,** op,c.i.t, p 842.
[5] -Bernard landais**,** Ibid, p 20.

– بما أن سرعة تداول النقود مستقرة، فإنه عندما يقوم البنك المركزي بتعديل كمية النقود المتداولة، فإن ذلك يولد تغيرات في القيمة الاسمية للناتج (P.Y).

– إنتاج السلع والخدمات Y في الاقتصاد محدد بشكل أساسي بواسطة عرض عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال البشري، الموارد الطبيعية)، بالإضافة إلى تكنولوجيا الإنتاج المتوفرة، وبشكل خاص بما أن النقود حيادية فهي لا تؤثر على الإنتاج، كما أن الاقتصاد يوجد في مستوى التشغيل الكامل، أي أن ارتفاع كمية النقود لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج.

– بما أن حجم المبادلات (Y) محدد بعرض عوامل الإنتاج والتكنولوجيا المتوفرة، فإنه عندما يعدل البنك المركزي عرض النقود المتداول، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار.[1] ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية[2]: $\Delta P = \Delta M.\frac{V}{Y}$ .....(2) بقسمة المعادلة 2 على 1 نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{\Delta P}{P} = \frac{\Delta M}{M}$$

أي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير نسبي في المستوى العام للأسعار. هذه المراحل أو الأساسيات الأربعة تمثل وقود نظرية كمية النقود.

1-2- آثار التوسع النقدي:

لننظر الآن إلى التغيرات في السياسة النقدية، لنفرض أن الاقتصاد يقع في نقطة التوازن، وأن البنك المركزي قام بمضاعفة الكمية المعروضة من النقود عن طريق زيادة الإصدار النقدي، ما الذي سيحدث للاقتصاد بعد هذا الإجراء النقدي؟ كيف سيقارن التوازن القديم مع التوازن الجديد؟ الشكل الموالي سيوضح ذلك:

[1]- Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, op c,i,t, p 843.
[2] - Cyriac Guillaumin, « **Macroeconomie** », Dunod, Paris, 2014, pp 234-235.

شكل(12): آثار التوسع النقدي على المستوى العام للأسعار

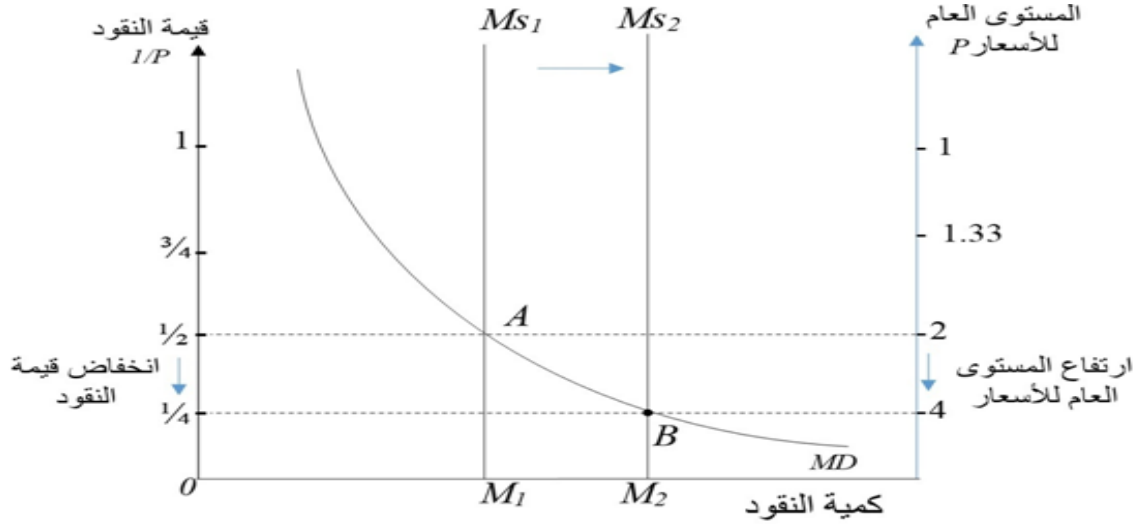

Source : Gregor Mankiw, Mark P .Taylor, «**Principes de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, P838.

المحور على اليمين (مستوى الأسعار) معاكس للمحور على اليسار (قيمة النقود)، لأن المستوى العام للأسعار يكون منخفضا في أعلى المحور ومرتفعا في أسفل المحور، مما يوضح أنه عندما تكون قيمة النقود مرتفعة يكون مستوى الأسعار منخفضا. من خلال هذا الشكل نلاحظ أن التوسع النقدي ينقل منحنى عرض النقود إلى اليمين من: MS_1 إلى MS_2 وسينقل التوازن من النقطة A إلى النقطة B، بناء على ذلك تنخفض قيمة النقود من 2/1 إلى 4/1 في حين مستوى السعر يرتفع من 2 إلى 4، بعبارة أخرى، زيادة عرض النقود التي تجعل النقد أكثر وفرة، تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يخفض قيمة النقود.

هذا التفسير لتحديد المستوى العام للأسعار وتغيراته عبر الزمن هو ما يطلق عليه: النظرية الكمية للنقود، وهو يوافق ما أشرنا إليه سابقا من تحليل لهذه النظرية، والتي وفقا لها فإن كمية النقود المتوفرة في الاقتصاد هي المحدد الرئيسي لقيمة النقود، وبالتالي فإن كمية النقود هي السبب الرئيسي للتضخم.[1]

2- معادلة كامبردج:

ساهم في صياغة هذه المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني لنظرية كمية النقود الاقتصاديون مارشال، بيجو، روبرتون، الذين قاموا بإدخال إصلاحات هامة على معادلة التبادل لتصبح تسمى معادلة الأرصدة النقدية.

[1]- Gregory Mankiw, Mark P.Taylor, «**Principes de l'économie** », op,c.i.t, p 837

يرى مارشال أنه في كل مجتمع توجد نسبة معينة من الدخل القومي يفضل أصحابها الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية، وهو ما أسماه بالتفضيل النقدي.[1] وقد أهملت سرعة دوران النقود بالكامل في الصيغة الكلاسيكية المحدثة واستعيض عنها بفكرة الطلب على النقود الذي يعرف بأنه الطلب الناشئ عن الرغبة للاحتفاظ بأرصدة نقدية لأغراض التبادل وأغراض احتياطية كمستودع للقيمة[2]. يرى مارشال بأن مستوى الأسعار يكون مستقرا إذا ما تساوت الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها، وفقا للمعادلة التالية:[3]

$$\mathbf{M = K\ (\ P.y\ )} \ldots\ldots\ldots (1)$$

M: **كمية النقود المعروضة بنفس مفهوم فيشر** / K: **نسبة الدخل التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة سائلة**

y: الدخل الحقيقي / **P:** المستوى العام للأسعار / **(P.y):** الدخل النقدي

أين: $\mathbf{M_d = K\ (\ P.y\ )}$ يمثل الطلب على الأرصدة النقدية.

تمثل $\boldsymbol{\left(\frac{M_d}{P} = (Ky)\right)}$ الأرصدة الحقيقية التي يحتفظ بها الجمهور في شكل نقود، أو القيمة الشرائية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي، أي القيمة الحقيقية للطلب على النقود.[4] إذا ارتفعت الأسعار يرفع الأفراد طلبهم على النقود بحيث تبقى قدرتهم الشرائية (القيمة الحقيقية للطلب على النقود) ثابتة، أي أن الأفراد عقلانيون وغير خاضعون للوهم النقدي.[5]

كما يمكن القول أن المعامل **K** يعبر عن النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والدخل النقدي (قيمة السلع والخدمات المتوفرة في الاقتصاد) أي مقلوب سرعة دوران النقود*: $\boldsymbol{K = \frac{1}{V}}$.

بتعويض K بقيمتها في المعادلة (1) نجد: $\mathbf{P = \frac{M.V}{y} = \frac{M}{y.K}}$ **....(2)** ، وهي نفس معادلة التبادل مع بعض التغييرات.[6] يجدر الإشارة إلى أن مدرسة كامبدرج لم تقصد من $\boldsymbol{K}$ كمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب **V** فلم ينظر على أنها كم معطى مثل سرعة دوران النقود تتحدد بعوامل مؤسسية،

---

[1]– فؤاد هاشم عوض، "**اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص81.

[2]– منشورات جامعة دمشق، "**الاقتصاد النقدي**"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2009–2010، ص73

[3]– مروان عطوان، "**مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية**"، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص103.

[4]– منشورات جامعة دمشق، نفس المرجع، ص73.

[5]- Sophie Brana, Michel Cazals, « **La monnaie** », 3ème édition, Dunod, Paris, 2014, p 40.

* مقلوب سرعة دوران النقود يمثل الفترة الزمنية التي يحتفظ بها الفرد بالوحدة الواحدة خلال السنة.

[6]– مروان عطوان، نفس المرجع، ص ص103–104.

بل نظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود فتحت المجال أمام أبحاث الاقتصاديين نحو اكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود.[1]

نلاحظ من المعادلة (2) العلاقة العكسية بين المعامل K والمستوى العام للأسعار، حيث يرى مارشال أن رغبة الأفراد في التخلي عن شراء السلع والخدمات سيؤدي إلى زيادة عرضها ثم انخفاض أسعارها استنادا إلى الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من الدخل النقدي،[2] وبما أن البديل عن الاحتفاظ بالأرصدة النقدية يتمثل في إنفاقها على شراء السلع والخدمات، فإن انخفاض النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل سائل يؤدي لزيادة الإنفاق وارتفاع المستوى العام للأسعار. كما يرتفع المستوى العام للأسعار في حال انخفاض الدخل الحقيقي والعكس. إلا أن مدرسة كامبردج تفترض في الفترة القصيرة ثبات المعامل K لكونه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغيرها إلا في الأجل الطويل، بالإضافة لثبات الدخل الحقيقي.[3] وعليه فإن زيادة كمية النقود المعروضة تؤدي إلى ارتفاع مستوى السعر مما يؤدي لارتفاع الطلب على النقود إلى أن يتساوى مع عرضه ويتحقق التوازن.[4] وبالتالي فهي تشارك المدرسة الكلاسيكية في التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار في الفترة القصيرة.

لا يوجد اختلاف جوهري بين النظريتين والاختلاف الأساسي يتمثل في طريقة البحث التي اتبعتها كلاهما، حيث نظر فيشر إلى التغير في كمية النقود من جانب العرض، في حين توجه مارشال إلى فكرة أن التغير في كمية النقود من جانب الطلب،[5] إلا أن كلاهما يبحثان في نفس الظاهرة وتوصلا لنفس النتيجة بأن الزيادة في كمية النقود تؤدي لرفع المستوى العام للأسعار.

ثانيا- الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود:

تعرضت نظرية كمية النقود لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت منها. وتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:

---

[1]- محمد عزت غزلان، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص291.

[2]- ناظم محمد نوري الشمري، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص252.

[3]- محمد عزت غزلان، نفس مرجع، ص 292.

[4] - Sophie Brana, Michel Cazals, op,c.i.t, p 41.

[5]- مصطفى رشدي شيحة، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، ط5، الدار الجامعية، 1985، ص105.

– يؤخذ على النظرية الكلاسيكية أنها اعتقدت بتلقائية العلاقة ما بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار في تفسير التغير في مستويات الأسعار، ثم تفسير ظاهرة التضخم، إذ قد ترتفع أسعار بعض السلع والخدمات لأسباب لا دخل فيها لزيادة كمية النقود، مثل التقلبات الموسمية وأثرها على أسعار بعض المنتجات لا سيما المنتجات الزراعية.[1]

– عدم واقعية افتراض ثبات الحجم الحقيقي للإنتاج واستقلاله عن التغير في التداول النقدي، فافتراض ثباته يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل، ويعتبر هذا من دعائم التحليل الكلاسيكي، في أن الاقتصاد – بطريقة تلقائية– يعمل عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، كما أن هناك قوى معينة تعود بالنظام الاقتصادي تلقائيا إلى هذا المستوى إذا انحرف عنه، لكن أثبتت الأزمة العالمية الكبرى (1929– 1933) بما لا يدع مجالا للشك أن حجم الإنتاج والتشغيل لا يستقر بصفة دائمة عند مستوى التشغيل الكامل، وأنه لا توجد قوى تلقائية تعود بهذا النظام إلى هذا المستوى إذا ما ابتعد عنه. كما أن النظرية الكمية افترضت استقلال حجم الإنتاج عن التغير في التداول النقدي، إلا أن النظرية النقدية الحديثة بينت عكس ذلك، وأن هناك ارتباطا مباشرا بحيث أنه إذا انكمش التداول النقدي، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج مقترنا بانخفاض الأسعار.[2]

– عدم واقعية افتراض سرعة دوران النقود، حيث أن التغيرات في سرعة تداول النقود تعدل من أثر تغيرات عرض النقد على تحركات الأسعار، فالزيادة في عرض النقد لن تؤدي إلى رفع الأسعار، في حين كان الجمهور يفضل الاحتفاظ بالسيولة، أي بمعنى آخر، إذا كان الجمهور يسعى للاكتناز فإنه سوف يخفف من وتيرة إنفاقه، على العكس من ذلك إذا كان الجمهور ينفق نفس كمية النقد بوتيرة أسرع، فإن الأسعار يمكن أن تزداد دون تغير في الكتلة النقدية.[3]

– تجاهل عنصر الفائدة الذي يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار من حيث أن انخفاض معدل الفائدة يشجع على زيادة فرص الاقتراض فتزيد كمية النقود المتداولة فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع.[4]

---

[1]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 201.

[2]– سهير معتوق محمود، "**النظريات والسياسات النقدية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص26.

[3]– وسام ملاك، "**النقود والسياسات النقدية الداخلية**"، دار المنهل، لبنان، 2000، ص 459.

[4]– سهير معتوق، نفس المرجع، ص26.

– أثبت الكساد الكبير 1929–1933 عدم صحة هذا التحليل لظاهرة التضخم، إذ لم تؤدي زيادة كمية النقود خلال الفترة المذكورة إلى ارتفاع الأسعار. فقد حاولت الحكومة الأمريكية مكافحة الكساد عن طريق خلق عجز في الميزانية وتمويله بإصدار كميات جديدة من أوراق البنكنوت، وزادت من احتياطات البنوك التجارية وشجعت الأفراد على الاقتراض، لكن الجزء الأكبر من هذه الزيادة في كمية النقود استقر في أيدي الجمهور بصورة عاطلة ولم يتوجه للإنفاق لأن الجمهور توقع انخفاضا أكبر في الأسعار، مما أدى إلى ارتفاع تفضيلهم النقدي وانخفاض سرعة دوران النقود، مما أظهر فشل التحليل الكلاسيكي.[1]

المطلب الثاني: النظرية الكينزية في تفسير التضخم

حتى يمكن فهم موقف الكينزيين من قضية التضخم من المفيد التذكرة بالموقف الأصلي لكينز من قضية التضخم وذلك. كما جاء في كتابه: "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة" 1936، استند تحليل كينز للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية وفي الطلب الكلي من ناحية أخرى، ومن المعلوم أن كينز كان قد انتقد بلا هوادة قانون ساي للأسواق، ومن ثم خلص إلى أن حالة التوظف الكامل التي ادعى الكلاسيك بأنها الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد القومي، ليست إلا حالة خاصة فقط، وبين كيف من الممكن ظهور مشاكل البطالة والركود والكساد (كما تم توضيحه في الفصل الأول).[2] وللخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، نادى بضرورة التدخل للتأثير في حجم الطلب الفعال، وانتهى إلى أن الدولة هي الجهاز الوحيد القادر على تحقيق هذا التأثير. ومن هنا جاءت الوصفة الكينزية، فدعا إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي، الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، في فترة الأزمة حتى يرتفع الطلب الفعال، ونادى بعكس ذلك حينما يصل النظام إلى مرحلة التوظيف الكامل وتلوح في الأفق مخاطر التضخم، وهنا نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي وبين الطلب الكلي. وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم[3]. كما أكد كينز على

---

[1]- ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مرجع سبق ذكره، ص218.

[2]– رمزي زكي، "**التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلدان العربية**"، دار المستقبل العربي، الاسكندرية، 1986، ص 84.

[3]– سوزي عدلي ناشز،" **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، المنشورات الحقوقية، القاهرة، د. ت، ص 100.

أهمية سرعة دوران النقود، التي يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، بسبب انخفاض في التفضيل النقدي للأفراد.

أولا- الفجوة التضخمية:

لقد كان كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسته للتضخم، لما لهذه الفجوة أهمية كبيرة في قياس التضخم، ويقصد بها ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C، الاستثماري I، والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره.[1] ويمكن تمثيل الفجوة التضخمية من خلال الشكل التالي:

شكل(13): الفجوة التضخمية

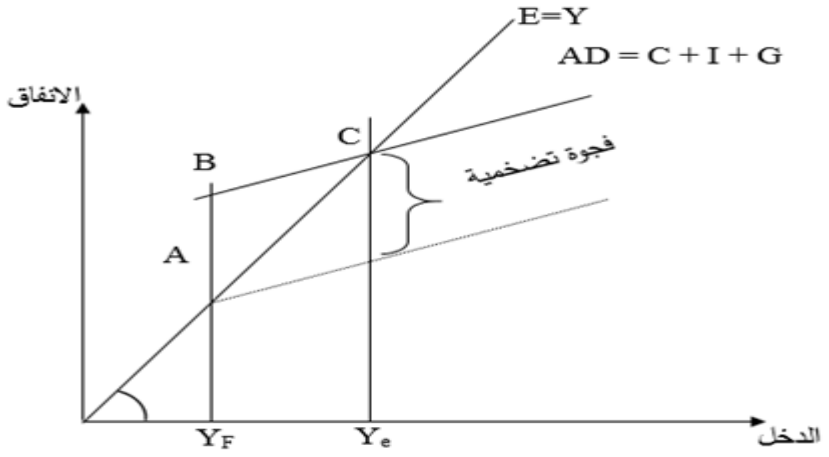

Source : Fatukasi Bayo, « **Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis** », International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N12, 2011, P265.

يمثل المنحنى (AD) دالة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وهي اقل انحدارا من الخط المرسوم بزاوية 45° (E) تحقيقا بالفرض الكينزي بإمكانية تسرب جزء من الدخل إلى مجرى الادخار، حيث تؤدي زيادة الدخل لزيادة المستوى المرغوب بادخاره منه في الوقت ذاته.[2] من خلال الشكل نلاحظ أن الاقتصاد مبدئيا في حالة توازن (النقطة A) عند مستوى التوظيف الكامل أين مستوى الدخل الذي يوافقه (الدخل المحتمل) هو Y_F، لو حدث وزاد الطلب الكلي بسبب زيادة عرض النقود، زيادة الطلب الكلي ستؤدي لنقل منحنى الطلب لأعلى ليتحقق التوازن عند نقطة جديدة نقطة (C) ليصبح مستوى الدخل التوازني Y_e، وهي زيادة غير مرغوب فيها لكون الإنفاق الموافق للدخل التوازني (Y_{ec}) أكبر من الإنفاق اللازم لتحقيق التوظيف

[1]- Fatukasi Bayo, **« Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis »**, International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N° 12, p 264.

[2]- أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، 105.

الكامل (Y_{FA}) وعليه فإن هذه الزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية، لأنها تعبر عن زيادة في الدخل لا يقابلها أي إنتاج فعلي. مما يؤدي إلى ظهور فجوة تضخمية بالمقدار (AB) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.[1] استمرار هذه الزيادة في عرض النقود يؤدي إلى ضغوط تضخمية.

وعليه حجم الفجوة التضخمية تقاس بمقدار الزيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، أي أنها تقاس بالفرق بين مستوى الدخل عند مستوى التوظيف الكامل ومستوى الطلب عند مستوى التوظيف الكامل، لذا تسمى بفجوة الطلب الكلي. ويطلق على الفرق بين الدخل القومي المحتمل ودخل التوازن الفعلي بفجوة الدخل، وهي تمثل النقص المستهدف في الدخل حتى يتم التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.[2]

بمعنى أن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة في الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل. ويرجع كينز هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة في عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات العامة أو تخفيض مستمر للضرائب، فالمبلغ الممكن للنفقات العامة يكون محددا: الدولة لا تستطيع أن تنفق أكثر من الثروة الوطنية (أي أكثر من % 100 من الناتج الوطني الإجمالي)، وفي الواقع فإن ارتفاع النفقات العامة سيوقف من قبل الحكومة قبل الوصول إلى هذا الحد. كما أن هذا إجراء التخفيض المستمر في الضرائب محدود –عندما يصبح مستوى الضريبة معدوما، فلا توجد أي طريقة لتخفيضه أكثر– ومنه نصل إلى استنتاج أنه في التحليل الكينزي، فإن التضخم ليس ناتجا عن السياسة المالية لوحدها وفي هذا الإطار فإن التحليل الكينزي يعيد نظرية فريدمان التي تنص على أن التضخم له دائما أصل نقدي[3].

ثانيا– مراحل تغير الأسعار عند كينز:

مما تجدر الإشارة إليه هنا أن كينز قد فرق بين حالتين وهما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التوظف الكامل، وحالة ما بعد الوصول إلى هذه المرحلة.[4]

– **الحالة الأولى:** حينما لا يكون الاقتصاد قد وصل إلى مرحلة التوظف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. اعتقد كينز بأن الزيادة

---

[1]- Fatukasi Bayo, op, cit, p 265.

[2]– السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص ص240–241.

[3] - Fréderic Mishkin, « **Monnaie, banques, et marchés financiers** », op, c.i.t, p 833.

[4]– رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص 57.

التي تحدث في الطلب الكلي الفعال ستنتج في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن زيادة الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين، مما يغريهم على زيادة تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها في الأسعار، ومع ذلك فقد أشار كينز إلى أنه ما إن تسير عجلة التوظيف للأمام، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإنه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى ولو لم يكن الاقتصاد القومي قد وصل إلى مرحلة التوظيف الكامل.[1] وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظيف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي، وهو ينشأ في رأيه نتيجة للعوامل الآتية[2]:

– تفاوت مرونة إنتاج السلع في المدى القصير، فالسلع الصناعية مرنة الإنتاج، أي يمكن زيادة كميتها بحسب الزيادة في الطلب، وبعكسها السلع الزراعية التي تميل أسعارها تبعا لذلك للارتفاع الكبير المبكر.

– ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية نتيجة لزيادة الطلب على العمل وانخفاض البطالة.

– وجود عجز في بعض عناصر الإنتاج التي لا يمكن استبدالها مما يترتب ارتفاع أسعارها.

– وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد، نتيجة لما يحاوله طوائف المنتجين واتحادات الصناعات والمشروعات الاحتكارية من زيادة إيراداتها عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد للتوظيف الكامل.

والتضخم الجزئي قد اعتبره كينز حافزا على زيادة الإنتاج، نظرا لما يأتي في ركابه من أرباح قدرية، ولذا تعمل السلطات النقدية في أوقات الكساد الدوري على خلقه بغية تحقيق أكبر قدر من التوظيف.[3] ويمكن توضيح حالة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج من خلال الشكل التالي:

---

[1]- وهيب مسيحة، "**النظرية النقدية وسياسة التوظف**"، القاهرة، 1961، ص 276.

[2]– نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1973، ص 63.

[3]– وهيب مسيحة، نفس المرجع، ص 276.

شكل(14): العرض الكلي والطلب الكلي عند كينز

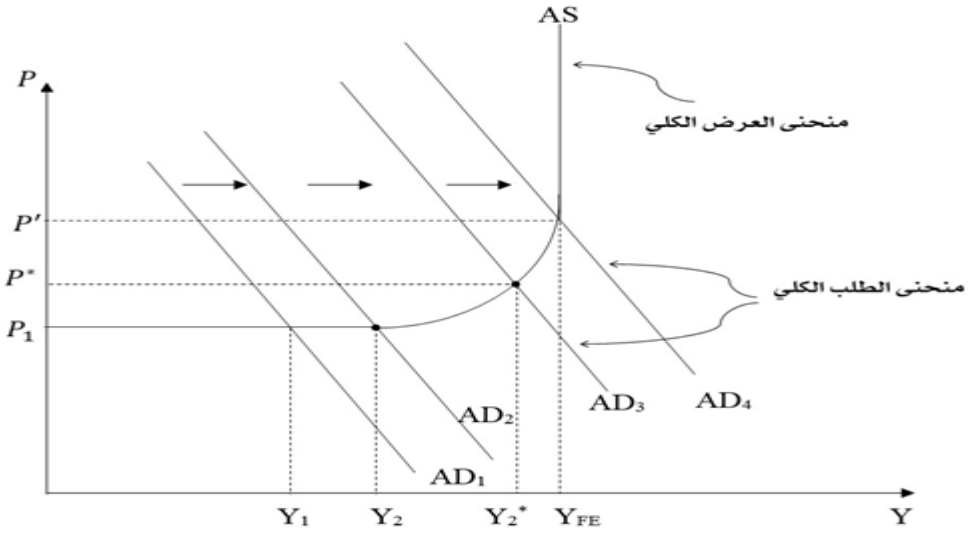

المصدر: محمد صالح القريشي، "**اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص301.

بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود، والطلب الكلي منخفض، وأن الطلب (AD_1) يرافقه مستوى سعر (P_1)، إذا تم تحفيز الطلب الكلي مما يؤدي لانتقاله إلى (AD_2) فإن الإنتاج يزداد إلى (Y_2)، فالشركات تزيد إنتاجها لمقابلة الزيادة في الطلب، لكن مستوى السعر يبقى عند (P_1)، لنفترض أن الحكومة عمدت على زيادة الطلب الكلي من (AD_3) إلى (AD_4) ، فإن الإنتاج يتوسع إلى (Y_2^*) و(Y_{FE}) لكن يرتفع السعر إلى (P^*) و(P') لاقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل، وهو ما يطلق عليه بالتضخم الجزئي.

– **الحالة الثانية:** وهي حالة التوظيف الكامل، حيث تكون الأجهزة الإنتاجية والموارد الاقتصادية قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج. فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن الزيادة لن تنجح في إحداث زيادة مناظرة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، حيث أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما عند منطقة التوظيف الكامل، ولهذا فإن الزيادة التي تحدث في حجم الطلب الكلي الفعال يتمخض عنها ارتفاعات تضخمية في الأسعار.[1] ويمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند الكينزيين:

[1]– جون مينر كينز، "**النظرية العامة في الاقتصاد**"، ترجمة : نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991، ص ص 434–435.

شكل(15): تضخم الطلب لكينز في حالة التوظيف الكامل

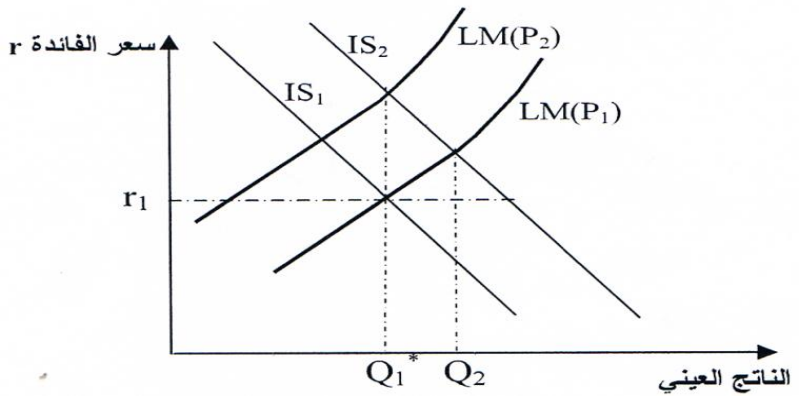

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص219.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن التوازن العام يتحقق بتوازن سوق السلع وسوق النقود في نقطة تقاطع $LM(P_1)$ مع IS_1، أين يكون الإنتاج عند مستوى التوظيف الكامل Q_1^*، وسعر الفائدة r_1 ومستوى الأسعار P_1. زيادة الطلب الكلي متمثلة في انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2، أي حصول فائض في الطلب بالقدر $(Q_2^* - Q_1^*)$، تؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة في مستوى الدخل بفعل تأثير المضاعف، لا بد أن تنطوي هذه الزيادة في الدخل على زيادة في الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط، وإشباع هذه الطلب لا يمكن أن يتحقق إلا بالسحب من الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لغرض المضاربة، كما أن ارتفاع الأسعار يؤدي لانخفاض القوة الشرائية للنقود، متسببة في انخفاض عرض النقود الحقيقي، وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$، حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى ومستوى أعلى للأسعار، مع ثبات حجم الناتج عند مستواه السابق.

سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية، والتي بدورها تؤدي لزيادة الطلب الكلي من جديد، وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات IS و LM.[1]

المطلب الثالث: النظرية النقدية في تفسير التضخم

أعادت مدرسة شيكاغو نظرية كمية النقود إلى الحياة، وذلك بصياغتها في صورة حديثة مع إعطائها بعض التغييرات والتطورات الجديدة، وتضم هذه المدرسة جمهرة واسعة من الاقتصاديين يترأسها بلا

[1]– ضياء مجيد الموسوي، "**الاقتصاد النقدي: المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مرجع سبق ذكره، ص ص219–220.

منازع، ميلتون فريدمان،[1] الذي يرى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها، وأن أي محاولة لتحليل أسباب الزيادة في المستوى العام للأسعار تنتهي عادة إلى وجود علاقة إحصائية بين هذه الزيادة وبين النمو في كمية النقود المتداولة. ويرى النقديون أن ظاهرة الإفراط في عرض النقد لا يجب أن تبحث فقط من خلال العلاقة القائمة بين كمية النقود وحجم المعروض من السلع والخدمات (كما تنص على ذلك معادلة كمية النقود في صورتها الكلاسيكية)، وإنما في ضوء تأثيرها في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود نفسها.

أولا- المعالم الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود:

للتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لابد من الإشارة إلى نظرة فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيشر لا تخرج عن كونها تعريف لسرعة دوران النقود، لكنها لا تشير إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن القول أن هذه الزيادة تمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن تمارس أي أثر على الناتج المحلي الحقيقي أو الأسعار، وتمثل هذه النتيجة إحدى آراء الكينزيين تحت ما يعرف بمصيدة السيولة في أوقات الكساد والتي تعني أن زيادة عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة. من جهة أخرى مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في ارتفاع الأسعار دون أن تحدث تأثير في سرعة دوران النقود أو الناتج الوطني وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية. وبنفس المنطق يمكن تصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة، والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والناتج الوطني. ويشير فريدمان إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحرب الأهلية سنة 1865 إلى 1879 أين زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة 10% لكن ارتفاع الدخل الحقيقي زاد إلى الضعف فانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه في بداية الفترة. ويتصور فريدمان نتيجة رابعة هي أن الزيادة في كمية النقود يدعمه زيادة في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس ذلك في حدوث تغير في الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة وهذا ما شهدته الولايات المتحدة في العصور الماضية.[2]

---

[1]- منشورات جامعة دمشق، **الاقتصاد النقدي**"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2009-2010، ص 89.

[2]- محمد عزت غزلان، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص302-303.

وعليه يرى فريدمان أن المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار:[1]

– تغير النسبة بين كمية النقود والإنتاج القومي الحقيقي أي نصيب الوحدة المنتجة في الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود وليس مجرد تطور كمية النقود.

– التغير في سرعة دوران النقود أو مقلوبها الذي يعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من مداخيلهم، أي ما يطرأ على الطلب النقدي من تغيرات.

هذه الميكانيزمات عند فريدمان ترتبط بعرض النقود والطلب على النقود، ولما كان عرض النقد تتحكم فيه السلطات النقدية فإنهم اهتموا بدراسة دالة الطلب على النقود لمعرفة تأثيرها على المستوى العام للأسعار.

ثانيا– دالة الطلب على النقود عند فريدمان:

انطلق فريدمان في تحليله للطلب على النقود من السؤال الذي سبقه إليه اقتصاديو كامبردج وكينز، وهو"لماذا يختار الأفراد الاحتفاظ بأرصدة نقدية؟" وللإجابة على هذا السؤال، وبدلا من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان الطلب على النقود كأي طلب على الأصول الأخرى،[2] واستخدم لتحليل العوامل المؤثرة فيه نظرية الطلب على الأصول والتي تنص على أن الطلب على الأصول المالية لا بد وأن يعتمد على: أولا الموارد المتاحة للمستثمر والتي تتمثل عادة بالثروة الفردية، وثانيا العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على الأصل موضع البحث، وعلى هذا الأساس حدد فريدمان دالة الطلب على النقود بصفتها أصل من الأصول المالية كما يلي: [3]

$$M/P = F(Y, r_1-r_0, r_2-r_0 , n-r_0)$$

M/P: يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية، وهو بذلك يشبه الطلب الكينزي على النقود والذي هو عبارة كمية النقود الاسمية **(M)** مقسومة على المستوى العام للأسعار.

جاء فريدمان بفكرة جديدة للدخل أطلق عليها الدخل الدائم ويمثل في المعادلة بالمتغير Y، وعرفه بأنه معدل أو متوسط الدخل المتوقع في الأمد البعيد، وبشكل أدق هو عبارة عن القيمة الحالية للدخل المتوقع

[1]– سمير حسون، "**الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**"، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2004، ص 93.

[2]– موفق السيد حسن، "**التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999، ص 34.

[3]– منشورات جامعة دمشق، مرجع سابق، ص 91.

في المستقبل، وقد استخدم فريدمان فكرة الدخل الدائم للتعبير عن الثروة الفردية التي تتغير أو تتراكم من خلال التغيرات التي تحصل في الدخل ويرتبط الطلب على النقود بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

حدد فريدمان الأصول المالية بثلاثة فقط، وهي النقود والسندات والأسهم، حيث:

r_0: يمثل العائد المتوقع على النقود، r_1: يمثل العائد المتوقع على السندات، r_2: يمثل العائد المتوقع على الأسهم. ويعتمد الطلب على الأرصدة الحقيقية على العائد المتوقع من السندات والأسهم مقارنة بالعائد على النقود، أو بعبارة أخرى على الفرق بين العائدين، كما يرتبط الطلب على النقود بعلاقة عكسية مع هذين المتغيرين. فكلما زاد العائد على السندات أو الأسهم مقارنة بالعائد على النقود ازدادت تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية فينخفض الطلب عليها.

أما العائد على النقود r_0 فيمكن أن يتمثل بمصدرين هما:

- الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لأصحاب الودائع النقدية كتسديد فواتير الهاتف والكهرباء والماء مثلا وأي خدمات مجانية أخرى.

- الفوائد التي تمنح على الودائع النقدية إن وجدت كالتي تمنح من قبل المصارف في بعض الأقطار على الحسابات الجارية أو على حسابات التوفير الاعتيادية أو حسابات التوفير الشيكية.[1]

يمثل المتغير الأخير $n-r_0$ العائد المتوقع على السلع أو الموجودات غير البشرية كالعقارات والسلع الاستهلاكية المعمرة والمعدات الإنتاجية مقارنة بالنقود، حيث n يمثل معدل ارتفاع أسعار هذه السلع أو معدل التضخم المتوقع، والذي يعتبر كسبا رأسماليا مقارنة بالعائد على النقود، ويكون تأثيره على الطلب على النقود عكسيا، فعندما يرتفع معدل التضخم المتوقع فهذا يعني انخفاض القدرة الشرائية للنقود فينخفض الطلب على النقود ويزداد الطلب على السلع الأخرى أملا في تحقيق كسب مالي عند ارتفاع سعرها.

لقد أضاف فريدمان متغيرا آخر لدالة الطلب على النقود ويمثل نسبة الثروة البشرية إلى الثروة المادية أو غير البشرية، ويرى أن العلاقة بين هذا المتغير والطلب على النقود هي طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، والحجة في ذلك أن الثروة النقدية قابلة للتحويل إلى شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إلى شكل نقدي، أو بتعبير أدق

[1]- منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 92.

يصعب استخدامها في إدرار الدخل وخاصة عندما ينخفض الطلب على عنصر العمل في فترات البطالة. وعليه كلما زادت نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي يكون فيها سوق العمل راكدة.[1] إلى أن هذا المتغير لا يلعب أي دور مهم في النظرية النقدية لفريدمان ولم يشر إليه في دالة الطلب على النقود أعلاه.

مما سبق يتبين لنا أن فريدمان قد ضمن دالته عدة بدائل للاحتفاظ بالنقود، متمثلة بعدة أسعار فائدة أو عدة معدلات للعائد عليها، وهنا نشير أنه عندما قدم نظريته اعتبر النقود سلعة بديلة للسلع الأخرى ويجب على الجمهور الاختيار بينهما عندما يقررون مقدار الأرصدة النقدية التي يحتفظون بها، ولهذا السبب أدخل متغيرا خاصا بذلك في دالته وهو عبارة عن الفرق بين معدل العائد على السلع ومعدل العائد على النقود $(n-r_0)$ وتضمين هذا المتغير في دالة الطلب على النقود له دلالات ومضامين مهمة من الناحية النظرية، لأن افتراض النقود سلعة بديلة للسلع الأخرى، يعني في نهاية الأمر أن أي زيادة في كمية النقود يمكن أن يكون لها تأثير مباشر على الإنفاق الكلي على السلع والخدمات فعندما تزداد كمية النقود أكثر مما يرغب فيه الجمهور في الاحتفاظ به فإنه سوف ينفقها على السلع والخدمات البديلة للنقود. كما أوضح فريدمان بأن معدل العائد على النقود والعائد على الأصول المالية الأخرى يبقى ثابتا ولن يؤثر على الطلب على النقود، فمثلا عندما يرتفع سعر الفائدة في السوق تستطيع البنوك أن تحقق أرباحا أكبر من القروض ولذلك فهي سوف تتنافس بينها للحصول على ودائع أكثر مما يجعلها تمنح فوائد أكبر على الودائع الجارية إذا كان مسموحا بذلك قانونا، أو عرض خدمات مجانية أكبر للمودعين أو تسهيلات أكثر في الإيداع والسحب. وبهذه الطريقة تزداد العوائد على الأرصدة النقدية مع ارتفاع سعر الفائدة في السوق.

وعلى هذا الأساس استنتج فريدمان بأن تغيرات أسعار الفائدة سوف لن يكون لها أي تأثير، أو تأثير ضعيف إن وجد إطلاقا، وأن الأرصدة الحقيقية في التحليل النهائي تتغير تبعا لتغير الدخل المتوقع في الأمد البعيد، بينما تتغير الأرصدة النقدية الاسمية تبعا للدخل النقدي الاسمي والذي هو عبارة عن الكمية المنتجة Q مضروبة في أسعارها P. لذا فإن الدخل النقدي يمكن أن يتغير نتيجة لتغير الكميات المنتجة أو أسعارها،[2] وبذلك تتحول دالة فريدمان للطلب على النقود إلى الشكل المختصر التالي[3]:

$$\mathbf{M/P = F(Y_P)}$$

[1]– محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص306.

[2] – منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[3] - Augey Dominique, Bramoullé Gérard, **« Economie monétaire »**, Dalloz, Paris, 1998, p 62.

حيث: M/P تمثل الأرصدة الحقيقية و Y_P يمثل الدخل الدائم المتوقع في الأمد البعيد.

وقد أكد فريدمان في تحليله للطلب على النقود بأن دالة الطلب هي دالة مستقرة ولا تخضع لتغيرات عشوائية كبيرة ولذلك يمكن استخدامها للتنبؤ بالطلب على النقود بدقة كبيرة وذلك من خلال التغيرات الحاصلة في الدخل بعد استبعاد تأثيرات سعر الفائدة. وبذلك نستطيع أن نترجم دالة الطلب إلى استقرار سرعة دوران النقود وذلك بالعودة إلى نظرية الكمية في النقود ومعادلة التبادل كما يلي: MV = PY، من معادلة التبادل نتوصل إلى: **M/P = Y/V**

وبالتعويض عن M/P الذي يمثل الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية بما يساويه أي: $F(Y_P)$، نحصل على ما يلي: $Y/V = F(Y_P)$، ومنها: $V = Y/ F(Y_P)$.

وبما أن العلاقة بين الدخل النقدي Y والدخل الدائم Y_P هي علاقة محددة وقابلة للتقدير بدقة فإن استقرار دالة الطلب $F(Y_P)$، تعني بالتالي استقرار سرعة دوران النقود V وأنها قابلة للتقدير والتنبؤ. وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغير في كمية النقود على مستوى الإنتاج أو الأسعار.

وبذلك استطاع فريدمان أن يعيد الحياة إلى النظرية الكمية للنقود. فبالرغم من أنه لم يفترض ثبات سرعة دوران النقود، كما فعل الكلاسيكيون، فإنه استطاع أن يعيد إلى عرض النقود أهميته في تقرير مستوى الدخل النقدي كما جاءت به النظرية الكمية للنقود. ولهذا تعتبر نظرية فريدمان هي الصيغة الحديثة للنظرية الكمية الكلاسيكية في النقود. ولتوضيح ذلك نستخدم الشكل الموالي:[1]

شكل(16): عرض النقود والطلب عليها عند النقديين

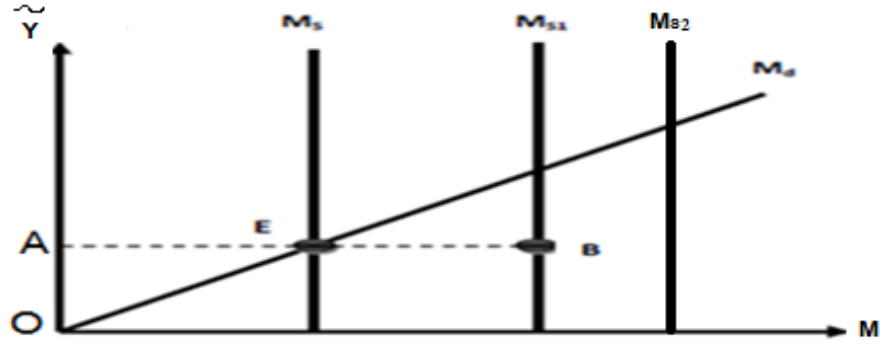

Source : Augey Dominique, Bramoullé Gérard, **« Economie monétaire »**, Dalloz, Paris, 1998, P63.

[1]– منشورات جامعة دمشق، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-96.

حيث يمثل المنحنى M_S عرض النقود الذي يراه فريدمان متغير خارجي يقرره البنك المركزي، ويمثل المنحنى M_d الطلب على النقود ويتناسب طرديا مع الدخل حسب نظرية فريدمان، وبذلك تمثل النقطة E التوازن في سوق النقد وفيها يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها عند مستوى دخل نقدي يساوي OA. فإذا ارتفع عرض النقود إلى M_{S1} فإن كمية النقود في التداول سوف تكون أكبر مما يرغب المجتمع الاحتفاظ به بمقدار EB. وهذا يعني أن النقود يجب أن تنفق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي. فإذا كان الاقتصاد في حالة استخدام كامل للموارد، كما افترضته النظرية الكلاسيكية، فلا بد عندئذ من ارتفاع الأسعار. وستعاد نفس العملية عند انتقال عرض النقود إلى M_{S2}.

ومن هنا بين النقديون أن الزيادة التي تحدث في المستوى العام للأسعار لا يمكن أن تتحقق ما لم يتم تمويلها بوسائل نقدية، وهذه الوسائل هي في التحليل الأخير تحت إدارة وسلطة البنك المركزي باعتباره الرقيب والسلطة العليا للشؤون النقدية، ولهذا ينتهي النقديون إلى القول بأن تحقيق الاستقرار النقدي، يتطلبان أن تنمو كمية النقود بمعدلات تتناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعلى النحو الذي يتناسب مع رغبة الأفراد في الاحتفاظ بتلك النسبة التي يودون الاحتفاظ بها في شكل نقدي من دخولهم.

وهكذا تبين لنا أن ليس ثمة خلافا بين الرؤية الكينزية ورؤية النقديين حول تفسير التضخم، فالكينزية ترى أن حالة التضخم هي عبارة عن اختلال ينشأ من جراء زيادة الطلب الكلي على العرض الحقيقي للسلع، زيادة تفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية القائمة، وهي حالة تظهر على نحو واضح حينما يقترب النظام من التشغيل الكامل ويتم تغذيتها بزيادة المعروض النقدي، على حين حصر النقديون مشكلة التضخم في ذلك التناقض الذي ينشأ بين عرض النقد والطلب عليها، تناقض يقوم بين الزيادة في عرض النقود من جراء أخطاء السلطات النقدية على نحو يزيد عما يريد الأفراد الاحتفاظ به وهذا في المنطقة التي يكون فيها الاقتصاد في منطقة التشغيل الكامل.

إن عرض النقد كما جرى إيضاحه في النظريات السابقة، يتحقق بواسطة النظام المصرفي الذي يخلق النقد ويضعه قيد التداول. ورغم أن معظم الاقتصاديين يعتبرون أن عرض النقد متغير خارجي لسهولة قياسه، إلا أن هناك طابعين لعرض النقد داخلي أو خارجي:

– **عرض النقد متغير داخلي:** هذا يستنبع من كون الوكلاء الاقتصاديين غير المصرفيين يمارسون على العرض تأثيرا عبر سلوكياتهم، فعندما يقوم هؤلاء بالطلب على النقد، يتضح أن عرض النقد المذكور غير

مستقل عن الطلب عليه. وعليه عملية خلق النقود ترتبط بمستوى النشاط الاقتصادي وسلوك الوكلاء الاقتصاديين طالبي النقد.

– **عرض النقود متغير خارجي:** بمعنى أن خلق النقد محكوم بما هو متوفر من النقد المركزي. فالمصرف المركزي له السيطرة المطلقة على عرض النقد ويستطيع ضبطه حسب مشيئته. من المعلوم أن المصرف المركزي يمتلك وسائل عدة للتأثير على السيولة المصرفية، هذه الأخيرة تصبح فعالة تماما إذا كان عرض النقد متغيرا خارجيا. وعليه فإن عرض النقد لا يخضع للطلب عليه من قبل الوكلاء الاقتصاديين، بل يرتبط بآليات خاصة بالنظام المصرفي. في الواقع هناك أسباب تكمن خلف اعتبار عرض النقد متغير خارجي أهمها التأثير المباشر للدولة على كمية النقود الموجودة بصفتها الوكيل الأسمى والمتمتع بالسيادة والممتلك الاستقلالية في سلوكه. وأيضا كون اعتبار عرض النقد متغير خارجي يتصف لأنه عملي تماما بالنسبة للاقتصاد الرياضي النقدي. وإن كان الاقتصاد الرياضي النقدي يتوخى السهولة في تحليله لعرض النقد، فإن الصعوبات التجريبية التي حالت دون وضع دالة عرض لا تعني أن هذه الدالة غير موجودة.[1]

المبحث الثالث: أنواع التضخم، قياسه، وآثاره

مما سبق نجد أن هناك اختلافات عديدة في وجهات النظر حول هذه ظاهرة التضخم. وتفسر هذه الاختلافات بوجود عدة أنواع من التضخم تصنف حسب عدة معايير، لكن رغم هذه الأنواع المختلفة لظاهرة التضخم إلا أنها تشترك جميعها في آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: أنواع التضخم

بسبب تنوع تعاريف وتفسيرات التضخم تعددت المعايير التي صنفت على أساسها أنواع التضخم ويمكن ذكر أهم الأنواع المعروفة في مجال البحث الاقتصادي وفقا لعدة معايير كما يلي:

أولا– على أساس سرعة ارتفاع الأسعار (أساس حدة التضخم):

1– التضخم الزاحف: وهو ارتفاع في مستوى الأسعار لا يحرف الأسعار أو المداخيل بحدة[2]. ويوصف التضخم بالزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا. وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان

[1]- وسام ملاك، "**النقود والسياسات النقدية الداخلية**"، دار المنهل، لبنان، 2000، ص ص 314–316.

[2]– علي يوسفات، "**عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970–2009**"، مجلة الباحث، عدد 11، الجزائر، 2012، ص 68.

الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي،[1] ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويبعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة، ويرى Kent أن ارتفاع الأسعار بمعدل لا يزيد عن 3% سنويا إنما يعتبر تضخما زاحفا، ولا يؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في التوازن الاقتصادي.[2]

2- التضخم الجامح: يعرف أنه التضخم الذي يتجاوز معدله 50% شهريا[3]، ويطلق عليه بالتضخم المفرط، ويعد من أخطر أنواع التضخم على الاقتصاد الوطني[4] وذلك نظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار بصورة سريعة ومتوالية دون توقف، بحيث ينجم عنه آثار اقتصادية كبيرة يصعب على السلطات الحكومية الحد منها أو معالجتها في الأجل القصير. ومن أهم الآثار السلبية لهذا النوع من التضخم فقدان النقود لقوتها الشرائية ووظيفتها كمخزن للقيمة، مما يترتب عليه قيام الأفراد بالتخلص من كمية النقود من خلال استخدامها في اقتناء أصول عينية أو استثمارها في قطاعات غير إنتاجية مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي قيمة المدخرات الوطنية.[5] ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الإفراط في عرض النقود والنقص غير الطبيعي في عرض السلع الناجم عن الحالات الاستثنائية كالحروب والكوارث الطبيعية، وخير مثال على ذلك ما حدث في ألمانيا في عشرينيات القرن الماضي.

ويذهب الاقتصاديون إلى إعطاء تعاريف أخرى للتضخم فيفرقون بين نوعين من التضخم، التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار بحدود 8-10% سنويا. والتضخم الراكض عندما يكون الارتفاع أكبر من ذلك بكثير مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974،1973، 1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26%، 19%، و25% على التوالي.[6]

ثانيا- على أساس مصدر التضخم:

1- التضخم من جانب الطلب: يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع

---

[1]- وسام ملاك، مرجع سابق، ص446.

[2]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 184.

[3]- Alexis Direr, « **la monnaie et l'inflation** », cours de macroéconomie, université Pierre Mendés, France, 2008, p 15, http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/, vu le 18/01/2015 à 19:30.

[4]- أحمد زهير شامية، **"النقود والمصارف"**، دار زهران للنشر، عمان، 1993، ص 369.

[5]- غازي حسين عناية، **"التضخم المالي"**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1985، ص 62.

[6]- ضياء مجيد الموسوي، **"الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية "**، مرجع سبق ذكره، ص ص216-217.

والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعذر زيادتها نظرا لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل[1]، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار. أما في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل فإن ذلك يعني وجود طاقات إنتاجية غير مشغلة توفر المرونة للجهاز الإنتاجي، وبالتالي قدرته على الاستجابة للتغيرات في حجم الطلب، مما يعني عدم ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة الطلب.

وتتفق جميع الآراء حول العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها؛ حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى التغير في كمية النقود، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في الدخل، وبالتالي فإنه وبالاعتماد على ما سبق فإن زيادة كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية. كما أن الزيادة في الدخل قد لا يترتب عليها زيادة في الأسعار في حال كون الزيادة الدخول ترتبط أساس بزيادة الإنتاجية، مما يؤكد زيادة الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الاقتصاد. وتعد الزيادة في المستوى العام للأسعار وفقا لما تقدم نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في حالة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث تؤدي الزيادة في الطلب على السلع والخدمات في ظل جمود العرض الحقيقي منها إلى زيادة الأسعار، وتستمر الزيادة في الأسعار باستمرار الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كميات الإنتاج.[2]

2- تضخم التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار،[3] والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف. ويحدث هذا النوع من التضخم نتيجة الزيادة في نفقات عناصر الإنتاج دون أن يرتبط ذلك بوجود تغيرات في حجم الإنتاجية.[4] ويعد عنصر العمل أكثر عناصر الإنتاج

---

[1]- غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 66.

[2]- عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص ص 150-151.

[3]- غازي حسين عناية، نفس المرجع، ص 74.

[4]- أسامة الغولي، شهاب مجدي، "**مبادئ النقود والبنوك**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1997، ص 85.

تأثيرا على تكاليف الإنتاج، حيث أن الزيادة في نفقات الإنتاج ترجع غالبا إلى ارتفاع معدلات الأجور. وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها ارتفاع أسعار الواردات وهو ما يطلق عليه التضخم المستورد.

3- التضخم المستورد: يظهر هذا النوع من التضخم في البلدان النامية، حيث تؤدي ارتفاع أسعار السلع في الدول المصنعة إلى ارتفاع الأسعار في الدول المستوردة، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية، وبصورة خاصة إذا كان البلد يعتمد على الواردات لتغطية جزء كبير من احتياجاته من السلع والخدمات، بحيث تكون الأسعار المحلية عرضة للارتفاع بمجرد ارتفاع أسعار الواردات، والتي تشكل ضغطا كبيرا على الأسعار في البلد المستورد.

4- التضخم المتوقع: يتحقق هذا النوع من التضخم عندما يكون التضخم زاحفا أو جامحا مما يدفع الناس إلى تأمين احتياجاتهم من السلع قبل ارتفاع أسعارها إلى مستويات أعلى، وهذا الاندفاع ينبع من توقعاتهم المسبقة بأن الأسعار ستبقى في ارتفاع مستمر مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير يفوق معدل عرضها،[1] كما أن العمال سيطالبون برفع رواتبهم وأجورهم لتعويض الزيادة في الأسعار، مما يؤدي لارتفاع كبير في الأسعار الحالية.[2]

5- التضخم الطبيعي الاستثنائي: هو غير اعتيادي ينشأ نتيجة ظروف طبيعية كالزلازل، البراكين، انتشار الأوبئة، أو الفيضانات، الأعاصير، فهذه الظروف قد تكون حافزا لظهور الضغوط التضخمية واستفحالها.[3]

6- التضخم الهيكلي: هو التضخم الناجم عن اختلالات هيكلية موجودة بصفة خاصة في الاقتصاديات المتخلفة، كطريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي، الطبيعة المتخصصة في تصدير المواد الأولية، والتناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة (زراعة-صناعة-خدمات)،[4]الحروب ونفقات التسليح، الزيادة السكانية من خلال زيادة الاستهلاك الخاص.[1] ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية،

---

[1]- محمد سلمان العاني، "**تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة 2003-2006**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد4، جامعة واسط، 2011، ص6.

[2] - Xavier Ragot, **« Les banques centrales dans la tempête »**, Editions rue d'ULM, Paris, 2012, p 54.

[3]- غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص63.

[4]- بسام الحجار،" **الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006، ص ص277-278.

ضعف القدرة على الاستيراد بسبب تقلب حصيلة الصادرات وعدم كفايتها، طول فترة إنجاز مشاريع التنمية، طبيعة الجهاز الإنتاجي غير المرن، زيادة كبيرة في الأجور لا تبررها زيادة الإنتاجية لأسباب اجتماعية أو سياسية، أما في الدول الصناعية المتقدمة فيمكن تفسير التضخم هيكليا بزيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة وكذلك نمو حجم الوحدات المنتجة وتحولها إلى شركات ضخمة ذات طابع احتكاري لها قوة احتكارية عالية مثل "الشركات متعددة الجنسيات" والتي لم يعد هدفها يقتصر على تعظيم الربح في الأجل القصير ولكن أيضا زيادة ما تمتلكه من أصول وثروات وأصبحت أكثر قدرة في التأثير على الأرباح من خلال زيادة قدرتها في الحصول على هوامش ربحية عالية، فهي تتحكم في تحديد الأرباح والتكاليف والتكنولوجيا علاوة على قدرتها على التأثير في نمط الاستهلاك من خلال تأثيرها على سلوك المستهلكين وقدرتها الدعائية الكبيرة.[2] كما يعتبر التضخم المتوقع تضخما هيكليا.

ثالثا- على أساس تصرف الحكومة تجاه الضغوط التضخمية: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار، ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها.

1- **التضخم الحر أو المفتوح:** يتميز هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار بصورة مستمرة دون قيام الدولة بأية إجراءات للحد من هذه الارتفاعات. ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب، بمعنى أن ارتفاع الأسعار يتم بصورة تلقائية وبكل حرية، بهدف تحقيق التوازن بين العرض والطلب. وبالإضافة إلى عدم تدخل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساهم في زيادة الضغوط التضخمية ومن أهمها الظروف الاقتصادية السائدة والتي من أهمها: عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وأيضا العوامل النفسية للأفراد.[3]

2- التضخم المكبوت: يسمى أيضا بالتضخم المستتر، وهو ذلك التضخم الذي يحدث في ظل تدخل الدولة ووضعها للقوانين والإجراءات التي تحد من حرية عمل العوامل الاقتصادية وبالتالي تمنع ارتفاع الأسعار وذلك نظرا للقيود الحكومية المباشرة التي تضعها الدولة والتي تحدد المستويات العليا للأسعار والتحكم فيها.[4] ويتم اتخاذ هذه الإجراءات في حالة قصور عرض السلع والخدمات أمام حجم الطلب الكبير والمتزايد، حيث سوف تتجه حركة الأسعار نحو الارتفاع لولا هذا التدخل من قبل السلطات، فلا

---

[1] - Zahira Bouhassoun Bedjaoui, « **La relation monnaie-inflation dans le context de l'économie Algérienne** », Thèse pour l'obtention de doctorat en science economiques, Faculté des science economiques, commerciales, et des sciences de gestion, Université de Tlemcen, 2013-2014, p 54.

[2]- سمير حسون،**"الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك"**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر،2004، ص ص104-106.

[3]- نبيل الروبي، "**نظرية التضخم**"، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص 26.

[4]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

يعني ثبات الأسعار القضاء على التضخم وإنما فقط تغيير الفائض أو التقليل منه عن طريق الأشكال التالية: الندرة، طوابير الانتظار ورفع آجال الاستلام.[1]

إن هذه الظاهرة لن تستمر طويلا، حيث سوف تميل الأسعار في نهاية الأمر نحو الارتفاع وذلك نظرا لعجز القيود الحكومية عن كبح فائض الطلب. وللتغلب على هذه الظاهرة يجب أولا العمل على زيادة حجم الإنتاج في جميع المجالات، ثم بعد ذلك محاولة التحكم في فائض الطلب وذلك حتى يتم القضاء على الاختلال الناجم عن عدم توازن كل من العرض والطلب الكليين.[2]

المطلب الثاني: قياس القوى التضخمية

يمكن قياس التضخم من خلال:

أولا- الأرقام القياسية للأسعار: الرقم القياسي هو أداة إحصائية لقياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة من الظواهر من زمان إلى آخر أو من مكان إلى آخر. وأبسط أشكال الأرقام القياسية هو ما يعرف بالرقم القياسي للأسعار، وهو عبارة عن مقياس نسبي يقيس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن وبالتالي تقدير معدل التضخم.[3] وهو عبارة عن قسمة قيمة الظاهرة في فترة معينة أو مكان معين (فترة أو مكان المقارنة)، على قيمتها في فترة أخرى أو مكان آخر (فترة أو مكان الأساس)، أي أن الأرقام القياسية للأسعار هي المؤشر العام لقياس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس، ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية.[4] وتساعد الأرقام القياسية صانعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين والدارسين ورجال الأعمال، وغيرهم من المؤسسات والأفراد على مقارنة التغيرات في الأسعار أو الإنتاج أو التجارة الدولية والمحلية، وغيرها من الظواهر مع بيانات مماثلة عن فترات زمنية مختلفة أو أمكنة مختلفة.[5]

ويستخدم الإحصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية أهمها:

- **صيغة لاسبير:** في هذا الرقم يتم الترجيح بكميات فترة الأساس ولذا يعرف الرقم أيضا باسم أسلوب سنة الأساس، وهو: الرقم القياسي المرجح بكميات سنة الأساس، ويحسب باستخدام الصيغة التالية:

---

[1] -Gérard Bramoullé, Dominique Augey, "**Economie monétaire",** édition Dalloz, Paris, 1998, p 239.

[2]- مجدي عبد الفتاح سليمان، "**علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 41.

[3]- Stéphanie Dupays, **« Déchiffrer les statistiques économiques et socoales** », Dunod, Paris, 2008, p 12.

[4]- سهام كامل محمد، "**دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000-2008**"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد الأول، العدد 2، 2009، ص 72.

[5]- أشرف سمارة، "**دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية**"، فلسطين، ماي 2011، ص 15.

$$.P_L = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^0}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0}1.$$

$\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^0$: قيم كميات سنة الأساس بأسعار المقارنة.

$\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^0$: قيم كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

ويتم الحصول على الرقم بقسمة مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة على مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس. يقيس الرقم القياسي للاسبير حركة الأسعار المنفقة من أجل سلة من السلع والخدمات خلال الزمن، وتعتبر صيغته أبسط الصيغ الرياضية المعروفة لسهولة تطبيقها على الواقع، وهي مطبقة في معظم المكاتب الإحصائية في دول العالم.[2]

– **رقم باش:** في هذا الرقم يتم ترجيح الأسعار في فترة المقارنة وفترة الأساس بكميات المقارنة، ولهذا تعرف هذه الطريقة بطريقة فترة المقارنة، والرقم القياسي التجميعي بكميات فترة المقارنة هو رقم باش، ويحسب بالصيغة التالية: $.P_P = \frac{\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^t}{\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^t}$[3]

$\sum_{i=1}^{n} p_i^t q_i^t$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة المقارنة، أو مجموع النقود المنفقة في سنة المقارنة.

$\sum_{i=1}^{n} p_i^0 q_i^t$: تمثل قيم كميات سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس أو مجموع النقود المنفقة في سنة الأساس.

– **الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر):** لكل من الرقمين السابقين مزايا وعيوب، مما يجعل من الصعب تفضيل أحدهما على الآخر، ولسد هذه الفجوة بين رقم لاسبير القياسي ورقم باش القياسي اقترح فيشر أخذ الوسط الهندسي للمؤشرين كبديل. وعليه سمي المؤشر الناتج برقم فيشر القياسي ويمكن حسابه بالمعادلة التالية: $IF = \sqrt{I(L) * I(P)} \quad \leftarrow \quad .IF = \sqrt{\frac{\sum_{i=1}^{n} p_n q_0}{\sum_{i=1}^{n} p_0 q_0} * \frac{\sum_{i=1}^{n} p_n q_n}{\sum_{i=1}^{n} p_0 q_n}}$[4]

ومن أهم الأرقام القياسية المستخدمة لقياس التضخم ما يلي:

---

[1]- Consumer Price Index Manual: Theory and practice, p 3
http://www.imf.org/external/pubs/ft/cpi/manual/2004/fra/cpiguide.pdf, vu : 18/02/2015.

[2]– محمود القيه، "**الأرقام القياسية لأسعار المستهلك**"، دليل المستخدم، فلسطين، ديسمبر 2009، ص 8.

[3]- Consumer Price Index Manual: Theory and practice, ibid.

[4]– أشرف سمارة، مرجع سابق، ص 23.

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: تشغل دراسة تغيرات الأسعار مكانة هامة في التحليل الاقتصادي الكلي، وتعتبر الأرقام القياسية لأسعار المستهلك هي أحد أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك، ويقيس الرقم القياسي لأسعار المستهلك التغير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المجتمع بغرض الاستهلاك، وذلك خلال الزمن،[1] وهو يعتبر دليلا على مستوى المعيشة. ويمكن تعريفه على أنه النسبة المئوية بين أسعار سلة من السلع والخدمات في وقت معطى وفي مكان محدد، وأسعار نفس هذه السلع والخدمات في ظل نفس الشروط وخلال الفترة المرجعية، المختارة كأساس للمقارنة.[2] يمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بعدة طرق:[3]

1-1 الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها سنة الأساس وفق المعادلة: الرقم القياسي البسيط $= 100 . \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}}$.

يلاحظ أن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بنظر الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي تؤثر على القدرة الشرائية.

1-2- الرقم القياسي المرجح: يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع في سنة الأساس وفق المعادلة:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = 100 . \frac{\text{مجموع (الأسعار .الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار .الأوزان الترجيحية) الأساس}}$$

1-3- الرقم القياسي العام: يستخدم في حسابه الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة الجارية (الإنفاق الاستهلاكي الاسمي) على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس (الاستهلاك الحقيقي)، وفق المعادلة : الرقم القياسي العام $= 100 . \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}}$

وعليه يمكن قياس معدل التضخم كالتالي: [4]

---

[1]- Principaux indicateurs économiques, « **analyse méthodologique comparative: indices des prix à la consommation et des prix à la production** », www.ilo.org/public/french/bureau/stat/r3cpi.pdf, vu : 17/02/2015,
[2]- « **Indices des prix à la consommation** », économie, SPF économie, http://www.statbel.Fgov.be, vu: 17/02/2015.

[3]- مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص ص190-191.

[4]- إيمان أحمد محمد وآخرون، "**التضخم في العراق واحتساب مساهمة المجاميع السلعية فيه للمدة 2004-2009**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد17، جامعة بغداد، 2011، ص214.

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة الأساس}} * 100$$

2- الرقم القياسي لأسعار الإنتاج: يعبر هذا الرقم عن التغيرات التي تحدث في كميات الإنتاج الكلي بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو بالنسبة لقطاع أو صناعة منفردة من القطاعات أو الصناعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وذلك خلال فترة معينة، وعليه فإنه يوجد رقم قياسي للإنتاج الصناعي وآخر للإنتاج الزراعي، والخدمات، وغيرها من القطاعات الاقتصادية. وهناك أرقام قياسية تفصيلية لكل من المكونات الرئيسية داخل كل قطاع اقتصادي كإنتاج النفط، وتعد هذه الأرقام القياسية حسب الحاجة إليها فمنها ما هو شهري ومنها ما هو سنوي.[1] ويستخدم لحساب الرقم القياسي لأسعار الإنتاج صيغة لاسبير للأسعار: $I = \frac{\sum_1^n p_n q_0}{\sum_1^n p_0 q_0} . 100$.[2]

3- الرقم القياسي لأسعار الجملة: الرقم القياسي لأسعار الجملة، هو أداة إحصائية لقياس متوسط التغير في أسعار مجموعة معينة من مواد الجملة التي يتم تبادلها خلال فترة معينة من الزمن. ويمكن للرقم القياسي لأسعار الجملة أن يمثل جميع المواد التي تدخل في مبادلات الجملة، أو أن يقتصر على فئة، كأن يكون رقما قياسيا لأسعار المواد الغذائية مثلا، أو للمواد الأولية، وغيرها.[3]

ويشمل هذا الرقم مجموعة هامة من السلع مثل المحاصيل الزراعية والدواجن والأسماك، والمنتجات الحيوانية والمواد الغذائية، والبترول ومواد الوقود والأدوية، ويعطي دلالة واضحة على حقيقة التطورات التي يمكن أن تحدث للأرقام القياسية لأسعار التجزئة.[4]

ويمكننا حساب هذا الرقم بأي صيغة من صيغ الأرقام القياسية سابقة الذكر، ولعل أهم الطرق المستخدمة في حسابه هي طريقة الوسط الحسابي المرجح لمناسيب الأسعار، باستخدام قيم سنة المقارنة كأوزان ترجيحية وذلك كالتالي: $I = \frac{\sum(p_n/p_0)(p_n * q_n)}{\sum p_n q_n}$.[5]

---

[1]- عيسى محمد الغزالي، "**الأرقام القياسية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 19، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2003، ص 11.

[2]- "**نبذة تعريفية عن الرقم القياسي لسعر الإنتاج**"، http://www.oecd.org/pdf/M00022000//M00022393.pdf، يوم: 2015/02/10.

[3]- أشرف سمارة، مرجع سبق ذكره، ص36.

[4]- محي الدين الحاج، "**دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 21، العدد الأول، 2005، ص 214.

[5]- عيسى محمد الغزالي، نفس المرجع، ص11.

4- الرقم القياسي الضمني: الرقم القياسي الضمني، أو المكمش *déflateur*، ويعد هذا الرقم من أكثر الأرقام القياسية استخداما، وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني، سواء كانت وسيطة، إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء.[1] وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد، ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل الوطني الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة، على الدخل الوطني الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مئة. فإذا كان هذا الرقم يساوي 100% دل ذلك على وجود استقرار تام بالمستوى العام للأسعار، أما إذا زاد على 100% فإن ذلك يدل على تحرك المستوى العام للأسعار بالمقدار الزائد نفسه.

ويعد الرقم القياسي الضمني أدق المعايير المستخدمة في قياس حركة الأسعار، ذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني.[2]

ثانيا- معايير الفجوة التضخمية في قياس التضخم:

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون ذكر الأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات، فإن ذلك يتطلب الاعتماد على معايير أخرى تمكننا من تحديد أسباب التغيرات في مستويات الأسعار.

يرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية إلى محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية، بهدف مساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي. ويتطلب القضاء على الفجوة التضخمية تخفيض دالة الطلب الكلي من خلال إتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة مثل رفع معدلات الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي والحد من مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

---

[1]- فتيحة زغلول، "**تقييم مقاييس التضخم في مصر**"، **بحوث ندوة آليات التضخم في مصر**"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 3-5 مارس 1990، ص 74.

[2]- رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص 130.

1- معيار فائض الطلب الكلي: تقاس الفجوة التضخمية وفقا لمعيار فائض الطلب الكلي من خلال الفرق بين الطلب الكلي، محسوبا بالأسعار الجارية، والعرض الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة.[1] ويستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على المنطلقات الأساسية لفكرة الطلب الفعال في تحديد مستويات الأسعار التي تضمنتها أفكار النظرية العامة لكينز، والتي ترى أن كل زيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات والتي لا تقابلها زيادة في حجم المعروض الحقيقي منها، نتيجة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل (كما تم ذكره في المبحث السابق)، ينصب أثرها بالكامل في رفع المستوى العام للأسعار. ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب أو الفجوة التضخمية وفقا للمعادلة التالية[2]:

$$DX = (cp+cg+I+E) - y \ldots (1)$$

DX: تمثل إجمالي فائض الطلب. / Cp: تمثل الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

Cg: تمثل الاستهلاك العام بالأسعار الجارية. / I: تمثل الاستثمار الإجمالي بالأسعار الجارية.

E: تمثل الاستثمار في المخزون بالأسعار الجارية. / y: تمثل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

تبين المعادلة السابقة أنه في حالة ما إذا زاد مجموع الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، فإن الفرق بينهما يمثل إجمالي فائض الطلب، والذي ينعكس في صورة ارتفاع في مستويات أسعار السلع والخدمات المنتجة. إلا أن جزءا من إجمالي فائض الطلب يمكن إشباعه عن طريق التوسع في الواردات، والذي يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري، أما الجزء المتبقي من إجمالي الطلب، والذي لم يتم إشباعه عن طريق الواردات، والمعبر عنه بصافي فائض الطلب فإنه يمثل ضغطا تضخميا يدفع الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ويمكن توضيح صافي فائض الطلب بالمعادلة التالية[3]:

$$DX_n = (DX-F) \ldots (2)$$

DX_n: تمثل صافي فائض الطلب. / DX: تمثل إجمالي فائض الطلب.

F: تمثل عجز الميزان التجاري (الفرق بين الصادرات X والواردات M).

2- معيار الإفراط النقدي: ويستند هذا المعيار إلى نظرية كمية النقود المعاصرة والتي ترى أن تغير نصيب الوحدة المنتجة من الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود هو المتغير الرئيسي الذي يسبب التغير

[1]- نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1973، ص243.

[2]- محمد عزت غزلان، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص ص316-317.

[3]- نفس مرجع، ص318.

في مستوى الأسعار، ويرى فريدمان أن الاستقرار في مستوى الأسعار في المدى الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود وهو الحجم الذي لابد أن يسود كي يحافظ على مستوى الأسعار السائد في بدء الفترة الزمنية موضع الاعتبار، والحجم الأمثل لكمية النقود هو ذلك الحجم الذي يتعين أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظا على مستوى الأسعار السائدة في فترة الأساس.[1]

وبذلك فإنه إذا افترضنا ثبات الطلب على النقود أو سرعة دورانها يتعين أن يظل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود ثابتا إذا أردنا أن نحافظ على المستوى العام للأسعار السائد في فترة الأساس، أما إذا زاد الطلب على النقود أو انخفضت سرعة دورانها فيتبين أن يزيد نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود بالقدر الذي يلغي أثر انخفاض سرعة دوران النقود على مستويات الأسعار، ويمكن صياغة حجم الإفراط النقدي استنادا لنظرية كمية النقود المعاصرة على النحو التالي:[2]

$$M_{ext}=Q_0*Y_t-M_t$$

$\mathbf{M_{ext}}$: حجم الإفراط النقدي. / $\mathbf{Y_t}$: حجم الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة في السنة.

$\mathbf{Q_0}$: متوسط نصيب الوحدة من الناتج القومي الحقيقي من كمية النقود المتداولة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار. / $\mathbf{M_t}$: كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة.

وبالتأمل في الصيغة السابقة نلاحظ افتراض ثبات الطلب على الاحتفاظ بالنقود للتبسيط، لكن بالطبع يتوقع تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها وخاصة في أوقات التضخم والانكماش، ولهذا يتعين أخذ ذلك في عين الاعتبار من خلال إجراء تعديل بسيطا على المعادلة بإدخال المتغير K في معادلة كامبردج كمعبر عن طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود، ويتحقق هذا التعديل بأن نضرب المقدار الذي يقيس الحجم الأمثل لكمية النقود بالمتغير $\frac{K_t}{K_0}$ كمعبر عن تغير نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من أرصدة في سنة ما بالمقارنة مع هذه النسبة في سنة الأساس من أجل تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وبالتالي فإن صيغة معامل الإفراط النقدي تصبح كالآتي:

$$M_{ext}=Q_0*Y_t\,(K_t/K_0)-M_t$$

[1]– محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص318.

[2]– سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 194.

وهنا فإن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل M_{ext} يمثل إفراطا نقديا يكون وراء ارتفاع الأسعار، واستمرار هذا الفائض وتصاعده يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار.[1]

3- معيار الاستقرار النقدي: يستند هذا المعيار في قياس الفجوة التضخمية على أفكار النظرية الكمية الحديثة، والتي ربط فيها فريدمان التضخم باختلال العلاقة بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي، أي زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الناتج الوطني الحقيقي،[2] حيث يرى فريدمان بأن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، تولد فائض طلب يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة تفوق الزيادة في كمية السلع والخدمات المعروضة، والذي يعد نتيجة لاختلال التوازن بين تيار الإنفاق النقدي والتيار السلعي. ويتم حساب معامل الاستقرار النقدي من خلال المعادلة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

ΔM: تمثل التغير في كمية النقود. / M: تمثل كمية النقود.

ΔY: التغير في الناتج القومي الحقيقي. / Y: الناتج القومي الحقيقي.

وفقا لهذه المعادلة يتحقق التوازن في الاقتصاد، عندما تكون قيمة المعامل B مساوية للصفر أي أن نسبة التغير في كمية النقود تكون مساوية لنسبة التغير في الناتج القومي الحقيقي. أما إذا كانت قيمة المعامل B أكبر من الصفر، أي أن نسبة التغير في كمية النقود أكبر من التغير في الناتج القومي الحقيقي، فهذا يعني وجود ضغوط تضخمية يتفاوت تأثيرها في الاقتصاد كلما زادت قيمة المعامل B.[3]

4- معيار فائض المعروض النقدي: [4] تتحدد الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار، بمقدار الزيادة في كمية النقود المعروضة في المجتمع، عن تلك النسبة من الدخل الحقيقي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة خلال فترة زمنية معينة. ويمكن التعبير عن الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار بالمعادلة التالية:

$$G = \Delta M - \frac{M}{GNP} * \Delta GNP.$$

---

[1]- محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص ص319-320.

[2]- العمار رضوان، شوتر منهل، "**النقود والبنوك**"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، د.ت، ص 173.

[3]- محمد عزت غزلان، نفس المرجع، ص315.

[4]- نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"، مرجع سبق ذكره، ص 241.

G : تمثل الفجوة التضخمية. / ΔM: الزيادة في عرض النقود.

M: العرض النقدي. / GNP: الناتج القومي الإجمالي.

ΔGNP: الزيادة في الناتج القومي الإجمالي.

ويتضح مغزى هذا المقياس في أن هناك نسبة معينة من العرض النقدي إلى الناتج القومي الإجمالي، يميل الأفراد إلى الاحتفاظ بها، وعندما يزداد الناتج القومي الإجمالي بقدر معين فإن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بكمية نقود تتلاءم مع هذه الزيادة، وإذا كانت الزيادة في العرض النقدي تفوق ما يرغب الأفراد في الاحتفاظ به من نقود بالنسبة للزيادة في الناتج القومي الإجمالي، فإن هذا يعتبر نوعا من الضغط التضخمي.

المطلب الثالث: الآثار المترتبة على التضخم

يرافق التضخم بعدد هام من الحالات الاقتصادية والتي تتمثل في أغلبها في ارتفاع الأسعار أو زيادة الطلب أو التكاليف وغيرها من المتغيرات الهامة التي تمس كل جوانب المجتمع، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، وبالتالي فإن للتضخم باعتباره ظاهرة اقتصادية عدة آثار اقتصادية واجتماعية تختلف في حدتها من حالة إلى أخرى.

أولا- الآثار الاقتصادية للتضخم:

تختلف الآثار الناتجة عن التغيرات في مستوى الأسعار تبعا لنوعية التضخم السائد ودرجته، وفيما يلي عرض لأهم الآثار الاقتصادية للتضخم:

1- آثار التضخم على جهاز الأسعار: يؤدي التضخم إلى تدهور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد في الاقتصاد الوطني الشيء الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع أسعار بعض السلع يعني في الوقت نفسه زيادة هوامش الأرباح للمنتجين مما يدعم التمويل الذاتي للقطاعات الإنتاجية التي ينشطون فيها، ونتيجة ذلك هي إحداث نمو متزايد في هذه القطاعات على عكس قطاعات أخرى، كما نجد أن القطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية والكمالية والخدمات تحظى بمعدلات نمو تفوق معدلات النمو في قطاعات الصناعات الإنتاجية والأساسية التي تتحمل دخولا مرتفعة وعوائد متناقصة[1].

[1]- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 262.

2- التشوهات الضريبية الناتجة عن التضخم: تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من بين أهم الضرائب التي توضح آثار التضخم على النظام الضريبي، حيث لا يأخذ هذا الأخير التضخم في عين الاعتبار، ويفرض الضريبة على القيمة المضافة اسميا فقط دون النظر في المكاسب الحقيقية لهذه القيمة المضافة. كما أن الضرائب على معدلات الفائدة الاسمية أيضا توضح لنا أثر التضخم على النظام الضريبي، حيث يؤدي فرض الضريبة على معدل الفائدة الاسمي في حالة اقتصاد يعاني من تضخم مرتفع إلى حدوث تدهور واضح في معدل الفائدة الحقيقي (لأن معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي بعد فرض الضريبة – معدل التضخم) وهذا بدوره سيقلل بشكل كبير ميل الأفراد إلى الادخار، لأنه يرتبط أساسا بمعدل الفائدة الحقيقي.

وبما أن التضخم العالي سوف يؤدي إلى تثبيط الادخار، وأن الادخار يوفر الموارد اللازمة للاستثمار الذي يمثل بدوره عنصرا مهما للنمو الاقتصادي في الأمد الطويل، وبالتالي فهو يولد انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، لكن ليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين حول حجم هذا الأثر.[1]

الحل لهذا المشكل، هو إضافة معدل التضخم في فهرس النظام الضريبي، هذا يعني أنه على القوانين الضريبية أن تأخذ في عين الاعتبار آثار التضخم. فمثلا في حالة الضريبة على القيمة المضافة، يجب أن تفرض الضريبة على المكاسب الحقيقية للقيمة المضافة، وفي حالة الضرائب على الإيرادات الناتجة من الفائدة، يجب أن تطبق فقط على معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي.[2]

3- تأثير التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر: يساهم التضخم بدور فعال في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين، وهذا لما له من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح والأجور والتكاليف الإنتاجية، وبالتالي يرفع من أسعار السلع النهائية ويصبح البلد أقل منافسة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدل التضخم سيؤدي إلى مزيد من التقلب في أسعار العملة الوطنية. تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرات على عدم استقرار الاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية وكلاهما يساهم في فساد المناخ الاستثماري. فالتضخم يعمل على توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح أي الاستثمار في المشاريع التي تدر

[1] -Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor**," principes de l'économie",** op,c.i.t, p 851.
[2]- Ibid, p 852.

أكبر ربح ممكن مما يؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الأنشطة قصيرة الأجل، ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا ما يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

عموما تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة سواء كانت أجنبية أو محلية، وفي حالة استمرارها في الارتفاع لا تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الأجنبية فقط بل تتعدى إلى رؤوس الأموال المحلية.[1]

4- تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها: من المتعارف عليه أن النقود تقوم أساسا بأربعة وظائف وهي: وسيط للتبادل، مقياس للقيمة، مخزن للقيم ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ولكل هذه الوظائف أهمية كبيرة في ظل الاقتصاد النقدي، إذ أن تحقق هذه الوظائف على الوجه الأمثل يعد أحد الشروط الضرورية لعمل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية. ومما يلاحظ أن هذه الوظائف وبالأخص الثلاثة الأولى منها، بينها قدر كبير من التلازم والارتباط، بمعنى أن قيام النقد بوظيفة ما منها يحتم قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم يكون من الصعب قبول القول بأن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف. ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود تفقد كفاءتها في أداء تلك الوظائف، وكلما اشتد التضخم فقدت النقود أهليتها للقيام بوظائفها إلى أن تصبح غير مقبولة بين الناس كوسيط للمبادلة، ومن ثم كوحدة للحساب ومخزن للقيم، ومن باب أولى كوسيلة للمدفوعات الآجلة، حيث عندما يشتد التضخم تفقد النقود قيمتها النقدية، وعند ذلك ينتهي الأمر بإبطال هذه العملة، وإصدار عملة جديدة مكانها، وقد حدث ذلك عدة مرات في العالم.[2]

كما أن الارتفاعات المستمرة للأسعار والتي يترتب عنها فقدان النقود لوظيفتها كمخزن للقيمة، تؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد وزيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم. وبناء على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة في مرحلة التشغيل الكامل، حيث ترتفع الأسعار

---

[1]- دريد محمد السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ص 139.

[2]- منذر قحف، "**قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات**"، وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، جدة، من 10 إلى 1993/4/14، ص ص 36- 37.

لتحقيق التوازن.[1]

5- أثر التضخم على الكفاءة الاقتصادية: بالإضافة إلى ما تم ذكره من الآثار التي يحدثها التضخم على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فإنه يؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره غير المرغوب فيه على الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعبئة الموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها في غير صالح الاقتصاد. وفي السياق نفسه أوضح كل من "هانسن وكولي" أن انخفاض كمية العمل المستخدم استجابة للارتفاع الحاصل في نسب التضخم سيؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال، ومن ثم انخفاض مستوى الإنتاج، استنادا إلى الافتراض القائل بالارتباط الإيجابي للناتج الحدي لرأس المال مع كمية العمل.

وقد أظهرت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الوثيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، حيث تبين أن ارتفاع معدلات التضخم بما يتراوح بين 20% و25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن ارتفاع معدلات التضخم بين 25% و30% كان له انعكاس واضح في تراجع معدلات النمو، وأصبحت معدلات النمو سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن النسبة المذكورة. وعندما ترتفع الأسعار بما يزيد عن 40% لمدة سنتين متتاليتين، فإن أزمة التضخم تؤدي إلى الركود الاقتصادي.[2]

6- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب على السلع المستوردة وانخفاضه على السلع المحلية،[3] وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي. أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار.[4] وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة، التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج

---

[1]- رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص ص 601- 602.

[2]- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، "**التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، بيروت، 2008، ص 75.

[3]- نادية علي عايد، "**دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 36، 2014، ص 169.

[4]- محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 321.

المحلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات التبادل بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير. وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.[1] ويزداد تفاقم العجز في ميزان المدفوعات عند قيام الحكومة بوضع إجراءات تمنع تسرب المزيد من القوة الشرائية وذلك من خلال وضع ضوابط تحد من الاستيراد، والذي يؤدي إلى تفاقم الضغوط التضخمية، نتيجة زيادة ارتفاع الأسعار المحلية ونقص المعروض منها.

7- أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف تجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساس عملية التنمية، وضرورية جدا لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تجميد الصناعات الأساسية والثقيلة، لأنها سوف تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل قطاعاتها لمواجهة ارتفاع نفقات المعيشة التي يعاني منها عمال هذه الصناعات، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبية حتى تعطي نتائجها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.[2]

إضافة إلى ما سبق، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل، كلما بدأت مرونة الإنتاج تنخفض إلى أن تنعدم، مما يزيد من حدة ارتفاع الأسعار، وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا أيضا يزيد من ارتفاع الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالعقارات، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد. وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الضرورية بعد تعمد الحكومة تجميد أسعارها، ويتوسع إنتاج السلع الكمالية والترفيهية الموجهة لفئات معينة قليلة في المجتمع، وهكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التشغيل الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على

[1]- مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد النقدي**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص 93.

[2]- مروان عطوان، "**مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية**"، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص 194.

مختلف الأنشطة الإنتاجية، وقد ينتشر نتيجة لذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها، وهذا يؤدي إلى الوقوع لأزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر لتشمل الاقتصاد بمجمله.[1]

ثانيا- الآثار الاجتماعية للتضخم:

تساهم الارتفاعات المتوالية في الأسعار المحلية في التأثير على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

1- **التأثيرات على الدخل وتوزيع الثروة:** ينشأ التأثير التوزيعي الرئيسي للتضخم من الاختلاف في أنواع الموجودات التي للناس أو المستحقات المترتبة عليهم،[2] فوضعية المقرضين تختلف تماما عن وضعية المقترضين في فترات التضخم. كما تعد دخول المجتمع بمختلف شرائحه الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.[3] وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل أغلبية أفراد المجتمع، وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. وفيما يلي سنحاول إبراز آثار التضخم فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخول والثروات بين مختلف فئات المجتمع:

أ- **المقرضون والمقترضون:** في حالة حدوث تضخم كبير فإن دفعات الدين المستحقة على المقترض سوف تبقى ثابتة من حيث قيمتها الاسمية، أما تكلفتها الحقيقية تنخفض مما يعني أن التضخم الكبير يزيد من ثروة المقترض لأنه يخفض القيمة الحقيقية للدين المفروض عليه. أما وضعية المقرض فإنها ستختلف تماما وذلك لأن التضخم يتسبب له في خسارة كبيرة لأنه سوف يسترد أموالا قيمتها الحقيقية أقل من قيمة الأموال التي أقرضها، وبالتالي تتسبب الزيادة غير المتوقعة في الأسعار في إفقار المقرضين، من هذا نستنتج أن التضخم العالي وغير المتوقع يمثل فائدة للمقترضين وخسارة للمقرضين. [4]

ب- **الأثر على أصحاب المداخيل الثابتة:** ينعكس التضخم سلبيا على القدرة الشرائية لذوي الدخول الثابتة من الموظفين الحكوميين والمتقاعدين، فكلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص

---

[1]- مروان عطوان، مرجع سابق، ص 194.

[2]- بول أ. ساموبلسون وآخرون، "**الاقتصاد**"، ترجمة: هشام عبد الله، ط 15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 613.

[3]- رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، مرجع سبق ذكره، ص 582.

[4]- Zahira Bouhassoun Bedjaoui, op,c.i.t, p 56.

استهلاكهم وتنازلهم عن الطلب على بعض السلع، لعدم قدرتهم على الحصول عليها، وقد يقتصر الاستهلاك على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر.[1] إن هذه الآثار السلبية التي تمس هذه الفئة سببها الرئيسي هو النفقات المرتفعة والعائد الثابت نسبيا الذي تجنيه هذه الفئات، وكذلك فإن الأفراد الذين يعتمدون على الخزينة العمومية سوف يتضررون بصفة خاصة من التضخم وذلك لأن دخلهم يبقى متخلفا كثيرا عن ارتفاع الأسعار.[2]

ج- الأثر على أصحاب المرتبات: تضم هذه الفئة موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة، وهم الذين تكون مداخيلهم أقل ثباتا مقارنة بالأفراد الذين ذكرناهم في الفئة الأولى، حيث يتعرضون هم كذلك إلى انخفاض مداخيلهم الحقيقية، ولكن لأنها تتمتع بنوع من المرونة، فإنه عادة ما تحدث زيادة في هذه المرتبات مما يؤدي إلى تخفيف أثر التضخم على هذه الفئة.

د- الأثر على الأجراء: تشكل فئة العمال أكبر جزء من أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، حيث في أغلب الأحيان يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة في الأجور، وترجع هذه الزيادة إلى أسباب كثيرة، لعل أهمها هو قوة الاتحادات العمالية والنقابات وقدرتها على التأثير في الحكومات من أجل رفع الأجور لمواجهة التضخم. والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تمر فترة زمنية بين ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور، كما أن الأجور عادة لا ترتفع بنفس المعدل الذي ترتفع به الأسعار، ومع ذلك يبقى أصحاب الأجور أقل تضررا من التضخم مقارنة بأصحاب الدخول الثابتة والمرتبات.[3]

هـ- الأثر على المستثمرين: إن المستثمرين في السندات التي تدر فائدة سوف يخسرون في أوقات ارتفاع الأسعار، بينما المستثمرون في سندات الملكية سوف يستفيدون من هذا الارتفاع، وبالنسبة لصغار المستثمرين من الطبقة المتوسطة فهم معرضون لخسارة كبيرة لأنهم عادة ما يستثمرون مدخراتهم في سندات تدر فائدة ثابتة أو في التأمين أو في حساب المدخرات، وكذلك فإن المؤجرين يعانون من الخسارة لأنهم مرتبطون بعقود طويلة الأجل، ويشير كينز إلى أن التضخم يخفض مقدرة المستثمرين على

---

[1]- هناء الأديمي، "**التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**"،

http://ycsr.org/files/korasat_ecit_4_3.doc&ei=AE7kVPSUJZGy7QbxlYCIAg&usg=AFQjCNHsPaFPPxo9xq2iT4YnykoUCqbzDA&bvm=bv.85970519,d.ZGU vu : 18/2/2015

[2]- جون كينيث جالبريث، "**أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي**"، ترجمة: خليل حسن خليل، دار المعرفة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1962، ص 240.

[3]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 218. وبالاعتماد على:

Charles Levinson, **« l'inflation et les firmes multinationales »**, éditions du seuil, France, 1973.

الادخار.[1] ويرى اقتصاديون أن التضخم يؤثر على أسعار الفائدة، ولو كانت التوقعات تشير إلى أن سوف يزداد في المستقبل فإن هذا سيدفع حملة السندات وأصحاب الودائع (الدائنون) إلى تصفية مراكزهم وشراء الأسهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار تلك الأسهم. لكن يجب الانتباه إلى أن العلاقة بين التضخم وعوائد الأسهم قد تكون سالبة أو موجبة ويعتمد ذلك على الهيكل المالي للشركة، فالشركات التي تمول جزء كبير من نشاطها بالاقتراض بتكلفة ثابتة، سوف تزداد ثرواتها وأرباحها الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهمها وارتفاع عوائدها. أما إذا كانت الشركات دائنة ومع افتراض أنها تقرض بكلفة ثابتة، فإن ارتفاع التضخم سوف يؤدي إلى نقصان ثروة تلك الشركات وانخفاض عوائدها، نظرا لأن ارتفاع التضخم يؤدي إلى زيادة ثروة المدين على حساب الدائن.

و- الأثر على أصحاب المشاريع: إن الوضع بالنسبة لهذه الفئة مختلف تماما عن الفئات الأخرى وذلك لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادة كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد مرور فترة من الزمن، فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخول نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة من الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون غالبية المجتمع، بحيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بارتفاع الأسعار، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجار ومنتجين.[2]

2- تفشي الرشوة والفساد الإداري: تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود، وعجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس الزيادة في المستوى العام للأسعار، مما يتسبب في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة. وعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخول الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية، ويتم ذلك من خلال القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي.

---

[1]- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 218.

[2]- عبد الرحمن إسماعيل، عريقات حربي، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 155.

خـــلاصة الـفـصـل:

بعد التطرق إلى الفصل الثاني، يمكن أن نخلص إلى النقاط التالية:

– هناك فرق بين ارتفاع الأسعار والتضخم، حيث يمكن تعريف التضخم كظاهرة سعرية من خلال خصائصه المتمثلة في الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار.

– بالاستناد إلى آلية تحديد الأسعار، يمكن التمييز بين نوعين من التضخم، تضخم الطلب الذي ينجم عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات في ظل عدم مرونة العرض الكلي، وتضخم التكاليف الناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية والمستوردة، ارتفاع الأجور، أو ارتفاع الأرباح في ظل سيطرة الاحتكارات.

– قد ينجم التضخم عن اختلالات هيكلية موجودة في الاقتصاد، كطريقة توزيع الدخل في البناء الاقتصادي، الطبيعة المتخصصة في تصدير المواد الأولية، التناقض بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، الحروب ونفقات التسليح، الزيادة السكانية، ارتفاع الأسعار النسبية للمنتجات الزراعية والغذائية، ضعف القدرة على الاستيراد بسبب تقلب حصيلة الصادرات وعدم كفايتها، طول فترة إنجاز مشاريع التنمية، طبيعة الجهاز الإنتاجي غير المرن، زيادة كبيرة في الأجور لا تبررها زيادة الإنتاجية لأسباب اجتماعية أو سياسية، بالإضافة إلى زيادة النمو الاقتصادي بمعدلات كبيرة وكذلك نمو حجم الوحدات المنتجة وتحولها إلى شركات ضخمة ذات طابع احتكاري.

– تفترض النظرية الكمية أن التضخم هو نتيجة الزيادة في كمية النقود مع افتراض ثبات الإنتاج الحقيقي وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن الزيادة في المعروض النقدي (زيادة الطلب الكلي) تؤدي لزيادة الإنتاج، مع ارتفاع ضئيل في الأسعار، وتزيد حدة هذا الارتفاع مع اقتراب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

– تتفق الرؤية النقدية والكينزية على أن التضخم ظاهرة نقدية تصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي.

– نلاحظ أن أنواع التضخم تتنوع باختلاف أسبابه حسب طبيعة هيكل الاقتصاديات المختلفة للدول، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توفرت البيئة الملائمة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد على مجموعة من العوامل التي تدفع المستويات العامة للأسعار للارتفاع المستمر،

لذا يجدر بنا تحليل ظاهرة التضخم في الجزائر لمعرفة أسباب تطوره وكيفية التقليل من معدلاته، وهو ما سيتم توضيحه في فصل لاحق.

– تظهر أهمية التضخم من خطورة الآثار التي تنجم من هذه الظاهرة، أهمها تأثيره السلبي على كل من جهاز الأسعار، الاستثمار الأجنبي المباشر، هيكل الإنتاج، ميزان المدفوعات، الكفاءة الاقتصادية، كما يؤدي إلى العديد من التشوهات الضريبية أهمها الضريبة على القيمة المضافة وعلى معدلات الفائدة الاسمية، وإلى تدني كفاءة العملة المحلية وانخفاض قيمتها. بالإضافة إلى تأثير التضخم على الدخل وتوزيع الثروة في الاقتصاد الوطني، وتفشي الرشوة والفساد الإداري.

– نظرا للآثار الجسيمة للتضخم، تسعى مختلف الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى إتباع سياسات اقتصادية بغرض الحد من هذه الظاهرة، إلا أن بعض الاقتصاديين يرون أن التكلفة التي تتحملها الدولة من أجل تخفيض التضخم هي ارتفاع في معدلات البطالة، كما تخوفوا من أن محاولة تخفيض البطالة يؤدي إلى ارتفاع في معدلات التضخم كما ذكر في الفصل الأول، أي تناقضا في أهداف السياسة النقدية. فكيف يمكن تفسير هذه العلاقة بين البطالة والتضخم؟ وما مدى استقرارها؟، وهل يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتحكم في الظاهرتين؟ .

الفصل الثالث

العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية

الفصل الثالث.....العلاقة بين البطالة والتضخم في النظريات الاقتصادية

تـــمـــهـــيـــد:

نظرا لأهمية البطالة والتضخم وآثارهما السلبية في مختلف الاقتصاديات، وباعتبارهما المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية حيث يعبر معدل كل منهما على فعالية السياسات الاقتصادية المتخذة بالبلد، تسعى مختلف الدول لاتخاذ آليات للحد من كلتا الظاهرتان، لكن في العموم لا يمكن تحقيق ذلك من خلال النظريات الاقتصادية.

بعد أن استعادت دول غرب أوروبا عافيتها الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مشكلة التضخم في الظهور في الوقت الذي تراجعت فيه معدلات البطالة، ومن هنا تم الاهتمام بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، وأصبح منحنى فيلبس الذي يعبر عن المقايضة بين الظاهرتين أداة أساسية للسياسات الاقتصادية منذ الستينات إلى غاية الركود التضخمي في السبعينات الذي أدى إلى تقوية الشكوك المثارة حول منحنى فيلبس، وزيادة الجدل القائم حوله.

وعليه يهتم هذا الفصل بدراسة العلاقة بين البطالة والتضخم، بدءا من نشأتها، تطورها، ومرورا ببحث العلاقة في الأجل القصير والطويل، والمتغيرات التي تؤثر على هذه العلاقة واستقرارها، مع محاولة تفسير إختفاءها في السبعينات وظهور الركود التضخمي، بالإضافة إلى دراسة إمكانية استخدام منحنى فيلبس كأداة للسياسة الاقتصادية، من وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية. حيث ينقسم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المقاربات الأولية لمنحنى فيلبس.

المبحث الثاني: منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية.

المبحث الثالث: التفسير النيوكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم.

المبحث الأول: المقاربات الأولية لمنحنى فيلبس

تعتبر مشكلة التوفيق بين سياسة استقرار الأسعار وسياسة تحقيق التشغيل الكامل من أبرز المشكلات التي تواجهها السياسات الاقتصادية وأكثرها تعقيدا، فالوسائل التي تستهدف تخفيض الطلب الكلي والتي تنعكس في تخفيض المعروض النقدي تؤدي إلى حدوث بطالة، أما تلك الهادفة لتحفيز الطلب الكلي تؤدي إلى حدوث تضخم. وقد لاقت العلاقة بين هذين المتغيرين اهتماما كبيرا واعتبرت عمود الاقتصاد الكلي خلال الستينات.

المطلب الأول: المقاربات الأولية لإشكالية البطالة والتضخم

لم تلق العلاقة بين المتغيرين اهتماما من قبل كل من الكلاسيك والكينزيين قبل مساهمة فيلبس، وهو ما سيتم توضيحه كما يلي:

أولا- التحليل الكلاسيكي للبطالة والتضخم:

لم يهتم هذا الاتجاه بدراسة العلاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم لأن تحليله فصل الجانب الحقيقي للاقتصاد عن الجانب النقدي (الانشطار الكلاسيكي وحياد النقود)[1] . فكما ذكرنا في الفصلين السابقين، يفترض الكلاسيك أن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتحقيق التوظيف الكامل في السوق، في ظل هذه الظروف لا توجد بطالة في الاقتصاد وإن وجدت فهي اختيارية، وأي بطالة إجبارية تكون ظاهرة مؤقتة تزول بمجرد انخفاض مستويات الأجور الحقيقية وزيادة الطلب على العمل فيعود التوازن. أما التضخم فيفترض أنه ظاهرة نقدية بحتة نتيجة زيادة كمية النقود بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. وعليه يمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم في ظل النموذج الكلاسيكي كما يلي:

شكل(17): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكلاسيك

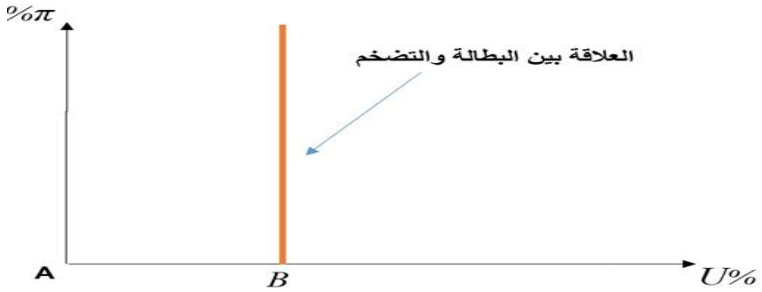

المصدر: أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004، ص279.

[1] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principe de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, pp 839-840.

حيث يعبر المحور الأفقي عن مستوى البطالة بينما المحور العمودي يعبر عن معدل التضخم، ويتحقق التوازن عند أي نقطة على الخط العمودي (B)، وطبقا لذلك لا توجد علاقة بين البطالة والتضخم، وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية في المجتمع تقدر بالمسافة "AB"، وبذلك زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة معدل التضخم دون أن تتأثر البطالة الاختيارية بالزيادة أو النقصان.

ثانيا- التحليل الكينزي للبطالة والتضخم:

من المدلولات المهمة للنظرية الكينزية، الدور الذي يلعبه الطلب الكلي الفعال في تحديد مستوى الإنتاج، الاستخدام، مما أعطى للحكومة دورا مركزيا ومباشرا في إدارة هذا الطلب وتوجيهه لناحية الوصول بالإنتاج إلى المستوى الذي يحقق العمالة الكاملة. إلا أن التزام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد أثار الخوف لدى أتباع النظرية الكينزية لما قد يترتب عن العمالة الكاملة من نتائج تضخمية على صعيد المستوى العام للأسعار. فقد خلت المعالجة الكينزية في أصولها من أي تحليل مباشر للعوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، وجل ما تنبأت به تلك المعالجة بشأن الأسعار انحصر في إطار" الفجوة التضخمية " التي تنشأ عندما يتجاوز مستوى الإنفاق الكلي قدرة الاقتصاد على الاستجابة عندما يصل مستوى الإنتاج عند مستوى الاستخدام الكامل للموارد. إلا أنها بقيت عاجزة عن أي إجابة محددة حول المعدل المتوقع أن ترتفع به الأسعار في ظل هذه الظروف. فعلى الرغم من قوة النظرية الكينزية، ومن القبول العام بها كأساس في إدارة السياسة الاقتصادية، إلا أنها بقيت دون النظرية الكلاسيكية في مسألة جوهرية واحدة وهي عجزها عن تقديم نظرية واضحة في العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار أو الأجر النقدي، فعلى الرغم مما يثار حول النظرية الكلاسيكية من شكوك، وعلى الرغم من صعوبة القبول بمقولتها الخاصة بالعمالة الكاملة إلا أنها قدمت نموذجا متكاملا قادرا على تحديد القيم الخاصة بالمستوى العام للأسعار، كما أنه بالإمكان تحديد مستوى الأجر النقدي الذي سيسود في سوق العمل في أي وقت من الأوقات[1].

في المقابل بقيت النظرية الكينزية عاجزة عن تقديم نموذج متكامل يشبه النموذج الكلاسيكي[2]، الأمر الذي أبقى المستوى العام للأسعار والأجر النقدي دون تحديد، مما دفع عددا من أتباع النظرية الكينزية إلى افتراض أن المستوى العام للأسعار هو قيمة معينة من خارج النموذج الاقتصادي تحدده قوى مؤسسية

---

[1]- أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص191.

[2]- انظر: رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، عالم المعرفة، العدد226، الكويت، 1998، ص ص296-298.

في المجتمع، وأن العوامل المحددة للأجر النقدي ($w = w_0$) خارجة عن النموذج العام الذي يستند إلى العلاقة بين الدخل، الإنفاق. وبالتالي بقيت مسألة تحديد المستوى العام للأسعار، والأجر النقدي دون تفسير.

وقد جاءت الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية على وفاق مع النظرية الكينزية، فإذا استثنينا الاتجاهات التضخمية في الأسعار التي رافقت الحرب الكورية مع بداية الخمسينات، فإن تلك الفترة تتوافق مع النظرية سواء من ناحية انخفاض معدل البطالة أو استمرار التضخم في الأسعار ضمن المدى المقبول، أضف إلى ذلك أن معدلات البطالة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية كانت أقل مما توقع الكينزيون، حيث توقع كينز ألا يقل معدل البطالة في بريطانيا خلال الفترة مابين الحربين العالميين عن 5%، في حين توقع آخرون ألا ينخفض عن 11% خلال نفس الفترة، إلا أن الواقع جاء مخالفا للتوقعات حيث لم يتجاوز معدل البطالة في بريطانيا في أسوأ الظروف 2% في الوقت الذي بقيت فيه معدلات التضخم منخفضة وغير ملحوظة. وعليه لم تكن قضية التضخم مسألة تثير القلق لدى معظم الاقتصاديين[1].

وهكذا فإن تحليل كينز يتفق مع تحليل الكلاسيك في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل(18): العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للكينزيين

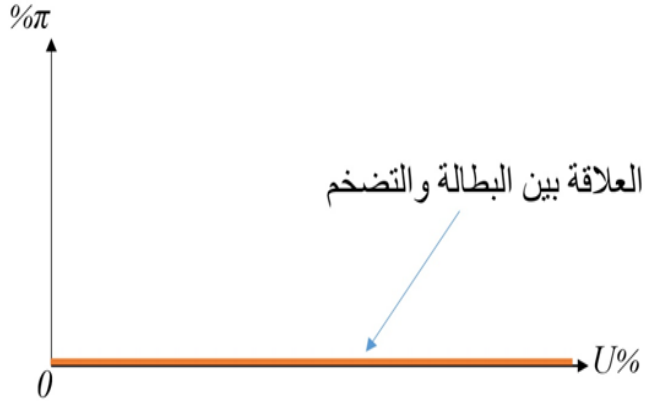

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998، ص326.

هذا الشكل مخالف للشكل السابق، لكنه يتفق معه في عدم وجود مبادلة بين البطالة والتضخم، ويتضح ذلك من خلال الظروف التي ظهرت فيها النظرية الكينزية التي اتسمت بسيادة ظروف الركود وانتشار

[1]– أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص ص192–195.

البطالة.

استمر الحال على هذا النحو وظل موضوع تفسير التضخم والأسعار مهملا إلى غاية الإضافة التي جاء بها "ويليام فيلبس" في نهاية الخمسينات، والتي ملأت الفراغ النظري الذي عانى منه النموذج الكينزي من حيث تفسير الأجور والتضخم.

المطلب الثاني: منحنى فيلبس الأصلي (الخلفية التاريخية)

سنة 1958 قام الاقتصادي النيوزيلاندي A.W.Phillips بنشر دراسة تطبيقية فاحصة للعلاقة بين تضخم الأجور والبطالة في المملكة المتحدة على طول فترة 1861–1957، وقد أصبحت هذه الدراسة عمود الاقتصاد الكلي في الستينات، ومصدر نقاش واسع بين الاقتصاديين.

أولا– الأساس الإحصائي لمنحنى فيلبس:

الهدف من دراسة فيلبس هو التأكد فيما إذا كانت الدلائل الإحصائية تدعم الفرضيات بأن معدل تغير معدل الأجور النقدية في المملكة المتحدة يمكن تفسيره بمستوى البطالة، معدل تغيرها، باستثناء أو فور انتهاء السنوات التي يحدث فيها ارتفاع سريع في أسعار الواردات[1]:

– يرى فيلبس أنه عندما يكون الطلب على العمل مرتفع مع وجود عدد قليل من العاطلين (بطالة منخفضة)، فإن أرباب العمل سيحاولون رفع معدل الأجور لأعلى بسرعة من أجل إغراء العمال بمنح أجر أعلى من المعدل السائد لجذب العمل الأكثر مناسبة من المؤسسات والصناعات الأخرى. في الحالة المعاكسة فإن العمال يترددون في منح خدماتهم مقابل أجر منخفض عندما تكون البطالة مرتفعة، لذا يسقط معدل الأجور ببطء شديد وعليه فالعلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير معدل الأجور النقدية هي غير خطية (الأجور أشد مرونة للصعود عن الهبوط).

– كما يرى أن معدل تغير الطلب على العمل يؤثر على معدل تغير معدل الأجور النقدية، وبالتالي في سنوات ارتفاع أنشطة الأعمال (الرواج) مع ارتفاع الطلب على العمل وانخفاض نسبة البطالة، فإن أرباب العمل سيزايدون على خدمات العمل بنشاط أكبر عن السنة التي يكون فيها متوسط نسبة البطالة نفسها لكن الطلب على العمل غير مرتفع. وفي سنوات انخفاض أنشطة الأعمال مع انخفاض الطلب على العمل سيكون أرباب العمل أقل ميلا لزيادة الأجور ويكون العمال في وضعية أضعف وأكثر قابلية

[1] - A.W.Phillips, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the Unites Kingdom1861-1957** », Economica, New series, Vol 25, N° 100, 1958, p 284.

للضغط عليهم مقارنة بالسنة التي يكون فيها متوسط نسبة البطالة نفسها لكن الطلب على العمل غير منخفض.

– أما العامل الثالث الذي قد يؤثر على معدل تغير الأجور النقدية هو معدل تغير أسعار التجزئة، وذلك عبر تعديلات تكلفة المعيشة في معدل الأجور. لكن تعديلات تكلفة المعيشة كان لها تأثير قليل أو معدوم على معدل تغير معدل الأجور النقدية باستثناء الأوقات التي تجبر فيها أسعار التجزئة على الصعود من قبل ارتفاع سريع في أسعار الواردات[1].

مما يدل أن فيلبس فكر في عالم أين صدمات الطلب (معدل تغير البطالة) وصدمات العرض (معدل تغير أسعار الواردات) كلاهما يهم في تحديد تغيرات الأجر، لكن صدمات العرض لم تدمج بالكامل في منحنى فيلبس إلا إلى غاية أواخر السبعينات[2].

أولا ركب فيلبس دالة غير خطية تربط سلبا تضخم الأجور بمعدل البطالة خلال الفترة 1861–1913، بعد ذلك بين كيف يمكن لهذه الدالة تفسير العلاقة للفترة اللاحقة بين 1913–1948 و1948–1957[3].

والصيغة الجبرية التي استخدمها لهذه الدالة المركبة هي:

$$y + a = b\,x^{c} \qquad \log (y+a) = \log (b) + c \log (x)$$

أين y هو معدل تغير معدل الأجور، x نسبة البطالة، الثوابت c و b قدرت بواسطة المربعات الصغرى باستعمال قيمة x و y في الفواصل الأربعة بين 0 و5% من البطالة، والثابت a تم اختياره بواسطة التجربة والخطأ لجعل المنحنى يمر بأقرب ما يمكن من الصليبين المتبقيين بين 5 و11% من البطالة، والعلاقة المقدرة التي تم الحصول عليها هي: $\log (y+0.9) = 0.984 - 1.394 \log x$[4].

يمكن توضيح العلاقة بين معدل البطالة والتغير في معدلات الأجور النقدية التي تم التوصل إليها من خلال الشكل التالي:

---

[1] -A.W.Phillips, op,c.i.t, pp 283-284.
[2] - Robert J.Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », Economica, Vol 78, 2011, p 4.
[3] - Jonathan Nitzan, « **Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment** », Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990, p 3.
[4] - A.W.Phillips, Ibid, p 290.

شكل(19): منحنى فيلبس للمملكة المتحدة (1861-1957)

Source : A.W.Phillips, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the united kingdom 1861-1957** », Ecoomica, New series, Vol 2, N100, 1958, P285.

يوضح الشكل أن هناك علاقة سلبية بين معدل البطالة ومعدل تغير الأجر الاسمي، حيث أن معدل تضخم الأجور يتزايد مع تناقص البطالة، والعكس. كما أن العمال يضطرون قبول مستويات منخفضة لأجورهم النقدية عند مستويات البطالة المرتفعة، أما عند المستويات المنخفضة للبطالة تكون المؤسسات مستعدة لدفع أجور أعلى بسبب ندرة العمال، وهي علاقة غير خطية وذلك راجع للجمود التنازلي للأجور.

ينتج عن جمود الأجور نوع من الأحكام المخففة والمتغيرة على نسبة الزيادة أو الانخفاض في الأجور، فحينما يرتفع معدل البطالة بـ 1% ينتج عنه من حيث الانخفاض في الأجور النقدية:[1]

13.5% إذا انتقل معدل البطالة من 1% إلى 2%.

0.3% إذا انتقل معدل البطالة من 5% إلى 6%.

0.05% إذا انتقل معدل البطالة من 10% إلى 11% .

حدد فيلبس أيضا الحلقات المعاكسة لاتجاه البيانات الملاحظة في الدالة المركبة وقام بتفسيرها. تشير هذه الحلقات إلى أنه عندما ينخفض معدل البطالة يتجاوز تضخم الأجور القيمة المعطاة من قبل الدالة، وعندما يزداد معدل البطالة يكون معدل تغير الأجور أدنى من القيم المتوقعة بواسطة الدالة، أو العكس. ويمكن الاستشهاد بأمثلة عديدة لتفسير هذه النقطة:

[1]- Patrick Artus, Pierre Morin, « **Macroeconomie appliquée : principes et politiques économiques** », Press universitaire de France, 1991, p 230.

1- خلال تحسن أنشطة الأعمال التجارية (الرواج) في 1893-1896 ارتفعت الأجور ببطء أكثر من العادة، أنسبه فيلبس لاتحادات أرباب العمل في تلك الفترة والارتفاع المترتب على ذلك من مقاومة أرباب العمل لطلبات النقابات العمالية.[1]

2- اضطربت العلاقة مرة أخرى سنة 1912 حيث ارتفعت نسبة البطالة نتيجة لنشاط الإضراب والتوقف العام للعمل في تعدين الفحم، وإذا تم اتخاذ تعديل لإقصاء أثر الإضراب على البطالة فإن متوسط النسبة المئوية للبطالة سينخفض مستعيدين النمط النموذجي للعلاقة بين معدل تغير معدل الأجور ومستوى البطالة ومعدل تغيرها.

3- الانخفاض الكبير في الأجور سنة 1921،1922 الذي يتجاوز الانخفاض المشار إليه بواسطة الدالة المركبة، وقد قام فيلبس بإنساب هذه الانخفاضات إلى تعديلات تكلفة المعيشة التلقائي في الأجور بسبب الانخفاض الكبير في أسعار الواردات لهذه السنوات.

4- الإرتفاع في معدلات الأجور في السنوات 1935، 1936، 1937 أكثر من المتوقع نتيجة لتغير البطالة وحدها، تم نسب هذا الارتفاع لتعديلات تكلفة المعيشة حيث ارتفع مؤشر تكلفة المعيشة من 3% سنة 1935 إلى 5.2% سنة 1937، أهم وأكبر جزء من الارتفاع خلال هذه السنوات يرجع لارتفاع مكون الغذاء في المؤشر.

5- فسر فيلبس اضطراب آخر في العلاقة خلال الدورتين التجاريتين بإدخال التأخر الزمني في استجابة تغير الأجر لتغير مستوى البطالة بسبب تمديد المفاوضات الجماعية ونمو إجراءات التحكيم والمصالحة، فإذا وجد مثل هذا الوقت الضائع فإن تغير الأجور في أي سنة يجب أن يكون مرتبط ليس بمتوسط البطالة خلال هذه السنة ولكن بمتوسط البطالة المتخلفة بعدة شهور مما سيؤدي إلى إعادة العلاقة بين البطالة ومعدل تغير معدل الأجور[2].

هناك سمة مشتركة في هذه التفسيرات التكميلية الواقعية: اتحادات أرباب العمل، النقابات العمالية، التفاوضات الجماعية، والتي ينظر إليها كجمود يشوه النظرية المثلى للمنافسة الكاملة بواسطة عدة تشوهات مؤسسية، اجتماعية[3]، ما يدعم التحليل الكينزي.

---

[1] - Jonathan Nitzan, op c.i.t, p 4.
[2] - A.W.Phillips, op c.i.t, pp 293-295.
[3] - Jonathan Nitzan, Ibid, pp 4-5.

في الأخير استنتج فيلبس أن الأدلة الإحصائية للفترة 1861–1957 تدعم الفرضيات التي صرحها بأن معدل تغير معدلات الأجر النقدي ترتبط بشكل غير خطي بمستوى البطالة ومعدل تغيرها باستثناء أو فور انتهاء السنوات التي يكون فيها ارتفاع سريع في أسعار الواردات.[1] إلا أن العامل الأخير كان له تأثير ضعيف خلال تطور المنحنى إلى غاية السبعينات.

ثانيا– الصيغة العامة لمعادلة منحنى فيلبس:

بعد العمل الإحصائي الذي قام به فيلبس يمكن كتابة الصيغة العامة للمنحنى كما يلي:[2]

$$w_t = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

w_t: معدل تغير معدل الأجور. U_t^{-1}: مقلوب معدل البطالة في الفترة t.

a_0 : ثابت يحدد موقع منحنى فيلبس. a_1: انحدار(ميل) منحنى فيلبس .

شكل(20): منحنى فيلبس الأصلي

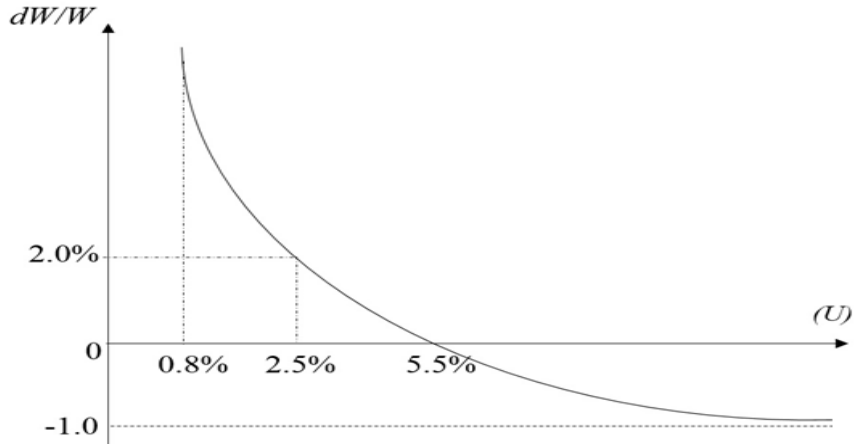

المصدر: أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2007، ص197.

يوضح الشكل صورة توضيحية للعلاقة العكسية والغير خطية التي تربط المتغيرين، وأن هذه العلاقة تقع ضمن "خطي مقاربة"، **الأول:** يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة نهائية عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%، **والثاني:** يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حده الأدنى (–1%) عندما يبلغ المعروض من العمل 100%.[3]

[1] - A.W.Phillips, op,c.i.t, p 299.

[2]– سامي خليل، "**نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الكويت، 1994، ص864.

[3]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص196.

وكما هو واضح من الشكل، فإن منحنى فيلبس يقطع المحور الأفقي ($\frac{\Delta w}{w}$ =0) عند معدل البطالة البالغ 5.5%، وقد قدر فيلبس أن معدل البطالة الذي تتساوى عنده الزيادة في الأجور مع الزيادة في الإنتاجية (q=%2) هو 2.5%.[1]

رغم المساهمة الهامة التي قدمها فيلبس وجهت له انتقادات من أهمها عدم وجود أساس نظري لعلاقته الإحصائية، أي أن النزعة في صياغة منحنى فيلبس كانت مجردة من أي إطار نظري محدد، فهي تصوير وقياس لعلاقة ميدانية وظاهرة قياسية بدون نظرية (علاقة إحصائية بحتة).

المطلب الثالث: الدراسات الداعمة لمنحنى فيلبس

شهد الأدب الاقتصادي، لاحقا على نشر فيلبس لنتائج أعماله الأولية نمو خطين متوازيين، أحدهما نظري يمس جدليات النظريات الاقتصادية والثاني عملي يمس التطبيق المباشر لنموذج فيلبس.

أولا- تحليل ليبسي:

تم تعويض النقص في الإطار النظري لمنحنى فيلبس بفضل أعمال الاقتصادي الكندي "ريتشارد ليبسي" R.Lipsey سنة 1960 في مقاله الشهير[2] الذي وضع فيه تفسير نظري لاكتشاف فيلبس حيث استطاع ربط نظريته الخاصة بسوق العمل بمنحنى فيلبس.

ارتكز ليبسي بشكل أساسي على النظرية النيوكلاسيكية من أجل تأسيس العلاقة (بطالة-أجر) (w-u)، واستند في دراسته على فرضيتين أساسيتين:[3]

1- وجود علاقة خطية، موجبة (طردية) بين المعدل الذي تنمو به الأجور النقدية، وبين فائض الطلب على الأيدي العاملة في أسواق العمل.

2- وجود علاقة سالبة (عكسية)، وغير خطية بين فائض الطلب على الأيدي العاملة، وبين مستوى البطالة.

لتوضيح الفرضية الأولى سيتم التطرق لتوازن سوق العمل:

في النظرية الاقتصادية وكما سبق ذكره في الفصل الأول، الطلب على العمل هو دالة متناقصة للأجور الاسمية، في حين عرض العمل هو دالة متزايدة لنفس المتغيرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال

[1]- A.W.Phillips, op,c.i.t, p 299.

[2] - Richard Lipsey, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in United Kingdom 1862-1957 : a farther analysis** », Economica, Vol 28, 1960.

[3]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص199.

الشكل التالي:

شكل(21): عدم التوازن في سوق العمل وفائض الطلب

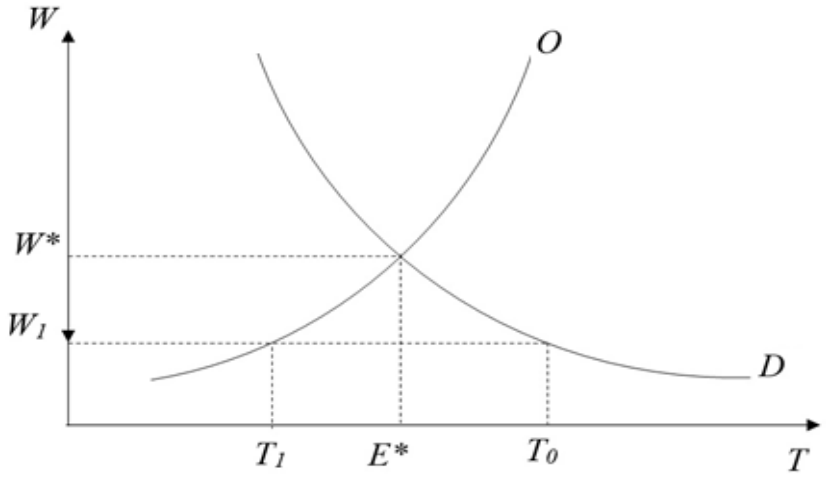

Source: Jean-Michel Cousineau, **« Economie du travail »,** Quebec, Canada, 1981, PP 91-92

تلاقي الطلب والعرض على العمل هو الذي يحدد مستوى الأجر الواجب على المؤسسات دفعه والمتمثل في W^*. في حالة انخفاض مستوى الأجر من W^* إلى W_1 تكون الكمية المعروضة أقل من الكمية المطلوبة من العمل، يطلق على هذا الفرق بين الكمية المعروضة T_1 والكمية المطلوبة T_0 بفائض الطلب. بالمثل مع النظرية النيوكلاسيكية يرى ليبسي أن هذا الفرق (فائض الطلب) يدفع أرباب العمل إلى زيادة الأجور من أجل كسب عمالة إضافية مما يؤدي إلى ارتفاعها من w_1 إلى w^*،[1] أي عند أي مستوى من الأجر النقدي يقل (أو يزيد) عن مستوى التوازن، من شأنه أن يخلق فائضا في الطلب (أو فائضا في العرض) على العمل في تلك السوق مما سيدفع بالأجر إلى الارتفاع (أو الانخفاض) نحو التوازن[2].

وعليه مستوى الأجر محدد بالطلب والعرض على العمل، لكن الانحرافات في الأجر محددة بفائض الطلب وفائض العرض على العمل. هنا تنتهي مساهمة النظرية النيوكلاسيكية وتبدأ مساهمة ليبسي:

يرى ليبسي أن الأجور تتعدل وفق آلية خاصة عكس النيوكلاسيك الذين لم يتطرقوا للسرعة التي تتعدل بها الأجور. يوضح ليبسي أن تعديلات الأجور ترتبط نسبيا بحجم عدم التوازن في سوق العمل، ويمكن صياغة ذلك كما يلي: $W^* = a\left(\frac{D-O}{O}\right) * \Longrightarrow W^* = a\ De$ ....(1)

W^* : معدل التغير في الأجور النقدية **a**: معامل ثابت

De: فائض الطلب على العمل والمتمثل في الفرق النسبي بين الطلب على العمل **D** وعرض العمل **O**.

[1] - Jean Michel Cousineau, « **Economie du travail** », Quebec, Canada, 1981, p 92.

[2]- أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص199.

يمكن لفائض الطلب أن يكون موجبا أو سالبا أين يطلق عليه في هذه الحالة فائض عرض. فرضية ليبسي تتمثل في أنه كلما كان عدم التوازن في سوق العمل أكبر كلما كانت تعديلات الأجور أسرع وأكبر، وعليه كلما كان فائض الطلب (أو فائض العرض) أكبر كلما كانت الزيادات في الأجور (أو الانخفاضات) أسرع وأكبر[1]. ويمكن توضيح العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجور في الشكل الموالي:

شكل(22): العلاقة بين فائض الطلب على العمل ومعدل تغير الأجور

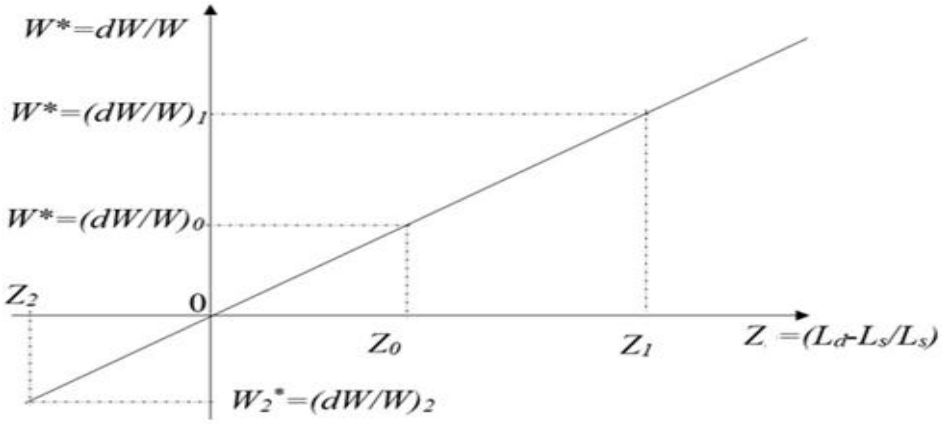

المصدر: أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص200

من خلال الشكل نلاحظ أن معدل تغير الأجور يرتبط ارتباطا موجبا وخطيا مع فائض الطلب على اليد العاملة.

أما الفرضية الثانية يمكن توضيحها من خلال المعادلة التالية: $\mathbf{U} = \int \left[\frac{D-O}{O}\right]$....(2) التي تصف العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

شكل(23): العلاقة بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل

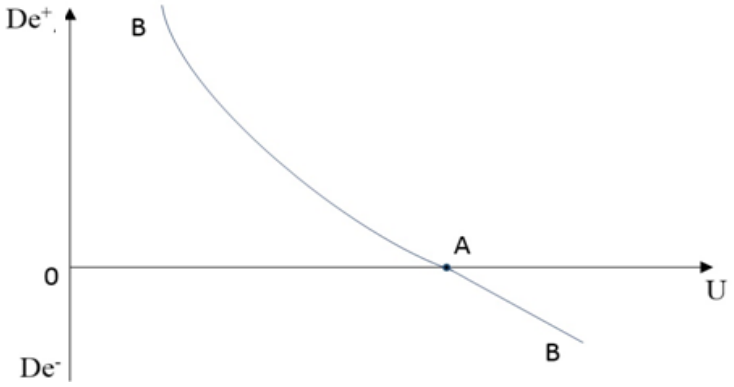

Source : Jean-Michel Cousineau, « **Economice du travail** », Quebec, Canada,1981, P95.

[1] - Jean Michel Cousineau, op, c.i.t, pp 92-93.

نلاحظ أن هناك علاقة سلبية غير خطية بين معدل البطالة وفائض الطلب على العمل. وأنه عندما تكون السوق في حالة توازن أي فائض الطلب يساوي صفر تكون هناك بطالة اختيارية فقط مع عدد من الشواغر يساوي عدد العاطلين عن العمل، وذلك ممثل عند النقطة **A** من الشكل. على يمين النقطة تكون العلاقة خطية حيث مع تطور فائض العرض (فائض الطلب سالب) ترتفع البطالة خطيا[1]. أما على يسار النقطة **A** فالعلاقة غير خطية، حيث عندما يكون فائض الطلب على العمل موجبا فإن احتمال التوظيف يصبح أكبر، ويصبح بإمكان العمال تغيير وظائفهم باستمرار، لكن من ناحية أخرى المدة التي تفصل وظيفتين تكون أقل في ظل هذه الظروف. فرضية عدم خطية المنحنى على يسار النقطة **A** تعني أن الانخفاض في مدة البطالة يغلب على زيادة تواترها، كما أن معدل البطالة لا يمكن أن يكون سلبيا[2]، وعليه مع زيادة فائض الطلب على العمل الانخفاض في البطالة يصبح أقل تدريجيا.

– بضم المعادلتين (1) و (2) نحصل على دالة التعديل التالية والتي توضح العلاقة العكسية غير الخطية بين البطالة ومعدل تغير الأجور: $W^* = \alpha \int [U] \ldots\ldots \left(\frac{dW^*}{dU} < 0\right)$

أي كلما كانت البطالة منخفضة كلما كانت الزيادة في معدل الأجور أكبر، والعكس، وبهذا تم توفير أساس نظري لمنحنى فيلبس.

ثانيا– تحليل ساموليسون وسولو: (الانتقال من تضخم الأجور إلى تضخم الأسعار)

لم تحظى علاقة فيلبس اهتماما كبيرا، إلا بعد العمل الذي قام به كل من بول ساموليسون وروبرت سولو والذي نشر سنة 1960، حيث بينت أبحاث كل منهما أن العلاقة ليست فقط بين معدل تغير الأجور ومعدل البطالة ولكن بين معدل البطالة ومعدل التضخم، حيث عندما يكون الطلب الكلي في الاقتصاد في حالة زيادة بمعدل كبير، فإن المؤسسات ستعمل على زيادة إنتاجها مما يرفع الطلب على الأيدي العاملة ويؤدي إلى زيادة أجورهم، ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج ترتفع، وهذا بدوره سينعكس على ارتفاع الأسعار، وهكذا تكون معدلات البطالة قد انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم.

قام كل من الباحثان باقتراح منحنى فيلبس يعكس الاقتصاد الأمريكي منذ بداية العشرينات إلى غاية 1958، كما استخدماه كأداة رئيسية لتحديد الإستراتيجية الاقتصادية للحكومة الأمريكية، وتوصلا إلى نتيجيتين هامتين:

---

[1] - Jonathan Nitzan, **« Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment »**, Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990, p6.
[2] - Jean Michel Cousineau, op, c.i.t, P96.

1- من أجل الحصول على معدل زيادة في الأجر يناسب معدل الزيادة في إنتاجية الاقتصاد الأمريكي، أي 2.5% سنويا، يجب قبول معدل بطالة في الاقتصاد الأمريكي يتراوح بين 5 إلى 6% من اليد العاملة، يمثل هذا المعدل التكلفة الواجب دفعها من أجل بقاء الأسعار مستقرة في السنوات المقبلة[1].

2- من أجل تحقيق مستويات عالية من الإنتاج تبقى فيه معدلات البطالة في حدود 3%، فإن الأسعار سترتفع لتقارب 4-5%، يمثل هذا المعدل التكلفة الواجب دفعها من أجل الحصول على مستويات عالية من الإنتاج والعمالة[2].

وضع ساموبلسون وسولو مبدأين أساسيين:[3]

- الأجور الاسمية التي لا تزيد عن 2-3%، لا يكون لها تأثير تضخمي لأنها توافق الزيادة في إنتاجية العمل.
- إذا زادت معدلات الأجور عن مستوى 2-3% يزيد معدل التضخم بشكل عام ومنتظم.

يعني هذان المبدآن أن تحديد الأسعار يتوقف على مبدأ الهامش، حيث قام ساموبلسون وسولو باستخلاص علاقتهما بافتراض أن الاقتصاد في حالة منافسة غير كاملة، وأن مقاربة التسعير تتم عن طريق الهامش « Mark-up pricing » والتي تعتمد على الفرضيتين:[4]

- الهامش الذي يضاف إلى متوسط التكاليف لتحديد السعر يكون ثابتا.
- الأجور هي أكبر عنصر في التكاليف.

وعليه فالسعر المرغوب من طرف المؤسسة هو ذلك المستوى الذي يضمن تغطية تكاليف الإنتاج مع هامش ربح ثابت. وبما أن المؤسسة تحاول الحفاظ على هامش ربحها ثابتا فإن أي زيادة في معدلات الأجور عن معدل نمو الإنتاجية تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويمكن التعبير عن ذلك رياضيا من خلال المعادلة:[5]

---

[1] - James Forder, « **Economics on Samuelson and Solow on the Phillips curve** », Discussion paper series, N516, Department of economics, University of Oxford, 2010, p 3.

[2] - Paul Smuelson, Robert Solow, « **Analytical aspects of anti-inflation policy** », The American economic review, Vol 50, N2, 1960, p 192.

[3]- كمال بوصافي، "**حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**"، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص76.

[4]- سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص868.

[5] - Liêm Hoang-Ngoc, «**Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**», Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p 63.

$$P^* = w^* - \tau^* \Longrightarrow \pi = w^* - \tau^* \ldots\ldots\ldots (II)$$

P*: معدل تغير مستوى السعر π : معدل التضخم

w*: معدل نمو الأجور **τ*:** معدل نمو الإنتاجية

وبما أن: $w^* = a_0 + a_1 U_t^{-1}$ (دراسة فيلبس)، فإنه يمكن كتابة المعادلة **(II)** كما يلي:

$$P* = a_0 - \tau* + a_1 U_t^{-1} \Longrightarrow P^* + \tau* = a_0 + a_1 U_t^{-1}$$

وهي معادلة منحنى فيلبس المعدل.

إذا كانت المؤسسات تحدد أسعارها بناء على العلاقة:[1]

$$P_t = (1+M)\frac{w_t . n}{y_t} = (1+M)\frac{w_t}{b} \quad / \quad b = \frac{y_t}{n} \ldots\ldots (III)$$

P_t: مستوى السعر $\frac{w_t . n}{y_t}$: تكلفة وحدة العمل

M :هامش الربح على تكلفة وحدة العمل $\frac{y_t}{n}$: الإنتاجية المتوسطة للعمل

وبافتراض أن معادلة تحديد العلاقة بين تغير الأجور النقدية ومعدل البطالة من الشكل:

$$W = \left(\frac{\Delta w}{w}\right) = \frac{w_t - w_{t-1}}{w_t} = -E\,(U_t - U^*) \rightarrow W_t = W_{t-1}[1 - E(U_t - U^*)] \ldots\ldots (I)$$

مع العلم أن E تمثل درجة استجابة تغير معدل الأجور $\left(\frac{\Delta w}{w}\right)$ للتغير في معدل البطالة $(U_t - U^*)$، وبانخفاض معدل البطالة (U_t) عن مستواه الطبيعي (U^*) ترتفع الأجور النقدية، والعكس. فإنه يمكن تحديد التوليفة الملائمة بين البطالة والتضخم من خلال إعادة صياغة المعادلة **(III)** من الشكل:[2]

$$P_t = \left(\frac{1+M}{b}\right) w_{t-1}[1 - E(U_t - U^*)] \quad \text{وبما أن :} \quad P_{t-1} = \left(\frac{1+M}{b}\right) w_{t-1}$$

فإنه يمكن كتابة المعادلة السابقة كما يلي: $P_t = P_{t-1}\,[1 - E(U_t - U^*)]$

أي: $\frac{P_t - P_{t-1}}{P_{t-1}} = -E(U_t - U^*) \Longrightarrow \pi = -\,\emptyset\,(U_t) = -E(U_t - U^*)$

وعليه بتخفيض البطالة عن معدلها الطبيعي يرتفع معدل التضخم، والعكس. وتستطيع السلطات من خلال هذه المعادلة تحديد كمية البطالة التي سوف تفاضل مع معدل تضخم منشود.

- Jean-Marie le page, «**Economie contemporaine : analyse et diagnosticsé**», 4ème édition, De Boeck, Paris, 2013, p 208.

[1] - Ibid, p 207.

[2]- صالح تومي، "**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص58.

ويمكن توضيح منحنى فيلبس المعدل لساميلسون وسولو من خلال الشكل التالي:

شكل(24): منحنى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم

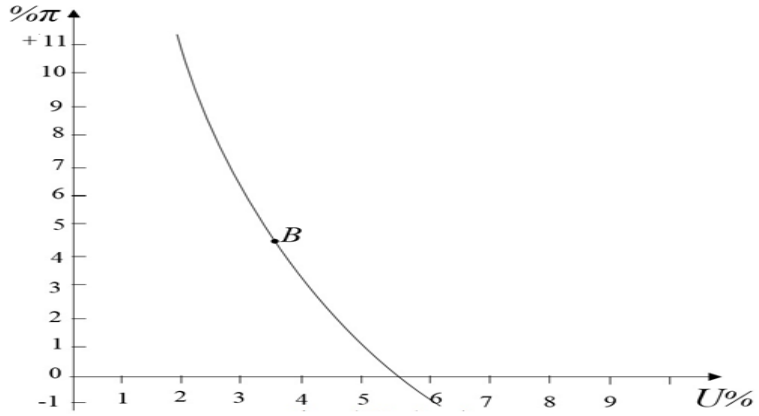

Source : P.Samuelson, Robert Solow, « **Analytical Aspects of anti-inflation policy** », the American economic review, Vol50, N2, 1960, P192.

نلاحظ أن معدل التضخم هو دالة عكسية لمعدل البطالة، عندما تتساوى الزيادة في الأجور مع الزيادة في الإنتاجية عند معدل البطالة الطبيعي يكون معدل التضخم مساويا للصفر، أما عندما ينخفض معدل البطالة أقل من معدله الطبيعي يرتفع معدل التضخم، والعكس.

يرى ساميلسون وسولو أنه يمكن استخدام منحنى فيلبس كأداة للسياسة الاقتصادية، وأن العلاقة التي تم التوصل إليها تستخدم للتعامل مع السنوات القليلة القادمة، حيث أن السياسات التي سيتم استخدامها خلال السنوات القليلة القادمة يمكن أن تنقل المنحنى. كما اقترحا مجموعة من الإصلاحات المؤسسية التي يمكن أن تنتج مقايضة أفضل بنقل المنحنى إلى أسفل لليسار منها تدابير للحد من قدرة النقابات العمالية والشركات على تنفيذ السيطرة الاحتكارية للأجور والأسعار، الضوابط المباشرة على الأجور والأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة الموافق لاستقرار الأسعار[1]. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] - Jeffrey M.lacker, John A.Weinberg, **« Inflation and unemployment : a lay person's guide to the Phillips curve »**, Economic Quarterly, Vol 93, N° 3, 2007, p 207.

شكل(25): اختيار المعدلات المثلى للبطالة والتضخم

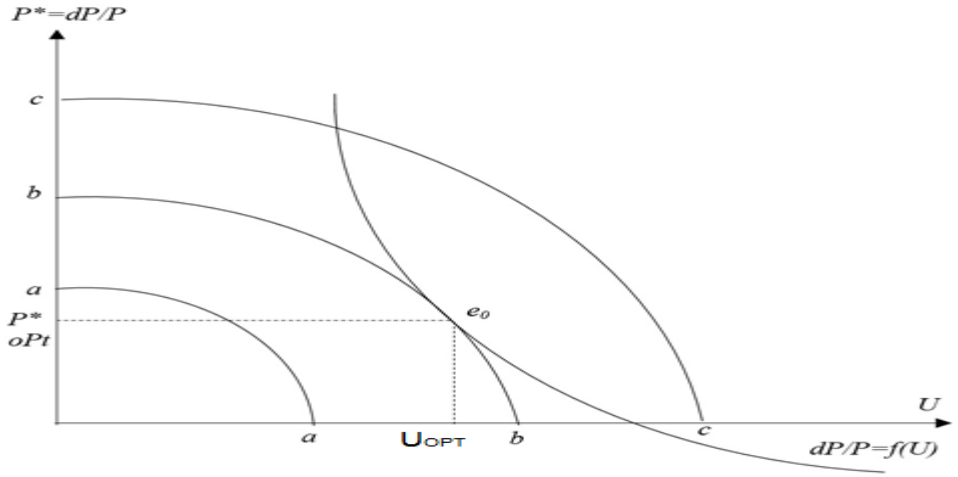

المصدر: أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم، المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص211.

العلاقة التبادلية التي رأى كل من ساموبلسون وسولو أنها تقوم بين البطالة والتضخم، تعني ضمنيا وجود دالة هدف من هذين المتغيرين تمثل الرفاه الاقتصادي للمجتمع، والتي يجب مراعاتها من طرف الحكومة عند رسم السياسة الاقتصادية. دالة الهدف هذه تعكس وجود عدد من منحنيات ذات الشكل المحدب، فكلما اقتربت هذه المنحنيات من نقطة الأصل كلما زاد مستوى الرفاه الاقتصادي الذي يحققه المجتمع، على اعتبار أن الاقتراب يعني في آن واحد انخفاضا في مستوى البطالة، وتدنيا في معدلات التضخم[1]. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الإصلاحات المؤسسية التي سبق ذكرها والتي تحد من الاحتكار. والعكس، كلما كانت سوق العمل ذات احتكاك كبير كلما انتقل المنحنى إلى اليمين وزاد فائض العرض قبل أن يستقر التضخم.[2]

في ضوء ما سبق أصبح منحنى فيلبس المعدل لساموبلسون وسولو شائعا باسم منحنى فيلبس الذي تم اعتباره العمود الفقري لنماذج الاقتصاد الكلي، ومن أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكينزية، وساد اعتقاد راسخ بأن البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع من أجل مكافحة التضخم، كما أن وجود معدل تضخم معين هو الثمن الذي يدفعه من أجل تحقيق التوظيف الكامل. وبناء على ذلك تكون مشكلة السياسات الاقتصادية بالبلدان الرأسمالية في كيفية الوصول إلى "**التوليفة المثلى**" بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل.[3]

---

[1]– أسامة بشير الدباغ، مرجع سبق ذكره، ص211.

[2] - Paul Smuelson, Robert Solow, op,c.i.t, p 189.

[3]– رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص362–363.

ما جعل علاقة منحنى فيلبس ذات قبول سريع لدى الاقتصاديين ومتخذي القرار:

– سيادة التحليل الكينزي في تلك الفترة.

– إقامة صلة واضحة بين سوق العمل ومعدلات التضخم، ففي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ارتفعت معدلات التضخم في بداية الستينات إلى الحد الذي اعتبر عنده للتضخم كمشكلة اقتصادية خطيرة، وبناء على ذلك كان كل من الاقتصاديين وصناع السياسات متعطشين لمعلومات حول أسبابه الممكنة وعلاجاته المحتملة.

– يقدم توليفة لنظريات التضخم المتنافسة، حيث أنصار نظرية تضخم جذب الطلب يفسرون التضخم على أنه ناجم من سياسات الطلب الكلي التوسعية، أما أنصار دفع التكلفة يفسرون التضخم بأنه ينتج عن القوة الاحتكارية للاتحادات النقابية التي تحدث في سوق عرض العمل. حيث يرى ساموبلسون وسولو أن للتضخم كلا المكونين دفع التكلفة / جذب الطلب (cost push/demand pull)، لكن يختلف على حسب أي المكونين يهيمن أكثر[1]. كما فسرا أن التحركات على طول منحنى فيلبس يطلق عليها تضخم الطلب أما التحركات الواضحة في منحنى فيلبس نفسه تعود للتغيرات المؤسسية التي تتوقف على نظرية دفع التكلفة.[2]

ثالثا– الدراسات السابقة لدراسة فيلبس:

سبق فيلبس العديد من المفكرين الذين تطرقوا للعلاقة بين معدل البطالة والتضخم من أمثال John Law سنة 1720، David Hume سنة 1752، Henry Thornton سنة 1802، بعد ذلك جاءت كتابات كل من Thomas Attwood و Jhon Stwart Mill التي ظهرت في العشرينات من القرن التاسع عشر واللذان سلما بفكرة المفاضلة المستقرة للعلاقة، بعد ذلك جاءت دراسة إرفنج فيشر سنة 1926 والذي قام بتوفيق إحصائي لبيانات شهرية لتغير الأسعار والبطالة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1915–1925، ويرى فيشر أن إتجاه السببية من التضخم إلى البطالة بما أن ارتفاع التضخم يرفع الأرباح ويوفر حافزا لزيادة الإنتاج وبالتالي يتأثر التوظيف والبطالة، كما أكد فيشر أن العلاقة هي بين التضخم والبطالة وليس مستوى السعر الذي ليس له أي علاقة مع التوظيف. لكن النقص المهم في دراسة فيشر هو أن معامل الإرتباط 90% مطبق على الفترة 1915–1925 لكن مخططه يمتد منذ

[1] - Marco A.Espinosa-Vega, Steven Russell, « **History and theory of the nairu : a critical review** », Economic review, Federal reserve bank of Atlanta, second quarter, 1997, pp 7-8

[2] - Paul Smuelson, Robert Solow, op,c.i.t, p 189.

1903، وخلال الفترة 1903–1915 كانت البطالة بنفس تقلب الفترة 1915–1925، لكن التغير في معدل التضخم كان أقل بكثير، مما يعني أن العلاقة غير مستقرة[1]. كما ظهرت دراستان مستقلتان حول الموضوع في نفس الفترة تقريبا، الدراسة الأولى ل Dicks-Mireaux و J-C-R-Dow (1959)، أما الثانية لـ R-Laurence و Robert-J-Ball (1959)، لكن مقال فيلبس هو الذي لفت الانتباه وذلك لأنه ظهر قبلهما ببضع أشهر، بالإضافة إلى أن فيلبس هو الوحيد الذي رسم المنحنى الذي حمل اسمه بعد ذلك، كما أن فيلبس هو أول من ركز على استقرار المنحنى (منحنى فيلبس مستقر لفترة طويلة)،[2] وتم اتخاذه كأداة للسياسة الاقتصادية.

سنة 1968 نشر الاقتصادي ميلتون فريدمان مقال بعنوان « Le rôle de la politique monétaire » يوضح فيه ما يمكن للسياسات النقدية فعله وما لا يمكنها فعله، وأوضح أنه لا يمكن للسياسة النقدية اختيار توليفة بين البطالة والتضخم على منحنى فيلبس. في نفس الفترة نشر الاقتصادي Edmund Phelps مقال آخر ينكر فيه المفاضلة الدائمة بين البطالة والتضخم.[3]

المبحث الثاني: منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات التضخمية

تمتع منحنى فيلبس بمصداقية نظرية وعملية خلال الفترة 1959–1969 واعتبر بمنزلة أداة مهمة من أدوات التحليل الاقتصادي الكلي، وأداة رئيسية في رسم وتحديد السياسات الاقتصادية، إلا أن تلك المصداقية تعرضت للاهتزاز منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات، وهذا ما سوف يتم توضيحه من خلال هذا المبحث وذلك بعرض مختلف الإضافات التي قام بها الاقتصاديون لنقد منحنى فيلبس وتوضيح القصور به.

المطلب الأول– الركود التضخمي واختفاء منحنى فيلبس:

منذ أواخر الستينات وبداية السبعينات ارتفعت معدلات البطالة لكن معدلات التضخم لم تستسلم بل ارتفعت بالمثل، وهنا بدأ الاقتصاديون يتحدثون عن ظاهرة التضخم الركودي التي تعبر عن تلك الفترات التي تشهد انخفاضا في الإنتاج وارتفاعا في معدلات البطالة متزامنا مع ارتفاع الأسعار[4]، لتقوى تلك

[1] - Robert J.Gordon , « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op,c.i.t, p 6.
[2] - Anthony M.Santomero, John J.Seater, « **The inflation-unemployment trade-off : a critique of the literature** », journal of economic literature, Vol 16, N2, 1978, p 500.
[3] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principes de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, p1024.
[4] - Edward S.Knotek II, « **Regime changes and monetary stagflation** », The Federal Reserve bank of Kansas city, economic research department, 2006, p 4.

الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيلبس.

يمكن توضيح ظاهرة الركود التضخمي في دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال الشكل التالي:

شكل(26): تطور الركود التضخمي بالولايات المتحدة ودول غرب أوروبا (1960-1982)

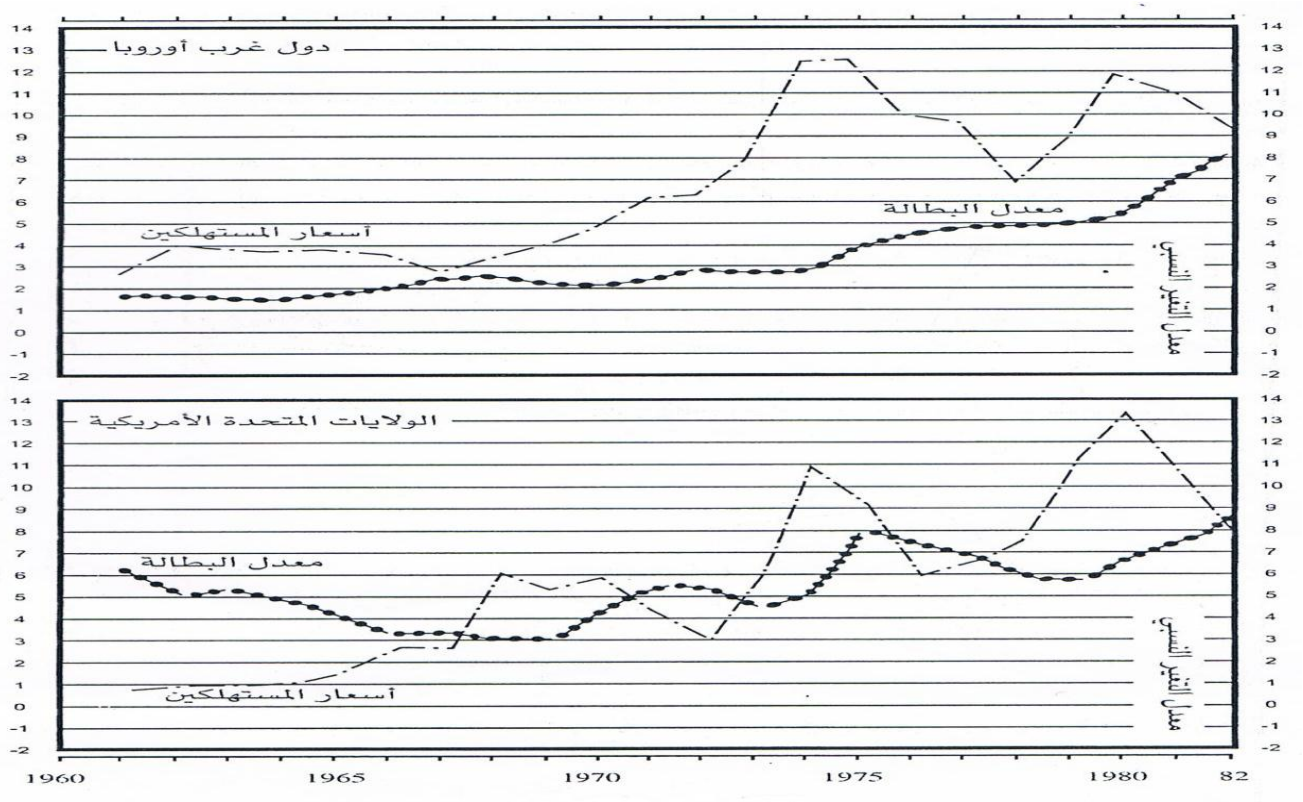

المصدر: رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، علم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص367.

هذا الارتفاع المتزامن للبطالة والتضخم أدى إلى انهيار مبادلة منحنى فيلبس بين البطالة والتضخم، حيث أصبح من الممكن أن يكون لمعدل معين للبطالة أكثر من معدل مرافق من التضخم، الأمر الذي يعني أن منحنى فيلبس قد تحرك لأعلى، ولم يعد هناك شك في أنه لا يوجد استقرار في المنحنى. يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل(27): منحنى فيلبس للولايات المتحدة (1961-1979) (1970-1999)

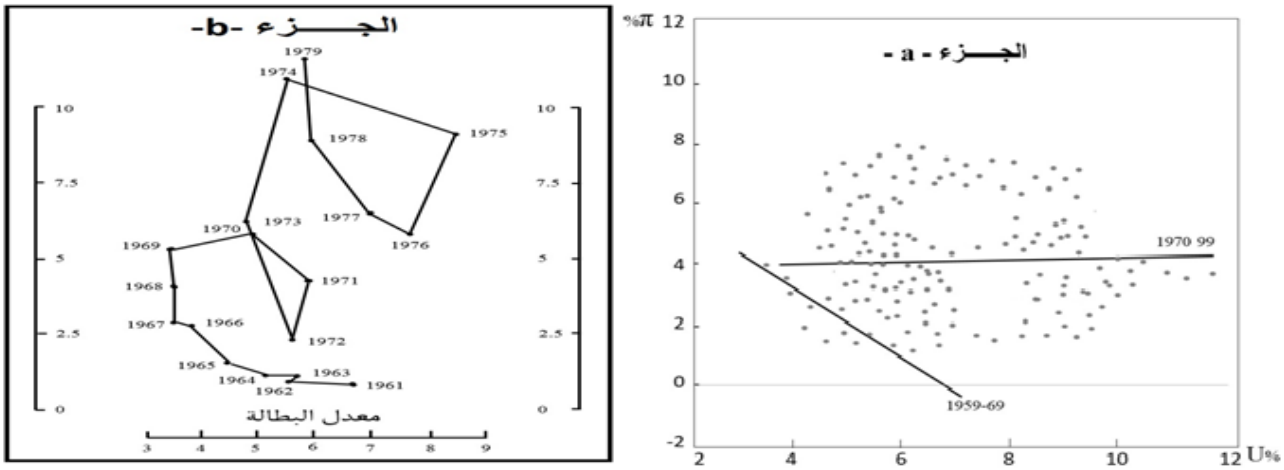

Source : - Andrew Atkeson, Lee E.Ohanian, **« Are Phillips curve useful for forcasting inflation ? »**, Federal Reserve bank of minneapolis quarterly review, Vol 25,N1,2001,P3.

- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، علم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998، ص368.

يوضح الشكل السابق البيانات الخاصة بالبطالة والتضخم للولايات المتحدة والتي تعكس علاقات أكثر تعقيدا من العلاقة البسيطة والسهلة التي كان يصورها منحنى فيلبس، حيث تحولت هذه العلاقة إلى ما يشبه الحلقات غير المنتظمة كما يوضحه الجزء **b** خلال الفترة 1961-1979، كما أن خط الانحدار بين البطالة والتضخم خلال الفترة 1970-1999 يوضح علاقة طردية بينهما كما هو مبين في الجزء **a**. هنا وقع الكينزيون في ورطة، حيث لا يمكن تفسير هذه الوضعية على ضوء النظرية العامة لكينز، مما أعطى أدى إلى تقوية شكوك النقديين حول المنحنى، وأعطى الفرصة للنيوكلاسيك بتوجيه سهام نقدهم على هذه النظرية عبر الهجوم على منحنى فيلبس.

يمكن تصور أسباب اختفاء منحنى فيلبس فيما يلي: [1]

- الزيادة في أسعار البترول في أوروبا والولايات المتحدة في السبعينات، هذه الزيادة في تكلفة الإنتاج غير الأجرية دفعت المؤسسات إلى رفع أسعارها عند أجور محددة. (إحداث زيادة في هامش الربح مما يؤدي لارتفاع الأسعار).

- تغيير الشركاء الاجتماعيون الطريقة التي يكونون بها توقعاتهم نتيجة تغير ظاهرة التضخم ذاتها، فانطلاقا من سنة 1960 بالولايات المتحدة و1968 بفرنسا تغير معدل التضخم بشكل واضح حيث أصبح موجبا بشكل دائم. ففي حين كان متوسط التضخم مساويا للصفر خلال النصفية الأولى من القرن

[1] - Oliver Blanchard, Daniel Cohen, **« Macroéconomie »**, 4ème édition, Pearson education France, Paris, 2006, pp 199, 202.

العشرين، أصبح أكثر حدة وعليه تضخم قوي لسنة معينة يكون أكثر عرضة بأن يستتبع بتضخم مماثل في السنة الموالية.

من خلال ما سبق، وضع التضخم الركودي المنظرين أمام تحد، فقد كان على عاتقهم ليس فقط تفسير سبب ظهور الركود التضخمي، وإنما أيضا تبرير صحة هذه العلاقة في الفترات السابقة.

المطلب الثاني: نظرية التوقعات التكيفية

يرى فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية، وأن البطالة الموجودة في الاقتصاد ماهي إلا بطالة هيكلية وإرادية لا يمكن التأثير عليها بأدوات السياسة الاقتصادية، فالاقتصاد دوما يكون عند معدل البطالة الطبيعي الذي يمثل: "المعدل الناتج عند أخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية الحقيقية لسوق العمل وسوق السلع والتشوه الحاصل فيهما وكذلك التغير الحاصل في هيكل الطلب والعرض، وتكلفة الحصول على المعلومة حول المناصب الشاغرة وقدرات التشغيل غير المستعملة، تكاليف التنقل والحركة للبحث عن العمل، الخ"[1]. كما يرى أنه لا يجب أن تسعى السياسات لتخفيض البطالة أو خلق تضخم، بل يجب أن تسعى للحفاظ على استقرار معدل التضخم وذلك من خلال الحفاظ على كمية النقود المعروضة ثابتة.[2]

أولا- المعالم الأساسية لنظرية التوقعات التكيفية:

باشر فريدمان انتقاده لمنحنى فيلبس من أن الدلائل الإحصائية لفيلبس تنطوي على الأجور الاسمية في حين أن العمال وأرباب الأعمال يسندون قرارات التوظيف على أساس الأجور الحقيقية[3]، فالعمال لا يهتمون بكمية النقود التي يحصلون عليها بل بكم يمكن لهذه النقود أن تشتري من السلع والخدمات، بالمثل رجال الأعمال لا يهتمون بكمية النقود التي سيحصلون عليها مقابل منتجاتهم بل بكمية السلع والخدمات التي يمكن أن تشترى من إيرادات منتجاتهم[4]. أما فيلبس ففشل في التمييز بين الأجور الاسمية والحقيقية. فيلبس رأى عالم أين الأفراد يتوقعون أن مستوى السعر سيبقى مستقر وأن التوقعات ساكنة وبالتالي تتساوى الأجور الحقيقية والاسمية[5]، فبما أن متوسط التضخم خلال فترة دراسة فيلبس، ساموبلسون وسولو كان قريبا أو مساويا للصفر، كان من المنطقي توقع معدل تضخم مساوي للصفر في

[1] - Robert E.Hall, « **A theory of the natural unemployment rate and the duration of employment** », journal of monetary economics, Vol 5, 1979, p 153.
[2] - Serge-Christophe Kolm, **« La théorie de l'inflation-chômage** », Revue économique, Vol 21, N° 2, 1970, p 296.
[3] - Marco A.Espinosa-Vega, Steven Russell, op,c.i.t, p 8.
[4] - Milton Friedman, « **Must we choose between inflation and unemployment ?** », Stanford graduate school of business bulletin, 35, 1967, p 3.
[5] - Milton Friedman, **« The Role of monetary policy** », The American economic review, Vol 58, N1, 1968, p 8.

السنة الموالية ($\pi^e = 0$)[1] ، وبما أن التوقعات كانت ساكنة آنذاك فإن الأفراد لن يعدلوا أفكارهم حول التضخم وسيكون هناك بعض السنوات التي تكون فيها نسبة البطالة منخفضة نسبيا ونسبة التضخم مرتفعة نسبيا، في حين سنوات أخرى فيها معدلات البطالة مرتفعة نسبيا والتضخم أقل.[2] في حين يرى فريدمان أن المفاوضات حول الأجور لا تفسر فقط بحالة السوق، وإنما تأخذ بعين الاعتبار توقعات التضخم، وأن معادلة الأجر تكتب من الشكل:[3] $w^* = a_0 - a_1 U_t + \pi^e$.

(π^e: معدل التضخم المتوقع).

كما يرى أن توقع التضخم يكون من خلال تتبع الاتجاهات التضخمية المرتبطة بالسياسات المتبعة في الماضي على أساس أن التضخم الحادث في الماضي يمثل المعلومة الوحيدة المتوفرة والتي يمكن استخدامهما من أجل تشكيل توقعات التضخم، وعليه أي تغير في السياسة التي تتبعها السلطات لا يتم ملاحظته فورا، ولا يلاحظ إلا في الفترة الموالية عندما يتابع العمال مستوى التضخم المحقق فعليا. ولذلك يطلق على هذا النوع من التوقعات بالتكيفية.[4]

ثانيا- منحنى فيلبس في ظل نظرية التسارع:

تحدى أنصار النظرية (على رأسهم فريدمان وفلبس) بقوة فكرة المفاضلة المستمرة بين معدلي البطالة والتضخم، ويرون أن هذه المبادلة موجودة فقط في الأجل القصير لخضوع العمال للخداع النقدي. وحتى في الأجل القصير هناك نقاشين حادين بين النظرية النقدية والكينزية حول منحنى فيلبس:

- اتجاه العلاقة السببية بين البطالة والتضخم عند ساموبلسون وسولو هو من البطالة إلى التضخم حيث انخفاض البطالة يؤدي إلى زيادة الأجور مما يدفع الأسعار إلى الارتفاع، بينما يرى فريدمان أن السبب الوحيد لدفع البطالة أقل من معدلها الطبيعي هو خلق تضخم غير متوقع، كما أن الأسعار هي التي تدفع الأجور للارتفاع وليس العكس.[5]

---

[1] - Oliver Blanchard, Daniel Cohen, op,c.i.t, p 198.

[2]- سليم هلال جنان، نبيل مهدي الجناني، "**طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيلبس**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد2، 2010، ص101.

[3] - Jean-Marie le page, «**Economie contemporaine : analyse et diagnosticsé**», 4ème édition, De Boeck, Paris, 2013, p 208.

[4] - Liêm Hoang-Ngoc, « **Rigiditié salariales et chômage** », Communication au colloque du CEMF-LATEC en collaboration avec l'ADEK, Université de Paris I – Panthéon- Sorbonne, 2002, p 10.

[5] - Marco Espinosa-Vega, Steven Russell, op,cit, pp 8, 11.

– انحدار منحنى فيلبس: يعتقد الكينزيون أنه مسطح عند معدلات البطالة المرتفعة بسبب جمود الأجور بسبب النقابات العمالية التي تمنع انخفاضات الأجور، وعليه يمكن تخفيض البطالة بتكلفة ضئيلة فقط في معدل التضخم. بينما يرى فريدمان أن النقابات العمالية ليست قوية لهذه الدرجة وأن الأجور مرنة في ظل المنافسة الكاملة، وعليه منحنى فيلبس حاد تماما وسياسات التوسع تؤدي إلى معدل معتبر من التضخم دون توفير منافع كبيرة من حيث تخفيض البطالة.[1]

ويمكن توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم وفقا للنقديين كما يلي:

1- تخفيض البطالة:

بافتراض أن الاقتصاد يشتغل عند معدل بطالة طبيعي ومعدل تضخم صفري، عند حدوث توسع نقدي، يرتفع الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ارتفاع أسعار السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل مما يؤدي لزيادة الأجور الاسمية، التوظيف، انخفاض معدلات البطالة مع ارتفاع معدل التضخم. لكن عند نقطة معينة سيكتشف العمال أن المستوى العام للأسعار ارتفع والأجور الحقيقية انخفضت فيبدأ العمال بالمطالبة برفع أجورهم، ويبدأ عرض العمل في الانخفاض*، وهكذا يعود معدل البطالة إلى مستواه الطبيعي والأجور الحقيقية إلى مستواها الأصلي مع بقاء معدل التضخم مرتفعا[2].

يمكن توضيح ما سبق بشكل أكثر تفصيلا من خلال الشكل التالي:

[1] - Jeff Fuhrer and authers, foreword by Paul Samelson, **« Understanding inflation and the implication of monetary policy : a Phillips curve retrospective** », MIT Press, London, 2009, pp 8,37.

* يكون عرض العمل أكبر إذا كانت الأسعار المتوقعة أقل من الأسعار الفعلية. ويكون عرض العمل أقل إذا كانت الأسعار المتوقعة أكبر من الفعلية:

$$P^e < P \quad \left(\frac{w}{P^e}\right) > \left(\frac{w}{p}\right) \quad L^0\left(\frac{w}{P^e}\right) > L^0\left(\frac{w}{p}\right)$$
$$P^e > P \quad \left(\frac{w}{P^e}\right) < \left(\frac{w}{p}\right) \quad L^0\left(\frac{w}{P^e}\right) < L^0\left(\frac{w}{p}\right)$$

[2] - Marco Espinosa-Vega, Steven Russell, op,cit, p 9.

شكل(28): معدل البطالة الطبيعي والتعديل باتجاه حالة الثبات

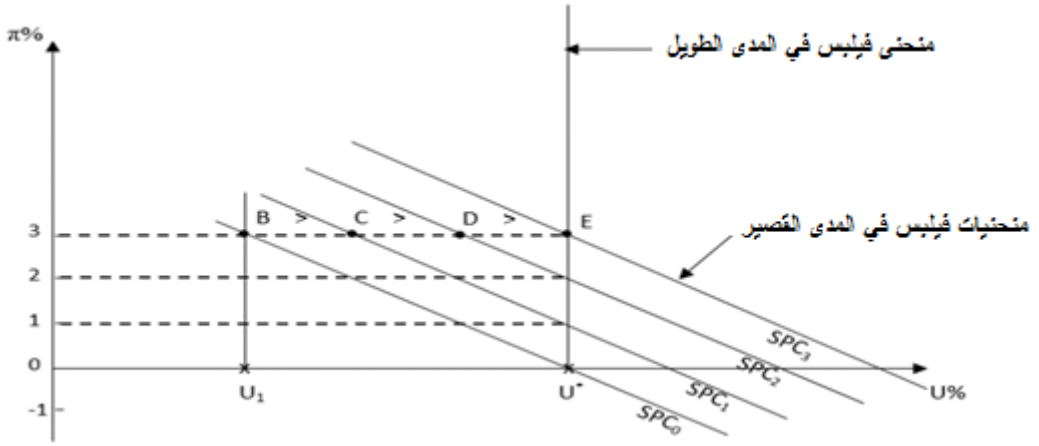

Source : Thomas M.Humphery, « **The evolution and policy implications of Phillips curve analysis** », Federal reserve bank of Richmond , Economic review, 1985, P12.

إن أخذ العمال بعين الاعتبار في قراراتهم الإنتاجية عامل التضخم المتوقع أدى إلى انهيار العلاقة الثابتة القائمة بين البطالة والتضخم، ومنه إنكار وجود أي علاقة بين البطالة والتضخم في الآجال الطويلة، حيث تؤدي محاولات تخفيض البطالة عن مستواها الطبيعي U^* إلى المعدل U_1 بواسطة رفع معدل التضخم بمقدار 3% على طول منحنى فيلبس للأجل القصير SPC_0، إلى تشجيع تحركات هذا الأخير باتجاه وضعيات SPC_1 إلى غاية SPC_3، وذلك كلما تعدلت التوقعات لمستويات أعلى في التضخم. مما يعني وجود عدة منحنيات فيلبس بدل منحنى واحد، ويتحرك الاقتصاد عبر المسلك الترتيبي B، C، D، إلى حالة الثبات الجديدة وهي E، أين تكون البطالة عند مستواها الطبيعي، لكن مع تضخم أعلى من المستوى الذي كان عليه.[1]

وعليه السرعة التي يعود من خلالها الاقتصاد إلى وضعية التوازن تعتمد على درجة مرونة الأجور الإسمية، ووفقا لهذه الفكرة تكون العقود الأجرية العمالية مسؤولة عن توسيع الجمود والابتعاد عن المستوى التوازني، فأي زيادة غير متوقعة في الطلب الكلي بعد تثبيت الأجور الاسمية تعني الابتعاد المؤقت عن المستوى التوازني، ويمكن تدارك ذلك في المفاوضات الأجرية المقبلة،[2] لكن بما أن التوقعات تكيفية فإن عملية التعديل هي عملية تدريجية، ومن ثم تمر فترة قبل أن يتساوى التضخم المتوقع مع التضخم الفعلي،

[1] - Thomas M.Humphery, « **The evolution and policy implications of Phillips curve analysis** », Federal reserve bank of Richmond , Economic review, 1985, p 12.
[2] - David Begg, Stanly Ficher, et autre, **« Macroéconomie »**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2002, p 246.

فكلما طالت فترة الخطأ كلما كان معدل البطالة أقل من مستواه الطبيعي، وعليه قدرة السلطات على التأثير على معدل البطالة تتوقف على المدة الزمنية التي يستغرقها الخطأ في توقع التضخم.

إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد بعيدا عن مستواه الطبيعي فإن الارتفاع في الأجور يؤدي إلى زيادة التضخم، الأمر الذي يعمل على رفع معدل التضخم المتوقع والمطالبة برفع الأجور من جديد وارتفاع جديد في معدل التضخم ... وهكذا، ويطلق على هذه الحالة بدوامة أجر–سعر[1].

من الممكن دوما للحكومات إعادة إحياء سياسات توسعية من نفس النوع السابق من أجل الحفاظ على معدل البطالة أقل من مستواه الطبيعي لكن بتكلفة زيادة جديدة في الأسعار، هذا التتابع في السياسات يؤدي إلى تسارع في معدل التضخم.

وبالتالي يتوضح الطابع المؤقت لفعالية السياسة الاقتصادية، وعدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم في المدى البعيد أين يكون منحنى فيلبس عموديا[2].

يطلق على هذه الفرضية بفرضية التسارع التي تعني أنه من أجل أن تحافظ السلطات على معدل البطالة أقل من المعدل الطبيعي بشكل دائم، يجب أن تبقى متقدمة على توقعات الأفراد وذلك بتوليد تضخم متصاعد باستمرار، أي أن معدل البطالة الوحيد المتوافق مع تضخم مستقر (غير متسارع أو متناقص) هو معدل البطالة الطبيعي[3]. لذلك يطلق عليه بعض الاقتصاديين "النيرو" "NAIRU" أي معدل البطالة غير المسرع للتضخم (Non Accelerating inflation rate of unemployment).

يمكن القول أن معدل البطالة الطبيعي والنيرو مصطلحان ينصبان في وعاء واحد، فالأول يوضح التوازن في سوق العمل والثاني علاقات القوى بين العمال وأرباب العمل، وتكون فيه التوقعات محققة ومدخلة تماما في الأجور، فعندما يكون معدل البطالة عند مستواه الطبيعي يكون دوما التضخم الفعلي مساويا للتضخم المتوقع ($\pi^e > \pi \rightarrow U^* < U$)[4].

يمكن توضيح ما سبق من خلال الشكل التالي:

[1] - Oliver Blanchard, Daniel Cohen, op,c.i.t, p199.
[2] - Claude Sobry, Jean Claude Verez, « **Eléments de macroéconomie** », Ellipses, Paris, 1996, p209.
[3] - Satyajit Chatterjie, « **The Taylor curve and the unemployment-inflation tradeoff** », Business review, Vol26, N° 3, 2002, p4.
[4] -Ulrich Kohli, « **Analyse macroéconomique »**, De Boeck, Paris, 1999, p 335.

شكل(29): الفرضية التسارعية

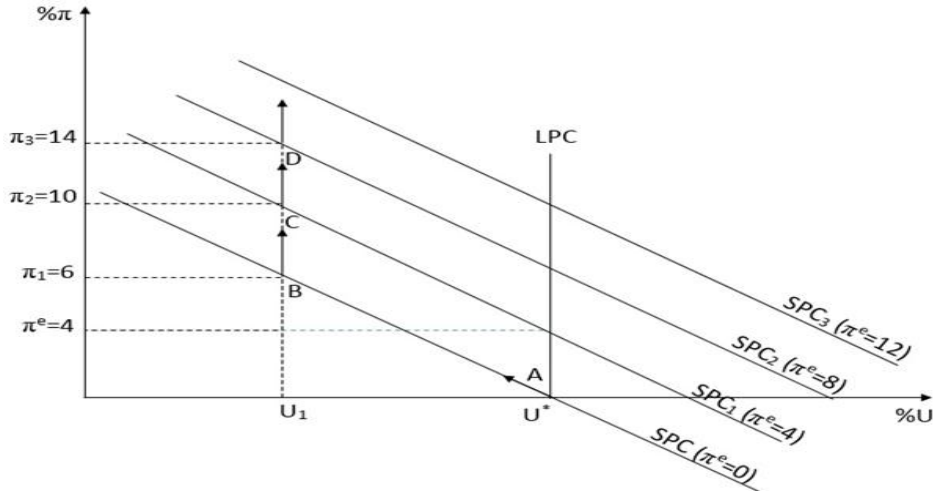

المصدر: صالح تومي، "**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1986**–2000"، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002، ص63.

بافتراض أن الحكومة أرادت أن تبادل معدل بطالة 3% = $\mathbf{U_1}$ مقابل معدل تضخم 6% من خلال سياسة نقدية توسعية، يؤدي التوسع النقدي إلى ارتفاع الأسعار 6% وانخفاض البطالة 3%، لكن بمجرد أن يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية لم ترتفع بسبب الزيادة في معدل التضخم، سينسحبون من السوق ليعود معدل البطالة إلى وضعه الأصلي. وإذا أصرت الحكومة على بقاء مستوى البطالة عند $\mathbf{U_1}$ فإن ذلك يتطلب توسعا آخر في الطلب الكلي يترتب عليه ظهور معدل تضخم 10% مادام معدل التضخم المتوقع 4% بدلا من الصفر، وإذا استمر نفس الوضع السابق فإن قوى السوق سترفع معدل التضخم المتوقع إلى 8% [1] ليعود معدل البطالة إلى معدله الطبيعي عند معدل تضخم 10%. وفي حال رغبة الحكومة الحفاظ على المعدل 3% للبطالة فإن ذلك يتطلب توسع نقدي جديد يؤدي إلى رفع التضخم إلى 14%.

وعليه تخفيض البطالة عن مستواها الطبيعي يكون بشكل مؤقت فقط بسبب خضوع الأفراد للوهم النقدي، لكن في المدى الطويل تنعدم مبادلة منحنى فيلبس الذي يتحول إلى منحنى عمودي.

وقد توصل أنصار الفرضية التسارعية إلى هذه الاستنتاجات بافتراض أن البطالة يمكنها أن تختلف عن مستواها الطبيعي فقط في الوقت الذي ينحرف فيه التضخم الفعلي عن المتوقع، أما في الأجل الطويل

[1]– صالح تومي، "**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988–2000**"، مرجع سبق ذكره، ص ص63–64.

عند تساويهما يكون منحنى فيلبس عموديا عند معدل البطالة الطبيعي كما هو موضح من خلال المعادلة التالية:[1]

$$\pi_t = £\,\pi_t^e + E\,(U^* - U_t)\,.$$

عندما يتساوى التضخم المتوقع والتضخم الفعلي $(\pi_t^e = \pi_t)$ في الأجل الطويل تصبح المعادلة من الشكل:

$$\pi_t = \frac{E}{1-£}\,(U^* - U_t) \qquad .$$

0<£<1 ، وعليه عندما تدخل التوقعات التضخمية بالكامل في الأجور $(£ = 1)$، يأخذ ميل منحنى فيلبس للأجل الطويل قيما لا نهائية، ويصبح المنحنى عموديا. وبما أن منحنى فيلبس ومنحنى العرض الكلي يمثلان وجهان لعملة واحدة*، يمكن توضيح أثر سياسة توسعية على كل منهما في الأجل الطويل كما يلي:

شكل(30):آثار سياسة توسعية على منحنى فيلبس ومنحنى العرض الكلي للأجل الطويل عند النقديين

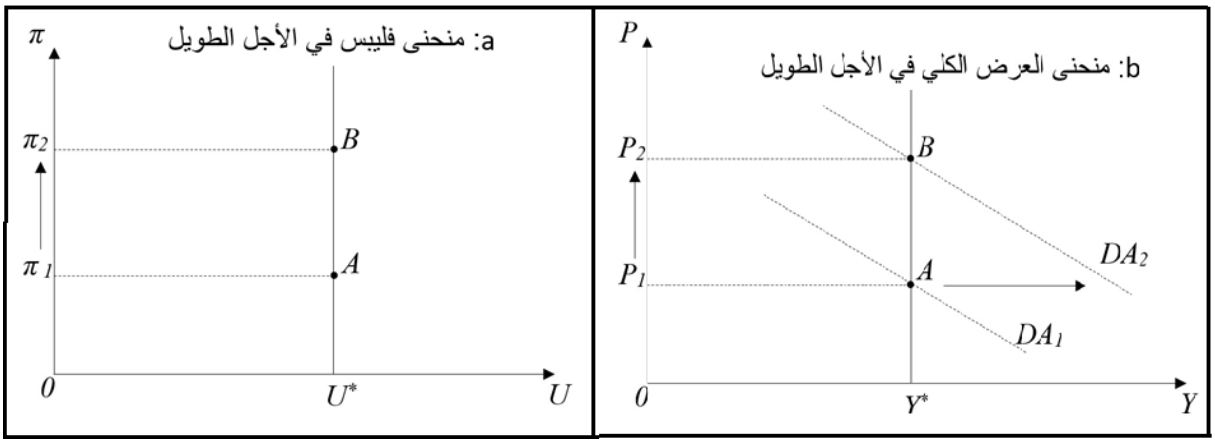

Source : Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principes de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, P1026.

تؤدي زيادة عرض النقود إلى تحرك منحنى الطلب الكلي إلى اليمين من AD_1 إلى AD_2، وكنتيجة لذلك ينتقل التوازن في الأجل الطويل إلى النقطة B في الجزء (b) ويرتفع مستوى السعر من P_1 إلى P_2، لكن بما أن منحنى العرض الكلي عمودي في الأجل الطويل فإن مستوى الإنتاج وبالتالي معدل البطالة لا يتغيران. أما في الجزء (a) من الشكل السابق، تؤدي الزيادة في عرض النقود لارتفاع معدل التضخم من π_1 إلى π_2 عندما ينتقل الاقتصاد من النقطة A على B على طول منحنى فيلبس طويل الأجل بدون

[1] - Patrick Artus Pierre Morin, « **Macroeconomie appliquée : principes et politiques économiques** », Press universitaire de France,1991, pp 238-240.

* يمكن توضيح الانتقال من منحنى العرض الكلي لمنحنى فيلبس انظر:

Gregory N.Mankiw, **« Macroéconomie »**, 6ème édition, De Boeck, Bruxelles, 2013, p 467.

أن يحدث أي تغير على البطالة. وعليه كل من منحنى فيلبس ومنحنى العرض الكلي للأجل الطويل يوضحان عدم فعالية السياسات النقدية والمالية في التأثير على المتغيرات الحقيقية.[1]

2- تخفيض التضخم ونسبة التضحية:

يمكن توضيح تخفيض معدل التضخم من خلال الشكل التالي:

شكل(31): أثر سياسة تقييدية على منحنى فيلبس عند النقديين

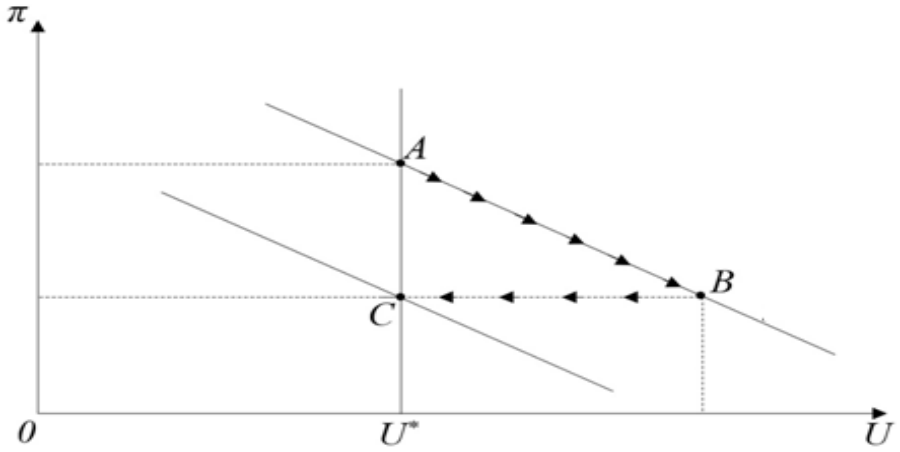

Source : Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principes de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011, P1043.

بافتراض قيام البنك المركزي بتخفيض عرض النقود من أجل تخفيض معدل التضخم، الانخفاض في عرض النقود يؤدي لتخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي كمية السلع والخدمات المنتجة. في البداية يتواجد الاقتصاد في النقطة A، تخفيض الطلب الكلي يؤدي لنقل الاقتصاد عبر منحنى فيلبس للأجل القصير إلى النقطة B التي تتميز بتضخم أقل وبطالة أعلى. مع مرور الوقت يدرك الأفراد أن التضخم قد انخفض ويبدأ التضخم المتوقع في الانخفاض ومنحنى فيلبس في التحرك إلى غاية انتقال الاقتصاد من النقطة B إلى C أين معدل التضخم منخفض والبطالة عند مستواها الطبيعي.

وبالتالي عندما تقرر السلطات تخفيض التضخم عليها أن تمر بفترة بطالة مرتفعة، وهذه التكلفة متمثلة في انتقال الاقتصاد إلى النقطة B خلال الطريق بين A و C. حجم هذه التكلفة يعتمد على حدة منحنى فيلبس وسرعة تعديل التضخم المتوقع مع السياسة الجديدة.[2]

وعليه قبل اتخاذ قرار مكافحة التضخم على صانعي السياسات معرفة حجم الإنتاج الذي سيتم التضحية به، وقد قامت العديد من الدراسات بتحليل بيانات البطالة والتضخم من أجل تقدير تكلفة

[1] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principes de l'économie** », op,c.i.t, pp 1025-1026.
[2] - ibid, p 1043.

تخفيض التضخم، نتائج الدراسة يطلق عليها معدل التضحية (ratio de sacrifice) الذي يقيس الحصة المئوية من PIB الحقيقي السنوي الواجب التضحية به من أجل تخفيض التضخم بنسبة مئوية واحدة. وعلى الرغم من التباين في قيمة هذا المعامل تميل التقديرات لضبطه عند 5% أي يجب التخلي عن 5% من PIB لسنة معينة من أجل تخفيض التضخم بنقطة مئوية واحدة.[1]

من الممكن أيضا التعبير عن معامل التضحية في صيغة البطالة حيث وفقا لقانون أوكن انحراف البطالة بنقطة مئوية واحدة يوافقه انحراف PIB بنقطتين مئويتين. بدمج هذه النتائج نجد أن انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة يكلف 2.5% من البطالة الدورية.

أصبح من الممكن الآن استخدام معدل التضحية لتقدير مدة البطالة الضرورية لتخفيض التضخم، فإذا كان تقليص البطالة بنقطة مئوية واحدة يتطلب ضرورة التضحية بـ 5% من PIB السنوي. وتقليصه ب 4% يتطلب التضحية بـ 20% من PIB السنوي، فإن 10 نقاط مئوية من البطالة الدورية ضرورية لإحداث تخفيض 4% في التضخم. ويتحقق ذلك إما باتباع الحل الصعب باللجوء إلى التنازل عن 10% من PIB لمدة سنتين (يطلق على هذا الحل cold-turkey)، أو التنازل عن هذا الأخير بنسبة 5% لمدة 4 سنوات (solution douce)، أو 2% لمدة عشرية كاملة، وهو أضعف الحلول.[2]

بصفة عامة يتطلب الانخفاض الدائم في معدل التضخم انخفاضا في التضخم المتوقع، وبالتالي فإن عملية مكافحة التضخم هي مهمة صعبة لكون التوقعات التضخمية لا تنخفض إلا بانخفاض التضخم الفعلي، كما أنها لا تتعدل إلا بعد مرور فترة مما يتطلب بطالة عالية يمكن أن تستمر لفترة طويلة نسبيا. هذا المنطق يسمح بفهم لماذا تستخدم بعض الحكومات تجميد الأجور والأسعار عند محاربتهم للتضخم، تم نقد هذه السياسات من حيث أنها تهاجم أعراض التضخم بدلا من أسبابه، لكن الهدف الصريح لهذه السياسات هو تخفيض معدل التضخم المتوقع ما يسمح بنقل منحنى فيلبس لأسفل دون الحاجة لرفع البطالة ما لم يترافق تثبيت الأجور والأسعار بتغيرات كبيرة في السياسة النقدية.[3]

*** رأي الكينزيين حول العلاقة بين البطالة والتضخم بعد فرضية التسارع:**

رغم الانتشار الواسع لوجهة النظر القائلة بعدم وجود تبادل طويل الأجل بين البطالة والتضخم، فإن الآراء تختلف حول طبيعة التبادل قصير الأجل بينهما، فرغم أن فريدمان استخدم هذه النظرية لإثبات عدم

[1] - Gregory N.Mankiw, « **Macroéconomie** », op,c.i.t , pp 474-4775.
[2] - ibd, p 476.
[3]- Ulrich Kohli, op,c.i.t, 1999, p 336.

فعالية السياسة الاقتصادية، إلا أن الكينزيين يؤمنون بالتبادل قصير الأجل ويرون أن الفترة الزمنية هي من الطول إلى حد أن معدل البطالة يمكن الاحتفاظ به دون المعدل الطبيعي لسنوات من خلال استخدام سياسات توسعية، كما يرون أن استخدام سياسات نقدية انكماشية لتخفيض التضخم يؤدي لرفع البطالة لفترات من الزمن، لهذا ينصحون باستخدام سياسات التحكم في الأجور والأسعار بالاقتران مع السياسات المالية والنقدية.

وقد رد بعض الكينزيين كمحاولة لإعادة تفسير منحنى فيلبس بطريقة توفق بين آراء كل من الكينزيين والنقديين على حد سواء حول العلاقة بين البطالة والتضخم، لكن مع الحفاظ على مجال واسع من إدارة الطلب النشطة، حيث تم الاعتراف بحدود استغلال علاقة منحنى فيلبس بما أن محاولة استعماله للحفاظ على معدلات بطالة أقل من العتبة (المعدل الطبيعي) ينتج تسارعا في التضخم في الأجل الطويل، وقد فسر لوكاس وفرانكو النيرو على أنه قيود على قدرة صانعي السياسات في استغلال المبادلة التي تبقى متوفرة في الأجل القصير، وعليه موقف السياسة النقدية يتحدد من خلال النظر لمعدل البطالة ومقارنته بالمعدل الطبيعي الذي يوفر مؤشر جيد لاتجاه القوى التضخمية المستقبلية، وعليه إذا كان معدل البطالة أعلى من النيرو (يعتقدون أن الاقتصاد يقضي معظم وقته على يمين النيرو) فإن السياسة الاقتصادية تكون مرتخية لكون منحنى فيلبس مسطح عند مستويات البطالة المرتفعة، أما عندما ينخفض معدل البطالة أقل من النيرو يتم تطبيق سياسات انكماشية لتجنب الزيادة الآتية في الأسعار*. ويرى آخرون بمتابعة تحركات الأجور الاسمية بدقة ويتم تطبيق السياسة الانكماشية حالما تكون أي إشارة بأن الأجور الحقيقية** بدأت في الارتفاع.[1]

ثالثا- الدراسات التطبيقية لمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات:

أدى انتقاد فريدمان وفلبس لمنحنى "فيلبس" إلى ظهور العديد من الدراسات التي أخضعت هذا المنحنى للقياس والاختبار العملي.

* لكن، هناك صعوبة في تحديد القيمة الدقيقة للنيرو، مما يجعل هذه الطريقة صعبة التنفيذ.

** لكن، من الممكن ارتفاع الأجور الحقيقية من أسباب غير ناجمة عن السياسات الاقتصادية (كزيادة الإنتاجية)، مما قد يسبب ارتباك لصانعي السياسات عند استعمالها كدليل للسياسة النقدية.

[1] - Marco A. Espinosa-Vega, Steven Russell, « **History and theory of the Nairu : a critical review** », economic review, Federal reserve bank of Atlanta, second quarter, 1997, pp 11,13.

1- الصيغة العامة لمتغير التضخم المتوقع:

العلاقة التي وضعتها المدرسة النقدية والتي تسمح بتعديل التوقع التضخمي على أساس المشاهدة الفعلية لمعدلات التضخم في الماضي هي كالآتي:

$$\pi_t^e - \pi_{t-1}^e = £\,(\pi_{t-1} - \pi_{t-1}^e)$$
$$\pi_t^e = \pi_{t-1}^e + £\,(\pi_{t-1} - \pi_{t-1}^e)$$

حيث £ تتمثل في معلمة التعديل $0< £ <1$

π_t^e : التضخم المتوقع للفترة t π_{t-1}^e : التضخم المتوقع للفترة t−1

π_{t-1}: التضخم الحالي للفترة t−1 $(\pi_{t-1} - \pi_{t-1}^e)$: الخطأ في التقدير في الفترة t−1

من المعادلة السابقة يمكن كتابة:

$$\pi_t^e = £\,\pi_{t-1} + \pi_{t-1}^e(1 - £).$$

باعتبار: (1 − £)= & نكتب: $\pi_t^e = £\,\pi_{t-1} + \pi_{t-1}^e$ &

بإدخال معامل التباطؤ (التأخير) L نجد:

$$\pi_t^e - \& \, L\, \pi_t^e = £\,\pi_{t-1} \Longrightarrow \pi_t^e(1 - \& \, L) = £\,\pi_{t-1} \Longrightarrow \pi_t^e = \left(\frac{£}{1-\& \, L}\right)\pi_{t-1}$$

وعليه يمكن اعتبار التضخم المتوقع في نظرية التوقعات التكيفية كنسبة من تضخم السنة الماضية: $\pi_t^e = \omega\,\pi_{t-1}$ بأخذ $\omega = \left(\frac{£}{1-\& \, L}\right)$. كما أن التضخم المتوقع في كل سنة يرتفع بمقدار الخطأ الحاصل في التنبؤ في السنة التي تسبقها $(\pi_{t-1} - \pi_{t-1}^e)$ مضروب في معامل التعديل، وعليه فإن عملية التوقع هي عملية تدريجية.

2- معدل البطالة الطبيعي:

من التحليل السابق فإن معدل تغير الأجور لا يعتمد على معدل البطالة فقط، بل أيضا على التضخم المتوقع. بتعويض ذلك في معادلة السعر $(P^* = w^* - \tau^*)$ نحصل على[1]:

$$P_t^* = a_0 - a_1 U_t + \beta\,\pi_t^e - \tau^* \Longleftrightarrow \pi_t = a_0 - a_1 U_t + \beta\,\pi_t^e - \tau^*$$

[1] - Henri Philippine, « **Le taux de chômage d'équilibre, ancienne et nouvelle approches** », Revue de l'OFCE, N° 60, 1997, pp 153-154.

في المدى الطويل عندما يتساوى التضخم الفعلي مع التضخم المتوقع ($\pi_t = \pi_t^e$) تصبح المعادلة من الشكل:

$$\pi_t\ (1-\beta) = a_0 - a_1\ U_t - \tau^*$$

- إذا كان $\beta < 1$، هناك جمود في الأجور وبالتالي تسود علاقة البطالة – التضخم في المدى الطويل.

- أما إذا كان $\beta = 1$ أي التضخم المتوقع متضمن ومدخل تماما في الأجور، وبالتالي يتواجد معدل بطالة طبيعي المسمى بالنيرو ممثل كما يلي:

$$U^* = \text{Nairu} = \frac{a0 - \tau*}{a_1}$$

$\tau*$: يمثل معدل نمو الإنتاجية a_0 : التغيرات المستقلة للأجور

a_1 : درجة استجابة الأجور لضغوطات سوق العمل

يؤثر معدل نمو الإنتاجية على معدل البطالة الطبيعي عندما لا يتم أخذه بالاعتبار عند تحديد الزيادة في الأجور (non effectué aux salaires)، أما في حالة أخذه بعين الاعتبار تصبح معادلة الأجر كالتالي:

$$w^* = a_0 - a_1\ U_t - c\ \tau^*$$

حيث **c** تمثل النسبة من نمو الإنتاجية التي تم أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الأجور. وبالتالي تصبح معادلة المعدل الطبيعي للبطالة على المدى الطويل من الشكل: $U^* = \text{Nairu} = \frac{a_0 - (1-c)\ \tau*}{a_1}$

- إذا كان c=1: نمو الإنتاجية موزع بشكل كامل في الأجور عندئذ تصبح المعادلة من الشكل: $U^* = \frac{a_0}{a_1}$

- $c<1$ يعني أن نمو الإنتاجية موزع جزيئا في الأجور.

- c=0 يعني أن نمو الإنتاجية غير موزع في الأجور وبالتالي يؤثر بشكل كامل على معدل البطالة الطبيعي.[1]

ويطلق على معدل البطالة الطبيعي بمصطلح طبيعي ليس لأنه مرغوب دوما من قبل السلطات، لكن لأنه لا يمكن التأثير عليه بسياسات نقدية أو مالية.[2] وهذا المعدل يتحدد بعوامل هيكلية مثل قدرة العمال على التحرك والانتقال، ولا يمكنه التغير إلا إذا تغيرت إحدى هذه العناصر الهيكلية.

[1] - Liêm Hoang-Ngoe, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p 78.

[2] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principes de l'économie** », op,c.i.t, pp 1026-1027.

3- نظرية التسارع:

بافتراض أن التضخم المتوقع مدخل بشكل كامل على الأجور $(\mathcal{B} = 1)$، وأن **(c=0)**، فإن تعريف معدل البطالة الطبيعي يسمح بكتابة منحنى فيلبس على الشكل:

$$\pi_t = a_0 - a_1 U_t - \tau^* + \pi_t^e \Longleftrightarrow \frac{\pi_t}{a_1} = \frac{a_0 - \tau^*}{a_1} - U_t + \frac{\pi_t^e}{a_1}$$

$$\Longrightarrow \pi_t = a_1 (U^* - U_t) + \pi_t^e \Longleftrightarrow \pi_t = \pi_t^e - a_1 (U_t - U^*) \ldots (V)$$

أين يرتبط التضخم عكسيا على طول المنحنى مع انحراف البطالة الحالية عن معدلها الطبيعي U^* ، كما يتحرك المنحنى صعودا أو هبوطا مع التغيرات في التضخم المتوقع.[1]

للفهم الجيد لنظرية التسارع نفرض أن التوقعات تتشكل على النحو: $\pi_t^e = \mathcal{Q}\ \pi_{t-1}$. تعبر المعلمة $\mathcal{Q}$ عن أثر التضخم الماضي على التضخم المتوقع، وكلما كانت كبيرة كلما حفز تضخم السنة السابقة على مراجعة توقعات السنة الجارية، ويرتفع معدل التضخم المتوقع. حيث يمكن اعتبار ما حدث في السبعينات نتيجة ارتفاع قيمة $\mathcal{Q}$ على مرور الوقت، وخلال فترة ساموبلسون وسولو كانت قيمة $\mathcal{Q}$ قريبة من الصفر.[2]

بتعويض صيغة التضخم المتوقع في المعادلة الأخيرة نجد: $\pi_t = \mathcal{Q}\ \pi_{t-1} - a_1 (U_t - U^*)$

- لما $\mathcal{Q} = 0$، هناك علاقة تبادلية مستقرة وثابتة بين البطالة والتضخم على المدى الطويل، على النحو الذي يوضحه منحنى فيلبس.

- لما $0<\mathcal{Q}<1$، فإن التضخم لا يعتمد فقط على معدل البطالة لكن أيضا على نسبة من تضخم السنة السابقة.

- لما $\mathcal{Q} = 1$، فإن التضخم المتوقع يعتمد بالكامل على تضخم السنة السابقة وتصبح المعادلة من الشكل:

$$\pi_t - \pi_{t-1} = -a_1 (U_t - U^*) \ldots IV$$

[1] - Aaron Chicheke, **« Monetary policy, inflation, unemployment, and the Phillips curve in South Africa** », a dissertation submitted in full fulfilment of the requirement of obtainig a master degree, department of economics, University of Fort Hare, South Africa, 2009, p 50.

[2] - Oliver Blanchard, Daniel Cohen, « **Macroéconomie** », 4ème édition, Pearson education France, Paris, 2006, pp 202-203.

وعليه معدل البطالة لا يؤثر على معدل التضخم بل على تغير معدل التضخم،[1] حيث معدل بطالة مرتفع عن المعدل الطبيعي يسبب انخفاضا مستمرا في معدل التضخم، في حين معدل بطالة منخفض عن المعدل الطبيعي يسبب ارتفاعا مستمرا في معدل التضخم (تسارعا)

$(U_t \downarrow \blacktriangleleft\!\!=\!\!=\!\!\blacktriangleright \pi_t - \pi_{t-1} \uparrow)$ [2]. أما عندما يكون معدل البطالة عند مستواه الطبيعي يكون هناك استقرار في معدل التضخم $(\pi_t = \pi_{t-1})$، هذا ما يتوافق مع نظرية التسارع. يطلق على الصيغتين (V) و(IV) "**بمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات**".

يمكن توضيح العلاقة بين معدل البطالة ومعدل تغير معدل التضخم في الولايات المتحدة من خلال الشكل التالي:

شكل(32): العلاقة بين البطالة وتغير معدل التضخم في الولايات المتحدة (1960-1983)

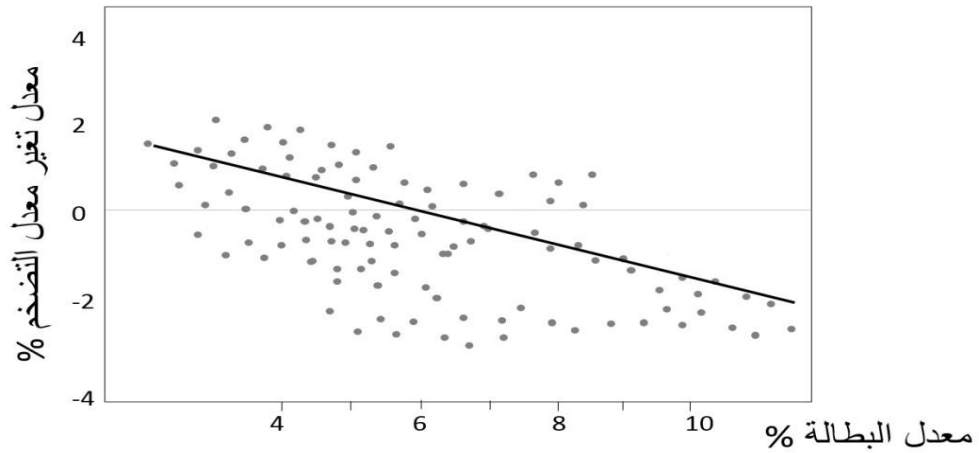

Source: Andrew Atkeson, Lee E.Ohanian, « **Are Phillips curve useful for forcasting inflation ?** », Federal Reserve bank of minneapolis quarterly review, Vol 25, N1, 2001, P3.

يوضح خط الانحدار علاقة عكسية بين البطالة ومعدل تغير التضخم $(\pi_t - \pi_{t-1})$ خلال الفترة 1960-1983 بما يتوافق مع التحليل السابق لمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات.

رابعا- قصور نظرية التوقعات التكيفية:

هناك عدة ملامح لمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات تستحق إعادة النظر فيها، نذكر منها:

- بناءا على تحليل نظرية التوقعات التكيفية فإن الركود التضخمي يفسر بارتفاع قيمة المعلمة α خلال فترة السبعينات، وبالسياسات التوسعية التي لجأت إليها الدول الرأسمالية في ضوء التوجيهات الكينزية لتحفيز الطلب الكلي بقصد تخفيض معدل البطالة والإبقاء عليه عند مستوى منخفض، وما أحدثته هذه

[1] - Oliver Blanchard, Daniel Cohen , op,c.i.t, pp 203-204.
[2] - « **Edmund Phelps's contribution to macroeconomics** », The royal swedish academy of sciences, 2006, p 6.

السياسات من تسارع في معدل التضخم، ثم محاولة هذه الدول مرة أخرى تقييد هذا التصاعد بإتباع سياسات تقييدية، لكن الوكلاء الاقتصاديين الذين تعودوا على معدلات مرتفعة ومتزايدة للتضخم، توقعوا معدلات تضخم مرتفعة (قرارات وتوقعات خاطئة)، وكانت النتيجة تصاعد في معدلات البطالة مع بقاء التضخم عند مستويات مرتفعة. والواقع أن تحليل النقديين لظاهرة التضخم تعرض لانتقادات واسعة، حيث يرى البعض أن الظاهرة منعزلة تماما عن ضغوط الطلب.[1]

– يفترض تحليل النظرية على المنافسة الكاملة للأسواق حيث تتميز الأسعار والأجور بالمرونة التامة، في حين في الدول الرأسمالية نوع آخر من الأسواق وهي الأسواق المدارة أين لا تتمتع الأسعار والأجور بالمرونة المطلقة وإنما تتسم بالجمود.[2]

– منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات ينطوي على حجة دائرية:

بما أن فريدمان افترض أن الاقتصاد يشتغل دوما عند معدل البطالة الطبيعي، وأن زيادة الطلب الكلي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار فقط، فإن نمو الطلب الكلي لا يمكن أن يسبب تخفيض دائم في معدل البطالة لأن البطالة هي أصلا عند معدلها الطبيعي الدائم. وعليه لا يمكن استخدام منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات لإثبات أنه لا توجد مبادلة على المدى الطويل بما أنه تم افتراض ذلك أصلا.[3]

– صعوبة تحديد معدل البطالة الطبيعي، حيث يتضمن على هامش الخطأ في التقدير لأنه يحتاج إلى توفر بيانات دقيقة عن معدل البطالة وأنواعها المختلفة وهو أمر يصعب تحقيقه، فالمسؤولون الذين يرغبون في الحفاظ على استقرار البطالة عند مستوى قريب من معدلها الطبيعي، يصطدمون بعدم وجود إجماع حول دقة تقديراته والتي بمقتضاها تتخذ القرارات، كما يتعذر إعطاء إثبات دقيق لتسارع التضخم إذا كان ناتج عن انخفاض معدل البطالة عن مستواها الطبيعي أو كانعكاس لصدمة سالبة على الظروف الاقتصادية.[4] بالإضافة إلى تذبذب البطالة الطبيعية عبر الزمن، فإذا نظرنا إلى دول غرب أوروبا نجد أنه في بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا قدر في الخمسينات ما بين 1–2% من قوة العمل، لكن بعد عقد من تباطؤ فرص العمل قدر ما بين 7–12%، يرجع هذا التذبذب في البطالة الطبيعية إلى تأثير سياسات

[1]– إبراهيم لطفي عوض، "**ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري**"، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الزقازيق،2002، ص37.

[2] - William D. Nordhaus, « **Inflation theory and policy** », The American economic review, Vol 66, N° 2, 1976, p 59.

[3] - Jonathan Nitzan , « **Macroeconomic perspectives on inflation and unemployment** », Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990, p 19.

[4] - Gregory N.Mankiw, **« Macroéconomie »**, op, c.i.t, p 475.

الرفاه الاجتماعي، نقابات العمال وجمود الأجور، تغير هيكل قوة العمل.[1]

– انتقدت النظرية باعتبارها تعطي تصورا ساذجا وغير دقيق للكيفية التي يبني بها الأفراد توقعاتهم السعرية، فبإمكان العمال الوصول للتصريحات الشهرية لـ CPI، وملاحظة الأسعار الحالية كل يوم، كما أنهم يهملون كافة المعلومات المتعلقة بالظاهرة مثل التغيرات في معدل النمو النقدي، النوايا المعلنة من طرف السياسة الاقتصادية. وهو ما يفسر قيام النظرية النيوكلاسيكية.

المطلب الثالث: نظرية التوقعات الرشيدة

تطورت المدرسة الكلاسيكية المجددة في السبعينات على يد مجموعة من الاقتصاديين أهمهم "روبرت لوكاس"، "توماس سارجنت"، "نيل والاس"، والتي ترتكز على فرضية الرشادة الاقتصادية للوكلاء، ترجع هذه الأخير إلى أعمال الاقتصادي "جون ميوث" سنة 1961.

أولا– المعالم الأساسية لفرضية التوقعات العقلانية:

تفترض هذه النظرية المنافسة الكاملة للأسواق والمرونة التامة للأسعار والأجور، بالإضافة إلى عقلانية الوكلاء الاقتصاديين الذين يسعون دوما إلى تعظيم منافعهم وأرباحهم. ومضمونها أن الأفراد يعتمدون في تشكيلهم لتوقعاتهم بالإضافة إلى القيم السابقة للتضخم، على كل المعلومات الوثيقة الصلة بالعملية التضخمية، بالإضافة إلى كل تجاربهم الشخصية المرتبطة بالتضخم.[2] كما أنهم قادرون على التفاعل مع السياسات المنتهجة من قبل السلطات بمراجعة توقعاتهم باستمرار مع تغير محيطهم وبالتالي لا يتأثرون بها.[3] ويمكن القول أن التوقع رشيد عندما يتوافق مع التوقع الرياضي الشرطي من الشكل:[4]

$$P_t^e = \mathbf{E}\,(P_t / I_{t-1})$$

P_t^e ، P_t ، $\mathbf{E}$ تمثل توقعات الأسعار، مستويات الأسعار، معامل التوقع على الترتيب.

I_{t-1} تمثل كل المعلومات المتوفرة للفترة $(\mathbf{t-1})$.

وبذلك فإن العمال نتيجة لرشادتهم الاقتصادية لا ينتظرون ارتفاع الأسعار للمطالبة برفع الأجور، بل يتوقعون مسبقا نسبة الارتفاع ويحددون سلوكهم بناء على هذه التوقعات، ففي حال سياسة توسعية يطالب

[1]– رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة**"، مرجع سبق ذكره، ص ص 379–386.

[2] - Marco. A Espinosa-Vega, Steven Russell, op,c.i.t, pp 18-19.

[3] - Frédérique Bec, Franck Portier et d'autres, "**Analyse macroéconomique**", éditions la découverte, Paris, 2000, pp 111-112.

[4] - Gilbert Abraham-Frois, « **Dynamique économique** », Dalloz, Paris, 1989, p 462.

الأفراد بشكل فوري برفع الأجور بنفس نسبة ارتفاع الأسعار، مما يمنع الأجور الحقيقية من الانخفاض، وبذلك يبقى معدل البطالة عند معدله الطبيعي[1]. ويكون منحنى فيلبس عموديا عند معدل البطالة الطبيعي سواء في الأجل القصير أو الطويل.[2]

تقوم نظرية التوقعات الرشيدة على الفرضيات التالية:

1- في حين يمكن كتابة صيغة الخطأ في التوقع عند نظرية التوقعات التكيفية كالتالي:

$$\left(\mathbf{dp}/\mathbf{p}\right) - \left(\mathbf{dp}/\mathbf{p}\right)^{\mathbf{e}} = \&\,(\boldsymbol{U_t}) + \boldsymbol{e_t}$$

حيث تمثل $\boldsymbol{e_t}$ الخطأ العشوائي في التنبؤ.

وهذا يعني أن خطأ المجتمع في تقديره لمعدل التضخم المتوقع (يرمز له $\mathbf{V_t}$) **يتألف من شقين الأول منهما، يمثل الخطأ العشوائي في التنبؤ** $\boldsymbol{e_t}$ ، أما الثاني $(\boldsymbol{U_t})$ & فيمثل الخطأ المنتظم، ويعكس مستوى الطلب الكلي، الذي بدوره ينعكس على معدل البطالة. وكما تم توضيحه في المطلب السابق فإن الشق المنتظم للخطأ في التنبؤ يستمر مادام معدل البطالة الجاري بعيدا عن معدله الطبيعي، وحالما تتساوى البطالة الفعلية مع الطبيعية سيبلغ صفرا. أضف إلى ذلك سيستمر هذا الخطأ المنتظم طالما تستمر الحكومة في سياستها التوسعية، مما يعني أن المجتمع بأطرافه المختلفة سيستمر بشكل منتظم في تكرار ذات الخطأ عند تقديره لمعدل التضخم في الأسعار دون أن يتعلم من أخطائه أو يحاول تصويبها.[3]

بالمقابل فإنه في ظل التوقعات العقلانية الأخطاء لا تتكرر مرة أخرى[4]. من الناحية العملية لا يمكن تصور الوكلاء معصومين عن الوقوع في الخطأ عند تقدير معدل التضخم المتوقع، وذلك راجع إلى وجود الخطأ العشوائي $\boldsymbol{e_t}$ في التقدير، وعليه فإن الخطأ في التقدير يكون مساويا للخطأ العشوائي:

$\mathbf{V_t} = \left(\mathbf{dp}/\mathbf{p}\right) - \left(\mathbf{dp}/\mathbf{p}\right)^{\mathbf{e}} = \mathbf{e_t}$، مما يجعله يتوزع احتماليا حول قيمة متوقعة له تساوي الصفر، أي أن التوقعات السعرية تبقى في المتوسط صحيحة $\mathbf{E}(\boldsymbol{e_t}) = \mathbf{0} = (\boldsymbol{V_t})$.

وبالتالي يشكل غياب الخطأ النظامي الميزة الجوهرية للتوقعات الرشيدة.[5]

---

[1] - Liêm Hoang-Ngoc, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », op,c.i.t, pp 81-82.

[2] - Gilbert Abraham-Frois, « **Dynamique économique** », op, c.i.t, p 459.

[3] - أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص306-307.

[4] - Robert J . Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op,c.i.t, p10.

[5] - Michelle de Mourgues, « **Macroéconomie monétaire** », Economica, Paris, 2000, pp 504-505.

– بالإضافة إلى كون القيمة المتوقعة للخطأ معدومة، يجب أيضا ألا ترتبط الأخطاء وفقا لعلاقة دالية منتظمة مع قيمتها في السنوات السابقة (كما هو الحال عند النظرية التكيفية)، مما يتطلب تحقيق الشرط :

$$\mathbf{Cov}\ (V_t, V_{t-n}) = 0 \ / \ n > 0$$

ففي حال كون ارتباط في الأخطاء على النحو التالي: $V_t = a_0 + a_1 V_{t-n} + Z_t \ / \ E(Z_t) = 0$

حالما ينتبه الوكلاء إلى وجود مثل هذا النمط من الارتباط، فسرعان ما يقومون باستخدام المعرفة الجديدة في مصفوفة المعلومات الخاصة بهم I_{t-1}، الأمر الذي سيؤدي إلى إزالة أي ارتباط ذاتي بين القيم السنوية للمعامل V_t بما أنهم يعملون على استغلال جميع المعلومات التي بحوزتهم من أجل الحصول على تقدير أفضل لمعدل التضخم المتوقع.

3– النموذج الصحيح في بناء التوقعات الرشيدة يشير إلى ذلك النموذج الفريد الذي يوظفه الوكلاء في تقديرهم لمعدل التضخم المتوقع ويتدنى فيه إلى أدنى درجة ممكنة مقدار الانحراف، وبالتالي الخطأ في التقدير، وعليه يجب أن يحقق الأسلوب الذي يستخدمه الوكلاء لتوقع التضخم أقل تشتت مقارنة بأي أسلوب بديل يستخدم لنفس الغرض.[1]

ثانيا– منحنى فيلبس وعدم فعالية السياسة الاقتصادية:

يمكن توضيح أثر سياسة توسعية على الاقتصاد في ظل فرضية التوقعات العقلانية كما يلي:

شكل(33): آثار صدمة توسعية في ظل فرضية التوقعات الرشيدة

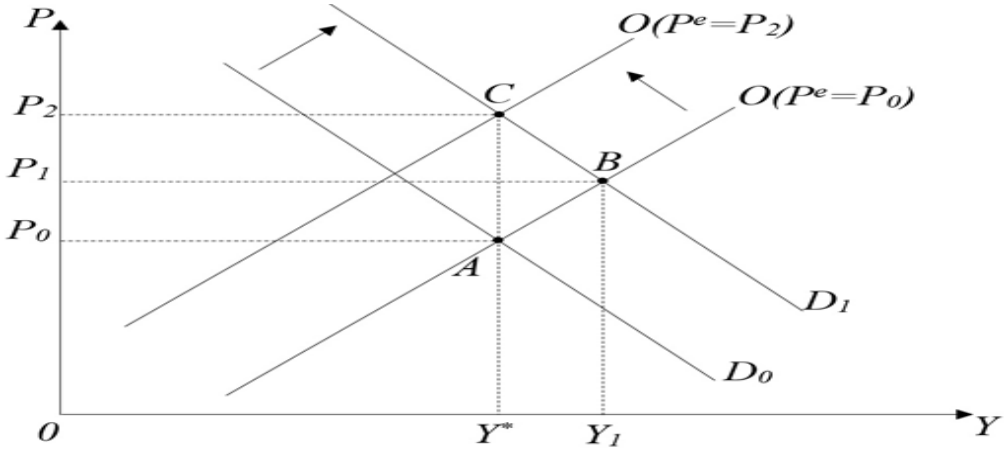

Source : Michelle de Mourgues, « **Macroéconomie monétaire** », Economica, Paris, 2000, P507.

[1]– أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص ص ص307،311،312.

نلاحظ من الشكل السابق أن التوازن يتحدد عند النقطة A التي تتميز بمستوى سعر (P_0) وإنتاج طبيعي مع تساوي مستوى السعر المتوقع والحالي. بافتراض أن الحكومة قامت بسياسة توسعية مفاجئة وغير متوقعة من خلال رفع الطلب الكلي إلى D_1 (مثلا زيادة الكتلة النقدية)، فإن التوازن ينتقل إلى النقطة B لينتقل مستوى الأسعار إلى (P_1)، فإذا أخطئ الأفراد في توقع سياسة الحكومة (أي خطأ حاصل فهو نابع من معلومات غير كاملة وليس طريقة التوقع) واستمروا في توقع مستوى سعر P_0 $(P^e = P_0)$، فإن القوة الشرائية للأفراد ستنخفض، وفي المقابل يزداد التشغيل وينتقل مستوى الإنتاج من Y^* إلى Y_1 [1]، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الإنتاج بأن المؤسسات تعتبر هذه الزيادة في الأسعار هي زيادة في أسعارهم النسبية وبالتالي ترفع طلبها على العمل، كما أن الأجراء يعتبرون هذا الأجراء بمثابة زيادة في أجورهم الحقيقية، وبذلك تكون للسياسة التوسعية آثار حقيقية تتسق مع منحنى فيلبس قصير الأجل.[2] ولكن، بما أن الأفراد لا يكررون أخطاءهم فإن تكرار هذه السياسة لن يكون له آثار حقيقية على الاقتصاد.

أما إذا كانت السياسة متوقعة فإن ذلك سيؤدي إلى تعديل توقعات الأفراد $(P^e = P_2)$، وفي اللحظة التي ينتقل فيها السعر المتوقع إلى P_2 ينتقل منحنى العرض الكلي لأعلى وبالتالي يتحقق التوازن عند النقطة C التي تتوافق مع مستوى الإنتاج الطبيعي Y^* ومستوى سعر P_2، وتتأكد صحة التوقعات وعليه ليس للسياسة التوسعية أي أثر على الإنتاج ويتغير فقط المستوى العام للأسعار، أي أن كل منتج فسر بشكل صحيح ارتفاع الأسعار كارتفاع المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع في الأسعار النسبية. وفي كل مرة تتطور الوضعية الاقتصادية بالشكل الذي يسمح بتدخل الحكومة، فإن ذلك يكون متوقعا. والخط العمودي الذي يمر عبر Y^* يمثل منحنى العرض الكلي للصدمات المتوقعة. وكنتيجة فإنه لا يمكن للسياسات المنتظمة أن يكون لها أثر منتظم على المتغيرات الحقيقية.[3]

وعليه لا تنكر النظرية إمكانية وجود علاقة عكسية مؤقتة بين البطالة والتضخم بسبب السياسات العشوائية غير المتوقعة، لكنها تنكر قدرة السلطات على استغلال هذه العلاقة وتحديدها قبليا عند إعدادها للسياسات الاقتصادية، كما أن السياسات التوسعية غير قادرة على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وأي محاولة لأجل ذلك لا تنعكس إلا على معدل التضخم وستنتهي بالفشل ما لم تنطوي على عنصر المفاجأة.

---

[1] - Michelle de Mourgues, op,c.i.t, p 507.
[2] - Marco. A Espinosa-Vega, Steven Russell, op,c.i.t, p 20.
[3] - Ulrich Kohli, « **Analyse macroéconomique** », De Boeck, Paris, 1999, pp 342-343.

استخدم لوكاس هذه البصيرة ليفسر لماذا منحنى فيلبس في بلد مثل أرجنتينا مع تقلب كلي كبير، أكثر حدة منه في بلد مثل الولايات المتحدة مع تقلب كلي ضعيف.[1]

في نهاية السبعينات بعد سنوات من معدلي بطالة وتضخم مرتفعين، تحرك صانعوا السياسات إلى معدل تضخم منخفض (سياسات تقييدية)، وفي تلك الفترة تركزت المناقشة حول التكلفة المتصورة من حيث البطالة المرتفعة المترافقة مع تخفيض معدل التضخم، حيث أنصار منحنى فيلبس رأوا أن هذه التكاليف ستكون معتبرة، أما أنصار التوقعات العقلانية رأوا أنها ستكون منخفضة تماما. وفي النهاية تمكن الاحتياطي الفدرالي من خفض معدل التضخم في فترة قصيرة نسبيا مع تكلفة جد ضئيلة من البطالة كما تم توقعه من قبل نظرية التوقعات الرشيدة[2]، تفسير ذلك أن السياسات التقييدية التي تم اتخاذها تم توقعها بشكل جيد، فانخفاض معدل التضخم الذي لم يأت فجأة لم يكن له تكاليف اقتصادية حقيقية كبيرة.[3]

ومن الأمثلة أيضا حالة فرنسا بعد انتخاب الرئيس الاشتراكي (Francois Mitterrand) سنة 1980 الذي وعد في حملته التوسع السريع في الطلب والإنتاج للحد من البطالة، وعند تسلمه الحكم كانت النقابات العمالية على استعداد لتغير الأجور تحسبا للسياسات التوسعية حسب توقعاتهم، وكانت النتيجة أن شهدت فرنسا إلى غاية منتصف الثمانينيات تسارعا كبيرا في معدل التضخم بدون أن تحد من البطالة، وعليه لم تؤثر السياسات التوسعية من الإنتاج والعمالة.[4]

ثالثا- الدراسات التطبيقية :

تم القيام بالعديد من الدراسات التطبيقية للتأكيد على نظرية التوقعات الرشيدة نذكر منها:

1- رفض الحالة التطبيقية ضد حياد النقود:[5]

في السنوات الأولى بعد نظرية التوقعات التكيفية، حاول بعض الاقتصاديين تطوير نماذج قياسية تدعم مقايضة طويلة المدى بين البطالة والتضخم، إدعوا أنه يمكن اختبار مدى صحة الحياد في المدى الطويل من خلال تقدير سواء كان مجموع معاملات المتغير التابع المتخلف في معادلة التضخم يساوي الواحد أو أقل بكثير من الواحد.

---

[1] - Robert J . Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op,c.i.t, p 10.
[2] - Andreas Hornstein, « **Introduction to the new keynesian Phillips curve**»,Economic quarterly, Vol 94, N° 4, 2008, p 303.
[3] - Jeffrey M. Lacker, John A. Weinberg, « **Inflation and unemployment : a layperson's guide to the Phillips curve** », economic quarterly, Vol 93, N3, 2007, p214.
[4] - J. Bradford Delong, « **The Phillips curve and expectation** », Journal of monetary economics, Vol2, 2002, p 249.
[5] - Robert J . Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op,c.i.t, pp 11-12.

$$\boldsymbol{\pi_t = \omega\, \pi_{t-1} + \beta\, U_t + e_t} \quad / \beta < 0 \ldots\ldots\ldots (1-1)$$

فإذا كان مجموع معاملات التضخم المتخلف أقل من الواحد، عندئذ في المدى الطويل عندما يكون معدل التضخم مستقر $(\boldsymbol{\pi_t = \pi_{t-1}})$، تكون هناك مقايضة طويلة المدى بين البطالة والتضخم من الشكل:

$$\boldsymbol{\pi_t = \frac{\beta}{1-\omega} U_t}$$

أعطت العديد من الدراسات في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أهمية كبيرة بأن ω هو أقل بكثير من الواحد ما يعني مقايضة دائمة بين البطالة والتضخم. لكن النتائج كانت سريعة الزوال وتم التخلي عنها لسببين:

– مع امتداد فترة العينة على مدى أكثر زحف المعامل ω تدريجيا وبحدود 1972 بلغ الواحد. كما وضح Gordon بناء على بيانات U.S منذ 1892 أن مجموع معاملات التضخم المتخلف ارتفعت من 0.4 من 1829–1929 إلى 0.6 من 1929–1953 ، إلى 1.06 من 1954–1980.

– أهم سبب للتخلي عن هذه الدراسات للمدى الطويل هي وجهة نظر سارجنت في الاقتصاد القياسي، حيث يرى أن المعادلة (1–1) يجب كتابتها على الشكل:

$$\boldsymbol{\pi_t = \alpha\, E\pi_t + \beta\, U_t + e_t}$$

أين $\boldsymbol{E\pi_t = \omega\, \pi_{t-1}}$، لتصبح المعادلة:

$$\boldsymbol{\pi_t = \alpha\, \omega\, \pi_{t-1} + \beta\, U_t + e_t \ldots\ldots (1-2)}$$

يرى سارجنت أنه لا يمكن استخدام المعادلة (2–1) لتقدير كل من ω وα، والطريقة لتفسير α هو افتراض $(\boldsymbol{\omega = 1})$. لكن وفق سارجنت ليس هناك أي سبب لافتراض $\omega = 1$، ولكي تكون ω مساوية للواحد يجب أن يبدي معدل التضخم ارتباط تسلسلي قوي.

صحيح أنه خلال فترة طويلة في U.S قبل 1950 أبدى معدل التضخم ارتباط تسلسلي ضعيف، (أي ω صغيرة جدا قريبة من الصفر)، لكن ω ازدادت مع ارتباط تسلسلي قوي للتضخم في الستينات عنه في الخمسينات والأربعينات. وعليه التقديرات السابقة لـ ω في المعادلة (1–1) ليس لها علاقة بصحة أو عدم صحة فرضية حياد النقود في الأجل الطويل، وتوقفت تماما بعد 1972.

2- البرهان على عدم فعالية السياسات الاقتصادية:[1]

يمكن كتابة منحنى العرض الكلي على الشكل التالي:

$$y_t = y^* + \alpha\ (\ P_t - P_t^e\ ) + U_t \ldots\ldots\ldots\ldots [1]$$

حيث U_t يمثل متغير عشوائي يمثل حد الخطأ، وعليه $E(\ U_t) = 0$.

أما منحنى الطلب الكلي فيمكن كتابته على الشكل:

$$y_t = -\ b\ P_t + c\ x_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots [2]$$

P_t: مستوى السعر. x_t: أدوات السياسة الحكومية مثل عرض النقود.

y_t: مستوى الناتج. y^* : مستوى الناتج المتوافق مع معدل البطالة الطبيعي.

بالمساواة بين معادلتي الطلب والعرض نحصل على المعادلة :

$$P_t = \frac{1}{\alpha+b}\ (\alpha\ P_t^e + c x_t - y^* - U_t) \ \ldots\ldots\ldots [3]$$

باستخدام فرضية التوقعات الرشيدة $P_t^e = E(P_t \backslash I_{t-1})$ نجد:

$$P_t^e = E\left[\frac{1}{\alpha+b}\ (\ \alpha P_t^e + c x_t - y^* - U_t\right] = \frac{1}{\alpha+b}\ [\alpha E(P_t^e) + \ cE(x_t) - E(y^*) - E(U_t)]$$

بما أن: $E(U_t) = 0$ $E(P_t^e) = P_t^e$ $E(y^*) = y^*$ فإن المعادلة تصبح من الشكل:

$$P_t^e = \frac{1}{\alpha+b}\ (\alpha P_t^e + cE(x_t) - y^*) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots [4]$$

بطرح المعادلة (4) من (3) نجد الخطأ في التوقع:

$$P_t - P_t^e = \ \frac{1}{\alpha+b}\ [c(x_t - \ Ex_t) - U_t] \ \ldots\ldots\ldots [5]$$

بدمج المعادلة (5) و (1) نجد:

$$y - y^* = \frac{\alpha}{\alpha+b}[c\ (x_t - \ Ex_t) - U_t] + U_t$$

$$y - y^* = \frac{\alpha c}{\alpha+b}\ (x_t - Ex_t) + \frac{b}{\alpha+b} U_t \ldots\ldots\ldots [6]$$

وعليه انحراف الإنتاج عن مستواه الطبيعي يعتمد فقط على المكونة غير النظامية للسياسة الحكومية $(x_t - Ex_t)$

[1] - Rodney Maddock, Michael Carter, « **A child's guide to rational expectations** », Journal of economic literature, Vol 20, N° 1, 1982, pp 50-51.

ولإثبات ذلك نفرض أن الحكومة استخدمت القاعدة التالية:

$$x_t = Kx_{t-1} + Ly_{t-1} + mP_{t-1} - nP_{t-2} + v_t \quad / \quad \mathbf{E}(v_t) = 0$$

$$\mathbf{E}(x_t) = Kx_{t-1} + Ly_{t-1} + mP_{t-1} - nP_{t-2}$$

$$x_t - Ex_t = v_t \text{.....[7]}$$

بدمج المعادلة الأخيرة في المعادلة (6) نجد:

$$y - y^* = \frac{\alpha c}{\alpha + b}(v_t) + \frac{b}{\alpha + b}(U_t) = \frac{1}{\alpha + b}(cv_t + bU_t)$$

وعليه انحراف الناتج عن مستواه الطبيعي، وبالتالي البطالة عن معدلها الطبيعي هو عشوائي تماما مما يعني أن السياسة الاقتصادية النظامية غير فعالة بما أن المكونة النظامية لأي سياسة ستدرج في Ex_t ثم تختفي في $x_t - Ex_t$.

3- تطبيق التوقعات الرشيدة على نموذج فريدمان- فلبس:[1]

استنادا على علاقة المفاضلة بين البطالة والتضخم للنقديين:

$$\pi_t = \pi_t^e - B(U - U^*)$$

π_t: معدل التضخم ، π_t^e معدل التضخم المتوقع.

يتحدد التضخم على أنه زيادة في الأسعار مقارنة بالسنة الماضية، أما التضخم المتوقع فيتحدد على أساس مستوى السعر المشاهد في السنة الماضية:

$$P_t - P_{t-1} = P_t^e - P_{t-1} - B(U - U^*)$$

$$\Longrightarrow \mathrm{U} = \mathrm{U}^* - \left(\frac{1}{B}\right)(P_t - P_t^e)$$

بإضافة صدمات العرض العشوائية ε_t^o تصبح المعادلة كالتالي:

$$\mathrm{U} = \mathrm{U}^* - \left(\frac{1}{B}\right)(P_t - P_t^e) + \varepsilon_t^o \text{.....(3-1)}$$

بافتراض أن المستوى العام للأسعار متناسب مع الكمية المتداولة من النقود M_t، وصدمة الطلب العشوائية ε_t^D:

$$P_t = \alpha M_t + \varepsilon_t^D \text{.....(3-2)}$$

$$M_t = B_0 + B_1(U_{t-1} - U_1) + \varepsilon_t^M \text{.....(3-3)}$$

[1] - Michelle de Mourgues, op,c.i.t, pp 508-509.

B_0: معدل النمو الابتدائي المستقل للنقود.

B_1: أثر الفرق بين البطالة المرغوبة وقيمتها السابقة على الكتلة النقدية.

ε_t^M: متغيرة عشوائية تمثل التدخل العشوائي للسلطة النقدية.

بفعل التوقع الرشيد فإن توقع مستوى السعر يكون متناسب مع مكونات الكتلة النقدية: $(P_t^e = {M_t}^e)$

$$P_t^e = E[\alpha[B_0 + B_1(U_{t-1} - U_1)] + \varepsilon_t^D + \alpha\varepsilon^M].....(3-4)$$

بطرح المعادلة (3−4) من (3−2)، نجد:

$$P_t - P_t^e = \varepsilon_t^M + \varepsilon_t^D ....(3-5)$$

بتعويض المعادلة (3−5) في (3−1) نجد أن انحراف البطالة عن مستواها الطبيعي يتوقف على الصدمات العشوائية وليس السياسة الاقتصادية المنتظمة وفقا للمعادلة:

$$\mathrm{U} = \mathrm{U}^* - \left(\frac{1}{B}\right)(\varepsilon_t^M + \varepsilon_t^D) + \varepsilon_t^o$$

ε_t^o: صدمة عرض عشوائية (التغير في الإنتاجية نتيجة لتغير التكنولوجيا).

ε_t^D: صدمة طلب عشوائية (تغير أذواق المستهلكين).

ε_t^M: صدمة عشوائية في الكتلة النقدية (التغير العشوائي غير المتوقع في الكتلة النقدية).

وعليه لا ينحرف معدل البطالة عن معدله الطبيعي إلا بتغيرات عشوائية وأثر السياسات النقدية أو المالية المنتظمة لا يظهر على مستوى التوظيف وبالتالي فهي غير فعالة سواء في الأمد القصير أو الطويل.

رابعا− نقد نظرية التوقعات الرشيدة، وتفسير مدرسة العرض والطلب لمنحنى فيلبس:

1− نقد نظرية التوقعات الرشيدة:

رغم أن الأفكار التي جاء بها لوكاس مؤثرة لدى العديد من الاقتصاديين، إلا أن التحليل النيوكلاسيكي القائم على فرضية التوقعات الرشيدة تعرض لمجموعة من الانتقادات نذكر منها:

− إن نقطة الضعف الأساسية للنيوكلاسيك هي فرضية توازن السوق المستمر، وأن الأسعار والأجور مرنة، لكن الواقع يختلف عن هذا التصور، فمعظم الأسواق يكون فيها البائعون محددون للسعر (price makers) والأسعار والأجور لا تتحدد بالضرورة لتحقيق التوازن في الأسواق. ومعظم الاقتصاديون الكليون يرفضون مقترح الكلاسيك الجدد بالتصحيح الذاتي وعدم فعالية السياسات الحكومية،

ويؤكدون أن الأجور ليست مرنة خاصة في الاتجاه للأسفل وأن السياسات المالية والنقدية قد نحتاجها لتحريك الاقتصاد من الكساد.

– هناك قصور جدية في فرضية التوقعات الرشيدة، إحدى هذه القصور أنها تتطلب بأن يعرف الأفراد الكثير عن كيفية عمل الاقتصاد وأهمية المعلومات المتولدة، فليس من الضروري أن يتوفر للأفراد المعرفة لتشكيل التوقعات الرشيدة، كما أن المعلومات ليست سلعة مجانية، بل هي مكلفة. كما لا يمكن الافتراض أن التوقعات تتعدل بما فيه الكفاية لتأخذ في عين الاعتبار العناصر الجديدة في كل حالة.[1]

– يرى البعض أن فرضية التوقعات الرشيدة يصعب تقييمها بطريقة موضوعية أو تحديد مصداقيتها على مستوى الاقتصاد الكلي، والسبب أنه لا يوجد معيار موضوعي لمستوى الأسعار المتوقعة في الاقتصاد.[2]

2– تفسير مدرسة العرض والطلب لمنحنى فيلبس والركود التضخمي:

بداية يتفق L.R. Klein مع النيوكلاسيك في كون سياسات الطلب كانت سببا في ظهور التضخم الركودي، ولكنه لا يوافقهم الرأي في كون هذه السياسات يجب التخلي عنها. يرى Klein أن الواقع الاقتصادي يتطلب الاهتمام بعناصر العرض والطلب معا، فإنه لا يمكن لا لجانب الطلب وحده أو العرض وحده أن يعطينا تفسيرا كافيا عن الواقع الاقتصادي، ولذلك من الخطأ فصل أحدهما على الآخر، ومن العناصر التي تعد من عناصر العرض أو عناصر ذات اقتصاد جزئي: التكوين السكاني، الإنتاجية، الطاقة، الغذاء، البيئة، التشريعات، القدرة التنافسية للصادرات.[3] ويعتقد Klein أن خطأ النظرية الكينزية يتمثل في تركيزها الكبير على جانب الطلب وإهمال جانب العرض، وبالتالي لم تكن كافية لمواجهة التضخم الركودي، لكنه لا يقر بأنها أصبحت عاجزة ويجب التخلي عنها تماما كما يرى الكلاسيك الجدد، فمازال منحنى فيلبس صالحا للتحليل والتضخم الركودي لا ينفي وجود منحنى فيلبس، لكن يجب إحداث تطوير أكبر على هذا المنحنى وذلك بتوسيع محاوره ليشمل التركيب السكاني للقوة العاملة، وتطلعات النساء للعمل، التغير في الملامح التنظيمية لعملية التفاوض على الأجور...[4]

---

[1]– مدحت القريشي، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص ص308–310.

[2]– إبراهيم لطفي عوض، "**ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري**"، مرجع سبق ذكره، ص41.

[3]– لورانس كلين، "**اقتصاديات العرض والطلب – تطبيقات معاصرة**"، ترجمة سمير كريم، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1987، ص222.

[4]– نفس المرجع، ص ص ص161،162،164.

ويرى Klein أن المشاكل التي ظهرت في السبعينات هي مشاكل هيكلية، ذات طبيعة تتعلق بجانب العرض وعليه لا تكفي سياسات الطلب وحدها لمواجهة هذه المشاكل التي تتمثل أهمها في:[1]

- زيادة تكاليف الطاقة مما أدى لاختلال ميزان المدفوعات، وأدت السياسة النقدية المتبعة لحل مشاكل الطاقة لنتائج وخيمة زادت حدة التضخم الركودي.

– اضطرابات في نمو الإنتاجية، وتطور تشريعات حماية البيئة باستخدام تكنولوجيا تلائمها، وغيرها من القوانين المنظمة لنشاطات القطاعات الاقتصادية، من أجل حماية المصالح العامة وتوفير الحماية الاجتماعية للعمال، والتي ساهمت في زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم التضخم، كما كانت سببا في عرقلة النشاط الاقتصادي مما أدى إلى الركود.

– زيادة معدل السكان مما يؤدي لظهور بطالة في صفوف الشباب، ومع تزايد فئة الشباب مع معدلات متزايدة من النساء اللائي تنضم للسوق، فإن ذلك يجعل البطالة أكثر ارتفاعا.

– الزيادة الكبيرة في أسعار المواد الغذائية نتيجة زيادة عدد السكان والطلب العالمي.

– تدهور صافي الصادرات، بسبب تدهور الإنتاجية وزيادة تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، وما نتج عنه من فقدان للميزة التنافسية للمنتجات الأمريكية في الأسواق الدولية، مما أدى لعجز في الميزان التجاري وتدهور قيمة الدولار، ما زاد في تفاقم التضخم.

المبحث الثالث: التفسير النيوكينزي للعلاقة بين البطالة والتضخم

أوضح النيوكينزيون أن ميكانيزم السوق لا يضمن بصفة مستمرة تحقيق التوازن عند التشغيل الكامل، وأن الاقتصاد الرأسمالي يخضع للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار، ما دعاهم للمطالبة بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واتخاذها ما يلزم من السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار. ويرى النيوكينزيون أن الركود التضخمي الذي تعرضت له الدول الرأسمالية في السبعينات، لم يكن مصدره سياسات نقدية متساهلة كما يعتقد النقديون والنيوكلاسيك، وإنما نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج، والسبب في ذلك هو أن النمو السريع في الإنتاج الصناعي والمضاربة على المواد الأولية التي نتجت عنه قد دفعت بأسعار المدخلات الخاصة بالمشروعات نحو الارتفاع حتى قبل السبعينات، وعندما اتجهت أسعار البترول والمواد الأولية نحو الارتفاع الشديد منذ 1973، أدى ذلك لإسراع التضخم وزيادة حدته خصوصا

[1]– لورانس كلين، مرجع سابق، ص ص18–27.

مع مطالبات نقابات العمال بزيادة الأجور النقدية. وأمام هذا الارتفاع الشديد في معدلات التضخم لجأت الحكومات الغربية إلى سياسات نقدية تقييدية، وهذه السياسات لم تكن متماشية مع الواقع لما لها من تأثير مثبط للاستثمار والإنتاج، فهذه السياسات تعتبر مرتفعة النفقة فيما يتعلق بتأثيرها السلبي على الإنتاج والتشغيل في الوقت الذي لا تمارس فيه أي تأثير على التضخم من جانب النفقات، وهو ما أدى في الأخير لزيادة حدة التضخم وحدوث الركود أيضا.[1] وهكذا فإن مصدر الركود التضخمي عند الكينزيين الجدد يظهر لأن الحكومات اتبعت سياسات نقدية لمقاومة التضخم، في حين أن التضخم ليس في جوهره ظاهرة نقدية.

المطلب الأول: نـموذج الـمـثـلـث

سنة 1968 أوضح فريدمان وفلبس أن التغيرات في التوقعات التضخمية هي مصدر انتقال منحنى فيلبس في الأجل القصير، لكن بعد عدة سنوات ركز الاقتصاديون اهتمامهم على مصدر مختلف لانتقال منحنى فيلبس وهو صدمات العرض،[2] حيث تم تطوير منحنى فيلبس من جديد ليدمج صدمات العرض والذي تم تطويره من قبل Gordon (1975)، Phelps (1978) في نموذجين يختلفان قليلا تم دمجهما من قبل غوردن سنة 1984.

أولا- عرض نموذج المثلث: انطلق نموذج فلبس-غوردن من افتراض أن ارتفاع أسعار النفط أدى لارتفاع السعر النسبي له وبالتالي فإن حصة الإنفاق عليه ارتفعت مقابل انخفاض حصة الإنفاق على باقي السلع (على سبيل المثال تضاعفت حصة الطاقة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للولايات المتحدة بين 1972 و1982)، في ظل جمود أسعار السلع غير النفطية ارتفعت تكاليف إنتاج المؤسسات وأسعارها،[3] وبما أن الأجور تكون مقاسة على سعر الاستهلاك الذي يتبع سعر الإنتاج المحلي فإن ارتفاع الأسعار يؤدي بمطالبة العمال برفع أجورهم، مما يرفع التكاليف من جديد. وعليه ينتقل منحنى العرض الكلي لليسار ومنحنى فيلبس لأعلى ما يعني ارتفاع في مستوى الأسعار وانخفاض الإنتاج أي حدوث ركود تضخمي.[4]

---

[1] - Ibrahim L. Awad, « **The phenomenon of stagfaltion in the egyptian economy : analytical study** », department of economics, faculty of commerce, Zagazig University, Munich Personal RePEc Archive, may 2002, pp 41-42.
[2] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, « **Principes de l'économie** », op,c.i.t, p 1037.
[3] - Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op, c.i.t, p 15.
[4] - Gregory N.Mankiw, Mark P.Taylor, Ibid, p 1037.

بحلول 1976 شق هذا النموذج طريقه للصحافة أين أعلنت جريدة new york time نظرية جديدة: "التضخم يؤدي إلى الركود"، وبحلول 1977 تم دمج صدمات العرض في منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات.[1] من الشكل:

$$\pi_t = \boldsymbol{\alpha}(\mathbf{L})\pi_{t-1} + \mathrm{b}(\mathbf{U_t} - \mathbf{U_t^N}) + \mathbf{c}\mathrm{Z}_t + \mathrm{e}_t \ldots\ldots(1.3)$$

من خلال المعادلة السابقة هناك ثلاث متغيرات تحدد التضخم ولهذا يطلق عليه نموذج المثلث، وهي: الجمود "inertia"* والمتمثل في مجموعة من تخلفات بعيدة للتضخم الماضي، أي أن تخلف الماضي يعكس الجمود المتخلف زمنيا، ودور الجمود هو جعل التضخم بطيء في التعديل للتغيرات في الطلب الاسمي. "D_t" وهو جانب الطلب وقد تم استخدام فجوة البطالة أو فجوة الإنتاج (الفرق بين معدل البطالة (الإنتاج) الفعلي ومعدل البطالة (الإنتاج) الطبيعي) كتقريب لفجوة الطلب. أما جانب العرض "Z_t" فهو يمثل مجموعة من متغيرات جانب العرض الصريحة منها الأسعار النسبية للواردات، تغير في اتجاه نمو الإنتاجية، دفع التكلفة بواسطة النقابات العمالية، صدمات النفط....($Z_t = 0$ يعني عدم وجود صدمات العرض). وعليه هناك تباين بين النيوكينزية والفريدمانية أين تم إخفاء صدمات العرض في حد الخطأ.[2]

وقد أوضح نموذج المثلث أن فجوة الإنتاج تقود التضخم إيجابيا (كما هو الحال في السنوات 1965–1969 و 1986–1989) بينما التضخم يقود فجوة الإنتاج سلبيا بسبب صدمات العرض (1971–1982).[3]

كما أن السرعة التي تتكون فيها التوقعات والتي تتعدل فيها الأسعار هما مسألتان مختلفتان، حيث يمكن تأخير تعديلات الأسعار بواسطة عقود الأسعار والأجور وبالوقت اللازم لتنتشر زيادة التكلفة في جدول المدخلات–المخرجات، في حين يمكن تشكيل التوقعات بشكل فوري وعقلاني استنادا على المعلومات الكاملة حول مستوى الأسعار الكلي: صدمات العرض، صدمات الطلب، قيم التضخم المتخلفة.[4]

---

[1] - Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op, c.i.t, p 16.

* inflation inertia: هي الحالة عندما تستمر الأسعار في الارتفاع بسبب التضخم السابق، بالرغم من عدم وجود أسباب هيكلية لحدوث ذلك.

[2] - Robert J. Gordon, « **The time-varying Nairu and its and its implications for economic policy** », Journal of economic perspectives , Vol 11, N1, 1997, pp 14-15.

- Robert j. Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », Ibid, pp16-18.

[3] - Robert Gordon, Ibid, p 25

[4] - Robert J. Gordon, «**The time-varying Nairu and its and its implications for economic policy**», Ibid, pp16-17.

وقد فسر غوردن سلوك منحنى فيلبس في أواخر التسعينات أين انخفضت البطالة إلى أقل قيمة لها منذ الستينات، لكن لم يكن هناك تسارع في التضخم بل على العكس كان هذا الأخير أقل انخفاضا في 2000 عنه في 1993، بصدمات العرض الإيجابية (1996–1999) والمتضمنة أسعار طاقة منخفضة، أسعار نسبية منخفضة للواردات، نمو أسرع للإنتاجية، والتي دفعت منحنى فيلبس لأسفل عكس صدمات العرض السلبية. لكن النموذج تنبأ بتضخم أكثر من اللازم، هذا الخطأ اتضح أنه بسبب الافتراض الخاطئ بأن معدل البطالة الطبيعي مستقر وثابت، لكن نتيجة دراسات قياسية ظهر النيرو المتغير عبر الزمن (time varying nairu)، وفورا قام غوردن باستخدام هذه الطريقة في تطبيق نموذجه وتوصل إلى أن TV Nairu أظهر تحرك واضح لأسفل بعد سنة 1990 مما يفسر لماذا كان معدل التضخم أقل في التسعينات عما تم التنبؤ به سابقا مع نيرو ثابت.[1]

ثانيا– النيرو المتغير عبر الزمن ونموذج المثلث:

تم تطوير معادلة التضخم لغوردن، وهي على شكل مطابق لنموذج المثلث الموضح في المعادلة (3.1) باستثناء إدخال التخلفات لكل من صدمات العرض وفجوة البطالة (أي استخدام فجوة البطالة الحالية والمتخلفة نيابة عن تأثير الطلب). وبعد الأخذ بعين الاعتبار النيرو المتغير عبر الزمن تم دمج TV Nairu مع معادلة التضخم الجديدة من الشكل:

$$\pi_t = \boldsymbol{\alpha}(\mathbf{L})\pi_{t-1} + \mathrm{b}(\mathbf{L})(\mathbf{U_t} - \mathbf{U_t^N}) + \mathbf{c}(\mathbf{L})\mathrm{Z}_t + \mathrm{e}_t$$
$$\mathbf{U_t^N} = \mathbf{U_{t-1}^N} + \eta_t$$

في الصيغة السابقة، الرمز η_t يمثل حد الخطأ ذو المتوسط صفر والانحراف المعياري δ_t. إذا كان الانحراف المعياري δ_t يساوي الصفر، فإن معدل البطالة الطبيعي ثابت. لكن عندما يكون الانحراف المعياري موجب فإن فإن النيرو يتغير بقيمة ثابتة كل فترة.[2]

المطلب الثاني: منحنى فيلبس للحقبة الثالثة (La courbe de Phillips du troisième âge)

يفترض كل من النموذج الكينزي الأصلي والكينزي الجديد أن الأجور تتواءم ببطء، ولكن على خلاف النموذج الأصلي الذي يفترض ثبات الأجور النقدية، فإن النموذج الكينزي الجديد يحاول تفسير الأساس

[1] - Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op, c.i.t, pp 20-21.
[2] - Robert J. Gordon, «**The time-varying Nairu and its and its implications for economic policy**», op,c.i.t, p 20.
- Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », Ibid, pp 32-33.

الاقتصادي لبطء موائمة الأجور مع قبول فكرة التوقعات الرشيدة للكلاسيكيين الجدد. وإذا لم يحظ الاقتراب الكينزي الأصلي بالقبول في مطلع السبعينات فهذا راجع لسببين، بسبب إهمالهم لجانب العرض، في حين أن الكينزيين الجدد يؤكدون في الوقت الراهن على حتمية معالجة الطلب والعرض معا. السبب الثاني للنكبة الكينزية يظهر في إهمالهم جانب الاقتصاد الجزئي، أما الكينزيين الجدد يعتمدون في تحاليلهم على أسس الاقتصاد الجزئي حتى أصبحوا تدريجيا من الرموز البارزة التي حملت انتقادات لغياب مرجع اقتصادي جزئي في التحليل الكينزي.[1]

قام الاقتصاديون الكينزيون الجدد بالبحث عن أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الحقيقي في إطار المنافسة غير الكاملة، من أجل توضيح تطور معدل البطالة الهيكلي وتقاربه مع البطالة الفعلية (الدورية). هذه الأعمال أظهرت منحنى فيلبس للحقبة الثالثة الذي يختلف عن منحنى فيلبس للحقبة الثانية لفريدمان بإدخال عدم الكمال مع التشكيك في الخاصية الإرادية الكاملة لمعدل البطالة الطبيعي*، وفي وحدته واستقراريته.[2]

أولا– نموذج ws-ps:

ذهبت نظريات البطالة المعاصرة أبعد من فريدمان في البحث عن أسباب البطالة الطبيعية، وقد سمحت بتفسير استمرار ارتفاع البطالة عند مستويات مرتفعة في العديد من الدول المتقدمة، باستخدام نموذج ws-ps الذي يمثل النموذج الاقتصادي للكينزيين الجدد Layard, Nickell وJackman 1991، والذي من خلاله يتم تحديد محددات البطالة التوازنية المرتبطة بالجمود الحقيقي، التشوهات الضريبية...

المنحنى ws هو منحنى تشكيل الأجور وهو منحنى شبه عرض العمل أين يتم الأخذ بعين الاعتبار عدم كمال السوق، حيث بإمكان العمال الحصول على أجر حقيقي أعلى من الأجر التنافسي، مستواه يعتمد على الأجر المستهدف من قبل العمال، الاقتطاعات المثقلة من الأجراء وعوامل أخرى كإعانات البطالة.[3] وهو منحنى متناقص مع معدل البطالة، حيث قدرة التفاوض الأجراء ترتفع مع انخفاض البطالة،

[1] - David Begg, Stanly Ficher, et autre, « **Macroéconomie** », 2ème édition, Dunod, Paris, 2002, pp 329-330.

*يفضل الكينزيون الجدد استخدام مصطلح البطالة التوازني بدلا من مصطلح البطالة الطبيعي لإظهار تطورات البطالة الهيكلية.

[2]- Liêm Hoang-Ngoc, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », Press universitaires du septentrion, France, 2007, pp 93-95.

[3] [3]- Ibid, pp 97-98.

وقدرتهم على الحصول على أجور مرتفعة يكون أقل مع ارتفاع البطالة.[1] ومعادلة الأجر تكتب من الشكل:

$$W = w_c - aU + t_w + z_w$$

w_c: الأجر الحقيقي المستهدف من الأجراء. t_w: الضرائب والمساهمات الاجتماعية على الأسر.

z_w: العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على الأجور (إعانات البطالة، قوة النقابات العمالية)

أما المنحنى ps فهو منحنى تشكيل الأسعار وهو يمثل منحنى شبه طلب على العمل في إطار المنافسة الاحتكارية في سوق السلع. المؤسسات هي صانعة للسعر (price maker) وتجدد أسعارها بدلالة هامش ربح مطبق على تكاليف الإنتاج والضرائب، المساهمات الاجتماعية، والتكاليف الأخرى التي من الممكن أن تتحملها. هذا المنحنى متزايد حيث القدرة على الاحتكار ترتفع مع ضيق سوق السلع وارتفاع معدل البطالة مما يسمح للمؤسسات برفع هوامشها وأسعارها.[2] كما أنه كلما كانت الأجور الحقيقية وبالتالي التكاليف مرتفعة كلما انخفض الطلب على العمل وارتفعت البطالة.[3] معادلة السعر تكتب كما يلي:[4]

$$P = w - ¶ + t_e + m + bU + z_p$$

¶: مكاسب الإنتاجية، t_e: الضرائب والمساهمات الاجتماعية على المؤسسات، m: الهامش المستهدف.

z_p : العوامل الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على معدل الهامش أو الأسعار (سعر الفائدة....)

وعليه فإن النيرو الجديد الذي أعيد تسميته بالبطالة التوازنية يتحدد بتقاطع المنحنيين ws وps:[5]

$$NAIRU = w_c - ¶ + m + t_e + t_w + z_w + z_p/a - b$$

مما سبق نجد أن النيرو غير إرادي، عند الأخذ بعين الاعتبار أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الحقيقي (نظرية أجور الكفأة، المدخلات المخرجات...)

[1] - Denis Anne, Yannick L'horty, « **Economie de l'emploi et du chômage** », Armand Colin éditeur, Paris, 2013, p 146.
[2]- Liêm Hoang-Ngoc, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », op,c.i.t, p 98.
[3] - Denis Anne, Yannick L'horty, op,c.i.t, p 146.
[4] - Liêm Hoang-Ngoc, Ibid, p 98.
[5] - ibid, p 99.

الشكل(34): محددات النيرو وفقا لنموذج ws-ps

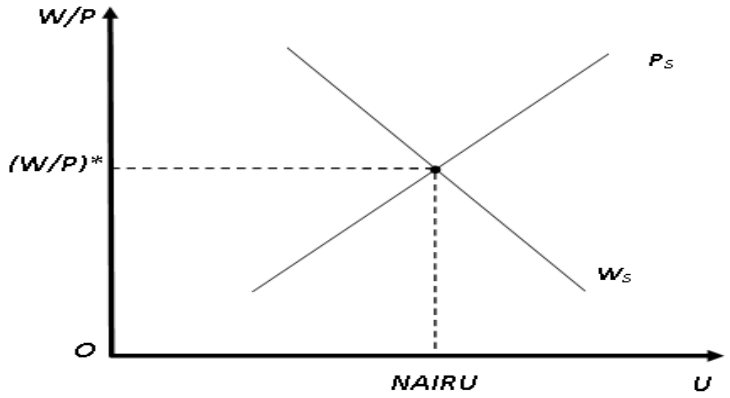

Source : Liêm Hoang-Ngoc, **« Rigidité salariales et chômage les frontières classiques du programme néo-keynésien étaient-elles tracées ?** », Cahiers d'économie Politique, L'harmattan, Vol 1**,** n° 48, 2005, p180.

إن ارتفاع القدرة التفاوضية للأجراء، الضرائب على الأجراء، إعانات البطالة، مستوى الأجر المستهدف، ينقل المنحنى ws لأعلى مما يرفع من معدل البطالة التوازني. كما أن ارتفاع المساهمات الاجتماعية على المؤسسات، أو انخفاض الإنتاجية ينقل منحنى ps لليمين ويرفع معدل البطالة التوازني. وأيضا أي انخفاض في القدرة الاحتكارية للمؤسسات تترجم بانخفاض هامش ربحها تؤدي لتخفيض معدل البطالة التوازني، حيث ارتفاع خاصية التنافس في سوق السلع يؤدي لانخفاض المنحنى ws وانتقال المنحنى ps لليسار مما يعمل على تخفيض البطالة التوازنية.[1] أما إذا كانت المنافسة أقل ارتفاعا (ارتفاع القدرة الاحتكارية للمؤسسات) يكون هامش الربح والأسعار أعلى مما ينقل المنحنى ws لأعلى والمنحنى ps لليمين ويرتفع معدل البطالة التوازني.[2]

وعليه يمكن في الأجل الطويل تحفيز معدل البطالة التوازني بتحفيز الاستثمار ورفع إنتاجية العمل أو التأثير على سلوك النقابات العمالية للأخذ بعين الاعتبار معدلات البطالة، ضبط سوق السلع بجعله أكثر تنافسية، تحسين فعالية عملية المطابقة. ويمكن تخفيض المساهمات الاجتماعية والضرائب المباشرة.[3] وفي حين أن سياسة الدخل للكينزيين تتوافق مع تعديل زيادة الأجور مع مكاسب الإنتاجية، فإن سياسة النيوكينزيين توصي كتدبير هيكلي تطور التكاليف الأجرية بإيقاع أقل من مكاسب الإنتاجية، كما يمكن تحفيز البطالة التوازنية بتخفيض إعانات البطالة والدخول البديلة من أجل تخفيض المكون الإرادي للبطالة التوازنية الناجم عن فخ الخمول.[4]

[1]- Patrick Artus, « **Macroéconomie : problème contemporains** », Economica, Paris, 2003, p 126.
[2] - Denis Anne, Yannick L'horty, op,c.i.t, p 147.
[3] - Patrick Artus, Ibid, pp 126-127.
[4] - Liêm Hoang-Ngoc, « **Rigidité salariales et chômage les frontières classiques du programme néo-keynésien étaient-elles tracées ?** », Cahiers d'économie Politique, L'harmattan, Vol 1**,** N°48, 2005, pp 181-182.

وعليه معدل البطالة التوازني المعبر عنه في نموذج ws-ps يتميز عن معدل البطالة الطبيعي لمنحنى فيلبس للحقبة الثانية، ففي حين لهذا الأخير قيمة واحدة ومستقرة في المدى الطويل، معدل البطالة التوازني للكينزيين الجدد يتحرك في المدى القصير، كما أنه يختلف عن معدل البطالة الطبيعي لفريدمان في خاصيته اللاإرادية المفسرة بأسس الاقتصاد الجزئي لمنحنى تشكيل الأجور الناجمة عن تحديد أجور الكفاءة للعمال insiders.[1]

النيرو الجديد ومعدل البطالة الطبيعي لفريدمان مصطلحان ينصبان في وعاء واحد، وفقا لتعريف فريدمان هذه البطالة التوازنية تفسر بأنها بطالة طبيعية.[2]

وعليه السياسات الاقتصادية التوسعية غير فعالة في التأثير على البطالة إلا إذا كانت أعلى من معدلها التوازني.

ثانيا- الجمود الاسمي والحقيقي ومنحنى فيلبس لـ Akerlof:

1- أثر التخلفية: (effet d'hystérésis) المصطلح hystérésis المستخدم في هذا الأثر هو متبني من الفيزياء، ويقصد به الظاهرة التي تستمر على الرغم من أن الأسباب التي ولدتها اختفت. وبإسقاط هذا التعريف على البطالة، يقصد به أن البطالة الفعلية (الدورية) تستمر وتتحول إلى هيكلية رغم اختفاء الأسباب التي ولدت هذه البطالة.[3] ويمكن تفسير ذلك بأن معدل البطالة في فترة معينة يعتمد على معدل البطالة الملاحظ في فترات سابقة، حيث مدة متوسطة مرتفعة من البطالة تولد انخفاض في قيمة رأس المال البشري، انخفاض في قابلية توظيف العمال (l'employabilité)، انخفاض حوافز الأفراد أو عدم قدرتهم على إيجاد وظائف بسبب نقص تكوينهم المستمر،[4] مما يحول هذه البطالة الدورية إلى بطالة هيكلية دائمة.[5] وعليه يمكن لسياسات الاقتصادية أن يكون لها دور في أثر التخلفية، فالانكماش النقدي والمالي يمكن أن يرفع المكون الدوري للبطالة التي تصبح مع مرور الوقت هيكلية.[6] ويعتبر مقال Summers و Blanchard (1988) من أولى التطبيقات لأطروحة الكينزيين الجدد في تفسير ارتفاع البطالة الهيكلية، وقد عالج التجربة البريطانية التي تشهد بين 79 و86 ظهور مثل هذه الظاهرة. السبب

[1]- Liêm Hoang-Ngoc, « **Rigidité salariales et chômage les frontières classiques du programme néo-keynésien étaient-elles tracées ?** », op,c.i.t, p 181.
[2] - Liêm Hoang-Ngoc, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », op,c.i.t, p 102.
[3] - ibid, p96.
[4]- Laurent Braquet, « **L'éssentiel pour comprendre le marché du travail** », Gualino éditeur, Lextenso éditions, Paris, 2014, p 75.
[5] -Denis Anne, Yannick L'horty, op,c.i.t, p 141.
[6] - Laurent Braquet, Ibid, p 75.

الرئيسي للتخلفية كان التقييد غير المتوقع في الكتلة النقدية والذي تحول لبطالة طويلة المدى. بالاعتماد على فرضية التوقعات التكيفية لفريدمان بأن الأجور الاسمية تتكيف بتخلف زمني مع انخفاض الأسعار، وبالتالي يحدث ارتفاع مؤقت في الأجور الحقيقية يترافق مع ارتفاع مؤقت في معدل البطالة أعلى من المستوى التوازني، هذا الارتفاع في البطالة يولد ضغط على الأجور الاسمية للانخفاض إلى غاية عودة الأجور الحقيقية لمستواها الأصلي المتوافق مع مستوى البطالة الطبيعي. لكن الأجور الاسمية لم تكن حساسة للارتفاع في البطالة مما أدى لانتقال معدل البطالة التوازني من 4.6% سنة 1979 إلى مستويات أعلى (11% سنة 1985) عند تضخم أقل ومستقر. (الإنتقال من A إلى B) حيث انخفض التضخم إلى 6.1% سنة 1985، واستقر في المتوسط في حوالي 7.5% خلال الفترة 80-87، ولم يرجع الاقتصاد لمستوى البطالة الطبيعي الأولي (C).

شكل(35): آثار سياسة انكماشية في بريطانيا (79-85)

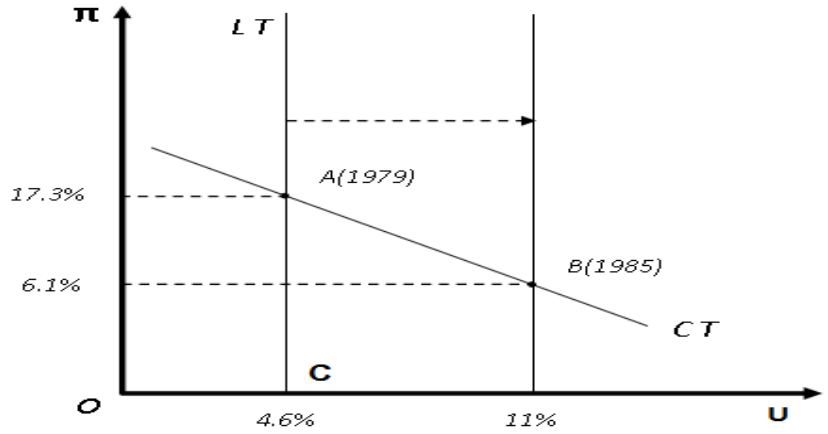

Source : Liêm Hoang-Ngoc, «**Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**», Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p97.

هذه الظاهرة تتفق مع أثر التخلفية، وعليه معدل البطالة التوازني لم يعد مستقر ووحيد. بالنسبة للنيوكينزيين، القدرة التفاوضية المرتفعة للعاملين (insiders) هي التي مارست ضغط قوي على الأجور في بريطانيا ما منع الأجور الحقيقية من الانخفاض.

2- منحنى فيلبس طويل الأجل لأكرلوف (Akerlof):

تم تبني افتراض الجمود للمدى الطويل من قبل Akerlof سنة 1996، الذي يرى بأن المؤسسات في إطار المنافسة غير الكاملة تحدد أسعارها بتطبيق هامش ربح على تكاليفها التي تتأثر بالأجور المتفاوض عليها مع العمال المالكين لقدرة تفاوضية معينة.

في غياب الجمود يتقارب الاقتصاد باتجاه النيرو، لكن مع وجود الجمود لانخفاض الأجور الاسمية، فإن أي محاولة من البنك المركزي لاستهداف معدل تضخم منخفض بسياسة نقدية تقييدية يولد صدمة على التكاليف، بسبب الأجور الحقيقية المرتفعة. رغم انخفاض معدل التضخم لا تستطيع المؤسسات تخفيض الأجور الاسمية من أجل الحفاظ على الأجر الحقيقي عند مستواه السابق، مما يؤدي لارتفاع البطالة التوازني.[1] هذا المصدر في الجمود هو سبب إنشاء منحنى فيلبس طويل الأجل من الشكل:

شكل(36): منحنى فيلبس طويل الأجل وفقا لـ Akerlof (1996)

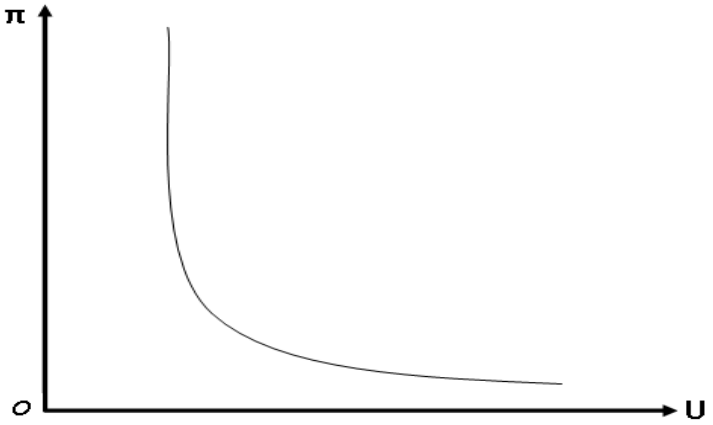

Source : Liêm Hoang-Ngoc, «**Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**», Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p104.

وعليه فإن السياسة النقدية الانكماشية التي تستهدف معدل تضخم منخفض تؤدي لارتفاع البطالة التوازنية. في الأخير يمكن القول أن باحثي المدرسة الكينزية الجديدة، يعمدون الأخذ بالعرض الكلي من خلال تفسيراتهم عن كيفية جمود الأجور، كما يمكن التأكيد ببساطة أن التحليل الكينزي الجديد يعطي أهمية أكبر للتنبؤات التشاؤمية بالمقارنة مع التحليل الكلاسيكي الجديد فيما يتعلق بالآثار الناجمة عن تقليص الطلب الكلي، لكنها تعطي أهمية أكبر للتنبؤات التفاؤلية فيما يتعلق بالنتائج التضخمية لإنعاش الطلب الكلي.[2] ويمكن إظهار تناقض المدرسة الكلاسيكية الجديدة والكينزية الجديدة عندما يتعلق الأمر بصدمة طلب سالبة كما يلي:

[1] - Liêm Hoang-Ngoc, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », op,c.i.t, pp 103-104.

[2] – صالح تومي، "**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988**–2000"، مرجع سبق ذكره، ص115.

شكل(37): آثار صدمة طلب سالبة على العرض والطلب الكليين

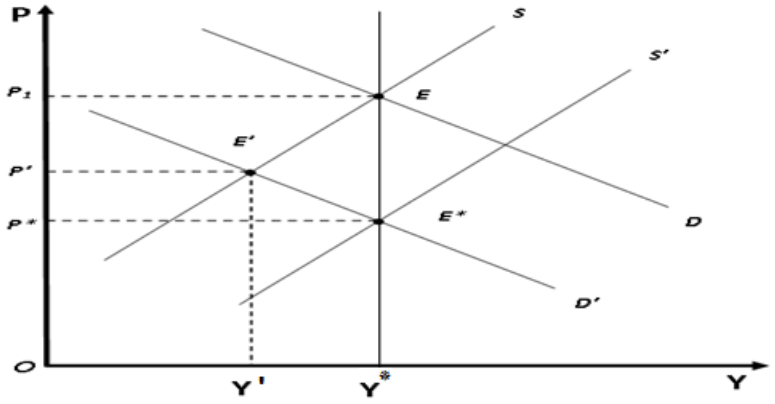

المصدر: من إعداد الباحثة

عندما قيام البنك المركزي بسياسة تقييدية، يؤدي تقليص الطلب (الانتقال من D إلى D') إلى تخفيض الأجور الاسمية الذي ينجم عنه انخفاض في التكاليف، وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي لليمين، لينتج التوازن الجديد عند مستوى التشغيل الكامل والبطالة الطبيعية (النقطة E^*). أما في حالة افتراض جمود الأجور للمدرسة الكينزية الجديدة، فإن منحنى العرض يبقى على حالة دون تغيير، وبالتالي يحدث التوازن عند النقطة (E') المترافقة مع مستوى إنتاج أقل وبطالة أعلى مع انخفاض في الأسعار. فإذا كان بإمكان السلطات العمومية تغيير سياستهم الاقتصادية قبل أن تمارس التخلفية أثرها على البطالة، يمكن القول أن هناك نوع من تسيير الطلب الكلي وذلك بإتباع سياسة توسعية للعودة بمنحنى الطلب لوضعه الأصلي (D).

سنة 2000 قدم Akerlof نموذجا يوضح فيه أثر تعديل التضخم المتوقع من قبل المؤسسات والأجراء. النموذج يحدد فئتان من المؤسسات، الفئة الأولى عقلانية وتتوقع آثار سياسة توسعية توقعا رشيدا، أما الفئة الثانية قريبة من العقلانية ولا تتوقع بشكل صحيح إلا عندما يبلغ التضخم مستويات مرتفعة، وكل المؤسسات تحدد أجر الكفاءة عند مستوى البطالة الطبيعية. النموذج يحدد معدل بطالة طبيعي مترافق مع تضخم صفري، ويدمج الجمود الاسمي بافتراض أنه عند مستويات تضخم ضعيفة الجزء من المؤسسات القريبة من العقلانية أكبر من الجزء من المؤسسات العقلانية، وعليه معظم المؤسسات لا يدمجون الآثار التضخمية للسياسة التوسعية في أجورهم الاسمية، مما ينتج أجر حقيقي أقل من الأجر السائد إذا كانت كل المؤسسات عقلانية، وعليه تنخفض البطالة بواسطة نسبة معينة من التضخم. مما يمنح منحنى فيلبس للأجل الطويل شكل انحدار سلبي عند معدلات التضخم المنخفضة. هذا الانحدار يصبح موجب عندما يكون التضخم أعلى من نسبة معينة مقدرة بحوالي 2.6%، نسبة أكثر

فأكثر من المؤسسات تصبح عقلانية مع ارتفاع التضخم. عند مستويات تضخم مرتفعة ابتداءا من 6% منحنى فيلبس للأجل الطويل يصبح عموديا.[1]

شكل(38): منحنى فيلبس للأجل الطويل وفقا لـ Akerlof (2000)

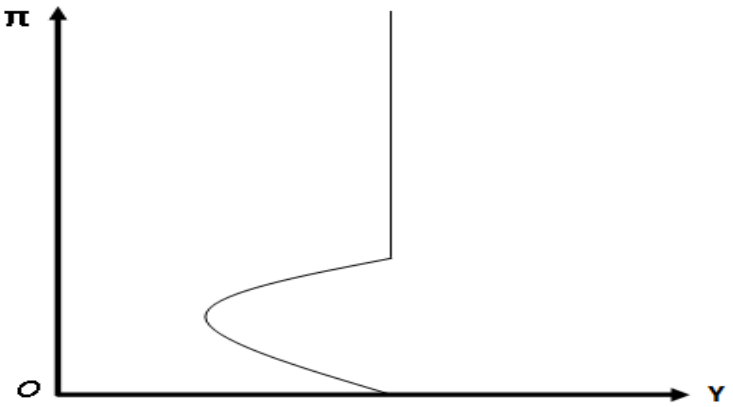

Source : Liêm Hoang-Ngoc, «**Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**», Press universitaires du Septentrion, France, 2007, p106.

المطلب الثالث: منحنى فيلبس النيوكينزي

أوضح John. M. Robert أن العديد من النماذج الكينزية الجديدة بما فيها العقود المتذبذبة* لتايلور (1980,1979) و Calvo (1983)، النماذج ذات تكلفة تعديل السعر (1982) Rotemberg، لها صيغة مشتركة شبيهة بمنحنى فيلبس المدعم بالتوقعات لفريدمان وفلبس، وبذلك ترتبط علاقة بطالة–تضخم بمفهوم الجمود الاسمي في الاقتصاد. وبما أن الأسعار لزجة في النماذج النيوكينزية فإن تعديل الأسعار يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الأسعار المستقبلية، كما أن العديد من التقديرات لهذه النماذج مثل Taylor (1989,1980)، (Rotemberg (1982، استندت على تقنية المعلومات الكاملة أين تشكل التوقعات بافتراض العقلانية.[2]

وقد كان Gali وGertler (1999) أول من قدرا منحنى فيلبس النيوكينزي حيث قاما بربط التضخم بالتكلفة الحدية الحقيقية وتعويضها بفجوة الناتج كمتغير ينوب عنها والتضخم المتوقع باستخدام قانون النظر للأمام، كما قاما بتوسيع النموذج الأساسي لطبعة هجينة بالسماح للمؤسسات باستخدام "قانون

[1] - Liêm Hoang-Ngoc, « **Le fabuleux destin de la courbe de Phillips** », op,c.i.t, p 105.

* Stagered contract: هي عقود السعر أو الأجر التي لا تنتهي في نفس الوقت، والتي تعني بأن بعض الوكلاء أو المؤسسات لا يمكنها تغيير سعرها متى رغبت. وتظهر أهمية العقود المتذبذبة لتايلور بإدخال الجمود الاسمي في الاقتصاد.

[2] - John M. Roberts, **« New Keynesian economics and the Phillips curve** », Journal of money, credit, and banking, Vol 27, N4, November 1995, p 975.

الإبهام" وذلك بالنظر للتضخم المتخلف زمنيا، مع وجود مؤسسات تستعمل قانون النظر للأمام. وقد قاما بتقدير معالم النموذج باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي المتوفرة.

أولا- نظام التسعير الأمثل ومنحنى فيلبس النيوكنزي:

لقد تطورت الإنجازات الحديثة لنماذج النيوكينزيين حول منحنى فيلبس باستخدام التوقعات الرشيدة من النماذج الأولى للأسعار اللزجة المستندة على أعمال Akerlof, Taylor, Rotemberg, Calvo Robert حيث تم دمج هذه النماذج في تركيب مشترك يطلق عليه منحنى فيلبس النيوكينزي.[1]

منحنى فيلبس النيوكينزي NKPC المصاغ من قبل Gali وGertler يستند على نموذج التسعير لكالفو (Calvo 1983) حيث يتم تحديد الأسعار من المؤسسات الاحتكارية التنافسية على الشكل التالي: كل مؤسسة يمكنها تغيير سعرها باحتمال $1-\theta$، واحتمال θ ببقاء سعرها ثابت كما أن المؤسسات تواجه معدل خصم مشترك B.[2] مع العلم أن المؤسسات التي تغير سعرها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن هذا السعر بإمكانه البقاء ثابتا لعدة فترات. ويمكن صياغة مستوى السعر الكلي في الفترة t من الشكل: [3]

$$p_t = \theta\, p_{t-1} + (1-\theta)p^*$$

حيث يمثل p^* السعر الأمثل المختار من قبل المؤسسات التي بإمكانها تغيير أسعارها في حالة غياب الجمود، ويمكن كتابته من الشكل:

$$p_t^* = (1-B\theta)\sum_{i=0}^{\infty}(B\theta)^i\, Ep_{t+i}^* \rightarrow p_t^* = (1-B\theta)\sum_{i=0}^{\infty}(B\theta)^i\, E(u+mc_{t+i}) \dots (1.1)$$

أي أن الحل الأمثل يتمثل في أن تضع المؤسسة سعرها مساوي للمتوسط المرجح للأسعار التي تتوقع وضعها في المستقبل إذا لم يكن هناك جمود في السعر، والتي تتحدد كهامش ربح عبر التكلفة الحدية. فبما أنها غير قادرة على تغيير سعرها في كل فترة، فإنها تحاول الاحتفاظ بالسعر الصحيح في المتوسط. نلاحظ أن المعادلة الأخيرة (1.1) تمثل حل لمعادلة فرق عشوائية من الشكل: $Y_t = aX_t + bE_tY_{t+1}$، حيث:

[1] - Chengsi Zhang, Joel Clovis, « **The New Keynesian Phillips curve of rational expectations : a serial correlation extension** », Journal of Applied economics , Vol XIII, N1, may 2010, p 161.
[2] - Sophocles N. Brissims, Nicholas S. Magginas, « **Inflation forecasts and the new keynesian Phillips curve** », working paper n°38, Bank of Greece, 2006, p 9.
[3] - S. Du Plessis and R Burger, « **A New Keynesian Phillips curve for South Africa** », SARB conference, 2006, p 62.

$Y_t = p_t^*$ / $X_t = (u + mc_t)$ / $b = B\theta$ / $a = (1 - B\theta)$، وعليه فإنه يمكن كتابة معادلة السعر الأمثل من الشكل:

$$p_t^* = (1 - B\theta)(u + mc_t) + B\theta\, E_t(p_{t+1}^*)$$

بتعويض صيغة السعر الأمثل p_t^* من المعادلة (1.1) في المعادلة السابقة نجد:

$$\frac{1}{1-\theta}(p_t - \theta p_{t-1}) = \frac{B\theta}{1-\theta}(E_t p_{t+1} - \theta p_t) + (1 - B\theta)(u + mc_t)$$

وبإعادة ترتيب المعادلة السابقة نجد:

$$\pi_t = BE_t(\pi_{t+1}) + \frac{(1-\theta)(1-B\theta)}{\theta}(u + mc_t - p_t)$$

وبما أن التكاليف الحدية الحقيقية تعرف من الشكل: $mcr_t = u + mc_t - p_t$، فإنه يمكن كتابة منحنى فيلبس النيوكينزي من الشكل:[1]

$$\pi_t = BE_t(\pi_{t+1}) + \lambda mcr_t \qquad / \qquad \lambda = \frac{(1-\theta)(1-B\theta)}{\theta}$$

وعليه فإن التضخم يعتمد إيجابيا على التكلفة الحدية الحقيقية، وعلى معدل التضخم المتوقع للفترة (t+1) بناءا على المعلومات المتوفرة في الفترة t.[2]

يرى Gali وGertler أنه بالاعتماد على الافتراض المنطقي أن هناك علاقة نسبية بين فجوة الإنتاج والتكلفة الحدية الحقيقية من الشكل: $mcr_t = \delta Y_t$، فإنه يمكن كتابة المعادلة السابقة لمنحنى فيلبس النيوكينزي من الشكل:[3] $\pi_t = BE_t(\pi_{t+1}) + \alpha Y_t$ / $\alpha = \lambda.\delta$ ....(1.2)

وعليه فإن التضخم الحالي يعتمد على التضخم المتوقع للفترة الموالية والطلب الكلي الحالي الممثل بفجوة الناتج، وعليه إذا بقي التضخم المتوقع على حاله، فإن انخفاض الطلب الكلي الحالي (انخفاض فجوة الناتج وارتفاع فجوة البطالة) سيؤدي إلى تخفيض معدل التضخم الحالي، والعكس.[4] لكن مع التوقعات العقلانية، فإن التحركات غير المتوقعة في التضخم تؤدي لآثار حقيقية في المدى القصير فقط،

[1] - S Du Plessis and R Burger, op, c.i.t, p 62.
[2] - Chengsi Zhang, Joel Clovis, op,c.i.t, p 161.
[3] - S Du Plessis and R Burger, Ibid, p 62
[4] - Izabela Blundnik, « **The New Keynesianism – proclamation of a consensus?** », Poznan University of economics review, Vol 9, N° 1, 2009, p 17.

بما أن توقعات التضخم ستتعدل وتؤثر على التضخم الحالي.[1]

هذا النموذج يعني أنه بإمكان البنك المركزي تخفيض التضخم فوريا وبدون تكاليف، حيث يمكن تخفيض التضخم بتعديل توقعات الفترة القادمة دون الحاجة لخفض النشاط الحقيقي في الاقتصاد.[2]

وبتكرار المعادلة (1.2) نحصل على:[3] $\pi_t = \alpha \sum_{i=0}^{\infty} B^i E_t(Y_{t+i})$

أي أن التضخم يساوي سلسلة الخصم لفجوات الناتج المستقبلية، وعليه الزيادة في التضخم الجاري يجب أن تعطي إشارة لزيادة مستقبلية في فجوة الناتج.

وفق النموذج السابق لمنحنى فيلبس النيوكينزي يمكن للبنك المركزي تخفيض التضخم فوريا بدون أي تكلفة، وبالتالي فقد أهمل قانون الإبهام* (the rule of thumb) والذي يعني وجود تكلفة لتخفيض التضخم، كما أنه غير متسق مع البيانات،[4] حيث يتعارض مع تجربة تخفيض التضخم المكلفة للولايات المتحدة كما وضحها Ball (1994), Moor and Fuhrer (1995), Nelson (1998), Fuhrer (2006).[5] ففي غياب صدمات العرض، استمرار التضخم يخلق تحدي لصانعي السياسات لتخفيض التضخم بواسطة تغيير التوقعات مباشرة، كيف يمكن لصناع السياسات الإقناع بأن التضخم سينخفض فوريا دون أي تكلفة للبطالة أو ضياع في الإنتاج عندما يرى الجمهور أن التضخم في استمرار.[6] ونتيجة لذلك وسع Gali وGertler نموذجهما أين تستخدم مجموعة من المؤسسات قانون الإبهام للنظر للخلف في تشكيلهم لتوقعاتهم التضخمية، والمجموعة الأخرى من المؤسسات تتصرف بشكل مثالي في تسعيرها كما هو الحال في نموذج كالفو.

ثانيا- نموذج منحنى فيلبس النيوكينزي الهجين:

مثلما هو الحال في النموذج الأساسي، فإن كل مؤسسة بإمكانها تغيير سعرها باحتمال $\theta-1$، مع احتمال θ ببقاء سعرها دون تغيير، كما هناك نوعان من المؤسسات في الاقتصاد، يتميزان بسلوكهما عندما يعدلان أسعارهما. W من المؤسسات تستخدم أسلوب النظر للخلف (**Backward-looking**) عند

---

[1] - Lena Vogel, « **The relationship between the hybrid new keynesian Phillips curve and the Nairu over time** », DEP discussion papers macroeconomics and finance series, 3, department economics and politics, university of Hamburg, 2008, p 4.

[2] - Chengsi Zhang, Joel Clovis, op, c.i.t, p 162.

[3] - Lena Vogel, Ibid, p 4.

* Rule of thumb: هو وسيلة للتقدير تستند على التجربة والممارسة بدلا من الحساب العلمي والقياس الدقيق.

[4] - Sophocles N. Brissims, Nicholas S. Magginas, op,c.i.t, p 9.

[5] - Chengsi Zhang, Joel Clovis, Ibid, p 162.

[6] - Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », economica, Vol 78, 2011, p 27.

تحديد الأسعار، و$(1-w)$ من المؤسسات ذات نظر للأمام (**Forward-looking**). هذه الأخيرة تحدد أسعارها كما يلي:[1]

$$p_t^f = (1 - B\theta) \sum_{i=0}^{\infty} B\theta^i \, E_t p_{t+i}^*$$

وعليه السعر المحدد في الفترة t هو متوسط مرجح للأسعار المثالية إلى غاية (t+i). وتكون المؤسسات ذات النظر للوراء أسعارها تبعا للقانون: [2]

$$p_t^b = x_{t-1} + \pi_{t-1}$$

x_{t-1} هو مؤشر السعر المكون في الزمن $(t-1)$ عبر كل المؤسسات الناظرة للأمام والوراء على حد سواء والمعطى بالعلاقة:[3]

$$x_t = (1 - w)p_t^f + wp_t^b$$

وعليه يصبح مستوى السعر الكلي في النموذج الهجين من الشكل: [4]

$$p_t = (1 - \theta)x_t + \theta p_{t-1}$$

بناءا على المعادلات السابقة نحصل على النموذج الهجين كالتالي:[5]

$$\pi_t = \delta_f E_t(\pi_{t+1}) + \delta_b \pi_{t-1} + \lambda mcr_t$$

$$\delta_f = \frac{B\theta}{\emptyset} \quad / \quad \delta_b = \frac{w}{\emptyset} \quad / \quad \lambda = \frac{(1-w)(1-B\theta)(1-\theta)}{\emptyset}$$

$$\emptyset = \theta + w\,[1 - \theta(1 - B)]$$

وعليه فإن التضخم يعتمد على بالإضافة إلى التضخم المتوقع للفترة القادمة على التضخم المؤخر، والتكلفة الحدية الحقيقية، المعرفة بحصة العمل والممكن صياغتها من الشكل:[6]

$$mcr_t = \frac{w_t l_t}{p_t y_t} = \frac{w_t / p_t}{y_t / l_t}$$

---

[1] - Mohamed Safouane Ben Aissa, « **Dynamiques de l'inflation Américaine autour des changements structurels : essais théoriques et empiriques** », Thèse pour obtenir le grade de docteur, sciences économiques, Université d'Aix-Marseille II, 2004, p55.

[2] - ibid.

[3] - ibid.

[4] - ibid.

[5] - James M. Nason, Gregor W. Smith, « **Identifying the New Keynesian Phillips curve** », USC FBE DEPT. Macroeconomics and international finance workshop, 2006, p 3.

[6] - Izabela Blundnik, op,c.i.t, p 18.

- Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op, c.i.t, p25.

الإنتاج : y_t / التوظيف : l_t / الأجر الاسمي: w_t

الأجر الحقيقي على الإنتاج المتوسط للعمل: $\frac{w_t/p_t}{y_t/l_t}$

يرى Gali وGertler أن السمة المميزة للنموذج الهجين هي أن التكلفة الحدية الحقيقية هي قوة حقيقية مؤثرة على التضخم بدلا من فجوة الإنتاج وأنها أكثر ملائمة لتعكس مستوى النشاط الاقتصادي، وباستخدام طريقة التقدير بالعزوم (Generalized Method of Moments) أوضحا أن محددات المعادلة الأخيرة تصف ديناميكية التضخم بشكل جيد ومرض.[1] كما استنتجا أن سلوك النظر للأمام δ_f أكبر بكثير من سلوك النظر للخلف δ_b أي أن سلوك النظر للأمام هو المهيمن وبالتالي تشكيل السعر يطغى عليه تصرف النظر للأمام.[2]

وفقا للنموذج الهجين فإنه يمكن للسياسة النقدية التأثير على القطاع الحقيقي بشكل مؤقت في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل لا تكون هناك مقايضة ويمكن للسياسة النقدية التأثير فقط على المتغيرات الاسمية.[3]

وقد تعرض منحنى فيلبس الهجين للعديد من التساؤلات:[4]

نقد Karanassou وSnower النتيجة الضمنية بعدم وجود علاقة بين التضخم ومستوى الإنتاج (البطالة) في الأجل الطويل، ويريان أن منحنى فيلبس النيوكينزي يصبح عموديا فقط في حالة كون وزن معاملات النظر للأمام والنظر للخلف متساويان. فإذا هيمنت القيم المتخلفة للتضخم على القيم الناظرة للأمام، فإن انحدار منحنى فيلبس النيوكينزي سيكون سلبيا، أي أن الأجور الاسمية والأسعار لا تتبع التغير في عرض النقود، وعليه كلما كان نمو عرض النقود أسرع كلما كان التخلف في التعديلات الاسمية أكبر، أي أن النمو النقدي يؤدي لزيادة الإنتاج. أما إذا هيمنت قيم التضخم الناظرة للأمام على القيم المتخلفة، فإن انحدار منحنى فيلبس النيوكينزي للأجل الطويل سيكون إيجابيا، بما أن الأسعار والأجور الحالية تعتمد على التوقع المستقبلي لعرض النقود، فإن القيم الاسمية تسبق التغيرات النقدية، وفي هذه الحالة يؤدي التوسع النقدي لانخفاض النشاط الحقيقي والإنتاج.

[1] - Chengsi Zhang, Joel Clovis, op, c.i.t, p 162.
[2] - Robert Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », op, c.i.t, p 28.
[3] -Izabela Blundnik, op,c.i.t, p 18.
[4] - ibid, p 19.

النقاش حول منحنى فيلبس النيوكينزي الهجين لم يتعلق فقط بدور التوقعات الناظرة للأمام والتكيفية، بل أيضا بآليات الطلب الكلي الحقيقي التي تؤثر على التضخم بأكثر طريقة مباشرة. في حين أوضح كل م Gali (1999) و Gertler، Sbordone (2005،2002) ، Kurmann (2004)، (2005) Batini et al أن التكلفة الحدية توضح سلوك التضخم بشكل أوضح، إلا أن هذه النتيجة تم رفضها من قبل Bradsen et al (2002)، Lindé (2005)، Rudd (2005) و Whelan، (2005) Jondeau وBihan، Neiss (2005) و Nelson .

خـــلاصة الـــفـــصـــل:

من خلال دراسة الفصل الثالث الذي تم فيه معالجة منحنى فيلبس، تطوره، وتفسير مختلف المدارس الاقتصادية له ولإمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية. يمكن حوصلة جملة النقاط التالية:

– ساد لدى الاقتصاديين الكينزيين الاعتقاد بوجود علاقة عكسية بين البطالة والتضخم معبر عنها بمنحنى فيلبس الذي تم استخدامه كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية للبحث عن التوليفة الملائمة بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل. وقد استمر هذا الاعتقاد منذ بداية الستينات إلى غاية الركود التضخمي الذي أدى لاختفاء منحنى فيلبس.

– تم إدخال التوقعات التضخمية على منحنى فيلبس سواء تكيفية أو عقلانية، وعليه يرتبط التضخم في هذا الحالة بعلاقة عكسية مع معدل البطالة وطردية مع التضخم المتوقع الذي يؤدي لانتقال منحنى فيلبس لليمين أو اليسار.

– في حين انحراف البطالة عن معدله الطبيعي هو انحراف دائم عند الكينزيين، إلا أنه انحراف مؤقت لدى النقديين، أين توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الأجل القصير فقط، وتنعدم في الأجل الطويل أين لا يمارس التضخم أي أثر على معدل البطالة الذي يستقر عند مستواه الطبيعي في الفترة الطويلة عندما تكون التوقعات محققة ومدخلة تماما في الأجور.

– يعتقد الكينزيون أن منحنى فيلبس مسطح عند معدلات البطالة المرتفعة، وعليه يمكن تخفيض البطالة بتكلفة ضئيلة فقط في معدل التضخم. بينما يرى النقديون أن منحنى فيلبس حاد تماما وسياسات التوسع تؤدي في الأجل القصير إلى معدل معتبر من التضخم دون توفير منافع كبيرة من حيث تخفيض البطالة.

– ينكر النيوكلاسيك وجود مقايضة بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل، فإذا كانت تغيرات السياسة الاقتصادية صادقة فإنه في ظل التوقعات الرشيدة للأفراد، لا يمكن للسلطات التأثير على معدلات البطالة كما أن بإمكانها تخفيض التضخم بتكلفة كلية جد ضئيلة. أما في حال كون السياسات عشوائية، فجائية وغير متوقعة، تظهر العلاقة بين البطالة والتضخم والتي سرعان ما تزول بمجرد إدماج تلك السياسة في توقعات الأفراد.

– يؤمن النقديون والنيوكلاسيك بعدم فعالية السياسات الاقتصادية وعدم إمكانية استخدام منحنى فيلبس كأداة سياسية، وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن تدخل الدولة بسياساتها التوسعية بزيادة

الإنفاق وخلق النقود لمواجهة البطالة هو مصدر الركود التضخمي، حيث يرى فريدمان أن التضخم ذو المصدر النقدي يؤدي لإختلالات وتوقعات خاطئة تؤدي لزيادة البطالة مع زيادة التضخم.

– تم إدخال صدمات العرض في صيغة منحنى فيلبس من قبل Gordon، وبالتالي فإن فجوة الإنتاج تقود التضخم إيجابيا، بينما التضخم يقود فجوة الإنتاج سلبيا بسبب صدمات العرض. أي يمكن أن تتسبب صدمة عرض سلبية كانخفاض الإنتاجية، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أسعار النفط، في انتقال منحنى فيلبس لليمين، وانخفاض العرض الكلي وما يصاحبه من حدوث تضخم ركودي.

– يؤكد الكينزيون الجدد على حتمية معالجة الطلب والعرض معا، ويعتمدون في تحاليلهم على أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الاسمي والحقيقي، مع استخدام التوقعات الرشيدة في نماذجهم لتفسير آثار السياسات الاقتصادية على الإنتاج والبطالة على الأقل في الأجل القصير.

– يتفق النيوكينزيون مع النقديين في التدخل السيء للدولة في السبعينات، إلا أنهم يرون أن مصدر التضخم الركودي في السبعينات لم يكن السياسات التوسعية كما يرى النقديون والنيوكلاسيك، وإنما نتيجة ارتفاع أسعار البترول ونفقات الإنتاج، بالإضافة للسياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها الدولة لمواجهة التضخم والتي زادت من حدة البطالة، في حين التضخم ليس في جوهره ظاهرة نقدية وبقيت أسبابه موجودة. كما يعارض الكينزيون الجدد النقديين والنيوكلاسيك فيما يخص فعالية السياسة الاقتصادية، ويدعون للمطالبة بتدخل الدولة واتخاذ ما يلزم من السياسات النقدية المالية لتحقيق الاستقرار.

نلاحظ أن العلاقة بين البطالة والتضخم ومدى استقرارها وإمكانية استخدامها كأداة للسياسة تختلف باختلاف الفترات الزمنية، وباختلاف هيكل الاقتصاديات المختلفة، لذا يجدر بنا قبل دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر، تحليل واقع كل منهما في الجزائر، أسبابهما، والسياسات المتبعة للتقليل من معدلاتهما، وهو ما سيتم توضيحه في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

واقع البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل جعلته من الاقتصاديات الدولية المتخلفة، خاصة مع اعتماده على صادرات البترول بنسبة تفوق 96%، مما جعله أكثر عرضة للاختلالات الاقتصادية التي تفرضها التقلبات الحادة التي تحصل مؤخرا في أسعار المحروقات. الأمر الذي جعل الجزائر تعاني من معدلات تضخم مرتفعة معظم السنوات.

بالإضافة إلى التضخم فإن الجزائر تعاني من ظاهرة البطالة، بالإضافة إلى معدلات النمو المنخفضة، وحدوث اختلالات في كل من الاستثمار والإنتاج في بعض القطاعات الاقتصادية المهمة.

وبعد أن قمنا بدراسة وتحليل كل من ظاهرتي التضخم والبطالة نظريا، وكذلك دراسة العلاقة بينهما في مختلف النظريات الاقتصادية، سنحاول فيما يلي أن نتعرف على واقع هاتين الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري وتطور كل منهما، مع التركيز على الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، وذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلاتهما، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة الجزائرية للحد من هاتين الظاهرتين، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، بنك الجزائر، وزارة المالية، والديوان الوطني للإحصائيات.

ولهذا الغرض تم تقسيم الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: خصص لدراسة وتحليل واقع التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال معرفة مراحل تطوره، أسبابه، وكذلك أهم السياسات المتبعة للتقليل من معدلاته.

المبحث الثاني: فقد جاء لدراسة واقع البطالة في الجزائر من خلال تحليل تطور معدلاتها خلال فترة الدراسة، ومعرفة أسبابها وكذلك السياسات المتبعة للحد من هذه الظاهرة.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر

تشكل ضغوط التضخم في الجزائر إنشغالا كبيرا، إذ أثبتت التجارب التضخمية الدولية والدراسات التجريبية المختلفة أن التضخم يشوه قرارات الاستثمار والادخار والإنتاج، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد لعل أهمها تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي. لذلك سنحاول في هذا المبحث أن نلقي الضوء على ظاهرة التضخم في الجزائر، من خلال إبراز أهم مراحل تطورها بالإضافة إلى الأسباب المنشئة للظاهرة في الاقتصاد الجزائري، وفي الأخير سنتطرق إلى أهم الوسائل والسياسات التي اتبعتها السلطات الاقتصادية الجزائرية لتفادي هذه الظاهرة أو على الأقل الحد من نمو معدلاتها.

المطلب الأول: تطور التضخم في الجزائر

سنحاول من خلال هذا المطلب إعطاء نظرة عامة حول ظاهرة التضخم وتحليل أهم مراحل تطورها في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2015.

أولا: نظرة عامة حول التضخم في الجزائر

بعد أن بلغت معدلات التضخم مستويات مرتفعة من سنة 1990 إلى 1996 بسبب التعجيل في تحرير الأسعار والانتقال إلى الإقتصاد الحر، انخفضت بشكل واضح منذ 1997 واستمرت في الانخفاض لتبلغ 0.34% كحد أدنى سنة 2000 نظرا لجهود السلطات الرامية للحد من الضغوط التضخمية. بعد هذا الانخفاض في معدل التضخم تظهر البيانات أن هناك تقلبات كبيرة في معدلاته في السنوات الموالية التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خاصة خلال الفترة 2000-2011، حيث انطلقت من مستوى منخفض نسبيا لتصل خلال شهر أفريل 2012 إلى الذروة. وقبل عام 2007 كان معدل التضخم في الجزائر في معظم الأوقات أكثر انخفاضا مما كان عليه عند شركائها التجاريين، ولكن من عام 2007 فصاعدا أصبح أعلى، مع اتساع الفجوة في عام 2012.

ويدل التحليل الذي يغطي الفترة ما بعد 2007 على أن الزيادة في أسعار المواد الغذائية قد أسهمت بشكل رئيسي في ارتفاع معدلات التضخم، فعلى سبيل المثال ارتفع مؤشر القيم للسلع الغذائية المستوردة بنسبة 37.5% سنة 2008 مقارنة بـ: 29.6% سنة 2007. كما ارتفعت مساهمة ارتفاع أسعار الغذاء في ارتفاع معدلات التضخم الكلي من 2% سنة 2011 إلى 8% سنة 2012، مما يبين أن أسعار المواد الغذائية هي أكثر الأسعار ارتفاعا.[1]

[1] - International monetary fund, « **understanding inflation in Algeria** », IMF country report, n 13/48 February 2013, p 23.

وبالنظر إلى أن إيرادات النفط تذهب مباشرة إلى خزينة الدولة، فإن الطريقة الوحيدة التي سيستفيد منها المواطن من هذه الإيرادات هي عن طريق الإنفاق الحكومي على المشاريع والخدمات، فضلا عن الإنفاق الجاري (الرواتب، المساعدات)، فالنمو المتسارع نتيجة استغلال الإيرادات النفطية كإنفاق في المشاريع التنموية، لا بد أن يحمل معه قدرا من التضخم، إلى جانب ذلك زاد الائتمان المقدم للقطاع العام بنسبة تفوق 20% عام 2012، كما زاد حجم الائتمان المقدم للقطاع الخاص بنسبة 10% في نفس السنة، وكل هذا زاد من عرض النقود.

وقد تفاعلت هذه الزيادة في عرض النقد مع بعض العوامل الأخرى لتنتج عنها زيادة في معدل التضخم، ومن بين هذه العوامل نذكر منها: ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة الأجور والرواتب في القطاعين العام والخاص.[1]

ثانيا- تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

يمكن تقسيم تطور التضخم في الجزائر إلى مرحلتين من 1990-2000 ومن 2000-2015.

01- تطور التضخم في الجزائر من 1990 إلى 2000:

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2000 فترة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار[2] وإلغاء الدعم الحكومي، إضافة إلى التدابير الأخرى المتخذة ضمن توصيات صندوق النقد الدولي في إطار الاتفاقيات المبرمة مع الجزائر، والجدول الموالي يوضح أثر تحرير الأسعار على معدل التضخم في الفترة 1990-2000 كما يلي:

[1]- International monetary fund, **« Understanding inflation in Algeria** », op.cit, p 23.
[2] - kouider Boutaleb, « **Politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience Algérienne »**, l'office des publications universitaires, Alger, 2013, p 287.

جدول(02): تطور معدل التضخم في الجزائر (1990- 2000)

الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	معدل التضخم
1990	**16.65**
1991	**25.88**
1992	**31.67**
1993	**20.54**
1994	**29.04**
1995	**29.78**
1996	**18.68**
1997	**5.73**
1998	**4.95**
1999	**2.64**
2000	**0.34**

المصدر: بيانات البنك الدولي، http:// www.worldbank.org

يمكن أن نقسم هذه الفترة بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها كما يلي:

الفترة 1990-1995: عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 إلى 31.67% سنة 1992 أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل من بينها التوسع النقدي المتتالي خلال سنوات هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ: 11 نقطة ليصل إلى 20.54%، ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.[1] ثم عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث ارتفع من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04% سنة 1994، و 29.78% سنة 1995، ويمكن القول أن نظام الأسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة، بحيث أدت سياسة تحرير الأسعار إلى زيادة المسار التضخمي في الجزائر، علما بأن قانون العرض والطلب هو الذي يحدد سعر التوازن في السوق، والاقتصاد الجزائري تميز منذ الاستقلال بعرض صلب وطلب متزايد باستمرار مما أدى لارتفاع الأسعار الذي تزايد بشدة منذ 1990. بالإضافة إلى رفع

[1]- مراد عبد القادر، "**دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011، ص ص 66-67.

الدعم عن السلع المحددة في إطار اتفاق الاستعداد الإئتماني الثالث (أفريل 1994) لتصل نسبة السلع المحررة أسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك. وتخفيض قيمة الدينار.

الفترة 1996-2000: خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم وهذا ما يؤكد على مواصلة الجهود المتواصلة والرامية للحد من الضغوط التضخمية، ونجاحها بداية من عام 1996 حيث بلغ معدل التضخم 18.7% ثم بدأ في التراجع إلى غاية 2.64% سنة 1999، وتزامن هذا النجاح في تخفيض معدلات التضخم مع سياسة تحرير الأسعار خاصة مع نهاية 1997 أين أصبحت معظم الأسعار حرة وألغي الدعم العام على السلع الاستهلاكية والطاقة باستثناء عدد قليل منها.[1] وقد وصل معدل التضخم لرقم قياسي بلغ 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية، حيث تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية. وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة إجراءات تمت في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي وبالتالي الحد من الطلب على النقود من قبل الأعوان الاقتصاديين، نذكر منها:[2]

- الصرامة في تسيير السيولة من خلال تقليص نمو الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، تقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، بالإضافة إلى التخلي عن الإصدار النقدي لتمويل العجز الموازني.

- تدني حجم الائتمان المحلي من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد ورفع أسعار الفائدة.

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة التي عرفت أعلى مستويات لها خلال فترة الدراسة.

---

[1]- طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011**"، الأكاديمية للدراسات الأجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، جوان 2014، ص28.

[2]- محمد كريم قروف، "**السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (1999/2011)**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013، ص 272.

- عبد القادر بابا، "**السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 25/24 أفريل 2006، ص6.

- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "**تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على استهداف التضخم**"، الموقع : vu :15/8/2015

http://www.elbassair.net/Centre%20de%20t%C3%A9l%C3%A9chargement/maktaba/%D8%B1%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D9%85%D8%A7%D8%AC%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B1/s%C3%A9minaire/bachar/56.PDF

– بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.[1]

2– تطور التضخم في الفترة 2001 إلى 2015: يمكن توضيح تطور التضخم كما يلي:

جدول(03): تطور معدلات التضخم خلال (2001 – 2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	معدل التضخم
2001	4.22
2002	1.41
2003	4.26
2004	3.96
2005	1.38
2006	2.31
2007	3.67
2008	4.86
2009	5.73
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.25
2014	2.90

المصدر:– بيانات البنك الدولي: http:// www.worldbank.org

- Ministere des finances, direction du recueil des informations, www.dgpp-mf.gov.dz

نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل انتعاش أسعار النفط خاصة خلال الفترة 2000–2011، أن معدل التضخم لم يتجاوز معدل 8.89% كحد أقصى وذلك في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ: 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

إن الانخفاض في معدل التضخم لسنة 2000 لم يستمر طويلا حيث سرعان ما عاد إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد بـ: 3%، ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطيات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني

[1]– عبد الله قوري يحيى، "**محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970–2012**"، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 3.

المضمون، من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق.[1] بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002، ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%.[2]

ثم شهدت سنة 2003 ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26%، وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003.[3]

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ: 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة[4]، إلى عدة عوامل منها: تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%.

أما سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ: 1.38% أي بتراجع قدره حوالي نقطتين ونصف عما كان عليه سنة 2004، هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية.[5] بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى (-39%)،[6] كثني للسياسات النقدية وتدخل بنك الجزائر في إطار سياسات السوق المقيدة لامتصاص الفائض في السيولة لدى الجهاز المصرفي.

وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ: 2.31% ثم ارتفع في سنة 2007 إلى 3.67% أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية في الجزائر والمقدر بـ: 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا ارتفاع الرواتب والأجور دون أن يقابلها زيادة في الإنتاجية، وأيضا يرجع هذا الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع معدل نمو فائض السيولة المصرفية إلى 43% ، بالإضافة إلى ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية من 18.6% سنة 2006 إلى 21.5% سنة 2007، بعدما قدر سنة 2005 بـ 11.22%، وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم.

---

[1]- Achour Tani Yamna, « **l'analyse de la croissance économique en Algérie** », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

[2]- فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013، ص 204.

[3]- علي لزعر، فضيل رايس،"**الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة، 2014، ص 194.

[4]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5]- Achour Tani Yamna, Ibid, p 56.

[6]- فضيل رايس، نفس المرجع، ص 204.

في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية أي في 2008 إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة، وعموما يمكن القول أن السبب وراء بلوغ معدل التضخم نسبة 4.86% سنة 2008 راجع إلى ارتفاع أسعار الخدمات (البناء، النقل والاتصال) سنة 2006 وأيضا ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.[1]

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7%، والسبب وراء ذلك هو حدوث تضخم قوي في أسعار المواد الغذائية الطازجة.[2] فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بـ: 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لأسعار السلع الفلاحية الطازجة (+ 20.7%) المنتجة محليا.[3]

كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.[4]

وفي سنة 2010 عاد معدل التضخم للانخفاض نوعا ما حيث قدرت نسبته بـ: 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض التضخم في أسعار المواد الغذائية الطازجة، ويمكن القول إجمالا أن التضخم في سنة 2010 تولد أساسا من ارتفاع أسعار الخدمات والسلع المعملية،[5] أما في سنة 2011 فقد عاد معدل التضخم إلى الارتفاع من جديد حيث بلغ 4.52% وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجمع M2 في إحداث التضخم، ويمكن القول أن 62% من التضخم في سنة 2011 تعود إلى هذا السبب و7% تعود إلى

---

[1]- Zahira Bouhassoun, « **La relation monnaie-inflation dans le contexte de l'économie algérienne** », thèse pour l'obtention de doctorat en sciences économiques, université de Tlemcen, 2013/2014, p 256.

[2]- Fonds monétaire international, **« Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV** », rapport du FMI n 11/39, Mars 2011, p 5.

[3] - Ministère des finances, « **le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009** », direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009, p 12.

[4]– علي لزعر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص 195.

[5]– بنك الجزائر، تقرير حول "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011**"، 2011، ص4.

تحركات ارتفاع أسعار الخضر والفواكه الطازجة، كما ساهم التضخم المستورد من خلال ارتفاع أسعار المواد الزراعية المستوردة بنسبة 31%.[1] كما يوضح ذلك الشكل الموالي:

شكل(39): تطور أسعار مكونات الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من جانفي 2007 لسبتمبر 2010 (الوحدة مئوية)

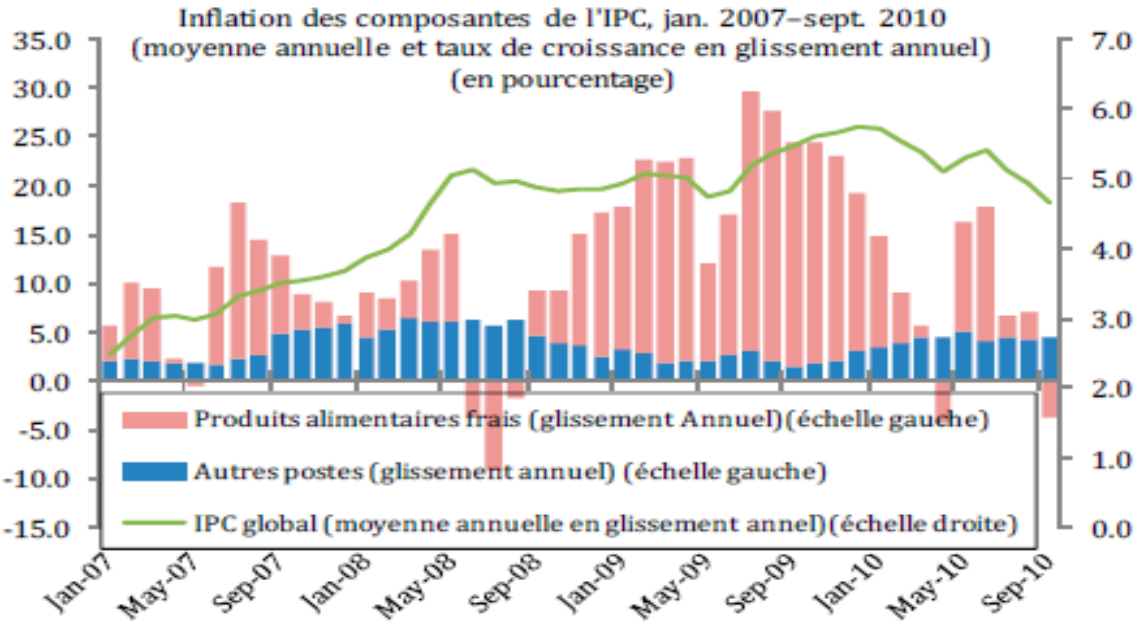

Source: Fonds monétaire international, **« Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV** », rapport du FMI n 11/39, Mars 2011, p 5.

أما سنة 2012 بلغ معدل التضخم ذروته خلال هذه الفترة حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق وتفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة (لحم، أغنام...) في نفس السنة مما ساهم بصفة كبيرة في تضخم الأسعار الداخلية (49.65%). وقصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتبارا من بداية سنة 2011 والمرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة لاحتواء الزيادة الكبيرة في أسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على هذه المنتجات، غير أن هذه التدابير لم تكن كافية للتأثير على أسعار التكلفة، كما أنه في الوقت الذي عرفت الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية انخفاضا محسوسا في الأسواق العالمية سنة 2012 (حوالي 10%)، فإن الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة لم تعكس بشكل كامل وفوري هذا الانخفاض فحسب، بل تطورت في الاتجاه المعاكس للاتجاه التنازلي لهذه الأسعار العالمية. هذا ما يلفت الاهتمام بضرورة متابعة تشكيل

[1]- Banque d'Algerie**, « Evolution économique et monétaire en Algéie** », Rapport 2010, p151.

الأسعار الداخلية للمنتجات الأساسية المستوردة، بحكم أن اختلالات الأسواق الداخلية تبقى قائمة وتعيق الهدف المرجو من خلال تدابير الدعم من طرف الدولة، لذا يتطلب إحداث إصلاحات مؤسسية من شأنها القضاء على الاحتكارات.[1] ويمكن توضيح تطور أسعار مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك من خلال الشكل التالي:

شكل(40): تطور أسعار مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك من جانفي 2010 لجويلية 2013 (الوحدة مئوية)

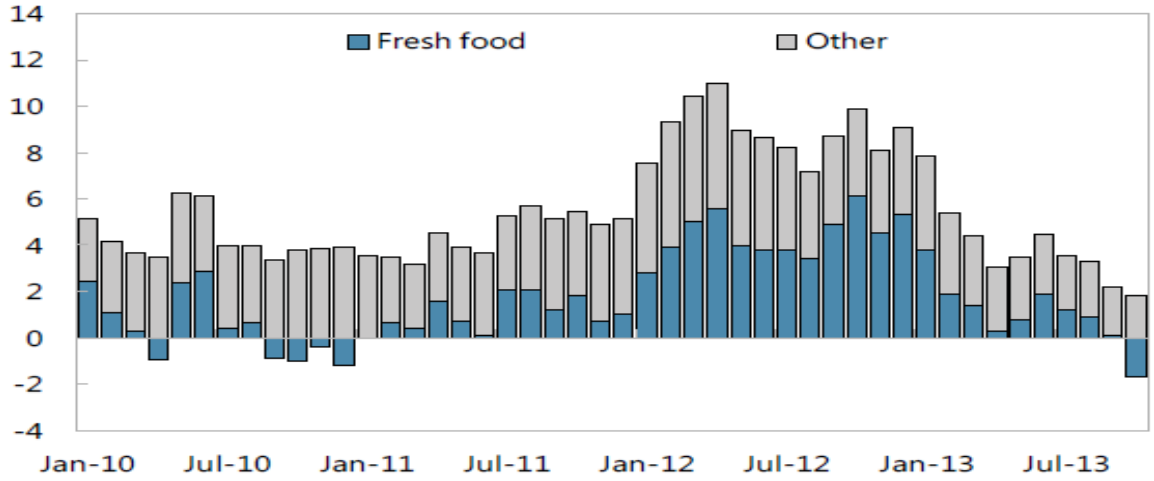

Source : International monetary fund, « **Algeria 2013 article IV consultation** », IMF country report N14/32, february 2014, p28.

بعدما عرف التضخم ارتفاعا قويا سنة 2012، سجل سنة 2013 تراجعا واسعا وسريعا، وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات يقدر بـ 3.25%، وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3.18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006، وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد (43.1%) في مؤشر الأسعار الكلي. ولم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى بـ 46% أقل 16.8 نقطة أقل من 2012. وذلك للتراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 2.02% في 2013 مقابل 21.4% في 2012، ويعد التراجع في أسعار المواد الغذائية عاما[2]. وقد واصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيقلل حدة الصعوبات

[1]– بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص 9.
– طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2]– بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص 41.

المالية للجزائر.[1]

أما سنة 2015، فانخفاض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015 (أي انخفاض بـ 47.02%)[2]، واستمرار هذا الانخفاض ليصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 وهو 37 دولار للبرميل، سيعرض الجزائر لضرر بسبب انخفاض سعر النفط أقل من السعر المرجعي من جهة، واقتراب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج من جهة أخرى مما سيزيد العجز أكثر من الميزانية. لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق في قيمة العملة الوطنية خاصة وأن الحكومة عمدت لتخفيض هذه القيمة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.78% بارتفاع بـ 1.86 نقطة.[3] ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود والذي سنعكس على أسعار كل السلع والخدمات تقريبا فإنه يتوقع أن تصل معدلات التضخم لمستوى مرتفع في 2016.

المطلب الثاني: أسباب حدوث التضخم في الجزائر

إن أسباب التضخم في الجزائر تتعدد وتتنوع بين أسباب اقتصادية وهيكلية وأخرى مؤسساتية، كما أنها تنقسم أيضا إلى أسباب داخلية وخارجية، ومرد هذا التعدد إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية المطلقة للعالم الخارجي بالإضافة إلى أنه اقتصاد ريعي فقط تتوقف أغلب هياكله وأنشطته على المداخيل البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار خاصة في السنوات الأخيرة، كما أن الاقتصاد الجزائري لا يشتغل بالكفاءة المطلوبة واللازمة والمتعارف عليها دوليا، وهو ما يسبب إختلالات مالية ونقدية داخلية، وبالتالي سوف نحاول فيما يلي تقديم أهم الأسباب التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والتي تؤدي إلى حدوث الضغوط التضخمية:

أولا- الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في الجزائر:

تتمثل أهم الأسباب الداخلية المحدثة للتضخم في الجزائر في:

---

[1]- أحمد سلامي، "**اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر**"، دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2015، ص 34.

[2]- بنك الجزائر، **" التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"**، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص16.

[3] - Donnés de Ministère du finance, zoom sur les chiffres, sur : www.dgpp-mf.gov.dz vu le : 31/03/2016

1- نمو فائض السيولة البنكية: تعاني البنوك الجزائرية عموما من إشكالية فائض سيولة غير موظفة، والتي برزت تحديدا مع سنة 2001، بعد أن ظلت طيلة السنوات السابقة لتلك السنة في احتياج دائم للسيولة دفعها للجوء لبنك الجزائر لأجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها. ويمكن توضيح تطور فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية خلال السنوات الأخيرة كما يلي:

جدول(04): تطور فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية (2006-2014) (الوحدة مليار دينار)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فائض* السيولة	1612.4	2313.6	2547.7	2061.3	2552.4	3008.3	2939.4	2692.99	2730.88

من إعداد الباحثة بالاعتماد على: - تقارير بنك الجزائر للسنوات 2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013-2014.

- Hamid A.Temmar, « **L'économie de l'Algérie** », Tome II, OPU, 2015, p61.

يلاحظ على فائض السيولة أنه تزايد بحجم كبير بين سنتي 2006 و2008، ثم انخفض سنة 2009 بمعدل مقارنة بسنة 2008، حيث أصبح يمثل 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان 20% سنة 2008، ويمكن إرجاع ذلك لانخفاض سعر المحروقات[1]. بعد ذلك عاود سعر المحروقات في الارتفاع حيث انتقل سعر برميل النفط من 61.78 دولار سنة 2009 إلى 79.03 دولار سنة 2010 إلى 104.01 دولار سنة 2011،[2] وارتفع فائض السيولة من جديد ليبلغ 3008.3 مليار دينار سنة2011. ثم ازداد بوتيرة متذبذبة في باقي السنوات، حيث عاود الانخفاض سنة 2013 بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط*، بالرغم من الارتفاع الطفيف لودائع مؤسسات الأسر[3]، بعد ذلك ارتفع سنة 2014 بنسبة ضئيلة تقدر بـ 1.4.%. وفي نهاية جوان 2015 بلغت السيولة المصرفية الإجمالية 2104.96 مليار دينار مقابل 2730.88 مليار دينار نهاية ديسمبر 2014 نتيجة الانخفاض المعتبر في ودائع المحروقات.

رغم التزايد المتذبذب لفائض السيولة إلا أن اتجاهه العام يميل للارتفاع حيث انتقل من 1612.4 مليار دينار سنة 2006 إلى 2730.88 مليار دينار سنة 2014 أي بمعدل نمو 69.36%، مما يزيد من إمكانية البنوك على منح قروض وارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في ظل جمود الإنتاج الوطني، وما

*- فائض السيولة = الودائع - القروض

[1] - Fond monétaire international, « **Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV** », op,c.i.t, p 6.

[2] - Banque d'Algérie, « **Evolution économique et monétaire en Algérie** », Rapport 2011, Mai 2012, p11.

* حيث انخفض سعر الوحدة للبترول الخام من 112.94 دولار سنة 2011 إلى 111.04 و109.55 دولار لسنتي 2012 و2013 على التوالي.

[3]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014.

لذلك من أثر على ارتفاع الأسعار خاصة في حال توجيه هذه الإئتمانات إلى قطاعات غير منتجة. مما يتطلب دورا كبيرا من بنك الجزائر من أجل ضبط السيولة والاستخدام العقلاني لها عوض منح قروض غير مجدية للاقتصاد وذلك تفاديا لانعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.

لكن إذا استمر الانخفاض في أسعار النفط وبقيت الظروف الاقتصادية على حالها قد تتعرض البنوك لنقص في السيولة خاصة أن حوالي 70% من ودائعها هي من نصيب السوناطراك، وبذلك قد تتعرض البنوك للخطر إذا ما سحبت السوناطراك ودائعها لمواجهة انخفاض سعر النفط، وهذا إذا لم تقم البنوك بتنويع ودائعها.

2- الاختلال بين الكتلة النقدية وما يقابلها من إنتاج: توجد في الاقتصاد الجزائري كمية هامة من الكتلة النقدية المتداولة في يد الأفراد، الذين يفضلون السيولة على أي أصل مالي آخر، وهذه الكتلة من النقود لا يوجد ما يقابلها من إنتاج، بسبب سوء التسيير وغياب الفعالية، هذا الاختلال المتواجد بين كتلة النقود والإنتاج يسبب التضخم.[1] في هذا الإطار هدفت السياسة النقدية لبنك الجزائر تحقيق نمو بشكل مستقر في حجم الكتلة النقدية، حيث قدر معدل النمو المستهدف في M_2 سنة 2009 بـ 12% و13% مقابل 27% و27.5% سنة 2008، وسنة 2010 و2011 قدر المعدل بين 13% و14%. أما سنة 2012، 2013، 2014 فقد حددت أهداف التوسع بحوالي: 10.5-12%، 9-11%، 9.5-11.5% على التوالي.[2]

عرفت الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا متسارعا منذ الاستقلال، فانتقلت من 4.1 مليار دينار جزائري سنة 1962 إلى أكثر من 343 مليار دينار سنة 1990، والسبب وراء ذلك هو الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من 1990 إلى 2014 من خلال الجدول التالي:

[1]- Fadila Seddiki, **« L'économie Algérienne : économie d'endettement ou économie de marché financier ? »**, mémoire de l'obtention du diplôme de magister en science économique, université de tizi ouzou, 2013, p 192.
[2] - Banque d'Algérie, « **Evolution économique et monétaire en Algérie** », Rapport 2009-2010-2011-2012-2013-2014.

جدول(05): تطور الكتلة النقدية في الجزائر (1990-2014) (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
M_2	343	415.26	515.90	627.42	723.51	799.56	915.05	1081.51	1592.46	1789.34	2022.53	2473.51	2901.53
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
M_2	3354.42	3738.03	4157.58	4933.74	5994.60	6955.96	7173.05	8280.74	9929.18	11013.3	11941.5	13673.2	

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير 2013-2014.

- Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique de la banque d'Algérie** », série rétrospectives, juin 2012, mars 2015

يمكن التفريق بين عدة توجهات أساسية لتطور الكتلة النقدية، تمتد الفترة الأولى من 1990 إلى 1994 إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات،[1] حيث قدر معدل النمو السنوي للنقود بين 21% و24% من 1990 إلى 1993، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال الفترة.

أما خلال الفترة الثانية من 1994 إلى 2000 ومع انخفاض أسعار النفط سنة 1993 و1994 الذي بلغ 17.8 و16.3 دولار للوحدة على التوالي بعدما قدر بـ 24.3 دولار للوحدة سنة 1990، تبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية صارمة بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى 21 ماي 1995، والذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها تقليص نمو الكتلة النقدية في حدود 14% خلال الفترة 1994-2000[2]، حيث نلاحظ تباطؤ نمو العرض النقدي M_2 خلال الفترة -ماعدا سنة 1998 حيث بلغ نمو الكتلة النقدية 47.2%- إذ وصل معدل نمو M_2 سنة 1995 إلى أدنى مستوى وهو 10.5% مقابل معدلي نمو منخفضين سنتي 1999 و2000 بحوالي 12% و13% على الترتيب، وقد حققت هذه النتائج تخفيضا في معدل التضخم ليبلغ ذروته الدنيا سنة 2000.[3]

أما خلال الفترة 2001-2011 ومع ارتفاع أسعار النفط إلى 28.5 دولار للوحدة سنة 2000 بعدما

---

[1]- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "**السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص30

- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص61.

[2]- طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2001** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014، ص29.

[3]- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، نفس المرجع، ص 31.

قدر بـ17.8 دولار للوحدة سنة 1999،[1] اعتمدت السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تهدف لتحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.[2] فقد عرفت الألفية الجديدة زيادة مستمرة للكتلة النقدية حيث انتقلت من 2022.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 9929.18 مليار سنة 2011، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: التوسع في حجم الائتمان وزيادة كتلة الأجور، إلى جانب ارتفاع الإنفاق الحكومي حيث تم الشروع في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، خلال الفترة من 2001 إلى 2004 والذي خصص له مبلغ 525 مليار دينار[3]، ثم الشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 والذي بلغت قيمته الإجمالية حوالي 9682 مليار دينار عند نهاية 2009.[4] فضلا على البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي خصص له مبلغ 21214 مليار دينار.[5] بالإضافة لذلك، فإن الأهداف النقدية المتعلقة بتطور المجاميع النقدية التي يحددها مجلس النقد والقرض أثناء تحضير التنبؤ النقدي لكل سنة، تستند على افتراض سعر متوسط برميل البترول. فعلى سبيل المثال أنجزت البرمجة النقدية لسنة 2007 على أساس أن سعر برميل البترول الواحد هو 62.8 دولار، في حين بلغ سعر هذا الأخير 74.95 دولار، ما يوافق زيادة قدرها 19%، وعليه انجر عن المزيد من الموارد المتأتية من ميزان المدفوعات توسع نقدي قوي مقارنة بالتقديرات خاصة أن الكتلة النقدية نمت بمعدل تجاوز 21% سنة 2007 مقابل هدف محدد لنموها بين 17.5 و18.5%، وهو ما يبرر تزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار.[6]

وهذه الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أدت إلى زيادة التضخم، نظرا لسياسة القروض السهلة التي خصت القطاع الإنتاجي العمومي، والديون التي تمنحها الخزينة العامة، وهو ما أدى إلى ظهور التضخم بالطلب الذي مس جميع القطاعات، زيادة على التضخم بالتكاليف نظرا لارتفاع الأعباء المالية للمؤسسات والتي أدت بها إلى رفع الأسعار.[7] ويمكن توضيح تطور المكونات المساهمة في نمو الكتلة النقدية من

---

[1]- بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي، سنة 2002

[2]- طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 29.

[3]- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر الفترة 2000-2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 9، 2013، ص 46.

[4]- كريم زرمان، "**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001**-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010، ص200.

[5]- بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي، عبر الموقع: algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

[6]- فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر(200-2001)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص205-206.

[7]- بن يوسف نوة، "**أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، 2014، ص 39.

خلال الشكلين التاليين:

شكل(41): تطور المكونات المساهمة في نمو الكتلة النقدية

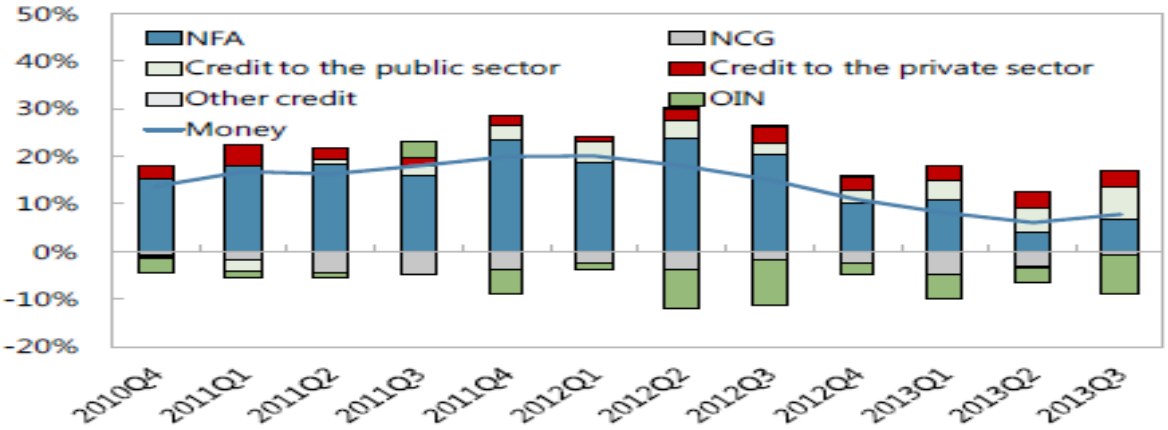

Source : International monetary fund, « Algeria 2013 article IV consultation », IMF country report N14/32, february 2014, p30.

شكل (42): تغير عرض النقد ومقابلات الكتلة النقدية 2000-2014 (الوحدة: مليار دينار)

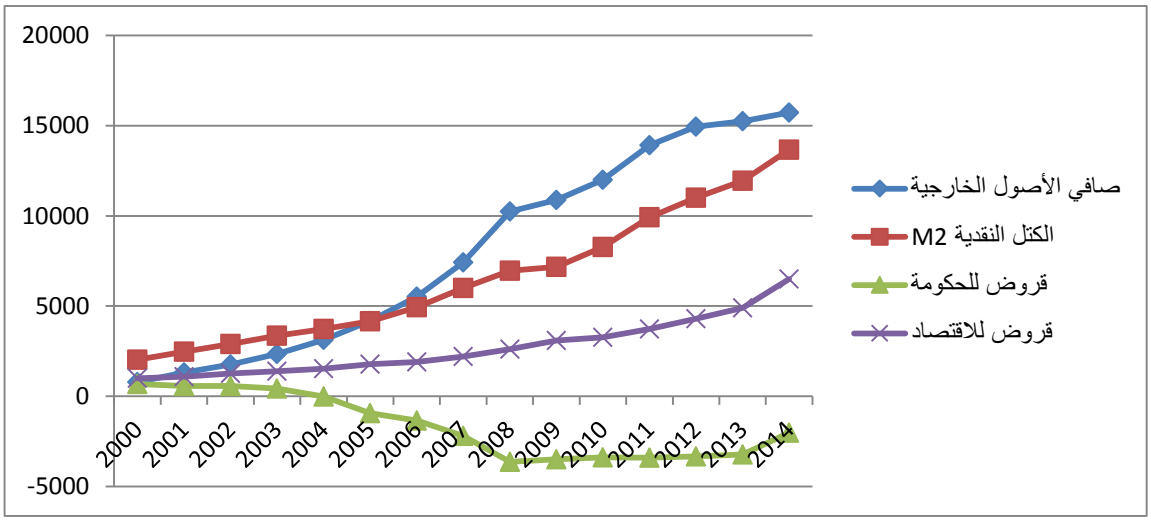

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- Bank of Algeria, « **bulletin statistique de la banque d'Algérie** », statistiques monétaires, n°32 décembre 2015, et statistiques de la balance des paiements 1992-2005.

– بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقارير من 2006-2011.

– بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية في الجزائر لسنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني.

نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار النفط وارتباط عائدات الجزائر الخارجية به فقد شهدت الأصول الخارجية (NFA) معدلات نمو إيجابية بلغت 68% سنة 2001، ثم نمت بمعدل نمو مستمر ثابت في حوالي 33% لتبلغ سنة 2004 و2005 3119.2 و4179.7 سنة 2005، ثم بلغت سنة 2007 و2008 7415.5 و1024.6 مليار دينار بمعدلات نمو 34% و38% على التوالي. وتعد صافي الموجودات الخارجية أهم مكون للتوسع النقدي خلال هذه الفترة، أما سنة 2009 فقد شهدت هذه الأصول

أدنى نسبة نمو مقارنة بالسنوات التي سبقتها (6.23%) نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات وانخفاض سعره ليبلغ 62.25 دولار بعدما كان يقدر 99.97 دولار سنة 2008، مما أدى لانخفاض معدل التوسع النقدي ليبلغ 3.12% بعدما كان يقدر 16.03% سنة 2008. ثم عادت الموجودات الخارجية في الارتفاع بمعدل 10.20% و16.05% سنة 2010 و2011 على التوالي أين أصبح دور الموجودات الخارجية الصافية في سيرورة إنشاء النقود أكثر وضوحا حيث تعتبر هذه الموجودات أهم مكون للتوسع النقدي سنة 2010 و2011. في حين عرف التوسع النقدي تراجعا ملحوظا معتبرا سنة 2012 (بلغ النمو النقدي 10.9% سنة 2012 مقابل 19.9% سنة 2011) خصوصا تحت تقليص ودائع المحروقات، إن لهذا التراجع صلة قوية بالتراجع الكبير لمعدل نمو صافي الموجودات الخارجية التي الذي بلغ 7.3% سنة 2012 مقابل 16.5% سنة 2011.[1] نفس الشيء بالنسبة لسنة 2013 حيث نلاحظ انخفاض نمو التوسع النقدي (قدر بـ 8.42%) بسبب الانخفاض المعتبر لنمو صافي الموجودات الخارجية الذي قدر بـ 1.9%،[2] أما سنة 2014 فاتجه نمو التوسع النقدي للزيادة (قدر بـ14.5% مقارنة بسنة 2013) بسبب الارتفاع القوي للقروض للاقتصاد خاصة طويلة الأجل منها كأهم محدد للتوسع النقدي بمعدل نمو 32.67%، حيث تبلغ القروض للاقتصاد في ديسمبر من نفس السنة 6504.6 مليار دينار (3382.3 للقطاع الخاص و3121.7 مليار دينار للقطاع العام) منها 4895.9 طويلة الأجل.[3] ونلاحظ الدور المعتبر لمكون القروض كأهم مكون في سيرورة إنشاء النقود للسنة الثالثة على التوالي إبتداءا من 2012 و2013 والمتمثلة في القروض للقطاع العام، والمقدرة بـ 2051 و2434 مليار دينار على التوالي لسنتي 2012 و2013، والقروض للقطاع الخاص، والمقدرة بـ 2245 و2722 مليار دينار لنفس السنتين السابقتين على التوالي.[4] واللاتي تلعب دورا كبيرا مقارنة بالقروض الصافية للحكومة (NCG). حيث قدرت معدلات نمو القروض للاقتصاد في المتوسط خلال الفترة 2012-2014 20.69%، بعدما كان يقدر 18.3% لسنتي 2008 و2009، و12.93% للسنوات 2001-2008.

وحسب دراسة قام بها علي صاري، وجد أن عرض النقود يرتبط بصلة أوثق بصافي الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد خلال 2000-2013، حيث توصل إلى علاقة إيجابية بين عرض النقود

---

[1]- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة** 2013"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص13.

[2]- بنك الجزائر، "**التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، نوفمبر 2014، ص223.

[3]- بنك الجزائر، ""**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وعناصر التوجه للسداسي الأول لسنة** 2015"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص11. + "**حوصلة إحصائية ثلاثية**"، رقم 32، ديسمبر 2015.

[4] - Hamid A.Temmar, « **L'économie de l'Algérie** », Tome II, OPU, 2015, p 61.

وصافي الأصول الخارجية التي يؤدي ارتفاعها بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة عرض النقود بمقدار 0.56 منها، كما هناك علاقة إيجابية بين عرض النقود والقروض المقدمة للاقتصاد التي يؤدي ارتفاعها بوحدة واحدة إلى زيادة عرض النقود بمقدار 0.47. نفس الشيء بالنسبة للقروض المقدمة للخزينة التي يؤدي ارتفاعها بوحدة واحدة إلى زيادة عرض النقود بمقدار 0.79. [1] إلا أن انخفاض القروض الحكومية لم يؤثر في عرض النقود حيث صاحب انخفاضه ارتفاع في الأصول الخارجية والقروض للاقتصاد، حيث بدأت هذه القروض في الانخفاض إبتداءا من 2000 ثم أصبحت تظهر بعد ذلك بالسالب مما يوحي بتسديد الدولة لجزء من ديونها اتجاه بنك الجزائر، بعد ارتفاع إيراداتها الناتجة عن الارتفاع الناتج عن الجباية البترولية.[2]

3- زيادة النفقات العامة وعجز الموازنة: نظرا للسياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية بغية تحقيق عدة أهداف اجتماعية واقتصادية، والتي تعلقت بتدعيم العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى عدة خدمات قدمتها الدولة الجزائرية مجانا، والمنح والإعانات المقدمة لبعض الفئات، فإن الإنفاق العام في الجزائر شهد تزايدا مستمرا منذ سنة 1970، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال كبير بين العرض والطلب، بسبب توفر كتلة نقدية متداولة في يد المستهلكين لم يقابلها الإنتاج اللازم في شكل سلع وخدمات.

حيث أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة، كان له دور هام في إحداث التضخم، وذلك لأن عائدات المحروقات والتي تشكل ما يفوق 50% من الإيرادات العامة للخزينة، تستخدم في تمويل النفقات العامة على السلع والخدمات وذلك من خلال المداخيل الموزعة على الموظفين وباقي المستهلكين من التحويلات والإعانات. وقد حققت الميزانية الجزائرية عجزا سنتي 1971 و 1983، وعجزا آخر خلال الفترة الممتدة من 1986-1989، والسبب الأساسي وراء ذلك هو تراجع أسعار النفط، الأمر الذي أثر سلبا على موارد الدولة، حيث وكما سبقنا وذكرنا فإن الجباية البترولية تحتل ما يفوق 50% من هذه الموارد. كما حققت عجزا خلال الفترة من 1992 إلى 1995 والفترة 1998-1999 بسبب زيادة النفقات المخصصة لتمويل برنامج التصحيح الهيكلي.[3]

والشكل الموالي يبين تطور النفقات العامة الجزائرية خلال السنوات الأخيرة (2000-2014):

---

[1]- علي صاري، "**سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، 2014، ص ص34-37.

[2]- ليلى اسمهان بقبق، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**"، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008، ص 20.

[3]- بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص ص 39،40.

شكل (43): تطور النفقات العامة (2000-2014) (الوحدة: مليار دينار)

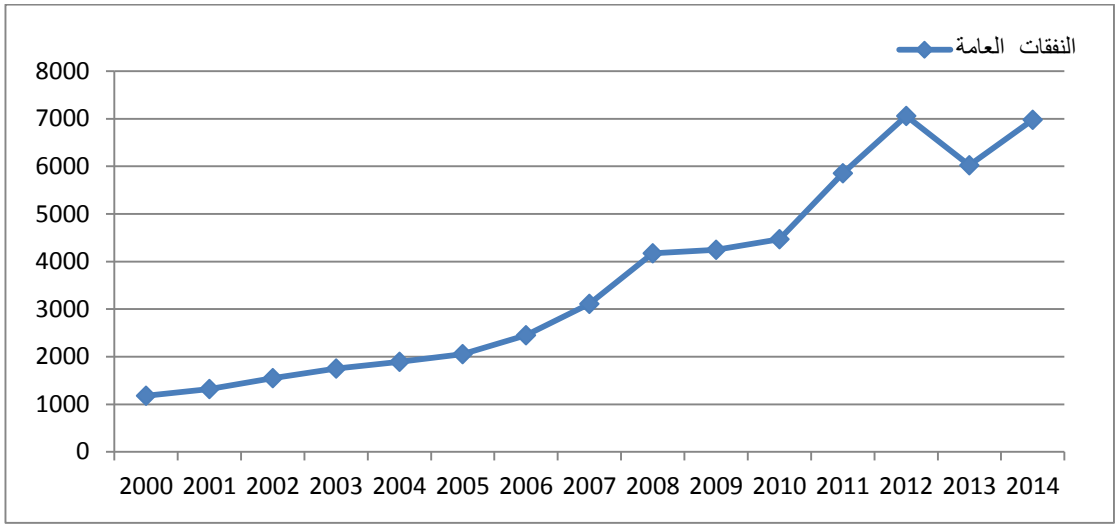

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال فترة الدراسة.

شهدت فترة الدراسة على توسع السياسة الإنفاقية للدولة الجزائرية، خاصة من خلال المخططات التنموية: مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014، حيث قدرت النفقات العامة سنة 2000 بـ 1178.1 مليار دينار لتصل إلى 6980.2 مليار دينار سنة 2014، أي تضاعفت بست مرات تقريبا، مما يساهم في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ويؤثر على الضغوط التضخمية. وقد سجل رصيد الموازنة العامة فائضا من سنة 2000 إلى غاية 2008، أين سجل أعلى قيمة له سنة 2006 و 2005 ثم 2008، ويقدر هذا الفائض بـ 1186.8، 1030.6، 935.3 مليار دينار على التوالي. لكن إبتداءا من سنة 2009 إلى غاية 2014 شهد رصيد الموازنة عجزا قدر سنة 2014 بـ 1261.2 مليار دينار والذي تضاعف بـ 2.21 مرة مقارنة بـ 2009، و17 مرة مقارنة بـ 2010. وقد بلغ العجز في نهاية جوان 2015 "1157.4" مليار دينار مقابل 493.3 مليار دينار خلال السداسي الأول لسنة 2014 في ظرف يتميز بضعف مداخيل الضريبة البترولية المرتبط بتواصل انخفاض أسعار البترول وبقاء نفقات الميزانية مرتفعة.[1] هذا العجز المسجل يلجئ السلطات في كثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي مما يؤدي لارتفاع معدلات التضخم.

[1]- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2015، ص20.

4- الزيادة في التكاليف الإنتاجية: من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة عندما لا توجد قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.

كما كان لرفع الأجور والرواتب أيضا آثارا هامة وواضحة في إحداث الضغوط التضخمية، حيث وفي الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقدرة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية خاصة وأن هذه الزيادة في الأجور لا تقابلها زيادة في الإنتاجية، وهذا ما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة هي: الأسعار-الأجور- الأسعار،[1] حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين فيطالبون الدولة برفع أجورهم، وتستجيب لهم تحت تأثير الاحتجاجات فترتفع القدرة الشرائية دون أن يقابلها زيادة فعلية في الإنتاج الحقيقي للاقتصاد وبالتالي يرتفع الطلب دون تحرك العرض مما يؤدي إلى حدوث الفجوة التضخمية.[2] وتستمر هذه العملية طالما أن مصدر الزيادة في الأجور هو الفائض في صادرات المحروقات في حين يعرف نمو الاقتصاد خارج قطاع المحروقات انخفاضا.

شكل(44): تطور تعويضات الأجور في الجزائر 2000-2014

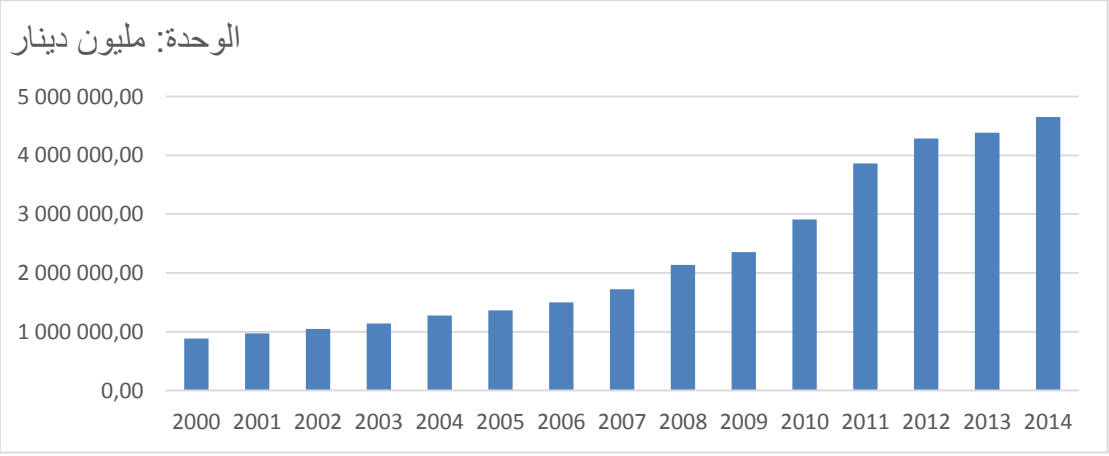

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Données du ONS, les comptes économiques de 2000-2014, www.ons.dz

[1]- سليمان ناصر، "**مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها**"، الملتقى الوطني حول: "إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية"، سيدي بلعباس، 7/6 ماي 2014، ص 5.

[2]- عبد الله قوري يحيى، "**محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012**"، مجلة الباحث، العدد 14، 2014، ص 86.

شكل(45): تطور الأجر الأدنى 1990- 2012

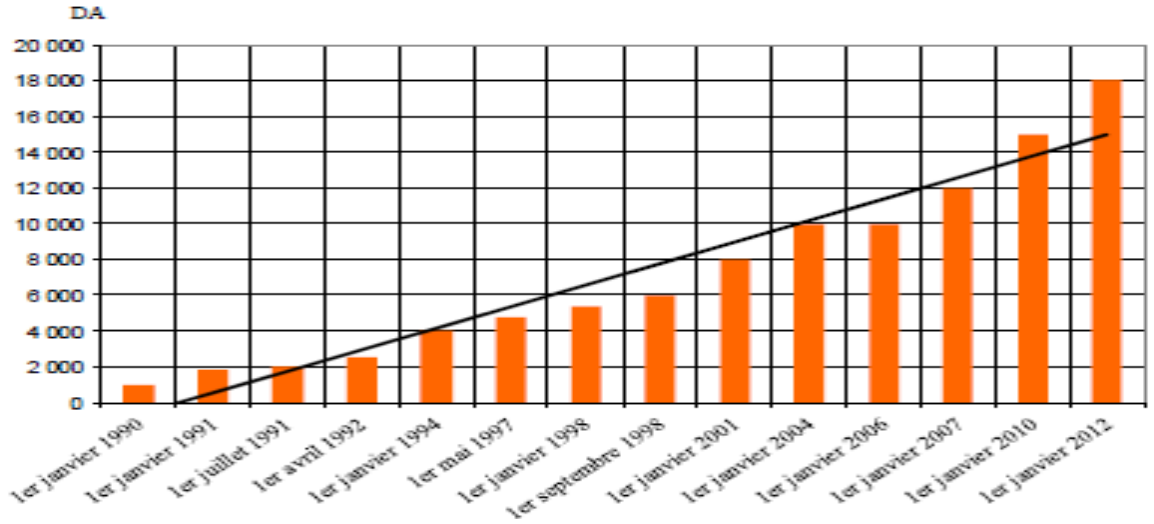

Source: Ministère du finance : Direction générale de la prévision et des politiques : rôle et missions, sur : www.dgpp-mf.gov.dz vu le : 11/31/2015

نلاحظ الزيادة المستمرة في قيمة الحد الأدنى للأجور الذي تضاعف 18 مرة من 1990 إلى 2014. كما يمكن ملاحظة الزيادة المستمرة في تعويضات الأجور حيث قدرت سنة 2014 بـ 4651621.8 مليون دينار بعدما كانت تقدر بـ 884617 مليون سنة 2000 أي زيادة بـ 425.83% خلال هذه الفترة، هذا في ظل جمود نمو الإنتاجية، مما يؤثر على ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف.[1]

ويمكن توضيح تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر من خلال الشكل التالي:

شكل (46): تطور الأجور الحقيقية مقابل الإنتاجية في الجزائر 2000-2012 المؤشر(100=2000)

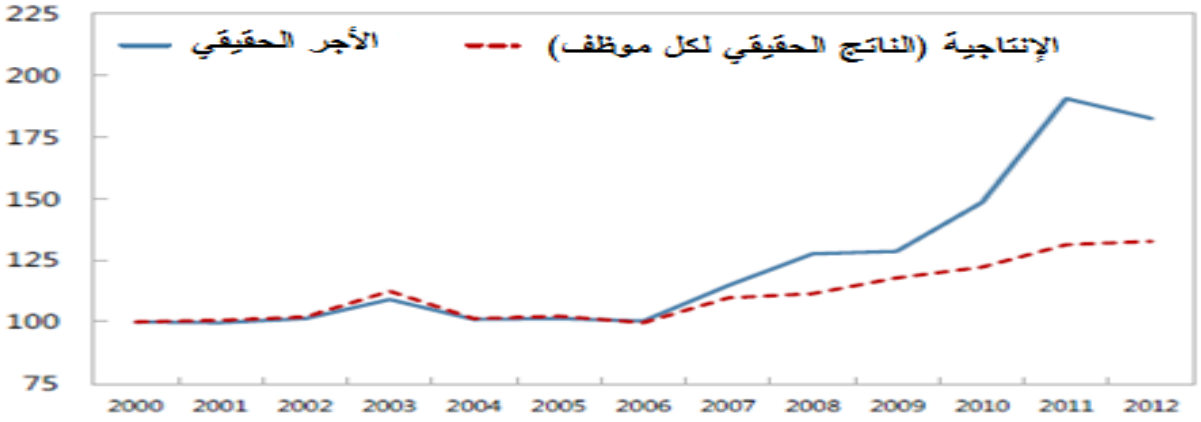

Source : International Monetary Found, « **Algeria Selected Issues** », IMF Country report n° 14/342, Decembre 2014, p17.

[1]- Données du ONS, « **les comptes économiques de 2000-201** 4 », www.ons.dz vu : 15/03/2015

بالرغم من أن الأجور في الجزائر لا تزال أقل من المعدل العالمي، إلا أن الزيادات في الأجور في الجزائر يجب أن لا تتم بطريقة اعتباطية ويجب أن ترتبط بمعايير تحقيق الإنتاجية وهو عكس ما حدث في السنوات الأخيرة، حيث ومنذ 2006 تجاوز معدل نمو الأجور الحقيقية مكاسب تحقيق الإنتاجية مما يرفع التكاليف الإنتاجية ومنه الأسعار.

5- زيادة الطلب المحلي واتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي: سبق وأن رأينا أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة لارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، وفي الجزائر فإن التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري هي التي زادت من أهمية زيادة الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، حيث عرف حجم الطلب الكلي ارتفاعا سريعا ومستمرا كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وارتفاع عدد السكان وغيرها من العوامل، على عكس العرض الكلي الذي نمثله في الجزائر بالناتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، والذي عرف فترات انخفاض يرجع السبب وراءها إلى انخفاض أسعار برميل النفط، حيث يمكن ملاحظة الارتباط القوي بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي وأسعار النفط في الجزائر بسهولة.[1] ويمكن توضيح تطور كل من إجمالي الطلب والعرض الكلي ممثلا في الناتج المحلي الحقيقي كما يلي:

شكل(47): تطور إجمالي الطلب والعرض الكليان 2000-2014 (الوحدة: مليار دينار)

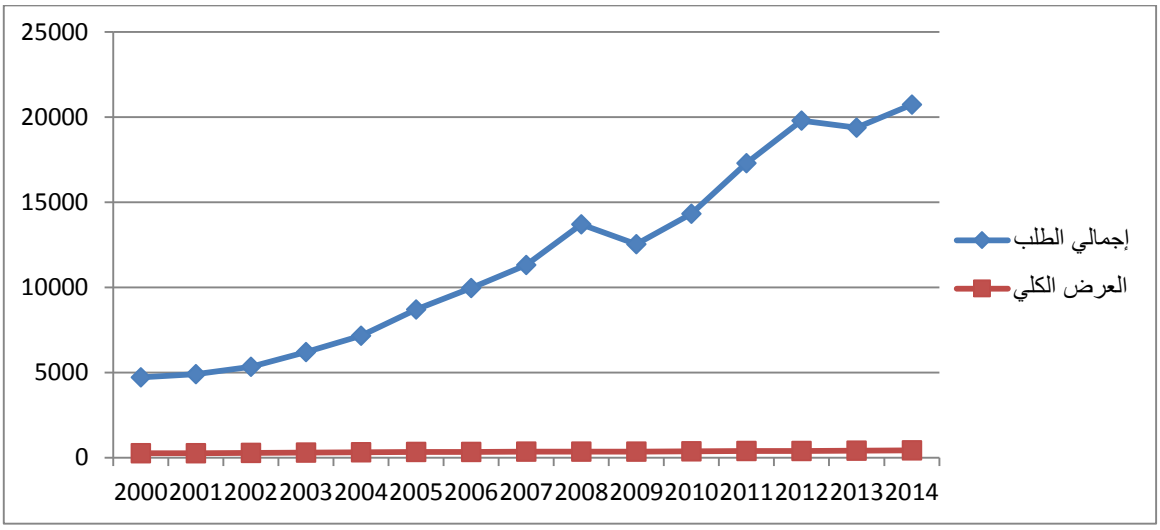

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي: www.worldbank.org ، - تقارير بنك الجزائر من 2000-2014

- données statistiques du ONS, « **les compte économiques de 2000-2014** » , n° 709, www.ons.dz

[1]- عبد الله قوري، مرجع سبق ذكره، ص85.

يظهر الشكل السابق الفجوة الكبيرة بين الطلب الكلي في الجزائر* والعرض الكلي ممثل بالناتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، حيث ارتفع الطلب الكلي من 4712.15 مليار دينار سنة 2000 إلى 20739.82 مليار دينار سنة 2014 أي ارتفع بـ 340% خلال الفترة المدروسة، في حين ارتفع العرض الكلي بـ 67.82% فقط خلال نفس الفترة. وقد بلغت الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي سنة 2000 "4459.86" مليار دينار، وقدرت سنة 2014 بـ "20316.42" مليار دينار، أي تضاعفت بحوالي 4.5 مرات خلال الفترة. مما يعزز الضغوط التضخمية سواء من خلال ارتفاع الطلب المحلي، وارتفاع الطلب على الواردات مما يؤدي للتضخم المستورد.

6- التخلف (التضخم الهيكلي): حاولت الجزائر جاهدة الخروج من دائرة التخلف، فقد تبنت نظام إقتصاد السوق أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار، ومع هشاشة البنية الإقتصادية فإن تحقيق التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كاف مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، ومن أهم هذه العوامل النمو الديموغرافي الذي عرف تطورا مستمرا خاصة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، هذا الارتفاع في عدد السكان يرجع للثقافة والتقاليد السائدة، الذي يجعل السوق الداخلي غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان في ظل وجود عرض محدود كما سبق وذكرنا، مما يزيد من حدة التضخم. وأيضا اللاتوازن الجهوي، حيث نجد بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية، على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكلا رئيسيا يتمثل في نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف سوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي.[1]

* تم حساب الطلب الكلي بجمع كل من الاستهلاك الخاص C، الانفاق الحكومي G، الاستثمار الإجمالي I (التكوين الخام لرؤوس الأموال الثابتة + التغير في المخزون)، والصادرات – الواردات (X-M). وفقا لمعادلة الطلب الكلي: AD=C+I+G+(X-M)

[1]- Hamid Bali, « **Inflation et mal développement en Algérie** », OPU, Ben Aknou, Algérie, 1993, p 153.

ثانيا- الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر:

بالنظر إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، ويعتمد في معظمه على الواردات بمختلف أنواعها، فإنه سيتأثر حتما بالوضعيات الاقتصادية للبلدان التي يستورد منها، ومما لا شك فيه فإن هذه الآثار ستنعكس على معدلات التضخم المسجلة في الجزائر، ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية التي تحدث الضغوط التضخمية في الجزائر فيما يلي:

1- **التخصص في تصدير مادة أولية واحدة:** نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول خاصة في بداية الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي لارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي لارتفاع الأسعار. من جهة أخرى انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي لارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

2- **التضخم المستورد:** ترتبط التغيرات في البيئة الخارجية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية المحلية، حيث يؤدي اللجوء المتزايد للواردات من السلع الاستهلاكية والانتاجية، والتي تحتوي على التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع، إلى تعزيز التضخم في صورة تضخم مستورد، يضاف إلى التضخم المحلي السائد. ويعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخيل الموزعة جراء إيرادات الصادرات حيث يلبى الطلب الكلي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي، ويعتبر أيضا تضخما بواسطة التكاليف وذلك من خلال اعتماد الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيطة والتجهيزية، خاصة في ظل انخفاض العملة المحلية، وبالتالي فالتضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية، بحيث عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر معدلات تفوق 40% في أغلب السنوات، مما يعني أن السياسات الاقتصادية الداخلية تكون معرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية الخارجية عبر قنوات التجارة الخارجية.

ومما لا يدع مجالا للشك فإن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي عن طريق الواردات يتضمن نوعا من الضغوط التضخمية والتي سوف تنعكس على تكلفة المشاريع المحققة وبالتالي على المنتج النهائي.[1]

وبالتالي فإنه من الضروري عند قيامنا بتعداد أهم العوامل المسببة للتضخم في البلد، أن نركز على درجة الانفتاح الاقتصادي، والذي يعني درجة اندماج الدولة في المبادلات والتدفقات المالية الدولية.[2] وذلك لتأثر البلد المنفتح على الاقتصاد الخارجي بمعدلات التضخم الموجود خارج حدوده الوطنية والتي تدخل له على شكل تضخم مستورد.

وتتغير حدة التضخم المستورد في الجزائر بالتركيب الهيكلي للواردات الجزائرية، وطبيعة العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة في الدولة، والتي تجعلها تابعة للدولة التي استعمرتها، وبالتالي فإن الجزائر تعتمد بشكل كبير على الواردات الفرنسية التي تشكل ما يزيد عن 25% من حجم الواردات الإجمالي، وبذلك تعتبر فرنسا من أهم البلدان الموردة للجزائر.[3]

يمكن توضيح تطور الواردات الجزائرية من 1990 إلى 2014 من خلال الشكل التالي:

شكل (48): تطور الواردات الجزائرية 1990-2014 (الوحدة: مليون دينار)

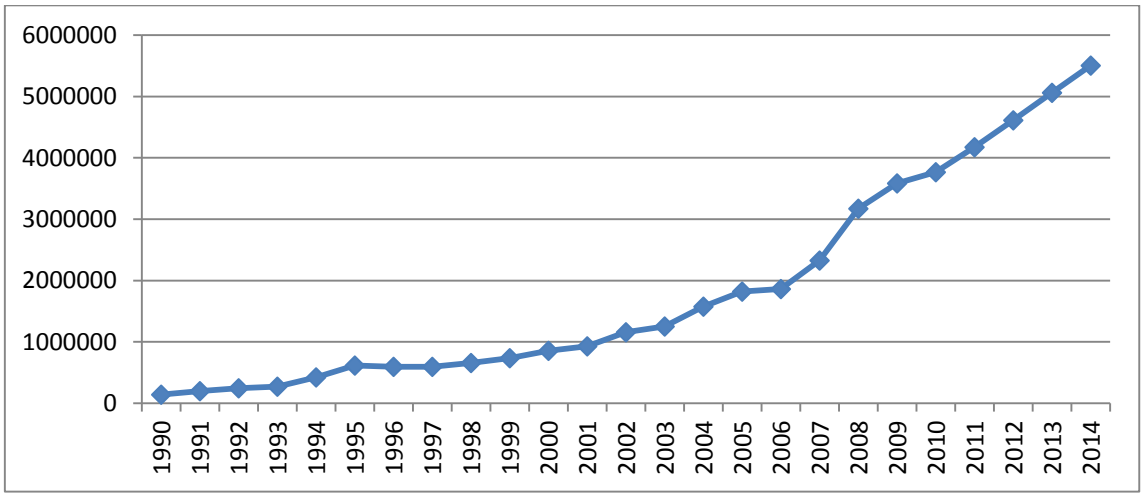

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي خلال سنوات الدراسة + www.ons.dz

حققت الواردات الجزائرية قفزة كبيرة في قيمتها سنة 1994، لتبلغ 424503 مليون دينار، ومرد ذلك هو تحرير التجارة، واستمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى سنة 1995. فبالرغم من التحرير التجاري،

[1]- Mourad Goumiri, « **l'offre de monnaie en Algérie** », ENAG/EDITION, Alger, 1993, p 274.
- M.E Benissad, « **Essais d'analyse monétaire avec référence à l'Algérie** », 3éme édition, office des publications universitaires, Alger, 1980, p 145.
[2] - A. Sid-Ahmed, « **L'OPEP, passé, présent et perspectives** », Economica, Paris, 1980, p 259.
[3]- صالح تومي، "**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**"، مرجع سبق ذكره، ص 324.

انخفضت الواردات سنة 1996 بـ 3.14% لتبلغ 596709.6 مليون دينار ثم ظلت عند نفس المستوى سنة 1997. بعد ذلك واصلت الارتفاع ووصلت إلى 1820427,1 مليون دينار سنة 2005، لتستقر عند نفس المستوى سنة 2006، ثم استمرت في ميلها التصاعدي باستمرار لتبلغ سنة 2010 3768002,9 مليون دينار، و 5061121,5 ، 5502404,6 مليون دينار لسنتي 2013 و2014 على التوالي.

إن التطور السريع في قيمة هذه الواردات وحجمها شكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني في صورة تضخم مستورد، وذلك راجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية.

وقد أدت الصدمة الخارجية لانخفاض أسعار النفط المترافقة مع المستوى المرتفع للواردات إلى اتخاذ إجراءات مؤخرا لاحتواء الارتفاع في الواردات، تشمل هذه الإجراءات على وجه الخصوص تضييق المتطلبات فيما يخص المعايير ووضع قيد التنفيذ تدبير التحكم في الواردات، كما قام بنك الجزائر بتعزيز المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد عند التوطين المصرفي وكشف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية. وقد ساهمت هذه الإجراءات في انخفاض الواردات التي سجلت اتجاها تصاعديا في السنوات الأخيرة حيث انخفضت بنسبة 10.11% في السداسي الأول من 2015 إلى 27.08 مليار دولار مقابل 30.13 مليار دولار في السداسي الأول 2014. وقد مس هذا الانخفاض كل مجموعات السلع باستثناء مواد التجهيز الفلاحية التي استقرت وارداتها. وسجلت السلع الاستهلاكية غير الغذائية أقوى انخفاض ناجم عن انخفاض واردات السيارات السياحية والأدوية. وعرفت المواد الغذائية أقوى ثاني انخفاض.[1]

3- تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات: قبل أن نتحدث عن هذا العنصر بشيء من التفصيل سنحاول أن نذكر كيف يمكن لتفاقم حجم المديونية الخارجية أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية وخاصة في الاقتصاد الجزائري:

- إن تزايد أعباء الديون الخارجية القائمة على الدولة، يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لسداد أعباء الديون، فإذا كانت الصادرات من النوع الذي يستهلك

[1]- بنك الجزائر، **"التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015"**، مرجع سبق ذكره، ص17.

بكثرة محليا، فإن زيادة أعباء المديونية الخارجية، سيؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها.

– يؤدي تزايد أعباء المديونية الخارجية إلى إضعاف القدرة على الاستيراد، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث اختناقات كثيرة في العديد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسبب النقص الحاصل في المعروض منها.

– إن انسياب القروض الخارجية وزيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني لتمويل المشروعات التنموية المختلفة، والتي تتميز عادة بأنها طويلة المدى، سيولد نوعا من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مع المعروض من السلع والخدمات.

– تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيرا في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل، وذلك بسبب مغالاة الجهات المقرضة في فرض أسعار احتكارية للسلع الموردة المتعلقة بالقرض، وقد ثبت أن هذا السعر كثيرا ما يزيد عن متوسط السعر العالمي بحوالي 20% هذا بالإضافة إلى عناصر التكاليف الأخرى مثل: التأمين وسعر الخصم وأجور النقل والشحن، والتي تكون غالبا مرتفعة، بالإضافة إلى سعر الفائدة المرتفع على هذا النوع من القروض، فإنه يصبح من الطبيعي أن يؤثر كل هذا على ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة عن طريق هذه القروض.[1]

وبالعودة إلى الاقتصاد الجزائري، فإنه منذ بداية 1986 عرف تدهورا هاما وواضحا في معدلات التبادل الخارجي: حيث سجلت أسعار الصادرات انخفاضا محسوسا بسبب اقتراب سعر برميل البترول من 10 دولارات فقط، مما سبب للاقتصاد الجزائري خسارة كبيرة قدرت بـ: 45% من إيرادات الصادرات. وفي الجانب الآخر فإن أسعار الواردات بقيت ثابتة إلا أن حجمها واصل الارتفاع إلى غاية 1990 خاصة في ظل تزايد التبعية الغذائية. وقد حققت فاتورة واردات المواد الغذائية في تلك الفترة مبلغ 3 مليار دولار وذلك إذا أضفنا لها منتجات الاستهلاك الغذائي، والمدخلات الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني.[2]

وبالنظر إلى ثمانينات القرن العشرين، فإن الجزائر تمكنت وفي النصف الأول منها من تحقيق إيرادات كبيرة سببها هو ارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل عصب الصادرات الجزائرية، كما أن الاقتصاد

1- فضيلة جنوحات، **" إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 130. ولمزيد من التفاصيل أنظر: عزيزة بن سمينة بنت عمارة، **"الدول النامية وأزمة المديونية -الأسباب والحلول-"**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

2- Abdelmajid bouzidi, « **Les années 90 de l'économie Algérienne**: **les limites des politiques conjoncturelles »**, ENAG/ EDITIONS, Alger, 1999, p 32.

الجزائري كان قد دخل في مشاريع استثمارية وتنموية، معتمدا بالكامل على القروض الخارجية المكثفة لم تتناسب مع مستوى الإنتاجية الضعيف والنمو الديموغرافي المتزايد، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمواد الغذائية، كل هذه عوامل ساهمت في تراكم حجم المديونية الخارجية بسرعة، والذي زاد من حدة هذا الأمر هو انخفاض أسعار النفط الكبير سنة 1986 وضعف الاقتصاد المحلي واعتماده على إيرادات المحروقات فقط، حيث انخفضت صادرات النفط بمقدار النصف في سنة واحدة فقط من 1985 و1986 هذا الأمر أدى إلى انخفاض الصادرات بشكل كبير وبالتالي تدهور الميزان التجاري بالنظر إلى عدم التمكن من السيطرة على الواردات، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات بأكمله بسبب أعباء المديونية الخارجية، وهذا ما صاحبه ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1] ويمكن إرجاع انفجار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري إلى الأسباب التالية:

– يتشكل حجم المديونية من عملات رئيسية هي: الدولار الأمريكي والين الياباني والعملة الأوروبية الموحدة الأورو، حيث أن التذبذبات التي عرفها الدولار وخاصة ما حدث في بورصة نيويورك سنتي 1987 و 1988، أدت إلى تضخم حجم المديونية بالعملات الأخرى بنسبة 30%، وهو ما يسمى بأثر تقييم المديونية، مما انعكس سلبا على فترة التسعينات بسبب ضخامة حجم المديونية وتوافق ذلك مع انخفاض أسعار النفط.

– أصبحت السوق المالية مغلقة في وجه الجزائر منذ 1987 بسبب بروز علامات صعوبة الدفع كنتيجة لانهيار أسعار البترول.

– تقليص مدة آجال استرداد المديونية وانخفاضها من تسعة سنوات عام 1986 إلى ثلاث سنوات عام 1989، وأكثر من 83% كان يجب تسديدها نهاية أكتوبر 1994.

وفي ظل المحافظة على الوفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدائنين، وجدت الجزائر نفسها خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين، في ورطة مالية مع انخفاض حصيلة الصادرات، والفشل في تحقيق إستراتيجية التنمية المتبعة من قبل، حيث ظهر عجز في الحساب الجاري قدر بـ: 2.2 مليار دولار سنة 1986، بعد أن سجل فائضا سنة 1985 قدر بمليار دولار، وعلى الرغم من الضغط الذي مارسته السلطات على جانب الواردات في السنة الموالية لذلك إلا أن هذا العجز تفاقم واستمر في عامي 1988

[1]– فاطمة الزهرة صغيري، "**دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2005**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 78.

و1989 بحيث سجل عجزا قدره 2.04 و1.08 مليار دولار على التوالي.[1]

وبالنظر إلى الأرقام والإحصائيات فإننا نجد أن خدمة المديونية نمت بشكل سريع ومتزايد مقارنة مع التطور في المستوى العام للأسعار، حيث ارتفعت خدمة المديونية من 5 ملايير دولار سنة 1985 إلى 7 ملايير دولار سنة 1989 و8 ملايير دولار سنة 1990، بينما ارتفع المستوى العام للأسعار من 10.4% سنة 1985 إلى 16.6% سنة 1990.

بعد ذلك خلال الفترة 1990-1993 انخفض الدين الخارجي بوتيرة منخفضة إذ انتقل من 28.37 دولار سنة 1990 إلى 25.72 في سنة 1993 كما عرفت هذه الفترة انخفاض أسعار البترول وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفضت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة مع ارتفاع سريع وحاد في المستوى العام للأسعار، وتجاوزت خدمات المديونية الخارجية 80% من إيراداتها الخارجية، بالإضافة إلى تدهور ميزان المدفوعات في أوائل 1994، فلجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي وحصلت على قرض بلغ 260 مليار دولار لدعم ميزان المفوعات مما أدى لزيادة الديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 13.18% من 1994 إلى 1996. هذا الأمر دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ عدة مبادرات وإجراءات تتعلق بإعادة جدولة الديون، حيث وبحلول عام 1999 تمكنت من تحسين أوضاع ميزان المدفوعات واستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي مع ارتفاع أسعار النفط، حيث انخفضت الديون الخارجية بنسبة 15.76% من 1996 إلى 1999[2].

ويعزز هذا اتجاه كل من حجم المديونية ومعدل التضخم نحو الانخفاض خلال الفترة من 1998 إلى 2000، حيث انخفضت المديونية من 30.68 مليار دولار سنة 1998 إلى 25.26 مليار دولار سنة 2000، بينما معدل التضخم انخفض من 4.95% سنة 1998 إلى 0.34% سنة 2000.[3]

وعليه فإن الجزائر تستهدف بصورة مستمرة تقليص حجم المديونية ومعدل التضخم لتحقيق معدلات النمو التي تصبو إليها.

4- تخفيض سعر الصرف: نظريا، يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل

---

[1]- رقيق ساعد، " **تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص ص 138، 139.

[2]- معهد البنك الدولي: http:// www.worldbank.org vu le : 15/2/2016

[3]- فاطمة الزهرة صغيري، مرجع سابق، ص ص 79، 81.

ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية.[1] وبالتالي فإنه من بين أهم الأسباب التي تؤدي لحدوث التضخم في أي اقتصاد هو التغيرات في سعر صرف العملة المحلية، لذلك سنحاول أن نبرز كيف يسبب تغير سعر الصرف حدوث التضخم في الجزائر كما يلي:

أدى انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق إلى انتهاج سياسة جديدة لسعر الصرف بعدما تميز بالاستقرار خلال العشريتين التاليتين للاستقلال، فقد تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري سنة 1991 بقدر 22% بالنسبة للدولار الأمريكي، وكان الهدف من وراء هذا هو إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية.

هذا التخفيض في سعر الصرف أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية المستوردة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات النهائية. وعليه انطلاقا من العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم فإن تخفيض سعر الصرف يتحول على الأسعار بزيادة المنتوج المستورد أي بشكل تضخم مستورد.

كما أن تفاقم المديونية الخارجية، وزيادة مستلزمات دفعات الأقساط وارتفاع نسبة خدمة المديونية لسنة 1994، واقتراب آجال التسديد لكل أنواع الديون الخارجية جعل الاقتصاد الجزائري في مأزق حقيقي، وكان أول هدف لبرنامج التصحيح الهيكلي في أفريل 1994، هو تعديل قيمة الدينار وجعلها تخضع لقوى السوق، حيث تم تخفيض قيمته في مدة لا تتعدى الشهرين بما يفوق 50%، وتبعها تخفيض ثالث في بداية الربع الأخير من نفس السنة بنسبة قدرها 13.8% وتبعه انخفاض موازي في سعر السوق غير الرسمية بعد أن كان يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف.[2]

وفي سنة 1995، انخفض سعر الصرف للدينار ليبلغ 47.66 دولار بعدما كان يقدر في 1994 بـ 35.05 دولار، وتبعه انخفاض بحوالي 41% بين سنتي 1996 و2001. وتواصل هذا الانخفاض سنة 2002 لتصل قيمة الدينار إلى 79.68 دولار. وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي برفع قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، وكان الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة

[1]– أحمد سلامي، "**اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)**"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2015، ص 29.

[2]– رقيق ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 142.

العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11%.[1] وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد إلى 73.28 وفي سنة 2006 و2007 بلغ 72.65 و69.29 دينار لكل دولار على التوالي. أما سنة 2009 انخفض الدينار من جديد ليبلغ 72.64 دولار ويصل إلى 77.53 دولار في 2012[2]. وإن حقيقة الوضع الصعبة في الوقت الحالي هي أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا مع انخفاض أسعار النفط، فقد وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد في سنة 2013 و2014 إلى نحو 79.38 و80.56 دينار على التوالي، كما قدر في سنة 2015 بـ 100.44 دينار[3]، وهو في انخفاض شديد ومتواصل خاصة في السوق الموازية.

إن تطرقنا إلى واقع تحرك سعر صرف الدينار الجزائري وقيام السلطات في كل مرة بتخفيضه، أردنا من خلاله أن نشير إلى أن هذه الإجراءات التخفيضية في قيمة العملة والتي بدأتها السلطات الجزائرية منذ 1988، كانت لها انعكاسات كبيرة وفورية على أسعار المنتجات المستوردة، ومن بين الآثار الهامة أيضا التي نتجت عن تخفيض قيمة العملة نسجل ارتفاع أسعار البيع وتفاقم المديونية المعبر عنها بالدينار سواء العمومية أو تلك الخاصة بالمؤسسات، بالإضافة إلى بروز التضخم بالتكاليف، كما برزت أيضا مشكلة تقلص الإيرادات من العملة الصعبة الضرورية لتغطية النفقات التي يقوم بها غير المقيمين في الجزائر.

وبالنظر إلى التحاليل المختلفة للنظرية الاقتصادية، فيما يتعلق بالنتائج المنتظرة من عملية تخفيض العملة، والتي تنص على ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للجزائر (مقيمة بالعملة المحلية)، وانخفاض التكاليف الإنتاجية بالنسبة للبلدان الأجنبية (مقيمة بالعملة الأجنبية)، ومنه زيادة القوة التنافسية للبلد وارتفاع الصادرات مع انخفاض الواردات، نجد أن هذه التحاليل لا تنطبق على الاقتصاد الجزائري المتميز باعتماده على تصدير أحادي السلعة وهي المحروقات التي تتحدد كميتها وسعرها بناء على عوامل خارجية هي منظمة OPEC والسوق الدولية للبترول.

إن الاقتصاد الجزائري كما أشرنا سابقا مر بعدة تغيرات جوهرية تمثلت أساسا في الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق وخاصة انطلاقا من سنة 1990، كذلك فإن السياسات المتتابعة لتخفيضات الدينار الجزائري وخاصة في بداية التسعينات كان من شأنها رفع معدلات التضخم، حيث أعلى مستوى

[1] – أحمد سلامي، مرجع سابق، ص 31.

[2] - معهد البنك الدولي، http:// www.worldbank.org vu le : 15/2/2016

[3] - Donnée de la banque d'Algérie, **« indicateurs monétaire »**, www.bank-of-algeria.dz vu 31-03-2016

وصلت إليه معدلات التضخم كان في الفترة الممتدة من 1990 إلى 1996، وانطلاقا من 1997 بدأت معدلات التضخم في الانخفاض وانحصرت في نسب معقولة لم تتجاوز 9%، وبذلك اتضحت فعالية السياسة المتبعة من قبل الحكومة، أي سياسة التثبيت والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، أي استمرار الحكومة بتخفيض قيمة الدينار تدريجيا، وذلك مع التحكم الجزئي في مستويات التضخم.

المطلب الثالث: السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر

تعتبر الحكومة الجزائرية استقرار الأسعار أحد أهم أهدافها، ولذلك فإنها تسعى جاهدة أن تضع الحلول الفعالة والجذرية لمشكلة التضخم، ومن هذه الحلول نذكر ما يلي:

أولا- أدوات السياسة النقدية: حددت المادة 35 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتعددت هذه الأهداف لتشمل هدف تحقيق معدل نمو اقتصادي منتظم في المقام الأول إلى جانب تحقيق التشغيل الكامل، أما هدف استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة خارجيا جعلا في المقام الثاني. وعليه تميزت هذه الأهداف بالتضارب كهدف النمو الاقتصادي والتشغيل مع استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية. في المقابل أولى الأمر 10-04 المعدل المتمم للأمر السابق أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا للسياسة النقدية، وأعطى له الأولوية وأبقي على الأهداف الأخرى دون تغيير. إلا أنه يتطلب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل التوجه نحو استهداف التضخم.[1] وقد اتخذت الجزائر عدة إجراءات صارمة تخص السياسة النقدية هدفها، هو التخفيف من التضخم والتحكم فيه، نذكر منها:

1- معدل إعادة الخصم: إعادة الخصم هي وسيلة يلجأ البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، ويمكن أن تكون هذه السندات تجارية أو عمومية، لكن دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ولقد كان معدل الخصم ثابتا منذ 1961 إلى 1986 مقدر بـ2.75%، إلا أنه منذ هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة وكان أصغر من معدل الفائدة الدائن مما لم يحفز البنوك

[1]- طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 12، 2014، ص29.

التجارية على تعبئة الادخار الخاص.[1]

ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى البنك المركزي، فيمكن أن تتم هذه العملية وفق الصيغ التالية:[2]

– إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من الخارج.

– إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدة القصوى لذلك 06 أشهر، مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهرا.

– إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساسا لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدة القصوى 06 أشهر، يمكن تجديدها دون أن تتعدى المدة الكلية للتجديدات 03 سنوات. لكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدف القروض المتوسطة المعنية تمويل إحدى العمليات التالية: تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات، أو إنجاز السكن.

وقد قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990 من أجل سد الطريق أمام البنوك التجارية لاستعمال طريقة إعادة الخصم، وبالتالي التقليص من الاقتراض ومنه التخفيف من حدة التضخم، ويمكن توضيح تطور معدل الخصم منذ 1990 كما يلي:

[1]– ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، "**أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8–9 مارس 2005، ص301.

[2]– نفس المرجع، نفس الصفحة.

جدول(06): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر (1990-2015)

المعدل (%)	السنوات	
	إلى غاية	إبتداءا من
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1996/04/21
12	1997/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1997/11/18
9.5	1999/09/08	1998/02/09
8.5	2000/01/26	1999/09/09
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	ديسمبر 2015	2004/03/07

Source : Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique trimesriel** », n°32, Decembre 2015.

من الجدول السابق يمكن ملاحظة الارتفاع في معدل الخصم من 1990 إلى 1995 حيث انتقل من 7.5% في 1990/05/21 ليصل إلى 15% في سنة 1995 إلى غاية الفاتح من أوت، والهدف من ذلك مكافحة الموجات التضخمية الناجمة عن إفراط البنوك التجارية في منح تسهيلات ائتمانية. إلا أن هذا المعدل عرف تراجعا مستمرا منذ تلك الفترة.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية منذ سنة 2001 جعل أداة إعادة التمويل المتمثلة في معدل إعادة الخصم غير نشطة، وتجدر الإشارة إلى أن إعادة تمويل البنوك لدى بنك الجزائر أصبح

معدوما إبتداءا من سنة 2001 – تعتبر سنة 2000 آخر سنة تم فيها إعادة التمويل بـ 170.5 مليار دينار– وعندها أصبح معدل إعادة الخصم أقل من 6% ليصل إلى 4% في 2004/03/7،[1] ويستقر على هذه النسبة إلى غاية نهاية سنة 2015.

2- عمليات السوق المفتوحة: تتمثل عمليات السوق المفتوحة في إمكانية تدخل البنك المركزي في سوق النقد لشراء وبيع سندات عمومية تستحق في أقل من 06 أشهر وسندات خاصة قابلة للخصم، أو بمنح قروض،[2] على ألا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة.[3] إلا أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض في المادة 54 منه.

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الأولى في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية سنة 1996، وشملت مبلغا قدره 4 ملايين دينار بمعدل فائدة متوسطة 14.94% بغرض التخفيض من معدلات التضخم.

3- معدل الاحتياطي الإجباري:

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري أداة فعالة لامتصاص السيولة الفائضة لدى البنوك ومعالجة نمو الكتلة النقدية في الجزائر، وهي من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90 وحدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفوض له استخدامها كأداة للسياسة النقدية. إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون السابق لم يذكر هذه الأداة بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل إلى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه. بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة يتم احتسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات، ومدة مكوثها لدى البنك.[4] ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري إبتداءا من سنة 2001 كما يلي:

---

[1]– طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]– المادة 76 من قانون النقد القرض.

[3]– المادة 77 من قانون النقد والقرض.

[4]– فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص199-200.

جدول(07): تطور معدل الاحتياطي الإجباري (2001-2014)

السنوات	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	حجم الاحتياطي الإجباري (مليار دينار)
2001	3	43.5
2002	4.25	109.5
2003	6.25	126.7
2004	6.5	157.3
2005	6.5	171.5
2006	6.5	184.5
2007	6.5	272.1
2008	8	394.7
2009	8	394.8
2010	9	464.7
2011	9	538.6
2012	11	754.1
2013	12	891.38
2014	12	1023.96

Source : la banque d'Algérie**, « Bulletin statistique trimestriel** », n°06 mars2009, n°17 mars 2012, n°29 mars 2015

إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002 وخاصة إبتداءا من 2008 و2009 وتواصله في الارتفاع سنة 2010، 2012 و2013 يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على أهمية هذه الأداة في التأثير في سيولة البنوك التجارية، وفي الحد من التضخم، حيث أدى تطور معدلات الاحتياطي الإجباري بعد سنة 2001 إلى تأثير ملحوظ في حجم حسابات البنوك التجارية لدى بنك الجزائر تحت بند الاحتياطي الإجباري إذ أدى ارتفاع معدل الاحتياطي الإجباري سنة 2002 مقارنة ب2001 على نمو هذه الاحتياطات بمعدل 151.72% ، كما أدى ارتفاعه سنة 2014 إلى 12% مقارنة بـ9% سنة 2010 إلى نمو قدره 120.34%.

تميزت التسعينات بأزمة سيولة، فأثناء النصف الثاني من التسعينات وإلى غاية سنة 2001، بقيت إعادة التمويل لدى بنك الجزائر أهم مصدر سيولة للمصارف. وعلى عكس ذلك منذ هذا التاريخ لم تلجأ المصارف أو المؤسسات المالية لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المتزايدة.[1] إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية أدى بالبنك المركزي إلى تعزيز، على وجه الخصوص، الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، واضطر إبتداءا من أفريل 2002 إلى اللجوء إلى أدوات جديدة للسياسة النقدية للتدخل في السوق النقدية لامتصاص فائض السيولة. تتمثل هذه الأدوات في: أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام المستعملة منذ أفريل 2002، وأداة استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر المدخلة في أوت 2005، وتسهيلة الودائع المغلة للفائدة إبتداءا من جوان 2005.[2]

وكنتيجة للمستوى المرتفع للتضخم المسجل سنة 2012 والبالغ نسبة 8.89%، وهو المعدل الأكثر ارتفاعا خلال السنوات الخمسة عشر التي سبقتها، قام بنك الجزائر إبتداءا من منتصف جانفي 2013 بتوظيف أداة استرجاع السيولة لمدة ستة أشهر بمعدل فائدة 1.5%، والهدف من ذلك امتصاص أكبر لسيولة المصارف، ومن ثم تسيير حسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء آثارها التضخمية فبعدما كانت مستقرة في الثلاثي الأول من سنة 2013، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542.49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 287602 مليار دينار في نهاية 2012. وبالتالي، فإنه في ظرف يتميز بتقليص فائض السيولة على مستوى السوق النقدية، سمحت أدوات استرجاع السيولة بامتصاص حصة معتبرة منه (1350مليار دينار).[3]

4- آلية استرجاع السيولة: تعتمد آلية استرجاع السيولة على استدعاء بنك الجزائر البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي، لأن تضع اختياريا لديه حجما من سيولتها في شكل ودائع في مقابل استحقاقها لمعدل فائدة ثابت يحسب على أساس فترة الاستحقاق (n/360)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر. وما يميزها أنها أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وليست إجبارية مما يسمح لكل بنك بإمكانية تسيير سيولته. وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوبا مماثلا لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءا من سنة 1995 من أجل

[1] - Banque d'Algérie, « **évolution économique et monétaire en Algérie** », Rapport 2012, 2013, pp139-140.

[2] - بنك الجزائر، "**التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، التقرير السنوي 2013، نوفمبر 2014، ص ص147-148.

[3] - بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013، ص23.

تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزا في السيولة. إلا أن فائض السيولة التي أصبحت تعاني منه البنوك التجارية، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام

الأسلوب ذاته، لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض. وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه، وحجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق، والتي قد لا يتم تحقيقها عبر سياسة الاحتياطي الإجباري. ونظرا لما تتمتع به هذه الآلية من مرونة فقد أصبحت تمثل الأداة الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية لبنك الجزائر خصوصا في ظل ما تشهده البنوك من فائض.

وقد رفع بنك الجزائر بقوة مبالغ استرجاع السيولة إبتداءا من 2007 مقابل الاتجاه التصاعدي للسيولة البنكية، باعتبار أن العوامل المستقلة المساهمة في السيولة يفوق مبلغ العوامل المستقلة المقلصة لها.[1]

يمكن توضيح تطور معدل استرجاع السيولة من خلال الجدول التالي:

جدول(08): تطور معدل استرجاع السيولة (2002-2014)

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لسبعة أيام (%)	**2.75**	**1.75**	**0.75**	**1.25**	**1.25**	**1.75**	**1.25**	**0.75**	**0.75**	**0.75**	**0.75**	**0.75**	**0.75**
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لثلاث اشهر(%)	–	–	–	**1.9**	**2**	**2.5**	**2**	**1.25**	**1.25**	**1.25**	**1.25**	**1.25**	**1.25**
معدل الفائدة على استرجاع السيولة لست أشهر (%)	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	**1.5**	**1.5**

Source : banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N° 17 mars 2012, N° 6 mars 2009 , N° 29 mars 2015 + indicateurs du marché monétaire, www.bank-of-algeria.dz

[1]- فضيل رايس،" **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2011)**"، مرجع سبق ذكره، ص ص200-201.

نلاحظ من الجدول السابق التذبذب في معدلات الفائدة على عمليات استرجاع السيولة الأسبوعية والربع سنوية ما يدل على ديناميكية هذه الأداة. وقد قدرت قيم استرجاع السيولة لسنتي 2013 و2014 بـ 1350 مليار دينار، في حين قدرت في مارس 2015 بـ 1054.5 مليار دينار.[1]

5- تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة: تعبر هذه الأداة عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر. وعلى الرغم من حداثة تطبيق هذه الآلية إلا أنها مثلت أكثر الأدوات نشاطا سنة 2006، فمعدل الفائدة على التسهيلة الخاصة بالوديعة يمثل معدل فائدة مرجعي بالنسبة إلى بنك الجزائر والسوق النقدية في ظل انعدام عمليات إعادة الخصم وإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.[2] ويمكن توضيح تطور فوائد تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة كما يلي:

جدول(09): تطور فوائد تسهيلات الوديعة المغلة للفائدة (2005-2014)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
فوائد تسهيلات الإيداع (%)	0.3	0.3	0.75	0.75	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3

Source : banque d'Algérie, bulletin statistique trimestriel N°6 mars 2009, N°25 mars 2014, N°29 mars 2015.

يلاحظ من الجدول الاستقرار النسبي في معدلات فوائد تسهيلات الإيداع، إلا أن بنك الجزائر قد تمكن من خلال هذه الآلية أن يسحب من النظام المصرفي سيولة معتبرة إبتداءا من سنة 2005، حيث بلغت قيمة الودائع في نهاية سنة 2014: 468.6 مليار دينار، في حين قدرت في جوان 2015 بـ 317.9 مليار دينار.[3] وهو ما يؤكد أهمية هذه الأداة في الرقابة على السيولة المصرفية وبالتالي التحكم في التضخم، على الرغم من انخفاض معدلات الفائدة المطبقة عليها مقارنة بتلك المطبقة على عمليات استرجاع السيولة.

[1] - donnés de la banque d'Algérie, « **indicateurs du marché monétaire** », www.bank-of-algeria.dz vu: 14/1/2016

[2] - فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (200-2011)**"، مرجع سبق ذكره، ص201.

[3] - donnés de la banque d'Algérie, « **Indicateurs du marché monétaire** », www.bank-of-algeria.dz vu :14/1/2016

* في الأخير يظهر أن السياسة النقدية في مفترق طرق، فمن جهة يستهدف بنك الجزائر بسياسته تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار عبر التحكم في نمو الكتلة النقدية، وتقنياته في سحب السيولة، من جهة أخرى فإن أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري ليست نقدية بالكامل، فمن الأسباب الرئيسية أيضا للتضخم تضخم أسعار الواردات الغذائية وهو تضخم مستورد والتضخم الهيكيلي. وعليه فالتحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق استقرار دائم الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى.

يقيد هذا الوضع السياسة النقدية ولا يكون هناك أثر واضح لهذه الأخيرة فكل من مشكلة الفائض في السيولة وكذا التضخم ناتجة عن إختلالات في هيكل الاقتصاد الوطني، فمن جهة أن أسباب التوسع النقدي وكذا فائض السيولة ترجع إلى الأثر الكبير الذي تمارسه صافي الموجودات الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر الناتجة عن ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمي –باستثناء الفترة الأخيرة– أي مصدر الدخل الوحيد هو سبب مشكلة السيولة، بالإضافة عدم القدرة على استثمار هذه الموارد النقدية محليا يساهم في تعطيل وتراكم هذه السيولة. من جهة أخرى فإن التضخم المستورد يعبر على مدى التبعية للخارج وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية. ومن ثم يجب أن تستهدف السياسة النقدية نمو وتنويع الناتج من أجل المساهمة في خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي المتزايد، مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.[1]

ليست مكافحة التضخم أو بلوغ الغايات المستهدفة في هذا المجال من الصلاحيات الحصرية للسياسة النقدية، فالسياسة المالية تؤثر أيضا على التضخم.

ثانيا– أدوات السياسة المالية: ترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، لهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب. ويمكن توضيح واقع السياسة المالية في الجزائر كما يلي:

1– سياسة الإنفاق العام:

يمكن توضيح تطور الإنفاق العام في الجزائر من خلال مرحلتين:

[1]– فضيل رايس، "**تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص80.

1-1- **المرحلة الأولى من 1990-1999** : تطورت النفقات العامة خلال هذه المرحلة ، كما يلي:

جدول(10): تطور النفقات العامة (1990-1999) (الوحدة: مليون دينار)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
1990	88800	47700	136500
1991	153800	58300	212100
1992	276131	144000	420131
1993	291417	185210	476627
1994	330403	235926	566329
1995	473694	285923	759617
1996	550596	174013	724609
1997	643555	201641	845196
1998	663855	211884	875739
1999	774695	186987	961682

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011

نلاحظ من الجدول أن حجم النفقات العامة عرفت معدلات نمو مرتفعة بين 1990 و1995 خاصة خلال سنة 1991 و 1992 والتي بلغت 55.38% و98.08% على التوالي، ثم قدرت معدلات النمو بـ 13.44%، 18.82%، و34.12% خلال 1993، 1994 و1995 على التوالي، وذلك للأسباب:[1]

1- ارتفاع تكلفة دعم السلع الاستهلاكية العامة بالإضافة إلى منح المساعدات لبعض أفراد المجتمع، إذ قامت الدولة بتقديم مساعدات لدعم الفئات المحرومة عن طريق إنشاء برنامج الشبكة الاجتماعية وبعده صندوق مساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة سنة 1993 الذي تلقى موارده من تخصيصات ميزانية الدولة.

[1]- عبد الكريم تقار، "**آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص ص106-107.

2- الشروع في برنامج إعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة من البنك الدولي في صورة قروض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.

3- توسع الدولة في حجم النفقات العسكرية بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي مرت بها البلاد.

كما نلاحظ زيادة نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال الفترة بسبب الصراع المدني الذي أرغم الدولة على زيادة نفقاتها العسكرية لمواجهة الأزمة الأمنية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع الأجور لدى الحكومة بأكثر من 20% سنويا للتكيف مع الوضع وضمان استمرارية مصالحها الإدارية من تعليم وصحة وإدارة عمومية.

وإبتداءا من سنة 1996 وبهدف ترشيد النفقات العامة قامت السلطات الجزائرية بالحد من عجز الخزينة الذي انتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997، تطبيق تشدد في سياسة الأجور إذ هبطت الأجور الحقيقية بأكثر من 30% من سنة 1994 إلى 1996، وقد لعبت سياسة الأجور الحكومية في القطاع العام دورا أساسيا في هذا الانخفاض، إذ هبط الإنفاق العام على الموظفين الذي شكل ثلث مجموع النفقات سنة 1993 بمقدار 1.4% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 1997 استجابة لسياسة الأجور الحازمة، كما قامت السلطات برفع الدعم على المواد الغذائية الأساسية، حيث كان الدعم العام للمواد الغذائية والطاقة مكلفا ومبددا للموارد، فبلغ 4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1990، إلا أنه في أوائل 1991 اتخذت السلطات عدة تدابير لخفض عدد بنود الدعم ونطاقها ومداها، ثم في 1992 انخفضت تكلفة دعم المواد الغذائية في الميزانية إلى 2.3% من إجمالي الناتج المحلي، وبنهاية 1996 تم استكمال الإلغاء التدريجي لدعم المواد الغذائية. وكان ذلك بسبب مراقبة الدولة لجميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، فانخفض معدل نمو الإنفاق العام من 34.12% سنة 1995 إلى 4.6% سنة 1996، وانخفضت نسبة النفقات للناتج الداخلي الخام من 37.89% سنة 1995 إلى 28.19% سنة 1996، لينخفض معدل التضخم من 29.78% إلى 18.68%، كل ذلك في ظل استمرار عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم الحكومي عن الكثير من السلع ذات الاستهلاك الواسع، ثم استمر معدل التضخم في الانخفاض خلال سنتي 1997 و1998 ليبلغ على التوالي 5.73% 4.95% في مقابل انخفاض معدل نمو النفقات العامة خلال السنتين من 8.36% إلى 3.61%. أما سنة 1999 فقد شهدت ارتفاعا في المعدل السنوي لنمو النفقات ليبلغ 9.81%، دون أن يكون لذلك أثر على معدل التضخم الذي استمر في الانخفاض ليصل 2.64%،

وفي المقابل نجد أن نسبة النفقات العامة للناتج الداخلي الخام انخفضت من 30.95% سنة 1998 إلى 29.7% سنة 1999.

ويمكن ملاحظة أن نفقات التجهيز أخذت في الانخفاض إبتداءا من 1996 (انخفضت نسبتها من إجمالي النفقات العامة من 34.94% سنة 1990 إلى 20.01% سنة 1996 إلى 19.44% سنة 1999) بسبب السياسة الإنفاقية الحذرة التي طبقتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي اشترط تقليص حجم النشاطات الاقتصادية للدولة، بينما حققت نفقات التسيير ارتفاعا مستمرا بسبب زيادة التحويلات الاجتماعية كمنح المجاهدين، تكاليف عمليات التطهير المالي لبعض المؤسسات لعمومية والتي بلغت 124.4 مليار دينار جزائري سنة 1996، بالإضافة إلى تكاليف عمليات الخوصصة وإعادة جدولة الديون الخارجية.

كما نلاحظ انخفاض متوسط التضخم من 25% خلال الفترة 90-94 إلى 12.4% ما بين 95-99، وعليه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام التي انتهجتها الحكومة خلال هذه السنوات ساهمت في الحد من الضغوطات التضخمية لكونها جاءت في خضم تحرير أسعار كل المواد بما فيها الضرورية وإلغاء الدعم عنها. لكن رغم هذا الانخفاض نلاحظ عجز الموازنة العامة التي تعتبر إحدى الأسباب المباشرة لحدوث التضخم، ومن أجل مواجهة عجز الميزانية وتخفيض معدلات التضخم يجب التقليل من النفقات العامة وترشيدها، بشرط ألا يكون التقليل من النفقات العامة على حساب نوعية وجودة الخدمات العامة.

1-2- المرحلة الثانية من 2000-2014 : تميزت هذه المرحلة بتزايد كبير في حجم النفقات العامة خاصة بعد إطلاق الدولة برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي، يمكن توضيح تطورها كما يلي:

جدول(11): تطور النفقات العامة (التسيير والتجهيز) من 2000-2014 (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات
2000	856.2	321.9	1178.1
2001	963.6	357.4	1321
2002	1097.6	452.9	1550.6
2003	1199	553.7	1752.7
2004	1251.1	640.7	1891.8
2005	1245.1	806.9	2052
2006	1437.9	1015.1	2453
2007	1673.9	1434.6	3108.5
2008	2227.3	1948.4	4175.7
2009	2300	1946.3	4246.3
2010	2659	1807.9	4466.9
2011	3879.2	1974.4	5853.6
2012	4782.6	2275.5	7058.1
2013	4131.5	1892.6	6024.1
2014	4486.3	2493.9	6980.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2014

نلاحظ من الجدول السابق أن السياسة الإنفاقية تميزت بارتفاع معدلاتها سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو التجهيز، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة بـ 6 مرات خلال الفترة المذكورة. وهو ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويفسر هذا باستخدام السلطات العمومية سياسة الإنفاق العمومي كأداة لدعم النمو، فارتفاع النفقات العامة بين 2001-2004 يرجع لتبني الدولة برنامج الإنعاش الاقتصادي، واستمر ارتفاعها نتيجة إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو، وإبتداءا من 2010 ارتفعت النفقات مع انطلاق البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية 2010-2014، أي أن السياسة الاقتصادية بالجزائر تدعم الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية، مستعينة بالوفرات الادخارية المتراكمة منذ 2000 بسبب

انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي الناجم عن انخفاض حجم الديون الخارجية، ما سمح للسلطات الحفاظ على مستويات إنفاق عالية نسبيا.

ورغم أنه يحبذ أن تتجاوز نفقات التجهيز نفقات التسيير وذلك لأن لها تأثير دائم على الاقتصاد ويساعد على خلق اقتصاد أكثر كفاءة، إلا أنه في الجزائر يمكن ملاحظة المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، فهي تشكل في المتوسط 63.03% من إجمالي النفقات، وتتراوح بين 72.67% و 64.27 % من إجمالي النفقات لسنتي 2000، 2014 على التوالي. وما ساهم في ارتفاعها الارتفاع في أجور الموظفين والعمال الذي شكل لوحده 60.75% من نفقات التسيير لسنة 2012، دعم بعض السلع الاستهلاكية الأساسية، (حيث بلغ الدعم المباشر للأغذية الأساسية والمياه والكهرباء، الغاز الطبيعي، التعليم والإسكان حوالي 4.5% سنة 2011)، الرفع من قيمة التعويضات الإجتماعية. أما نفقات التجهيز فبلغ متوسطها حوالي 36.12 % من إجمالي النفقات، وتتراوح بين 27.32% و35.72% من إجمالي النفقات من سنة 2000-2014، إلا أنها حققت نموا أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير نتيجة تنفيذ برامج المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها.

رغم الزيادة في النفقات نلاحظ أن متوسط معدل التضخم خلال هذه المرحلة كان منخفضا مقارنة بالمرحلة الأولى (3.70% مقارنة بالمرحلة الأولى أين قدر 18.55%).

2- السياسة الضريبية في الجزائر:

أدخلت الجزائر إصلاحات ضريبية بغية زيادة وتنويع حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة في النفقات العامة، ومن أجل الحد من تفشي ظاهرة التضخم.

2-1 تعديل سعر الصرف:

أولت الجزائر عناية فائقة بأداة الصرف، واعتبرت عملية تخفيض العملة كإجراء تضخمي يسمح بكبح فائض الطلب. وقد كان لعملية التخفيض الأثر الإيجابي على إيرادات المنتجات الهيدروكربونية من حيث قيمتها بالدينار الجزائري والتي تزداد مع تخفيض سعر الصرف. وقد زادت حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة زيادة قيمة الواردات وتخفيض سعر الصرف بالإضافة إلى إلغاء العديد من الإعفاءات، حيث سجلت الضرائب من المصادر غير الهيدروكربونية تحسنا ملحوظا وهو ما سيتم توضيحه لاحقا. إلا أن تخفيض العملة لم يحقق هدفه المنشود بقدر ماكان له آثار تضخمية كما تم توضيحه في المطلب السابق.

2-2 تقوية النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية:[1] طبقت الجزائر مع مطلع التسعينات نظاما ضريبيا معقدا ومشوها بدرجة كبيرة، نظرا للعدد الكبير من أنواع الضرائب والمعدلات بالإضافة إلى عدم استقراراه، حيث عرف منذ الاستقلال تعديلات سواء في إطار قوانين المالية السنوية أو القوانين الأخرى ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي، وبهدف إزالة هذه العراقيل التي تعيق عصرنة النظام الضريبي وتبسيطه والوصول لشفافية أوضح في إطار فرض الضريبة عجلت الحكومة بوضع إصلاح شامل للنظام الضريبي المعتمد. شمل الإصلاح الجانب التشريعي من حيث التشريعات الجديدة والتنظيمي من حيث تنظيم وإعادة تنظيم الإدارة الجبائية. وقد أدت الإصلاحات منذ 1992 إلى إزالة بعض المشكلات المتعلقة بالنظام الضريبي وأدخلت ضرائب جديدة وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق، بهدف تحقيق أهداف الضريبة المعاصرة فأدى إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي:

فيما يتعلق بالضرائب المباشرة تم إنشاء ضريبتين جديدتين على الدخل، الأولى تفرض على الأشخاص الطبيعيين وتمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي IRG حيث أدمج فيها عدد كبير من الضرائب المطبقة على المداخيل المختلفة لشخص ما. مما أدى لتبسيط النظام الضريبي السابق الذي يتميز بتعدد الضرائب. الثانية تفرض على الأشخاص المعنويين والمتمثلة في الضريبة على أرباح الشركات IBS والتي تعتبر الاختيار الحالي لمختلف الدول تحت مدلول تطبيق ضريبة مستقلة على خلاف ما كان عليه في السابق حسب النظام النوعي، والهدف من ذلك هو تنظيم اقتصادي بفضل التخفيض في نسبة الاقتطاعات الضريبية الأمر الذي يعطي تحفيزا أكبر للاستثمار وذلك بالاستفادة من مختلف الامتيازات الممنوحة في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة العنصر المهم في الإصلاح هو إدخال ضريبة القيمة المضافة التي سمحت بتوسيع القاعدة الضريبية.

وقد تم تبني مبادئ اللامركزية واستقلالية الإدارة الجبائية في تسييرها، لهذا ظهرت الإدارة الضريبية في شكلها: على المستوى المركزي المديرية العامة، على المستوى الجهوي المديرية الجهوية، على المستوى الولائي المديرية الولائية، المصالح الخارجية والمفتشيات والقابضات. وهذا التنظيم الجديد يمتاز بالوحدوية قصد الوصول إلى جباية تستطيع أن تؤدي أهدافها التمويلية. إضافة إلى ما سبق تم إعطاء

[1]- مسعود دراوسي، "**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص366-368

نوع من الاستقلالية للإدارة الجبائية في تسيير شؤونها، كما قامت الإدارة الضريبية بإعداد مخطط معلوماتي أين تم إنشاء مديرية مكلفة بقيادة هذه العملية، حيث تم إدخال الإعلام الآلي في كل المستويات، بعد أن كانت هذه العملية تتمركز على المستوى المركزي.

2-3 تطور حصيلة الضريبية: ويمكن توضيح تطور الحصيلة الضريبية كما يلي:

جدول(12): تطور الحصيلة الضريبية (2000-2014) الوحدة: مليار دينار

السنوات	ضرائب مباشرة	التسجيل والطابع	ضرائب المعاملات	مساهمات غير مباشرة	إيرادات جمركية	جباية بترولية
2000	82	16.2	165	0.5	86.3	1213.2
2001	98.5	16.8	179.2	0.4	103.7	1001.4
2002	112.2	18.9	223.4	0.55	128.4	1007.9
2003	122.9	19.3	233.9	0.7	143.8	1350
2004	148	19.6	274	0.7	138	1570.7
2005	168.1	19.6	308.8	0.8	143.9	2352.7
2006	241.2	23.5	341.3	0.8	114.8	2799
2007	258.1	28.1	347.4	0.9	133.1	2796.8
2008	309.6	29.7	402.9	1	153.2	4088.6
2009	462.1	35.8	478.5	1	170.2	2412.7
2010	561.7	39.7	514.7	1.5	181.9	2905
2011	684.7	47.4	572.6	1.5	222.4	3979.7
2012	862.3	56.1	652	2	338.2	4184.3
2013	823.1	62.5	741.6	1.5	403.8	3678.1
2014	875.5	69.9	763.9	1.7	369.2	3388.3

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- وزارة المالية www.dgppmf.gov.dz.- المديرية العامة للضرائب، "**التقارير من 2002-2013**".- بنك الجزائر، "**التقارير 2004، 2008 ،2013، 2014**.

نلاحظ من الجدول السابق هيمنة الجباية البترولية على الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال فترة الدراسة، في حين تتواضع حصيلة الجباية العادية. لكن رغم تواضع الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات إلا أنها شهدت ارتفاعا كبيرا من 2000-2013 وهذا راجع إلى:

- تحسن إدارة الضرائب في مكافحة الغش والتهرب الضريبي، رغم بقاء التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه النظام الضريبي، وقد تم تحقيق أهم الزيادات بواسطة الضرائب على المداخيل الأرباح والضرائب على السلع والخدمات ثم الرسوم الجمركية.

- اهتمت الدولة الجزائرية بالإيرادات غير البترولية لكونها الأكثر ضمانا لاستمرارية مواردها المالية لإمكانية التحكم فيها وتكييفها بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، عكس الإيرادات البترولية التي يصعب التحكم فيها لارتباطها بعوامل بعيدة عن إرادة الدولة. لذلك وضعت الدولة عدة إجراءات متمثلة في قانون المالية لسنة 2001 الذي يتضمن 33 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل وإلغاء وإتمام، وقانون المالية لسنة 2003 والذي تضمن 68 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية 2004 الذي تضمن 24 إجراءا ضريبيا ما بين تعديل وإتمام وإلغاء، وقانون المالية 2005 الذي تضمن 36 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية 2006 الذي تضمن 32 إجراءا ضريبيا، وقانون المالية لـ 2007 و 2008 اللذان تضمنا 37 و 20 إجراءا ضريبيا على التوالي. وهذا كله من أجل زيادة الإيرادات العامة لتتماشى مع حجم الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة. أما سنة 2009 فيمكن ملاحظة:

- زيادة بـ 10% لمنتجات الجباية العادية، وتجلت أهم الزيادات في ارتفاع ناتج الضريبة على الدخل الإجمالي بعد تطبيق الزيادة في كتلة الأجور بنسبة 15% المتولدة أساسا عن تطبيق الشبكة الجديدة للأجور في الوظيف العمومي.

- ارتفاع منتجات الضريبة على الأعمال خصوصا الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة، حيث ارتفعت بـ 10% بالقيمة الجارية مقارنة بسنة 2008 بالإضافة إلى ارتفاع مداخيل مساهمات الدولة المتأتية أساسا من السونطراك.[1]

رغم هذه الزيادة في الحصيلة الضريبية خارج قطاع المحرقات إلا أنها لا تزال متواضعة. كما نلاحظ أن الضغط الضريبي يتخذ مستويات مرتفعة مقارنة مع المستوى النموذجي 25% حيث وصل إلى حوالي

[1]- عبد الكريم تقار، مرجع سبق ذكره، ص112.

30.52% سنة 2009 عندما يتم إدارج الجباية البترولية في حساباته، في حين نلاحظ ضعف مستوى الضغط الضريبي في حال تم حسابه بالاعتماد على الجباية العادية والناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، حيث لم يتجاوز 16% خلال فترة الدراسة، وهي نسبة ضئيلة أقل مما هو سائد في معظم الدول المتقدمة والنامية مما يدل على محدودية مردودية النظام الضريبي الجزائري بعد الإصلاحات، ويمكن إرجاع ذلك إلى مجموعة من العوامل التالية:[1]

– ضعف الإدارة الضريبية في إيجاد الأوعية الضريبية الملائمة ذات المردودية العالية.

– تواضع مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي، مما انعكس سلبا على مردودية الجباية العادية.

– ضعف الاقتطاعات الضريبية نتيجة انخفاض الدخل الفردي وانتشار ظاهرة التهرب الضريبي رغم محاولة مكافحته.

– انتشار البطالة التي تفوت على الدولة إخضاع فئة كبيرة من أفراد المجتمع.

– ارتفاع حدة التضخم وتدهور قيمة العملة الوطنية، مما يخفض القيمة الحقيقية لحصيلة الضرائب.

وعليه رغم مساهمة الإصلاح الضريبي في زيادة المردودية المالية لمختلف الضرائب، لكن مازالت السياسات الضريبية بعيدة عن المبتغى وبالتالي لم يكن لها تأثير على النمو السريع في الطلب الكلي، حيث أن القطاعات غير الرسمية وبروز كتلة نقدية خارج التداول (السوق السوداء) يبرز فشل هذه السياسات وظهور بوادر التضخم كانعكاس لهذا الفشل.

3- صندوق ضبط الإيرادات:

في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. يعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000، حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص بعنوان صندوق ضبط الموارد وتتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي المقرر في قانون المالية لسنة ما وذلك بتحويله لبنوده، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فيضمن

[1]– ناصر مراد، "**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003، ص 29.

تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية والذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر الاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.[1]

ولمعرفة الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات، يمكن توضيح تطور رصيده بالإضافة إلى تمويل صندوق ضبط الإيرادات لعجز الموازنة العامة كما يلي:

جدول(13): تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات وتمويله لعجز الموازنة (2000-2014) (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	رصيد الصندوق	تمويل عجز الموازنة
2000	232.137	0
2001	171.534	0
2002	279.780	0
2003	320.892	0
2004	721.688	0
2005	1842.686	0
2006	2931.045	91.53
2007	3215.530	531.952
2008	4280.073	758.18
2009	4316.465	364.282
2010	4842.837	791.938
2011	5381.703	1761.455
2012	5633.752	2283.260
2013	5563.511	1138.527
2014	5284.848	2771.892

Source : - Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : www.dgppmf.gov.dz

- Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2014** »,p16. + Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2015** »,p19.

[1]- داود سعد الله، "**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000**-2010"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011-2012، ص ص 147-148.

- داود سعد الله، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 195.

نلاحظ أن مبلغ إيرادات صندوق الضبط كتدفق سنوي، قفز من 232.137 مليار دينار سنة 2000 إلى 5284.848 مليار دينار سنة 2014، كما نلاحظ أنه خلال الفترة 2000-2005 لم تستخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، مما يعني استخدام طريقة القرض العام لتغطية العجز، وذلك للمحافظة على موارد الصندوق واستخدامها فقط لتمويل العجز الذي يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت السعر المرجعي، كما تهدف الحكومة من وراء ذلك الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يرفع حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد مما يرفع الطلب الكلي والأسعار. كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام (البنوك التجارية وودائع الحسابات الجارية) لتمويل العجز يهدف إلى التحكم في معدلات التضخم من خلال التحكم في زيادة الطلب الكلي الناجمة عن ارتفاع حجم الإنفاق العمومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة. لكن حتى في حال التمويل عن طريق الدين العمومي تضطر الحكومة مع مرور الوقت لمسحه عن طريق فوائض الجباية البترولية.

أما بداية من سنة 2006، بدأت الحكومة الاقتطاع من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في نفس السنة، ويمكن تفسير ذلك على أن حالة الارتفاع المستمر لأسعار النفط قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار في أسعاره على المدى التوسط مما شجعها على استعمال جزء من موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني مع المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم من خلال عدم تمويل مجمل العجز باستخدام موارد الصندوق.

ومنذ إنشائه سنة 2000 سجل ابتداءا من 2006 إلى غاية 2014 كمداخيل 13701.144 مليار دينار، وظفت كما يلي:[1]

- تسديد الدين العام 2600.172 مليار دينار.
- تسديد تسبيقات لبنك الجزائر 607.956 مليار دينار.
- تمويل العجز في الخزينة 10493.016 مليار دينار.

لكن مع انخفاض أسعار النفط بدأ رصيد الصندوق في الانخفاض، حيث انخفض بـ 1.24% سنة 2013، و5% سنة 2014. أما في نهاية جوان 2015 انخفضت موارد صندوق ضبط الإيرادات لتصل إلى 3441.3 مليار دينار حيث شهدت تآكلا حادا قدره 1714.6 مليار دينار بين نهاية جوان 2014

[1] - Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2015** », p 19.

ونهاية جوان 2015 أي انخفاض بـ 33.3% في 12 شهرا.[1] وتشير توقعات قانون المالية لسنة 2016 إلى أن رصيد الصندوق سيبلغ حوالي 17 مليار دولار في نهاية السنة الحالية (2016) حيث خلال أقل من سنة استهلكت 40.4% من موارد الصندوق. وقد ينخفض إلى أقل من ذلك إذا استمرت أسعار البترول في الانهيار بشكل متسارع مما يعني إمكانية الزوال النهائي. وعليه لا يمكن أن يكون مصدرا مستداما لمواجهة العجز في الميزانية.

4- القروض للدولة: تلجأ الدولة للاقتراض الداخلي لتمويل عجز الموازنة، ويمكن توضيح تطور القروض الممنوحة للدولة كما يلي:

جدول(14): تطور صافي القروض للدولة (2000-2014) (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	صافي القروض إلى الدولة			
	البنك المركزي	البنوك التجارية	ودائع بالحسابات الجارية	إجمالي القروض للدولة
2000	156.4-	737.7	96.2	677.6
2001	276.3-	739.6	106.4	569.7
2002	304.8-	774	109.4	578.6
2003	464.1-	757.4	130.1	423.4
2004	915.8-	736.9	158.3	20.6-
2005	1986.5-	777.3	276	933-
2006	2510.7-	870.8	335.8	1340.1-
2007	3294.9-	723.1	378.7	2193.1-
2008	4365.7-	278.6	459.8	3627.3-
2009	4402-	340.2	572.9	3488.9-
2010	4919.3-	790.9	735.5	3392.9-
2011	5458.4-	1017.8	1034	3406.6-
2012	5712.2-	1029.2	1349.0	3334-
2013	5646.7-	930	1481.3	3235.4-
2014	4487.9-	1012.3	1460.4	2015.2-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة المذكورة.

[1]- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015**"، مرجع سبق ذكره، ص20.

بعد أن تميزت الفترة 90-99 بلجوء الدولة للاقتراض من البنك المركزي، ما لعب دورا كبيرا في إنشاء وتوسع الضغوط التضخمية، نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة 2000-2014 تميزت بانخفاض في إجمالي القروض المقدمة للدولة وبشكل خاص المقدمة من قبل البنك المركزي، ما ساهم في انخفاض معدل التضخم، وذلك نتيجة تحسن احتياطات الصرف ومداخيل المحروقات، ما سمح لها بتقليص لجوئها لبنك الجزائر لإعادة التمويل، فضلا على تراكم الادخار المالي من طرفها لوجود موارد متزايدة لصندوق ضبط الإيرادات بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي.

5- القروض الخارجية:

بعد أن عرفت الجزائر ارتفاعا في المديونية الخارجية في الفترة 90-99 التي تميزت بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وتطبيق برامج التنمية معتمدة على القروض الخارجية للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتي كان لها الأثر في ارتفاع الأسعار (كما تم ذكره في المطلب السابق)، تميزت الفترة 2000-2013 بانخفاض في حجم المديونية الخارجية نتيجة ارتفاع احتياطي الصرف وأسعار النفط، وهو ما يؤثر إيجابا على معدلات التضخم، ويمكن توضيح تطور المديونية الخارجية في الجزائر كما يلي:

جدول(15): تطور المديونية الخارجية (2000-2014) الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ديون خارجية	25.261	22.7	22.644	23.345	21.822	17.192	5.603	5.795	5.921	5.687	5.681	4.41	3.694	3.396	3.735

Source : - Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : www.dgppmf.gov.dz

- Bulletin statistique trimestriel de la banque d'Algérie, série rétrospectives, n°32, décembre 2015.

نلاحظ انخفاض حجم المديونية الخارجية بشكل كبير خلال هذه الفترة نظرا لاستعمال احتياطات الصرف لسداد الديون الخارجية، حيث سددت الجزائر سنة 2006 حوالي 12 مليار دولار من مديونيتها مستفيدة من ارتفاع أسعار المحروقات وقلصت مديونيتها إلى مستويات معقولة وصلت في الثلاثي الثاني من 2015 إلى 3.29 مليار دولار. حيث تعد الجزائر من الدول الأقل استدانة في العالم.

يمكن القول أن التضخم في الجزائر بالإضافة إلى كونه نقديا فهو من النوع الهيكلي بسبب هشاشة البنية الاقتصادية، مما يؤدي لفشل السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها وفشلها في التأثير على الأحجام الاقتصادية، وظهور بوادر التضخم كانعكاس لهذا الفشل. مما يتطلب تنويع الناتج من أجل خلق

سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي المتزايد بالإضافة لمحاربة اختلالات الأسواق الداخلية كالاحتكارات وإصلاح النظام الضريبي، وأيضا مكافحة التوجه للسوق غير الرسمية، مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.

المبحث الثاني: واقع البطالة في الجزائر

بعد أن تطرقنا في المبحث السابق إلى ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، سنحاول في هذا المبحث تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، والتي تعتبر من أهم المشاكل التي قد تواجه أي اقتصاد سواء كان متقدما أم ناميا. وبما أن الاقتصاد الجزائري يتخبط في العديد من المشاكل فإن مشكلة البطالة تشكل هاجسا كبيرا أمام الحكومات والمواطنين على حد سواء، خاصة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة، لذلك سنحاول فيما يلي بحث مختلف جوانب البطالة في الجزائر، وذلك بالتطرق إلى تحليل واقع سوق العمل في الجزائر وذكر أهم مراحل تطور البطالة، ثم نتطرق إلى أسباب حدوثها، لنصل في الأخير إلى دراسة السياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية سعيا منها للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: تحليل واقع سوق العمل في الجزائر

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة إلقاء نظرة سريعة على سوق العمل، ودراسة الطلب على العمل وعرضه في الجزائر، خاصة خلال فترة الدراسة الممتدة من 1990 إلى 2014.

يمكن القول أن هناك صنفين من العوامل التي تحدد طبيعة سوق العمل في الجزائر، يتمثل العامل الأول منهما في مؤسسات سوق العمل، أما العامل الثاني فيتمثل في الصدمات التي تطرأ على الاقتصاد الكلي، وهذا العامل مرتبط أساسا بالنمو في الإنتاجية، معدل الفائدة الحقيقي، معدل التضخم ومحددات الصدمات التجارية.[1] وسنحاول فيما يلي ذكر أهم الخصائص التي تتميز بها سوق العمل الجزائرية.

إن التطور المستمر للفئة السكانية القادرة على العمل، والنتائج الضعيفة للنمو الاقتصادي والتراجع في نسبة إنشاء مناصب شغل جديدة خلال تسعينات القرن العشرين، سبب إختلالات كبيرة في سوق العمل الجزائرية من خلال ارتفاع معدلات البطالة التي أثرت بشكل كبير على الملتحقين الجدد بسوق العمل،

[1]– سميرة العابد، "**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 77.

وارتفاع الشغل المؤقت رغم تزايد النشاطات غير الرسمية التي كانت ملجأ معتبرا لفائض اليد العاملة.[1]

كما أدى انخفاض الوفرة المالية بعد النكسة البترولية لعام 1986، وارتفاع معدل نمو السكان واتساع الفجوة بين خريجي المعاهد والجامعات وكل المؤسسات التعليمية، وبين متطلبات سوق العمل إلى ظهور بوادر أزمة في هذه السوق، حيث ازداد عدد الشباب البطالين، بما فيهم المتحصلين على الشهادات، والذين يشكلون جزءا معتبرا من عارضي العمل، كما تزايدت مناصب الشغل المؤقتة بشكل ملفت، الأمر الذي أسهم في تعميق الإختلالات الحاصلة في سوق العمل.

وتتميز سوق العمل في الجزائر بالخصائص التالية:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود إختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة)، على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة، والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لا سيما في المناطق المحرومة (الجنوب والهضاب العليا).[2]

بعد أن ذكرنا أهم الخصائص التي تتميز بها سوق العمل في الجزائر سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على واقع عرض العمل والطلب عليه في الجزائر:

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001**"، الدورة العامة الواحد والعشرون، ديسمبر 2002، ص 100.

[2]– سميرة العابد، مرجع سابق، ص ص 77، 78.

أولا- عرض العمل في الجزائر: يعتبر عرض العمل عموما دالة لعدة عوامل رئيسية لعل أهمها هو معدل النمو السكاني ودرجة انتشار التعليم، ويمكن توضيح أهم هذه العوامل في الجزائر كما يلي:

1- النمو السكاني ونمو السكان النشطين: عرفت الفترة منذ الاستقلال إلى 1979 نموا ديموغرافيا سريعا حيث ارتفع عدد السكان سنة 1970 إلى 13.309 مليون نسمة بعدما كان يقدر ب 10.458 مليون نسمة سنة 1962، أي زيادة قاربت 3 ملايين نسمة في ظرف 8 سنوات، لينتقل هذا العدد إلى 18.120 مليون نسمة سنة 79، أي بنسبة زيادة مقارنة بما كان عليه سنة 1962 تقدر بـ73.26%، وهي نسبة مرتفعة جدا.

أما خلال الفترة 1980-1989 فقد تم إيلاء اهتمام كبير للمسألة السكانية التي كانت تهدد التنمية وتعتبر عائقا في طريقها، لذا عرفت هذه الفترة انخفاضا في وتيرة تزايد النمو الديموغرافي راجعة إلى تطبيق برامج التنظيم أو التخطيط العائلي، و انتشار استعمال وسائل منع الحمل، حيث ارتفع عدد السكان سنة 1990 إلى 25.022 مليون نسمة بعدما كان في بداية فترة الثمانينات 18.666 مليون نسمة، أي بنسبة زيادة قدرها 25.40%، و هي نسبة أقل بكثير مما كانت عليه خلال فترة السبعينات. وقد شهدت الفترة الممتدة منذ أوائل التسعينات تراجعا في وتيرة النمو الديموغرافي بالمقارنة مع السنوات السابقة، ويرجع ذلك في التسعينات إلى تراجع الظروف المعيشية، وسوء الأوضاع الاقتصادية، وكذلك تدهور القدرة الشرائية، حيث عانت الجزائر من الديون الخانقة بعد انخفاض الإيرادات اللازمة لتغطيتها، ولجأت إلى الاستدانة وتدويل الديون لاستعادة توازنها واستقرارها الاقتصادي، تراجع الاهتمام بالسياسة السكانية خلال هذه الفترة، التي شهدت تدهورا خطيرا في الوضع الأمني والسياسي، الأمر على أثر على كل نواحي الحياة العامة، وأدى إلى تقلص عدد المواليد وبالتالي انخفاض وتيرة النمو السكاني. [1] كما أنه اتجاه ناجم عن التحسن الكبير في صحة المرأة وتعليمها، منذ الألفية الجديدة، كما أسهم تأخير تكوين الأسرة والناجم عن عدم وجود مساكن بأسعار معقولة وارتفاع البطالة في أوساط الشباب مما أدى لانخفاض معدلات الخصوبة، حيث تراجع معدل النمو السكاني من 3.1% سنة 85 إلى 1.9% سنة 95 إلى 1.5% عام 2008،[2] وقد وعرف نموا متذبذبا خلال الفترات الموالية حيث قدر سنة 2013

[1]- فضيل عبد الكريم، محمد صالي، " **النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص ص122-123.

[2]- مولاي لخضر عبد الرزاق، "**تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص195.

و2014 بـ 2.26% و2.08% على التوالي.[1] وقد قدر عدد السكان المقيمين في الجزائر في 1 جانفي 2014 بـ 38.7 مليون نسمة، مع تسجيل انخفاض في نسبة الفئة العمرية التي هي في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة)، حيث انتقلت من 64.0% إلى 63.3% بين 2012 و2013، وسجلت الفئة العمرية التي تزيد عن 60 عاما ارتفاعا بانتقالها من 8.1% إلى 8.3% خلال نفس الفترة.[2]

مما سبق وبما أن الزيادة في عدد السكان الكبيرة، التي شهدتها الجزائر خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، والتي كانت قد شكلت أهم المخاطر التي واجهت التطور الاقتصادي، وأحد العوامل المتسببة في زيادة عرض العمل، فإن الوضع الذي ساد بعد سنوات 1990 يعتبر مريحا للاقتصاد الجزائري ولسوق العمل فيه، حيث ستعمل على تخفيض الضغط على هذه السوق، مما يساعد على تحقيق التوازن فيه.

كما يمكن ملاحظة نقص نسبي في الفئة العاملة التي تتراوح ما بين 15 و 24 سنة من عمرها، وسبب ذلك هو تخصيص أكبر وقت متاح لدى هذه الفئة في الدراسة أو التأهيل، مما يؤجل دخول هذه الفئة إلى السوق. وفيما يخص الفئة المشتغلة، فيمكن تقسيم أهم المراحل التي مرت بها كما يلي:

- **الفترة من 1989 إلى 2000:** وهي الفترة التي تميزت بانتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتسجيل تدهور في المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تعتبر هذه المرحلة أسوأ المراحل، وقد سجلت مناصب الشغل انخفاضا إلى 27 ألف منصب، إضافة إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد مع العلم أن غالبية المناصب هي مناصب حكومية، بالإضافة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والوضع الأمني الذي عطل حركة الاقتصاد بصفة عامة.

- **الفترة بعد سنة 2000:** في هذه الفترة ارتفعت مناصب الشغل بسبب انتعاش الحركية في القطاع الخدمي وقطاع البناء والأشغال العمومية، وأيضا بفضل برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

وعموما فإن كلا من الفئة النشيطة والفئة العاملة بشكل خاص، تميزتا بعرض كبير رغم الظروف والمشاكل الاقتصادية المهمة التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وإلى وقتنا الحالي.[3] ويمكن توضيح تطور كل منهما كما يلي:

---

[1]- بيانات الديوان الوطني للاحصائيات، www.ons.dz vu : 16/08/2015

[2]- فضيل عبد الكريم، محمد صالي، مرجع سابق، ص 123.

[3]- هاجر رماش، "**اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة-2-، 2013/2012، ص ص 96، 101.

جدول(16): تطور عدد السكان النشطين والمشتغلين (2000-2014) (الوحدة: بالآلاف)

السنوات	عدد السكان النشطين	عدد السكان المشتغلين
2000	**8690**	**6179**
2001	**8568**	**6228**
2002 *	**9305**	**5462**
2003	**8762**	**6684**
2004	**9470**	**7798**
2005	**9493**	**8044**
2006	**10110**	**8869**
2007	**9969**	**8594**
2008	**10315**	**9145**
2009	**10544**	**9472**
2010	**10812**	**9735**
2011	**10661**	**9599**
2012	**11423**	**10170**
2013	**11964**	**10778**
2014	**11716**	**10566**

Source : Donnée de l'office national des statistiques, « **retrospective statistiques 1962-2011** », **« Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013** » , n°653. Et en avril 2014, n° 671

* سنة 2002: بنك الجزائر، التقرير السنوي لسنة 2004.

نلاحظ زيادة في كل من السكان النشطين والمشتغلين، فقد ارتفع عدد السكان النشطين والمشتغلين بـ 34.82% و70.99% على التوالي من 2000-2014.

بالإضافة إلى ذلك نضيف دور المرأة في سوق العمل والذي أصبح أمرا طبيعيا في وقتنا الحالي بسبب زيادة النساء الحاملات للشهادات وتفوقهن في المجالين العلمي والعملي، ودخولهن إلى كافة المجالات تقريبا، حيث يعود أهم جزء من ارتفاع النشاط إلى اليد العاملة النسوية، التي سجلت ارتفاعا في معدل النشاط قارب 8 نقاط وذلك بانتقالها من 1.8% سنة 1966 إلى 9.6% سنة 1998.[1] كما شهدت الجزائر ارتفاعا في عدد النساء النشطات ما بين سنوات 2000 و 2010 قدر بـ: 29.3% مقابل 19% لدى الرجال في نفس المدة. كما ارتفعت مساهمة المرأة في العديد من القطاعات، وفي مقدمتها قطاع الخدمات، وقد مثلت النساء العاملات نسبة 19.6% من مجموع اليد العاملة في الاقتصاد سنة 2006. وفي سنة 2010 بلغت نسبة السكان النشطين الذي تقدر أعمارهم بـ: 15 سنة فما فوق:

[1]- Organisation International du Travail, **« marché du travail et emploi en Algérie, éléments pour une politique nationale de l'emploi, profil de pays** », programme des emplois en Afrique, bureau de l'OIT à Alger, octobre 2003, p 19.

41.7% منها 14.2% نساء.[1] وخلال شهر سبتمبر من سنة 2012 بلغ إجمالي السكان النشطين 11423000 شخص، منها 2142000 امرأة أي بنسبة 18.8%، وفي سبتمبر 2013 بلغ عدد الجزائريين الذين يمثلون الفئة النشطة حوالي 11964000 نسمة، وذلك بارتفاع نسبي قدره 4.7% مقارنة بسبتمبر 2012، تجاوزت فيها عدد النساء النشطات المليوني نسمة (2275000) أي بنسبة قدرها 19% من إجمالي الفئة النشطة ككل. وقد بلغ معدل مساهمة النساء فوق 15 سنة في القوة لعاملة 16.6% خلال سبتمبر 2013. أما الفئة المشتغلة فقد وصلت إلى 10788000 نسمة، منها 1904000 امرأة أي بنسبة 17.6% من إجمالي الفئة المشتغلة خلال نفس الفترة أي بزيادة قدرها عشر نقاط عما كانت عليه في نفس الفترة من السنة السابقة (2012).[2]

أما خلال شهر أفريل 2014 فقد بلغ إجمالي السكان النشطين ما يقارب 11716000 نسمة، تخطى فيها عدد النساء النشطات المليوني امرأة (2288000) مشكلا بذلك نسبة 19.5% من إجمالي الفئة النشطة، وفيما يخص نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان الذين يبلغ عمرهم 15 سنة فما فوق فقد قدرت بـ 41.5% منها: 66.3% لدى الرجال و16.3% لدى النساء. وتبين نتائج المسح تراجعا في حجم الذكور النشطين اقتصاديا مقارنة بسبتمبر 2013 مع تزايد حجم الإناث في نفس الفئة.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد قدر بـ: 10566000 نسمة، وتشكل اليد العاملة النسوية 18.6% من إجمالي المشتغلين أي 1962000 امرأة مشتغلة، عرفت بذلك زيادة بلغت نقطة كاملة مقارنة بسبتمبر 2013. وفيما يخص نسبة العمالة فقد بلغت 37.5% على المستوى الوطني 14% منها لدى الإناث، كما تظهر النتائج أيضا أن القطاع الخاص يشغل 58.9% من المشتغلين، وترتفع نسبة العاملين في هذا القطاع عند الإناث لتبلغ 61.9% من إجمالي العمالة النسوية.[3]

وخلال سبتمبر 2014، بلغ حجم السكان النشطين اقتصاديا 11453000 نسمة، وشكلت النساء 2078000 نسمة أي ما يعادل 18.1% من إجمالي هذه الفئة.

وبلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان الذين تجاوزوا 15 سنة 40.7%: 66.2% لدى الذكور و14.9% لدى الإناث، وقد تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2014 بانخفاض في مستوى حجم السكان النشطين مقارنة بأفريل 2014. وبالنظر إلى الفئة المشتغلة فقد قدرت بـ: 10239000 نسمة أي

[1]- Fonds monétaire international, « **Algérie: question choisies** », rapport du FMI, n^0 12/22, février 2012, p 19.
[2] - ONS, « A**ctivité, emploi et chômage au 4^{éme} trimestre 2013** », rapport n^0 653, 2014, p 1.
[3] - ONS, « **Activité, emploi et chômage en avril 2014** », rapport n^0 671, p 1.

بنسبة 26% من إجمالي السكان، وبلغ حجم اليد العاملة النسوية 1722000 نسمة وهو ما يمثل 16.8% من إجمالي المشتغلين، أما نسبة النساء من إجمالي العمالة فقد قدرت بـ: 12.3%.[1]

أما خلال سبتمبر 2015 فقد بلغ حجم النشطين اقتصاديا 11932000 نسمة مع حجم الفئة النسوية بنسبة 19.4% من إجمالي هذه الفئة. وبالنسبة للفئة المشتغلة فقد بلغت 10594000 نسمة، أي بنسبة 26.4% من إجمالي السكان، وتشكل حجم اليد العاملة النسوية نسبة 18.3% من إجمالي اليد العاملة.[2]

2- **العمالة غير الرسمية:** لعب القطاع غير الرسمي دورًا هامًا في عملية خلق فرص العمل مما يجعل معدلات البطالة تفقد دلالتها. فقد شكل القطاع غير الرسمي في الجزائر نسبة 27% من مجموع العمالة في سنة 2007 ، بينما لم يتجاوز نسبة 20% سنة 2000، وبما أن جميع عمليات التوظيف الحكومية توصف بأنها رسمية، فإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقية للقطاع غير الرسمي في خلق فرص العمل. إن حصة التوظيف في القطاع غير الرسمي بلغت % 42.6 في سنة 2007، وفقا لذلك فإن مساهمة القطاع غير الرسمي في2007 تصل إلى 150 ألف وظيفة جديدة كل عام، أي ما يعادل 45% من فرص العمل المستحدثة خلال تلك الفترة. وتظهر الإحصاءات الرسمية أن الانخفاض في معدل البطالة سار جنبًا إلى جنب مع تنامي القطاع غير الرسمي.[3] وقدر العمل غير الرسمي خارج قطاع الزراعة وحسب مفهوم المكتب الدولي للعمل، بعدد: 3921000 مشتغل سنة 2010، وتعتبر هذه الفئة غير منتمية لنظام الحماية الاجتماعية، وتشكل ما قيمته 45.6% من إجمالي اليد العاملة خارج قطاع الزراعة. ولقد شهدت اليد العاملة غير الرسمية ما بين سنوات 2001 حتى 2010، تطورا واضحا وسريعا مقارنة بالعمل الرسمي، بعدد اجتاز 1648000 نسمة إلى 3921000 أي تضاعف العدد في مدة 10 سنوات فقط.

أما بالنسبة لتوزيع هذه الفئة حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإن 45.3% من العمل غير الرسمي تندرج في قطاع التجارة والخدمات، بينما 37.4% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و17.3% في قطاع الصناعة. نصف هذه الفئة تقريبا 47.9% يتشكل من أجراء غير دائمين و44.3% يعملون لحسابهم الخاص. وفيما يخص المستوى التعليمي والتأهيلي لهذه الفئة، فحوالي 79.8% هم

[1] – ONS, « **Activité, emploi et chômage en septembre 2014** », rapport N° 683, p 1.

[2] - ONS, « **Activité, emploi et chômage en septembre 2015** », rapport N^0 726, p 1.

[3] – مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص7.

عاملون لم يتجاوزوا المرحلة المتوسطة في حياتهم الدراسية. وبالتالي فإن نسبة العمالة غير الرسمية في الجزائر معتبرة جدا، وهو ما يترتب عليه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية. ويعود السبب وراء هذه العمالة الغير شرعية إلى عدم توفر مناصب عمل تمتص هذا الحجم.[1]

ثانيا- الطلب على العمل: يتناول جانب الطلب على العمل عدة عناصر لعل أهمها يتمثل في هيكل التوظيف، توزيع العاملين على مختلف القطاعات الاقتصادية والوظائف الاجتماعية، وكذلك توزيعهم حسب النوع والعمر والشهادة والمنطقة...الخ.[2]

ويتمثل جانب الطلب على العمل في المؤسسات وأصحاب الأعمال بصفة عامة، ويتأثر هذا الجانب بعدة عوامل تتمثل فيما يلي: معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وتطور الاستثمار وأساليب الإنتاج.[3]

1- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي: ويعتبر أهم عامل محدد للطلب على قوة العمل، وقد شهدت الجزائر في السبعينات وحتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين، معدلات مرتفعة لنمو الناتج الداخلي، وبالتالي ارتفع معدل الطلب على العمل، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة، أما خلال تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي لسنة 1989 فقد تراجعت نسبة النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، لتعاود بعد ذلك الارتفاع، ويلاحظ أنه كلما ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي، فإن معدلات الطلب على العمل سترتفع وهو ما يساعد على تقليص نسبة البطالة في الاقتصاد الوطني.

2- تطور الاستثمار: إن تطور معدلات الاستثمار الكلي ونمط تخصيص هذه الاستثمارات يؤثران على الطلب على العمل، حيث يعتبر معدل الاستثمار هو المتغير الرئيسي المحدد لمعدل النمو في الاقتصاد الوطني في الأجلين المتوسط والطويل، باعتبار أن الإضافة للطاقة الإنتاجية تنتج من زيادة الاستثمار، وبالتالي فهذا الأخير هو الذي يحدد الطلب على اليد العاملة. وقد شهدت الجزائر نموا في الاستثمار الكلي في فترة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، وذلك بوضع زيادة الاستثمارات وخاصـــة

---

[1]- هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2]- البشير عبد الكريم، "**واقع سوق العمل في الجزائر لسنة 2010 وآفاقه سنة 2011 و2012**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 13-14 أفريل 2011، ص 199.

[3]- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص 192-195.

في القطاع الصناعي كإحدى أهم أولوياتها، وذلك عن طريق تخصيص جزء هام من الدخل الوطني لهذا الغرض، ويظهر ذلك جليا من خلال مخططات التنمية، حيث ارتفع حجم الاستثمارات من 26.4% في الفترة (1967-1969) (المخطط الثلاثي)، إلى 44.6% في الفترة (1980-1984) (المخطط الخماسي الأول)، وعندما انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية في العام 1986، بدأت الاستثمارات في التراجع وذلك لأن المحروقات شكلت 98.5% من صادرات الجزائر، وبالتالي أصبحت معدلات النمو الاقتصادي سالبة، مما أدى إلى ارتفاع البطالة ومعدل التضخم وزيادة حجم المديونية الخارجية، وكلما زاد ارتفاع حجم المديونية وخدمة الدين زاد انخفاض الطلب على اليد العاملة وبالتالي ترتفع معدلات البطالة أكثر. كما أن كيفية تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، تعتبر عاملا هاما لتحديد الطلب على اليد العاملة والتأثير فيه.

3- أساليب الإنتاج: إن أساليب الإنتاج لها تأثير على جانب الطلب على اليد العاملة في سوق العمل، وما إذا كانت تعتمد على وسائل إنتاج كثيفة العمل، أو كثيفة رأس المال، ونجد أن وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال معتمدة بكثرة، سواء في القطاع العام أو الخاص، وهو ما يؤثر في خلق فرص العمل، ويترتب عليه زيادة معامل رأس المال إلى العمل في الصناعة بكل أنواعها، بالإضافة إلى تفضيل سياسة التحديث داخل القطاعات على حساب سياسة التشغيل في ظل غياب سياسة واضحة تضع التشغيل كهدف محوري لها، كما أن السياسات الحكومية تشجع اقتناء تقنيات كثيفة رأس المال مدخرة للعمل، وذلك عن طريق الإعفاءات الجمركية، والقروض ودعم أسعار الوقود وغيرها، متجاهلة في نفس الوقت عنصر العمل، ووفرته وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة، ومنها تفاقم ظاهرة البطالة.

المطلب الثاني: تطور معدلات البطالة في الجزائر

كانت البطالة في الجزائر عقب الاستقلال بطالة هيكلية واسعة النطاق، حيث كانت اليد العاملة آنذاك غير مؤهلة ومركزة بشكل كبير في الأرياف بنسبة تقارب أو تفوق 70%، ومع بداية النزوح الريفي المبكر نحو المدن، تفاقمت البطالة بشكل كبير جدا، وهو ما أثر بشكل كبير ولمدة طويلة على سوق العمل وسياسات التوظيف المتبعة في الجزائر.[1]

وبالنظر إلى أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، يمكننا أن نقسم المراحل التي مر بها تطور معدلات البطالة كما يلي:

[1] فضيل عبد الكريم، محمد صالي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

أولا- المرحلة الأولى- البطالة في مرحلة المخططات التنموية (1967-1985): حيث ركزت الجزائر بعد الاستقلال على إيجاد فرص العمل، وذلك لأن معدل البطالة المسجل خلال التعداد السكاني لعام 1966 كان مرتفعا جدا حيث قدر بـ: 32.9% في الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 15 إلى 60 سنة، حيث قدر عدد السكان الإجمالي للجزائر في ذلك الوقت بحوالي 12 مليون نسمة منهم 843 ألف شخص عاطل عن العمل،[1] فواجهت الجزائر هذه المشكلة من خلال سياسة تنمية شاملة كان هدفها الأساسي إيجاد فرص عمل عن طريق تعزيز الفرص الموجودة، والقضاء على البطالة ومواجهة طلبات العمل المتوقعة مستقبلا، وقد كان لهذه السياسات الشاملة أداء مرضيا، حيث انخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ، والجهد المبذول كان فعالا بحيث تمت تغطية العجز في خلق مناصب العمل المتعلقة بالطلبات المتزايدة بنسبة 50% في 1966 حيث أصبحت البطالة في سنوات السبعينات أقل حدة مما كانت عليه بعد الاستقلال مباشرة.[2]

وقد تميزت هذه الفترة أيضا بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة، وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية. مخطط ثلاثي (1967-1969)، مخططين رباعيين (1970-1977)، ومخطط خماسي أول (1980-1984). مع استثناء المخطط الخماسي الثاني لأن ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

وقد استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95% من إجمالي الاستثمارات، باعتبارها أهم ضمان للاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات، وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1.6 مليار دينار ما بين 1967-1969 إلى 11.8 مليار دينار ما بين 1970-1977 ليرتفع المبلغ بعد ذلك إلى 19.6 مليار دينار خلال الفترة 1978-1985. وقد انعكس حجم هذه المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل، حيث انتقل عدد مناصب الشغل من 1748000 في سنة 1967 إلى 2336000 سنة 1977 (بمتوسط 53000 منصب خلال الفترة 1967-1977)، ليواصل العدد الارتفاع حتى يبلغ 3840000 منصب سنة 1985 (بمتوسط 122000 منصب خلال الفترة 1978-1985). ليكون إجمالي عدد المناصب المنجزة خلال الفترة

[1]- Bekhtaoui Assia, « **Analyse statistique d'emploi et chômage cas de la wilaya d'Oran (enquête emploi auprès des ménages 2007)** », mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister spécialité: démographie, université d'Oran, 2010/2011, p 49.

[2]- فضيل عبد الكريم، محمد صالي، مرجع سبق ذكره، ص 132.

حوالي مليوني منصب عمل، هذا ما أدى إلى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977، ثم 9.7% سنة 1985.[1]

وبالرجوع إلى الإحصائيات فقد كان القطاع الزراعي يشغل حوالي نصف العاطلين عن العمل 49.99% عام 1967، وانخفض هذا المعدل إلى 30.19% سنة 1977.

كما يمكن أن نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1974 إلى 1980 ما يلي:

- انخفاض ملموس لطالبي العمل، حيث سجل معدلا سنويا يقدر بـ: 123330 طلبا مقارنة بـ: 228233 طلب عمل خلال الفترة 1971-1973.
- استقرار عرض العمل حسب مصالح التشغيل وكان يشتمل أساسا على مناصب العمل التي تتطلبها بعض القطاعات مثل قطاع البناء والأشغال العمومية، ويخص الأمر ورشات الهندسة المدنية للوحدات الصناعية التي كانت بصدد التشييد أو بورشات بناء المساكن.
- ضعف إنتاجية العمل.
- التغير الجذري في استخدام قوة العمل، نتيجة انتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن، وذلك نتيجة التطور الصناعي بالمقارنة بالوضع الفلاحي.[2]

ومع حلول عقد الثمانينات من القرن العشرين، شهد الاقتصاد الجزائري توجها جديدا اعتمد على إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وإعطاء الأولوية لإنجاز ما تبقى من المشاريع التنموية المقررة، مما أنتج زيادة في فرص العمل قدرت بـ: 140 ألف منصب عمل جديد.

ومن أهم ما ميز هذه الفترة هو امتصاص قطاع الإدارة لليد العاملة التي كانت عاطلة عن العمل، باعتباره أهم موفر لمناصب العمل بمتوسط سنوي قدره 33%، أما الصناعة فأصبحت لا تشغل سوى 13.56% من القوى العاملة، أما التشغيل في القطاع الزراعي فقد عرف ركودا في ظل غياب الحوافز التي تمنحها له الدولة، من أجل إنعاشه وترقيته لا سيما لافتقاره إلى اليد العاملة الماهرة والشابة مما يتطلب تغيير الشروط التي تسير هذا القطاع.[3]

---

[1]- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 179.

[2]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 165-166.

[3]- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، "**تقرير عام للمخطط الخماسي الأول: 1980-1984**"، الجزائر، ص 80.

وعموما يمكننا القول أن الفترة التي سبقت عام 1985 تميزت بانخفاض مهم في معدلات البطالة،[1] حيث واصل معدل البطالة الانخفاض بعد أن كان مرتفعا جدا بعد الاستقلال، فمن 32.9% سنة 1966 إلى 22% سنة 1978، ثم 16.3%، 13.1%، 8.7% خلال 1982، 1983، 1984 على التوالي.

ثانيا- المرحلة الثانية- من 1985 إلى 1989: تقترن هذه المرحلة بأزمة النفط، حيث سجل العالم منذ 1985 انخفاضات حادة جدا ومتواصلة في أسعار النفط، هذه المادة التي تمثل أكبر وأهم جزء من صادرات الجزائر، وبالتالي فإن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية سوف يقلص بشكل كبير ومباشر إيرادات الخزينة الجزائرية، وبالتالي تقع الدولة في مشاكل كبيرة، وسنحاول توضيح ذلك كما يلي:

لقد جاء المخطط الخماسي الثاني الذي وضعته الحكومة الجزائرية في ظل شروط مختلفة تماما عن المخطط الخماسي الأول، ولعل أهم ظرف اقتصادي رافق هذا المخطط هو أزمة النفط، وبالتالي فإن المعطيات المتعلقة بالتشغيل التي رافقت هذا المخطط كانت مختلفة تماما عما جاء في المخططات السابقة، وبالتالي كانت النتائج مختلفة أيضا، حيث أن أسعار النفط التي بدأت في الانخفاض منذ عام 1985 بلغت أدنى قيمة لها خلال 1986، (انخفضت بأكثر من الثلث)، سببت انخفاض الصادرات الجزائرية من السلع والخدمات بنسبة 35%، من جهة واللجوء إلى الاستدانة الخارجية من جهة أخرى، وبالتالي ارتفاع حجم المديونية إلى مستويات كبيرة جدا لم يبلغها من قبل.[2]

وقد كان لهذا الأمر تأثير سلبي قوي على المناخ الاقتصادي بصفة عامة، وعلى أحوال العمالة وظروف التشغيل بصفة خاصة، حيث وصل معدل خلق مناصب العمل إلى 74000 منصب سنة 1986، ثم انخفض إلى حوالي 64000 منصب سنة 1987، ثم 61000 سنة 1988 ليبلغ 59000 منصب فقط سنة 1989.[3]

وقد اتسمت هذه الفترة بعودة الارتفاع في معدلات البطالة مجددا، حيث قاربت هذه المعدلات ذلك المستوى الذي كانت عليه في سنوات الستينات من القرن العشرين.[4] حيث نتج عن كل هذه المعطيات الاقتصادية لتلك الفترة، انتقال عدد البطالين من 435000 بطال سنة 1985 إلى 1010900 بطال سنة

---

[1]- Boutaleb Kouider, « **politiques des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne** », office des publications universitaires, Algérie, 2013, p 247.

[2]- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، مرجع سابق، ص 180.

[3]- نذير عبد الرزاق وآخرون، "**سياسات التشغيل في الجزائر -الإجراءات والنتائج-**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص 50.

[4]- Boutaleb kouider, ibid.

1987 ثم 1150000 سنة 1989. ويتضح هذا الأمر بشكل أوضح من خلال معدلات البطالة لتلك الفترة، فخلال هذا المخطط ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير جدا، حيث زادت بمقدار الضعف بين بداية ونهاية المخطط أي من 9.7% سنة 1985 إلى 18.1% سنة 1989. كل هذه المعطيات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري لم تسمح للحكومة بتسطير أي برامج أو سياسات للتخفيف من حدة البطالة.[1]

ثالثا- المرحلة الثالثة- تطور البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-2000):[2] إن أزمة تراجع المداخيل وضعف الاستثمارات العمومية التي بدأت منذ منتصف عقد الثمانينات في القرن العشرين، أدت إلى تزايد العسر المالي بسبب الديون الخارجية، مما أدى في النهاية إلى اعتماد سياسات إصلاح اقتصادي جذري للتحول نحو اقتصاد السوق. هذا التحول لم يكن ممكنا بسبب الضائقة المالية التي كانت تواجهها البلاد، إلا من خلال التقرب من الهيئات الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي (BM)، ومن ثم تم اعتماد أول برنامج سنوي (STAND-BY) نهاية 1989، ولم يتبعه برنامج تعديل هيكلي، ومن ثم عاودت الجزائر اعتماد نفس البرنامج منتصف 1994، ومنه برنامج تعديل هيكلي ابتداء من ماي 1995 وحتى ماي 1998، وبالموازاة تمت إعادة جدولة ديون الجزائر الخارجية.[3] وكان هذا الوضع يتميز بنقص الاستثمارات مما أثر على البطالة الموضحة كمايلي:

جدول(17): تطور معدلات البطالة في الجزائر (1990 – 2000) الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
معدل البطالة	19.7	20.60	23.00	23.20	24.39	27.89
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	
معدل البطالة	28.70	25.39	25.39	25.39	29.79	

المصدر: بيانات البنك الدولي: http:www.worldbank.org

Donnée de l'office national des statistiques, retrospective statistiques 1962-2011, www.ons.dz

وقد تميزت هذه الفترة كما يبدو من الجدول أعلاه بمعدلات مرتفعة للبطالة، حيث انتقل معدل إجمالي البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى 28.70% سنة 1996، وسبب ذلك هو اتخاذ الدولة لعدة إجراءات

[1]- هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[2] لمزيد من التفاصيل حول تطور وضعية التشغيل والبطالة في الجزائر:

El Hadi Makboul, « **évolution de l'emploi et problématique du chômage en Algérie** », la lettre du CENEP (centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement), N° 47, Juin 2002.

[3]- عبد الوهاب بن بريكة، ليلى بن عيسى، "**سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص 31.

لخفض الاستثمارات العمومية، وهذا ما يدل على تراجع دور الدولة في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل، كون التشغيل يعتمد على الاستثمار، كما تخلت الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون بالتعيين المباشر لخريجي المدارس المتخصصة والجامعات.

وقد أبرمت الحكومة الجزائرية أول اتفاقية للتثبيت الهيكلي 20- 30 ماي 1989، وكان من أهم محاورها: إتباع سياسة نقدية أكثر تقييدا، بهدف تقليص العجز العام للميزانية، تحرير سوق العمل وجعلها مرنة بهدف الحفاظ على أجور منخفضة تسمح للشركات متعددة الجنسيات باستغلال اليد العاملة الرخيصة، وتخفيض التكاليف لمواجهة المنافسة في السوق العالمية.[1] أما الاتفاقية الثانية فعقدت بتاريخ 3 جوان 1991، بقيمة 400 مليون دولار، على أربعة أقساط كل قسط بـ: 100 مليون دولار، وكان من أهم أهداف الاتفاقية : تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة، وخصخصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودا.[2]

مع هذه الإصلاحات والسياسات المتبعة، واصل معدل البطالة الارتفاع حيث حقق معدلا قدره 23% سنة 1992، ثم بدأ في التسارع انطلاقا من عام 1993، ليصل إلى 28% سنة 1995، وخلال هذه السنوات الثلاث من 1992 إلى 1995 انتقل عدد البطالين من 1.5 مليون بطال إلى 2.1 مليون بطال، أي بزيادة قدرها: 582000 شخص.[3]

كل هذا دفع بالجزائر إلى عقد اتفاقية برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، في ماي 1995. التي تضمنت خلق مناصب شغل جديدة، ومنذ انطلاق هذا البرنامج لم يتراجع معدل البطالة، فانتقل من 19.7% سنة 1990 إلى حوالي 30% في نهاية عقد التسعينات، وصرحت وزارة العمل في ماي 1998 أنه تم فقد مناصب شغل قدر عددها بحوالي: 637188 منصب.[4] أضف إلى ذلك أن الاقتصاد الوطني لم يكن قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي المتزايد، فقد استقر معدل خلق مناصب الشغل في 40 ألف منصب خلال 1994 و1997، ثم واصل هذا الرقم التدهور ليصل إلى 27 ألف

[1]- هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[2]- عبد الغني دادن، محمد بن طجين، مرجع سبق ذكره، ص 181.

[3]- Abdelmajid Bouzidi, « **Les années 90 de l'économie Algérienne : les limites des politiques conjoncturelles »**, ENAG/Edition, Alger, 1999, p 144.

[4]- Saib Musette, Nacereddine Hamouda, « **évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie** », les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N^0 46/47, 1998/1999, p 171.

منصب جديد سنويا فقط، أما فيما يخص العرض فإنه تراوح بين 200 ألف إلى 300 ألف عرض جديد كل سنة.[1] وعلى العموم يمكن تلخيص آثار هذه الإصلاحات على سوق العمل في النقاط التالية:

– تراجع معروض الشغل في الاقتصاد الجزائري خلال سنوات الإصلاحات إلى النصف تقريبا، حيث نجد أن القطاع العام يمثل القطاع الأول بنسبة 78% في توفير مناصب الشغل، يليه القطاع الخاص بنسبة 17.8% ثم القطاع الأجنبي بنسبة 4.2%.

– حدوث تحول في هيكل وطبيعة مناصب العمل المعروضة، حيث بلغت نسبة الوظائف المؤقتة 74.5% سنويا. [2]

– التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، حيث تؤكد المعطيات أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف خلال الفترة 1994–1997 نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة. بالإضافة إلى العدد الكبير للمنضمين الجدد لقوة العمل، فارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات والذي تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا أدى إلى زيادة وتسارع حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون عام 1998.[3]

رابعا– المرحلة الرابعة– من 2001 إلى 2015:

جدول(18): تطورات معدلات البطالة في الجزائر(2001 – 2014) الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	27.30	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	11.30	10.20	10	10	11	9.80	10.6

المصدر: بيانات الديوان الوطني للاحصائيات "**حوصلة إحصائية 1962–2011**". تقارير الديوان الوطني للإحصاء لسنة 2013، ولشهري أفريل وسبتمبر 2014، تحت عنوان: "**النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة**". "**التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2004**".

[1]- Medjkoun Mohamed, « **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie** », les cahiers du CREAD, N^0 46/47, 1998/1999, p 165.

[2]– محمد بن بوزيان وآخرون، "**قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008، ص ص 118، 119.

[3]- شريف غياط، عبد الباقي روابح، "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر** "، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي 2002، ص 7.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أهم الملامح التي ميزت هذه الفترة هو انخفاض معدلات البطالة، التي وصلت إلى غاية 9.8% فقط سنة 2013، إلا أنه رغم هذا الانخفاض تبقى معدلات البطالة مرتفعة لأسباب عديدة منها طول المرحلة الانتقالية لخصخصة المؤسسات العمومية، نقص الاستثمارات، عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وعدم توفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وسنحاول فيما يلي أن نحلل هذه المرحلة:

تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الانتعاش للاقتصاد الجزائري، وخاصة في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2011، وبغرض التخفيف من الوضعية الاجتماعية المتردية، الناتجة عن الإصلاحات الاقتصادية، تدخلت الدولة لمساعدة الفئات المتضررة من البطالة، الفقر وأزمة السكن، ولحسن الحظ ارتفعت إيرادات الجزائر بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، مما مكن الحكومة من تسطير برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وكان لهذا البرنامج أثر إيجابي على سوق العمل، مما أدى إلى تقليص حجم البطالة، فقد انتقل عدد البطالين من 2.3 مليون بطال سنة 2001 أي بمعدل بطالة قدره 27.3% إلى 2078270 بطال سنة 2003 بنسبة بطالة قدرت بـ: 23.7%، ثم واصل معدل البطالة تراجعه في العام 2004، حيث بلغ عدد العاطلين 1672000 بطال أي بمعدل بطالة 17.7%، ويرجع ذلك إلى الزيادة الهامة في فرص التشغيل وذلك عن طريق استحداث 728500 منصب عمل، منها 477500 منصب دائم أي بنسبة 63% و271000 منصب مؤقت أي بنسبة 37%.[1]

وما يميز البطالة في هذه المرحلة، هي بطالة الشباب حيث وصل هذا المعدل في سنة 2004 إلى 49% في فئة الأقل من 20 سنة، و44% في الفئة بين 20 إلى 24 سنة، في نفس السنة نجد ما يقارب ثلاثة أرباع البطالين هم من الفئة العمرية الأقل من 30 سنة. كما أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل قد ارتفعت، حيث تمكن من خلق ما يعادل 2.5 مليون منصب عمل خلال الفترة من 2001 إلى 2005.[2]

وبحلول عام 2005 انخفض هذا المعدل إلى حدود 15.3% حيث قدر عدد العاطلين بـ 1448000

[1]- عبد القادر لحسن، "**سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 (اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي 2010-2014)**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص 193.

[2]- هاجر رماش، مرجع سبق ذكره، ص 117.

بطال[1]، ويفسر هذا الانخفاض بارتفاع العمل المنزلي أكثر مما يفسر بارتفاع الوظائف، وفي سنة 2006، تراجع معدل البطالة بـ: 3 نقاط كاملة ليصل إلى 12.3% و1241000 بطال، ثم عاود هذا المعدل الارتفاع بنقطة ونصف في العام المقبل (2007) ليكون 13.8%.[2]

شكل (49): تطور معدلات البطالة من 2001 إلى 2014 (الوحدة مئوية)

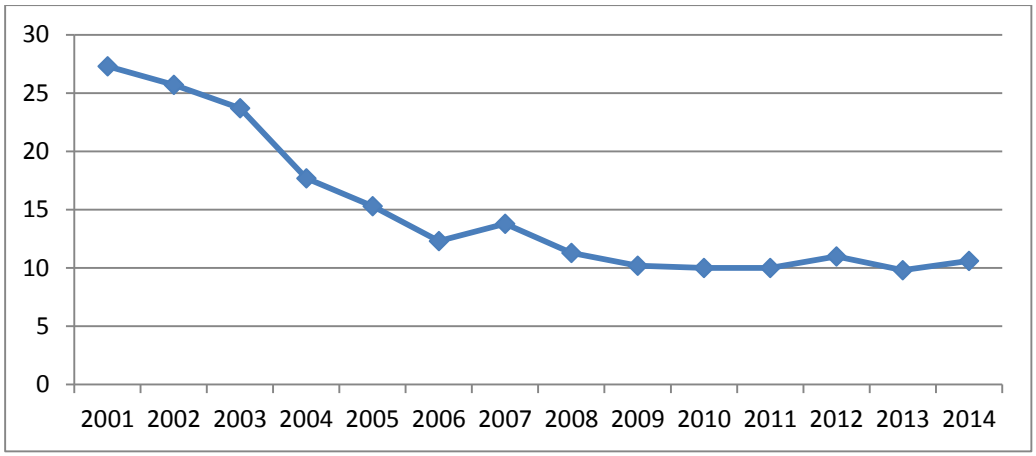

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

وفي سنة 2007 قدر عدد البطالين بـ: 1375000 بطالا، وقد كان الرجال الباحثين عن مناصب عمل أكثر بكثير من النساء الباحثات عن عمل، فمن إجمالي البطالين نجد 78% منهم رجالا، و22% نساء، وأكثر من 63% من مجموع البطالين يقيمون في المناطق الحضرية. كما أن البطالة في هذه السنة مست بدرجة أولى حاملي الشهادات، حيث أن معدل البطالة في هذه الفئة قدر بـ: 17%. ونلاحظ أيضا من خلال معطيات سنة 2007 أن أكثر من 43% من البطالين أعمارهم أقل من 25 سنة، و72% أقل من 30 سنة.[3]

ثم انخفض معدل البطالة إلى 11.3% و 10.2% لسنتي 2008 و2009 على التوالي، حيث قدر عدد البطالين بـ 1170000 1072000 بطال على التوالي[4]. والفضل في ذلك يرجع إلى تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو من (2005-2009)، والذي كان هدفه استحداث مليوني منصب عمل بمختلف أنواعها لامتصاص العرض الزائد من قوة العمل في السوق، وقد تم أيضا تسجيل تطور ملحوظ في استحداث مناصب عمل لدى المتعاملين الاقتصاديين. حيث انتقل العدد من 64092 سنة 2005 إلى

[1] - ONS, « **Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013** », rapport N0 653, p 11.
[2]- Achour Tani Yamna, « **l'analyse de la croissance économique en Algérie** », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, 2013/2014, p 34.
[3]- Moundir Lassassi, Nacereddine Hamouda, **« le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés** », région et développement N0 35, 2012, pp 102, 103.
[4] - ONS, Ibid, p 11.

125645 سنة 2007 وإلى 162290 سنة 2008 ليصل إلى 170858 منصب سنة 2009.[1]

وبالإنتقال إلى سنة 2010 فقد بلغ عدد العاطلين 1076000، أي بمعدل بطالة قدر بحوالي 10%. ثم استمر معدل البطالة على حاله سنة 2011 أي بنسبة 10%.

وفي سنة 2012 قدرت فئة السكان البطالين بـ: 1253000 شخص، وارتفعت نسبة البطالة لتبلغ 11% على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والجنس. وتمس ظاهرة البطالة فئة الشباب أكثر، حيث تقدر النسبة لدى الفئة العمرية المحصورة بين 16 و 24 سنة 27.5%، بينما تبلغ هذه النسبة 7.5% لدى البالغين 25 سنة فأكثر. وقد سجلت نسبة البطالة لدى الإناث تراجعا ملحوظا، حيث انخفضت من 19.2% سنة 2010 إلى 17.2% سنة 2011، إلى 17.0% خلال 2012، بينما ارتفعت نسبة البطالة لدى الذكور.[2]

وخلال سبتمبر 2013 بلغ عدد البطالين 1175000 فرد، بمعدل بطالة قدره 9.8%، لتنخفض بـ 1.2 نقطة مقارنة بسنة 2012، وقد سجلت نسبة البطالة النسوية انخفاضا ملحوظا، حيث انتقلت من 17.0% سنة 2012 إلى 16.3% سنة 2013.[3]

وخلال سبتمبر 2014 بلغ عدد السكان البطالين 1214000 شخص، مسجلا بذلك معدل بطالة قدره 10.6% بارتفاع قدره 0.8% مقارنة بأفريل 2014 الذي سجل معدل بطالة قدره 9.8%. ويعود ارتفاع معدل البطالة أساسا إلى ارتفاع نسبة البطالة لدى خريجي الجامعات والمعاهد العليا، فبعد الانخفاض المسجل خلال الفترة 2010-2013، حيث تراجعت نفس النسبة من 21.4% إلى 14.3% لتصل إلى عتبة 13% خلال أفريل 2014، عادت لترتفع خلال شهر سبتمبر من نفس السنة لتصل إلى 16.4% مع تباينات معتبرة حسب الجنس، من جهة أخرى كذلك ارتفعت البطالة لدى خرجي معاهد التكوين المهني بـ: 0.8 نقطة ما بين أفريل وسبتمبر 2014، بينما شهدت فئة البطالين غير حاملي الشهادات ارتفاعا طفيفا قدر بـ: 0.2 نقطة، وبلغ معدل البطالة لدى الشباب بين 16 و24 سنة 25.2% أي ما يعادل الربع تقريبا.[4]

---

[1]- عبد الغني دادن، محمد بن طجين، مرجع سبق ذكره، ص 183.

[2] – ONS, « **Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2012 »,** rapport N° 651, pp 1-2.

[3] - ONS, **« Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013** », op,c.i.t, p 2.

[4] - ONS, **« Activité, emploi & chômage en septembre 2014 »**, rapport N° 683, p 2.
- ONS, **« Activité, emploi & chômage en avril 2014** », rapport N° 671, p2.

ونظرا للانخفاض الكبير في أسعار النفط وانخفاض قيمة العملة الوطنية قامت أغلب الوزارات بتجميد التوظيف مما يؤثر على معدلات البطالة، حيث بلغت فئة البطالين في سبتمبر 2015 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل 1337000 نسمة بمعدل بطالة 11.2% على المستوى الوطني مسجلا ارتفاعا قدره 0.6 نقطة مقارنة بسبتمبر 2014، وسجلت نسبة البطالة لدى الذكور 9.9% في حين لدى الإناث قدرت بـ 16.6%. كما تظهر النتائج أن بطالا واحدا من ضمن أربعة هو في حالة بحث عن عمل منذ أقل من سنة (25.8%) وهو ما يعادل 336000 بطالا، أما البطالة طويلة الأجل (البحث عن عمل لمدة سنة أو أكثر) فهي تمثل 71.2% من إجمالي هذه الفئة.[1] ورغم أن توقعات صندوق النقد الدولي لمعدل البطال قدرت بـ 11.7% لسنة 2016 إلا أنه من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة لمستوى أعلى سنة 2016 إذا استمرت الأوضاع على حالها.

وتجدر الإشارة إلى أن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة (تشغيل الشباب)، وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به. كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق، فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد ولا يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، فهناك قطاعات كالقطاع الفلاحي تعاني نقصا في اليد العاملة دون أن تتوجه إليها اليد العاملة التي تفضل مناصب حكومية، كما أن مستوى الأجور الحقيقية لها دور هام في تحديد مستويات البطالة إذ أن الأجور السائدة لا تلبي احتياجات أفراد المجتمع نظرا لارتفاع الأسعار مما يؤدي لعزوف الأفراد عن العمل.

المطلب الثالث: أسباب البطالة في الجزائر والسياسات المتبعة للحد منها

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظاهرة البطالة في الجزائر، وسنحاول في هذا المطلب ذكر أهم أسباب البطالة في الجزائر بالإضافة لأهم السياسات التي اتبعتها الجزائر للتقليل منها.

أولا- أسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري:

تكمن أهم أسباب البطالة في الجزائر في:

[1] - ONS, « **Activité, emploi et chômage en septembre 2015** », rapport N° 726, p 2.

1- انخفاض أسعار المحروقات: بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة، بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى، على إنتاج وتصدير المحروقات بنسبة تفوق 96%، فإن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986، أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة تقلص حجم الاستثمارات المحلية بسبب تدهور الريع البترولي، ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة.[1] كما أن انخفاض أسعار المحروقات خلال السنة الأخيرة من شأنه رفع معدل البطالة.

2- النمو السكاني: يعتبر النمو السكاني سببا من أسباب البطالة لأنه يؤدي دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى انخفاض مستوى المعيشة، وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها.[2]

3- عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطلبات السوق: تشهد الجزائر زيادة كبيرة في عرض العمل، المتمثل في خريجي المدارس والمراكز التكوين والمعاهد والجامعات، دون أن يقابلها طلب على هذه الفئة، مما يعني فقدان همزة الوصل بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات التعليمية في أغلب الدول النامية، وبالتالي خلق عدم الملائمة، مما يحول دون توافق العرض مع الطلب ويرجع ذلك إلى عدم مواكبة السياسة التعليمية لمتطلبات السوق، خاصة التخصصات النادرة. وقد سعت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تطبيق إستراتيجية جديدة من خلال البرامج الوطنية للبحث العلمي وإصلاح الجامعة، والتوجه إلى نظام ليسانس- ماستر- دكتوراه، في التكوين بجانبيه الأكاديمي والتطبيقي. وهو ما يوفر ارتباطا وانسجاما أكثر مع النشاط الاقتصادي الوطني ومتطلباته من جهة، ومع التطورات على المستوى الجهوي والدولي في الموضوع من جهة أخرى لإحداث تكامل أكبر بين المؤسسات التعليمية والاقتصادية للوصول إلى أداء أفضل من حيث المردودية، خاصة المرتبطة بالعنصر البشري.[3]

4- قوانين العمل وتشريعاته: بالرغم من إدخال العديد من الإصلاحات على تشريعات العمل خلال العقد والنصف الأخيرين، فإن بعض هذه التشريعات ما زال يمارس دورا سلبيا على الطلب على العمل خاصة تلك المتعلقة بتحديد حدود دنيا مرتفعة للأجور، أو تحديد أجور في القطاع العام لا يمكن

---

[1]- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 252.

[2]- آمال خدادمية، بلقاسم ماضي، " **أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011، ص 20.

[3]- جمال بن السعدي، زاوش رضا، " **البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 12.

مضاهاتها بسهولة في القطاع الخاص، مما يحد من الطلب على العمالة في هذا الأخير.[1] بالإضافة إلى ميل سياسة التشغيل إلى الصيغة التعاقدية، مما يعني انخفاض مناصب العمل الدائمة إن لم نقل انعدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب تجميد آلية التوظيف الدائم، خاصة في قطاع الإدارة والخدمات.

5- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي: إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% في عام 1984-1985 إلى 101.9% في عام 1986-1987، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأنها تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي وبالتالي تأثير استيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و20% أمام كل من الين الياباني والمارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينيات، مما أثر على حجم المبادلات التجارية مما يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.[2]

6- قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها:[3] أثبتت آليات تشجيع المبادرات والمؤسسات الصغيرة في أوساط الشباب أنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. وبحسب التجارب المحلية، فإن القليل من الشباب المستفيدين من هذه البرامج ينجح في إنشاء مؤسسات وجزء قليل منهم ينجح في الحفاظ على استمراريته. إن النجاح المتواضع للمؤسسات الصغرى في تخفيض نسبة البطالة يعود لأسباب عدة، نذكر منها ما يلي:

أ- ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشاريع: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال، والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلمها عبر الأنشطة التدريبية. ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص).

ب- بيئة أعمال غير مناسبة: لا توفر بيئة الأعمال في الجزائر الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت المؤسسات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف

---

[1] – علي سنوسي، ""**دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر (الأسباب، الحلول- من خلال التطرق إلى تجارب دولية** "، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص7.

[2] – مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص254.

[3]- علي سنوسي، نفس المرجع، ص ص7-8.

التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور.

جـ- توفر برامج تدريب عامة لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة: من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصا لتتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة المستهدفة أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم. على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلّم أو للمرأة الفقيرة المعيلة. ومن الجدير ذكره أنه نظراً لمحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

د- عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب: تحرص معظم البرامج على أن يحصل أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل. بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم وتوسيع رقعة أعمالهم. وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

7- الاختلالات الهيكلية:[1] تعود البطالة إلى تشابك الاختلالات الهيكلية، خاصة التشابك غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، مما أدى إلى تراجع معدلات نمو الناتج مقارنة بالزيادة السكانية. الشيء الذي حال دون توفير فرص التوظيف القادرة على احتواء اليد العاملة. وتتمثل أهم الأسباب الهيكلية للبطالة في الجزائر في نقص ديناميكية القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا، إذ لم يستطع القطاعين إظهار المرونة الواجب توفرها في سوق العمل من خلال الجهاز الإنتاجي، الذي لم يتمكن من تحقيق التمويل الذاتي الموجه للاستثمار ولتوسيع طاقاته الإنتاجية الحالية من جهة. ولم يتمكن حتى من ضمان نشاطات الصيانة وخدمات ما بعد البيع والتي كان بإمكانها أن تمتص جزءا من البطالة الحالية من جهة أخرى.

[1] - جمال بن السعدي، رضا زواش، مرجع سبق ذكره، ص12.

8- سوء تخطيط القوى العاملة: إن سوء تخطيط القوى العاملة يعتبر من أهم الأسباب لانتشار البطالة وزيادة حدتها، حيث أن الهدف من وراء تخطيط القوى العاملة هو خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما تحقق فائضا وتراكما رأسماليا يعاد استثماره فيما بعد، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وإن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة وتقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، والقدر المتوفر منها في المجتمع والتعرف على الفجوات، بين العرض والطلب، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما ونوعا، وصولا إلى أفضل إنتاج، ولاشك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها، ويظهر مضمون تخطيط القوى العاملة من خلال الشكل التالي:

شكل (50): مضمون تخطيط القوى العاملة

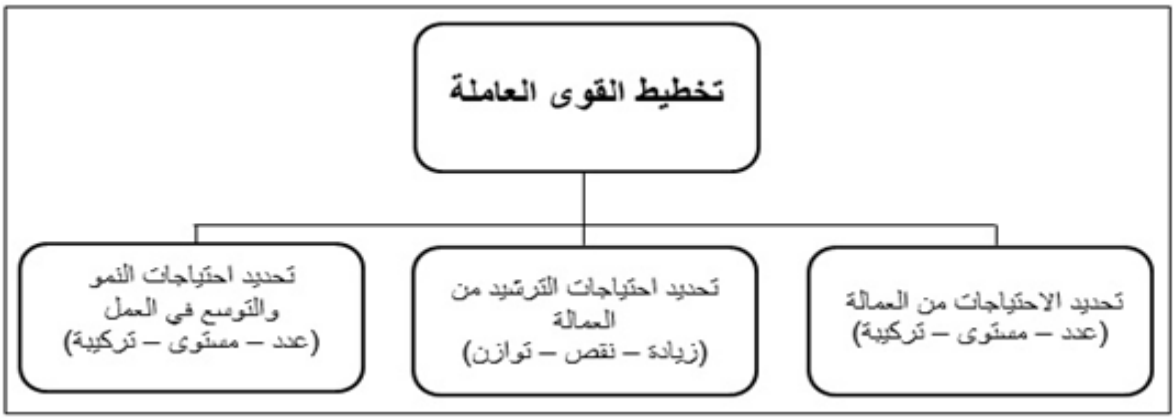

المصدر: مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 259.

من هذا الشكل يتضح لنا إيجاد توازننا في العمالة مما يؤدي إلى إنتاجية مساوية تماما للعمالة المستخدمة، من حيث العدد والمستوى والتركيبة، وأن أي زيادة أو نقصان في العمالة، في أحد أطراف التوازن يؤدي إلى الخلل، ويرجع قصور تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها:

- نقص وعدم توافر البيانات والدراسات الإحصائية، والتي غالبا ما تكون متناقضة.
- عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل وسياسات التعليم والتكوين.
- عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية ومعدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة، أي البطالة المقنعة والبطالة الجزئية، التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجية عالية.

ومن هنا يتضح لنا، أن غياب مخطط للقوى العاملة وتخطيطها بشكل جيد يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة.[1]

9- **النزوح الريفي أو الهجرة الداخلية:** إن التركز السكاني في المناطق الشمالية يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية على المساحات المأهولة بسبب النزوح من الريف إلى المدينة، كما أن الهجرة الداخلية ليست فقط من الريف إلى المدينة بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسات توزيعية واضحة للإنفاق العام وتمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية،[2] وما لاشك فيه أيضا أن هذا الخلل التوزيعي يخلق ضغطا على المؤسسات، بحيث يصعب عليها امتصاص العمالة المتاحة مما يترتب عليه زيادة في معدلات البطالة في المدن الكبرى وزيادة الضغط على المرافق العامة المتاحة مما يخلق مشاكل إضافية في مجال السكن والتعليم والصحة والنقل، وهو ما يستوجب ضرورة إنشاء مشاريع اقتصادية كالمجمعات الصناعية والزراعية القادرة على خلق القيمة المضافة من جهة، وعلى توفير مناصب شغل جديدة تستوعب فائض العمالة من جهة أخرى. وهكذا ساهم قصور التوازن في التنمية الإقليمية والتوازنات الجهوية في خلق المزيد من الاختلال في سوق العمل وسوء استخدام الموارد البشرية المتاحة.[3] ويمكن توضيح توزيع السكان في المناطق الريفية الحضرية كما يلي:

[1]- مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 258-260.

[2]- نفس المرجع، ص260.

[3]- جمال بن السعدي، رضا زاوش، مرجع سبق ذكره، ص12.

جدول(19): توزيع السكان في المناطق الريفية والحضرية (2000-2013) الوحدة مئوية

السنوات	المناطق الحضرية		المناطق الريفية	
	النمو السكاني	سكان الحضر بالنسبة لإجمالي السكان	النمو السكاني	سكان الريف بالنسبة لإجمالي السكان
2000	2.75	59.91	0.57-	40.08
2001	2.66	60.71	0.64-	39.28
2002	2.59	61.50	0.72-	38.49
2003	2.57	62.28	0.74-	37.71
2004	2.61	63.06	0.7-	36.93
2005	2.69	63.83	0.62-	36.17
2006	2.78	64.59	0.53-	35.40
2007	2.85	65.34	0.46-	34.65
2008	2.91	66.09	0.41-	33.9
2009	2.91	66.82	0.33-	33.17
2010	2.89	67.52	0.29-	32.47
2011	2.87	68.20	0.25-	31.79
2012	2.84	68.87	0.21-	31.13
2013	2.79	69.51	0.2-	30.49

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من الجدول السابق الفجوة بين النمو السكاني في المدن والريف الذي نلاحظ أنه مقدر بقيم سالبة وفي تراجع مستمر، كما يمثل سكان الحضر نسبة كبيرة من إجمالي السكان وهي في تزايد مستمر من 59.91% إلى 69.51% بين 2000-2013، في مقابل النسبة الضئيلة لسكان الريف التي تتراجع باستمرار لتبلغ سنة 2013 30.49% من إجمالي السكان بعدما كانت تقدر سنة 2000 بـ 40.08%. مما يؤدي إلى زيادة الضغط في المدن خاصة الكبرى وارتفاع معدلات البطالة، خاصة وأن القطاعات الاقتصادية القادرة على امتصاص هذا الحجم من اليد العاملة ذات تأثير محدود في خلق مناصب الشغل، وتركزت العملية على القطاع الإداري العمومي والتجارة والخدمات.

بعد أن ذكرنا أهم الأسباب التي تساهم في انتشار ظاهرة البطالة في الجزائر وزيادة حدتها، سنحاول فيما يلي، ذكر أهم السياسات والخطط التي اتبعتها الحكومة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة، وذلك كما يلي:

ثانيا- السياسات المتبعة للحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري:

نظرا للآثار السلبية للبطالة، قامت الجزائر باعتماد عدة آليات للحد من البطالة أو التقليل من آثارها على الأقل، نذكر منها:

1- برنامج تشغيل الشباب: كان هذا البرنامج موجها للبطالين في فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16-27 سنة وذلك خلال الفترة (1987-1989)، ويهدف إلى:

- تشغيل الشباب عن طريق خلق مناصب شغل أو برامج للتكوين.

- منهج تأهيل الشباب قصد مساعدتهم في الإدماج المهني وذلك في الأشغال ذات المنفعة العامة، عن طريق أنشطة زراعية، صناعية، بناء وري...

- محاولة إقناع المقاولين المحليين للدخول في عملية التشغيل سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، وذلك بالتنسيق مع البلدية.[1]

وتتمثل هذه البرامج في تشغيل الشباب بشكل مؤقت في ورشات منفعة عامة، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية، والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية، كذلك نجد برامج تكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص، إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومات التربوية، وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

وتعتبر الدولة هي الممول الرئيسي لهذه البرامج، عن طريق صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تتحدد وفق عدد المستفيدين، ومستوى الأجر الذي يرتبط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك، وهذا مهما كان المستوى التأهيلي للمرشحين، إلا أن تطبيق مختلف هذه البرامج كشف عن وجود نقائص، منها:[2]

- أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة.

- سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها، ولهذا تقرر إنشاء برامج جديدة لاستخلاف هذا البرنامج. ويتمثل أهمها في جهاز الإدماج المهني للشباب.

---

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع تقرير حول تقييم أجهزة الشغل**"، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص ص 19، 20.

[2]- نفس المرجع، ص 70.

2- الوكالة الوطنية للتشغيل «ANEM»: هي مؤسسة عمومية تأسست بتاريخ 8 سبتمبر 1990، وهي تحت وصاية وزارة العمل والضمان الاجتماعي، تكمن مهامها في:

- التنظيم والتأكد من معرفة وضعية وتطور سوق العمل واليد العاملة.
- لعب دور الوسيط بين عارضي العمل والطلب عليه.
- تسجيل الخريجين الجامعيين في إطار عقود ما قبل التشغيل.
- تسيير ملفات العمال الأجانب.

ونظرا للدور الذي يلعبه هذا الجهاز كنقطة وصل أساسية بالنسبة لكل طالبي العمل وكذا من أجل تعزيز الخدمة العمومية حول سوق العمل، تم تأهيل وتحديث هذه الوكالة ضمن البرنامج الثلاثي (2006-2008) والذي أسفر عن تحسن ملموس بالنسبة للتأطير وتوسع شبكة الوكالات (25 وكالة جديدة) علاوة على تطوير تسيير هذه الوكالات.

3- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية « ESIL »: أنشئت سنة 1990 في إطار جهاز الإدماج المهني للشباب، الذي يهدف لتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب، وهي مناصب عمل مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية لا تتجاوز مدتها السنة، بأجر شهري لا يتعدى 2500 دج، والذي لم يتغير منذ 1990، يستفيد منها الشباب العاطلون عن العمل الذين لا يتمتعون بمؤهلات كبيرة، ويدخلون سوق الشغل لأول مرة لا سيما في المناطق المحرومة من البلاد.

يهدف هذا الجهاز إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الري والغابات، وقد كان للمرونة الكبيرة في تسيير هذا النوع من التشغيل من حيث اختيار المشاريع وطبيعة الأشغال ومدتها، جعل هذا البرنامج الأداة الملائمة لتدعيم الجماعات المحلية في نشاطاتها لصيانة التجهيزات الجماعية والهياكل الاجتماعية.[1]

4- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ: هي هيئة ذات طابع خاص، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم96 - 296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري، وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق

[1]- سمية قنيدرة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة -دراسة ميدانية بولاية قسنطينة-**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010/2009، ص 41.

النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.[1]

ويخص هذا الجهاز فئة الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 19 إلى 35 سنة، الذين لديهم رغبات للاستثمار في المؤسسات المصغرة، ولديهم ما يكفي من المؤهلات والمهارات الفنية للقيام بالنشاط الذي يقترحونه. تكلفة الاستثمار لا يجب أن تتجاوز 10 ملايين دينار، ويمكن أن يتم التمويل وفقا لقيمة الاستثمار بالأشكال التالية:

– تمويل ذاتي أين يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للمقاول الشاب مع منح امتيازات استثنائية من الإعفاءات الجبائية وغير الجبائية.

– تمويل ثنائي: بالإضافة إلى المساهمة الشخصية للمقاول الشاب تمنحه الوكالة قرضا بدون فوائد.

– تمويل ثلاثي: أين يتدخل البنك كطرف ثالث حيث يتم التمويل بالإضافة للمساهمة الشخصية للمقاول الشاب بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وقرض بنكي بمعدل فائدة.[2]

ويقوم هذا الجهاز بعدة مهام تتمثل أساسا فيما يلي:

– تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة.

– تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم القوانين، وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال.

– إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

– ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

– تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، سيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة.

---

[1]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**"، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004، ص 117.

[2] - Mohammed Khaznadji, Belaid Abrika, « **Politique de lutte contre le chômage, précarité du travail et travail noir dans la wilaya de Tizi-ouzou »**, XXIX ème journée du developpement ATM, association tiers-monde, Paris, du 6/6/2013 au 8/6/2013, p 8.

– إعلام المستثمرين الشباب المؤهلين بإمكانية الاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب.[1]

ولقد ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوك الاجتماعي نحو ميدان النشاط الذي اقتحمته النساء حتى الآن، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة، 17% سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998–2000.[2]

وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء 6677 مؤسسة مصغرة سنة 2004، وفرت 18980 منصب عمل، إلا أن هناك تباين بين المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة وتلك التي تم تمويلها فعلا من البنوك، حيث نجد 6567 مشروعا وافقت البنوك على تمويلها من بين 69437 مشروعا صادقت عليه الوكالة، لذلك من الضروري أن تساهم البنوك مع هذا الجهاز لإنجاز جميع المشاريع المقبولة ضمن هذا الجهاز.[3]

5– برنامج عقود ما قبل التشغيل « CPE »: يعتبر من أهم البرامج المطبقة حاليا، وهو موجه لإدماج الشباب المتحصلين على شهادات جامعية والذين يدخلون سوق الشغل لأول مرة.

وضع البرنامج حيز التنفيذ بموجب المرسوم رقم: 402/98 المؤرخ في: 1998/12/02، ويهدف إلى زيادة العروض وتشجيع وتسهيل إدماج المتحصلين على شهادات علمية في سوق الشغل من خلال الفرصة التي يمنحها إياهم عقد ما قبل التشغيل في اكتساب تجربة تساعدهم على الإدماج النهائي لدى أصحاب العمل وهم كل الهيئات والمؤسسات العمومية والخاصة.

وتتكفل الدولة بالأجور الأساسية للمدمجين مع تكاليف التغطية الاجتماعية طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل الذي يمكن أن يصل إلى سنتين، كما يستفيد المدمج من نظام العلاوات يدفع من طرف صاحب العمل.

ويعتبر عقد ما قبل التشغيل التزام ثلاثي الأطراف بين: صاحب العمل والمترشح ومديرية التشغيل، التي تمثل وكالة التنمية الاجتماعية.

---

[1]– الداوي الشيخ، " **تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر** "، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر، يومي 26 و27 جوان 2008، ص ص 90–91.

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**"، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص ص 102–103.

[3]– ناصر مراد، " **مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة، أيام: 25، 26 و27 أفريل 2006، ص 352.

وحتى يكون المترشح مؤهلا للاستفادة من عقد ما قبل التشغيل، فإنه يتقدم للتسجيل لدى مكاتب الوكالات المحلية للتشغيل التي تقوم بإرسال قوائم المسجلين حسب الاختصاص إلى مديريات التشغيل.

وتقوم مديرية التشغيل في هذا البرنامج بدور إعلامي وتوجيهي كبير سواء لدى: أصحاب العمل، بالاتصال بكل المؤسسات التي يعنيها البرنامج وإبراز أهمية البرنامج من خلال:

– الفرصة التي يمنحها لأصحاب العمل لتدعيم وتأطير مؤسساتهم بكفاءات جامعية تتكفل بهم الدولة طيلة مدة عقد ما قبل التشغيل.

– الامتيازات الضريبية وشبه الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة في حالة الإدماج النهائي بعد فترة العقد.

أو لدى المترشحين الجامعيين باستقبالهم من طرف أعوان المديرية بصفة فردية في حوار يهدف إلى التعرف على قدراتهم وتوجيههم نحو المؤسسات التي تقدم عروضا تناسب اختصاصاتهم واستعداداتهم. ومن خلال الاحتكاك المباشر سواء بالشباب الجامعي أو أصحاب العمل، فإن البرنامج حقق نجاحا معتبرا باعتراف الطرفين، فأصحاب العمل يشهدون أن الديناميكية التي أتى بها البرنامج مكنت من إعطاء رغبة جديدة لتشغيل المتحصلين على شهادات جامعية داخل المؤسسات، ونفس الشيء بالنسبة للشباب الجامعي الذي يعتبر التجربة ناجحة، حيث سمحت له باقتحام عالم الشغل لأول مرة.[1] أسفر عن إنشاء هذا البرنامج إلى غاية 2001 "31 ألف" منصب شغل من مجموع التسجيلات الكلية التي أكثر من 143 ألف سنة 2001، وعليه توصل إلى تغطية 21% من الطلبات المسجلة والتي تتزايد باستمرار وفقا لزيادة خريجي مؤسسات التعليم كل سنة.

6- برنامج التنمية المحلية «DC» : شرع في تطبيق هذا البرنامج سنة 1998، يتلقى تمويله من وكالة التنمية المحلية ADS، ويهدف إلى خلق مناصب شغل من خلال إنشاء مشاريع تخدم المصلحة العامة، وهو برنامج يؤطر من طرف البلديات ويساهم المستفيد منه بحوالي 20% إلى 25% من إجمالي تكاليف المشروع. وقد شهد هذا البرنامج إقبالا لا بأس به من السكان، حيث قدر عدد المشاريع التي أحصيت في هذا البرنامج خلال الفترة 1998-2001 بـ 207 مشروع مكن من إنشاء 3390 منصب شغل، بحيث

[1]– حمزة فيشوش، عبد الله غالم، "**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، ص ص 5-6.

وصلت تكلفة المشروع الواحد في المتوسط 2787461 دينار.[1]

7- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** [2] تم إنشاء هذا الصندوق طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 88/94، والذي تضمن القانون الأساسي لصندوق التأمين عن البطالة. ويعني الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو حل المؤسسات، والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة، ويكمن دور هياكل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجراء، وتتمثل هذه الهياكل في:

- **الوكالة الوطنية للشغل:** ويكمن دورها في التكفل بالأجراء المسرحين، والبحث لهم عن منصب شغل، وكذا التنسيق مع مصالح الصندوق سواء للقيام بعمليات التحويل أو التكوين، عندما يستدعي الأمر ذلك.

- **مفتشية العمل:** فهي تسهر على تطبيق ما تضمنه مرسوم 11/94 المتضمن إنشاء تأمين على البطالة لفائدة الأجراء، الذين فقدوا عملهم لا إراديا لأسباب اقتصادية، والتأشير على القوائم الاسمية للأجراء الذين تتوفر فيهم شروط الحماية والمحافظة على شغلهم.

- **الصندوق الوطني للتأمين:** ويتكفل أساسا بدفع مستحقات البطالة، كما يساهم في إعانة البطالين في البحث عن منصب عمل.

ويقدم هذا الصندوق عدة امتيازات وخدمات من شأنها أن تحد من أزمة البطالة، وتساهم في التخفيف من آثارها الاجتماعية، حتى وإن كان ذلك بشكل نسبي، فقد لاقت العملية استحسانا لدى فئات عمالية واسعة، وما ساعد على ذلك هو فتح العديد من المراكز الجهوية (13 مركز)، وإن الوتيرة المتزايدة التي يعرفها الصندوق من سنة إلى أخرى، ناجم عن سياسة التقليص والتسريح، التي كانت هي الأخرى تتنامى بفعل إجراءات الخوصصة، وحل المؤسسات. فالتقليص من العمالة، والتوجه نحو التقاعد المسبق، كلها آليات فرضت نفسها خلال هذه المرحلة وخاصة أن المؤسسات العمومية تمثل مؤشر متوسط الكتلة الأجرية على القيمة المضافة بحوالي 60% وحتى المؤسسات الخاصة لم تسلم بسبب الأعباء المتزايدة في ظل انخفاض العملة الوطنية ومردوديتها، بسبب فتح مجال المنافسة وتحرير الاستيراد، فالكل ساهم في ارتفاع مستوى البطالة. فيما بين 1994-1998 يمكن إحصاء ما يقارب 1400 مؤسسة تم حلها ونجم

---

[1]- ليلى بن عاشور، "**محددات نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص80.

[2]- آيت عيسى عيسى، "**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3-، 2010، ص ص 245- 255.

عن ذلك أيضا تقليص 250000 عامل منهم 40000 حولوا للتقاعد المسبق، وفي ظل النمو الديموغرافي السريع فإن سوق العمل يجد نفسه سنويا أمام 250000 طالب عمل جديد.

ولقد تكفل نظام التأمين عن البطالة منذ نشأته بأكثر من 200000 عامل، وكان بالإمكان أن يكون العدد أكبر، لولا وجود صيغ أخرى بديلة كالخروج الإرادي والتقاعد المسبق واقتصار التسريح المعني بهذا النظام على المؤسسات الاقتصادية دون الوظيفة العمومية. أما فيما يخص استحداث النشاطات فلقد سمح هذا البرنامج في الفترة 2004-2007 من إنشاء حوالي 670 مؤسسة صغيرة في الجزائر العاصمة فقط، ومكنت من خلق 1959 منصب جديد. ولا يتوقف دور الصندوق في دفع التعويضات للمسرحين لأسباب اقتصادية، بل نجد أنه منذ إنشائه سنة 1994 عرف العديد من المحطات:

- السهر على تطبيق النظام القانوني لتعويض البطالين ابتداء من سنة 1994.
- القيام بإجراءات نشيطة لدعم إدماج المستفيدين من مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات ابتداء من 1998.
- إنشاء جهاز لدعم استحداث نشاطات البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة.

8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: أنشأت هذه الوكالة سنة 2000 مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية، من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم الخاص، ويتضمن دور الوكالة تقديم الدعم والاستشارة والمرافقة للمبادرين وضمان المتابعة لإنجاح المشاريع المجسدة.

والقرض المصغر عبارة عن قروض صغيرة قد تصل إلى 500000 دينار موجهة لفئة البطالين والمحتاجين، الذين بلغوا 18 سنة فما فوق، ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين. وبذلك فإن القرض المصغر موجه إلى فئات اجتماعية واسعة، خصوصا أصحاب الدخل المحدود ليمكنهم من الاستفادة من تمويل لمبادراتهم، ومن بين الفئات الاجتماعية التي يقصدها البرنامج، نجد المرأة الماكثة بالبيت، وذلك بمساعدتها على تطوير نشاط بيتها، يعود عليها وعلى عائلتها بالمنفعة. أما صيغة التمويل فإنها موزعة إلى قرض من الوكالة بدون فوائد وقرض بنكي بفوائد منخفضة ومساهمة مالية شخصية من المبادر.[1]

[1] - كريمة يوسفي، "**سياسة التشغيل في الجزائر -الواقع والتحديات-**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص11.

9- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تعد هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين المحليين والأجانب، وقد جاءت لتسهيل والتقليل من الإجراءات وتنظيم أقصى دعم ومساعدة للاستثمار، وقد تأسست وفق المرسوم التشريعي 12/39 الصادر بـ 1993/10/5 المتعلق بترقية الاستثمار (APSI)، وبمقتضى الأمر الرئاسي رقم 1-3 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تحولت إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمتمم بالأمر رقم 6-8 المؤرخ في 2008/7/15. وتعتبر هذه الوكالة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج بها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد تجسد الانتقال من وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعديلات على مستوى الإطارات المؤسساتية والتنظيمية. أدت هذه التعديلات بنتائج أفضل في حجم الاستثمارات، عدد المشاريع، بالإضافة إلى الأعداد المقبولة من مناصب الشغل المستحدثة، حيث بلغ عدد المشاريع حتى سنة 2009: 71185 مشروع حصل ما يقارب مليون منصب شغل[1]. حيث تتمثل أهم مهام الوكالة في:

- ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

- اعلام ومساعدة ومراقبة المستثمرين في إطار انجاز مشاريعهم.

- تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.

- منح المزايا الخاصة بالاستثمار.

- تسيير صندوق دعم الاستثمار والمشاركة في تسيير الحافظة العقارية الاقتصادية الموجهة للاستثمار.

10- جهاز دعم الإدماج المهني «DAIP»:[2] هو جهاز يهتم بالتشغيل المأجور للشباب، أنشئ في 19 أفريل 2008، وهو موجه إلى الشباب طالبي العمل لأول مرة ويهدف إلى معالجة البطالة عن طريق الإدماج المهني لهؤلاء الشباب الموزعين على الفئات الثلاث التالية:

- الفئة الأولى: الشباب حاملي شهادات التعليم العالي، والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني.

---

[1]- عبد الغني دادن، محمد بن طجين، **" دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008"**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص183.

[2]- حمزة عايب، عبد الحميد قومي، **"سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر"**، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 7-9.

– الفئة الثانية: الشباب القادمين من التعليم الثانوي لمؤسسات التربية الوطنية، ومراكز التكوين المهني، أو الذين زاولوا تربصا تمهينيا.

– الفئة الثالثة: الشباب بدون تكوين ولا تأهيل.

حيث يتم هذا الإدماج بواسطة عقود عمل محددة المدة مدته لا تتجاوز 6 أشهر كحد أقصى، وينص الجهاز على تنصيب الشباب للتكوين لدى حرفيين مؤطرين، إلى جانب تدابير للحث على البحث عن التكوين المؤهل.

ويتضمن الجهاز ثلاثة أنواع من عقود الإدماج إلى جانب عقد عمل مدعم إلى ما يلي:

– دعم أكثر لفائدة المستخدمين للتحكم في تكلفة التشغيل.

– التحفيز على التشغيل من خلال تقاسم تكاليف الأجور مع المستخدم.

– إدراج نظام عقود التشغيل/التكوين ينتهي بتوظيف دائم للشباب، وتتحمل ميزانية الدولة بنسبة 60% من مصاريف التكوين في حدود ستة أشهر على الأكثر.

– تعديل فترة الإدماج في البرامج حسب القطاعات القانونية.

– تأسيس تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المستخدمين مقابل التشغيل.

– تطبيق إجراءات خاصة اتجاه الشباب القاطنين بالأحياء المعوزة عن طريق تسهيل توظيفهم في نشاطات وأعمال ذات منفعة عامة.

– الحث على البحث عن تكوين مؤهل عن طريق إعطاء منحة التشجيع.

وتتمثل عقود الإدماج فيما يلي:

أ– **عقود إدماج حاملي الشهادات:** هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة من حاملي الشهادات العليا والتقنيين الساميين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني، ويستفيد الشباب حاملي الشهادات من متابعة تهدف إلى تحفيز إدماجهم الدائم ضمن المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، وهيئات الإدارة العمومية على أساس عقد الإدماج، بينما تتكفل الدولة بحصة أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي. ومن جهة أخرى، يضمن المستخدم تأطير الشباب حاملي الشهادات الجامعية والتقنيين الساميين في الوسط المهني والسهر على تقييمهم. أما بالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي.

ب- عقود الإدماج المهني: موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة، خريجي الطور الثانوي لمنظومة التربية الوطنية ومراكز التكوين المهني، أو الذين تابعوا تكويناً مهنياً، وبالنسبة لفترة الإدماج، فهي سنة واحدة قابلة للتجديد بطلب من المستخدم بالاحتفاظ بمنحة الإدماج بالنسبة للهيئات والإدارات العمومية، وسنة غير قابلة للتجديد بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والخاص.

ج- عقود التكوين/الإدماج: هذه العقود موجهة للشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل وبدون تكوين، حيث يتم وضع الشباب طالبي العمل لأول مرة بدون تأهيل ولا تكوين في مختلف ورشات العمل التابعة للجماعات المحلية أو في مختلف قطاعات النشاط أو في تكوين لدى الحرفيين المؤطرين. أما بالنسبة لفترة الإدماج فهي سنة قابلة للتجديد.

11- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): جاء هذا البرنامج لتحقيق عدة أهداف، فيما يتعلق بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، في عدة مجالات ويهمنا فيما يلي أن نذكر أهدافه وإنجازاته فيما يتعلق بجانب التشغيل والحماية الاجتماعية، كما يلي:

إن البرنامج المقترح لهذه الفترة في ميدان التشغيل والحماية الاجتماعية، خصص له غلاف مالي قدره 16 مليار دينار، يخص أساسا البرامج ذات الكثافة العالية لليد العاملة، والمتعلقة بالولايات المحرومة، إذ تسمح هذه البرامج بخلق 70000 منصب عمل دائم لتلك الفترة، أي ما يعادل 22000 منصب شغل إضافي كل سنة، بتكلفة قدرها 7 مليار دينار. كما هدف هذا البرنامج إلى تأطير سوق العمل من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM بمبلغ قدره 0.3 مليار دينار.

وتظهر إنجازات هذا البرنامج فيما يخص مستويات البطالة فقد عرفت هي الأخرى انخفاضات معتبرة خلال فترة البرنامج وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول(20): تطور حجم الفئة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر (2001-2004) (الوحدة: بالآلاف)

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	1328	1438	1565	1617
الصناعة	503	504	510	523
بناء وأشغال عمومية	803	860	907	977
إدارة	1456	1503	1490	1510
نقل، مواصلات وتجارة	1109	1157	1269	1349
أعمال منزلية، خدمة وطنية وقطاعات أخرى	1398	1455	1537	2070
معدل البطالة %	**%27.3**	**%25.7**	**%23.7**	**%17.7**

Source : Banque d'Algérie, « **Evolution économique et monétaire en Algérie** », rapport 2004

ويتبين لنا من خلال الجدول، أن معدل البطالة قد انخفض من خلال هذا البرنامج، حيث وصل إلى 17.7% سنة 2004، بعدما كان 27.3% سنة 2001، وقد خص قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج حيث استفاد من 210.5 مليار دينار على مدى أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج في حين بلغت نسبة المبلغ المخصص لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج.[1]

12- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2004-2009):** بعد انتهاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد الجزائري ببرنامج آخر تكميلي يواصل الإنجازات التي حققها البرنامج الأول من خلال الأهداف الجديدة التي يحملها في طياته. يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ديمومة النمو والتنمية ويتميز بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية.
- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار ورجوع السكان للمناطق الريفية.
- المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة والولائية، تطهير المياه والمحيط، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي.

[1]- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص46.

- كريم زرمان، "**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001**-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010، ص ص 204-205.

- النهوض بقطاع الاتصالات.
- استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خلق أكثر من 27400 مؤسسة في سنة 2008).[1]

ولما كان التحدي التنموي الأبرز لهذا البرنامج يكمن في خلق وظائف، فقد لوحظ تزايد حجم العمالة خلال سنوات البرنامج وهو ما يؤكده الجدول التالي:

جدول(21): تطور حجم الفئة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر (2005-2009)

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1380520	1609633	1170897	1252000	1242000
الصناعة	1058835	1263591	1027817	1141000	1194000
بناء وأشغال عمومية	1212022	1257703	1523610	1575000	1718000
التجارة / الخدمات إدارية	4392844	4737877	4871918	5178000	5318000
معدل البطالة %	**%15.3**	**%12.3**	**%13.8**	**%11.3**	**%10.2**

المصدر: هواري عامر، قاسم حيزية، "**السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**"، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013، ص ص11-12.

نجد أن حجم اليد العاملة ارتفع بشكل كبير في قطاع التجارة والخدمات الإدارية إذ تم استحداث 925165 منصب شغل تليه قطاع البناء والأشغال العمومية بما يقارب 505978 منصب شغل. ويمكن ترتيب القطاعات على حسب نسبة استفادتها من البرنامج كالتالي: قطاع التنمية المحلية والبشرية، قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري، القطاع الإداري الحكومي، قطاع التكنولوجيا والتي استفادت بنسبة تقدر بـ 45.5%، 40.5%، 8%، 4.8%، 1.2% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج على التوالي.[2]

وحسب دراسة قام بها نبيل بوفليح، وأخرى سمير،[3] تم حساب معدل البطالة المصحح من أجل إضفاء أكبر قدر ممكن من الموضوعية على الإحصاءات المعلنة في هذا المجال باعتبار أن معدل البطالة الرسمي يفصل فئة العمال الغير منتظمين عن العاطلين عن العمل مع العلم أن هذه الفئة تضم العمال غير رسميين بالإضافة إلى الشباب الذين يؤدون الخدمة الوطنية، وقد تم ضم هذه الفئة إلى فئة العاطلين

[1]- قاسم حيزية، هواري عامر، "**السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**"، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق أهراس، 2013، ص 10.

[2]- نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص47.

[3]- نفس المرجع، ص ص 51-52.

- سمير شرقرق، "**دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 3، 2014، ص ص 25-26.

عن العمل ما دام أنها لا تمارس عملا دائما ومصرحا به. وتم إيجاد أنه على الرغم من انخفاض معدل البطالة الرسمي من سنة 2000 إلى 2008 تجاوز 18 نقطة مئوية، انخفض معدل البطالة المصحح خلال نفس الفترة بـ 8.59 نقطة مئوية فقط. ويرجع الانخفاض في معدل البطالة الرسمي ومعدل البطالة المصحح إلى زيادة مستويات التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية، الخدمات، الفلاحة، إلا أن فرص العمل المحققة ضمن قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية تبقى مؤقتة وغير دائمة بالنظر لارتباط القطاع الفلاحي بالظروف المناخية وقطاع البناء والأشغال العمومية بحجم التدخل الحكومي من خلال العمليات المبرمجة في القطاع. كما لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش على القطاع الصناعي.

13- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): الهدف الأساسي من وراء هذا البرنامج هو تأهيل الموارد البشرية، وتتمثل أهم القطاعات المستفيدة من البرنامج في قطاع التنمية المحلية والبشرية، وقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية، والتي استفادت من 45.42% و38.52% من إجمالي البرنامج. وفيما يخص مكافحة البطالة فقد سعى هذا البرنامج إلى خلق ثلاث ملايين منصب شغل إلى غاية 2014، وهذا يعني ضمنيا توفير 600000 منصب شغل سنويا، وتخفيض نسبة البطالة إلى حدود 9%، ويرجع ذلك في الأساس إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة (مشروع 100 محل في كل بلدية)، بالإضافة إلى زيادة الدعم لوكالة تشغيل الشباب. لكن السؤال الذي يطرح هو نجاعة هذه السياسة في محاربة البطالة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المصغرة لا تستطيع منافسة المؤسسات الأجنبية ومنتجاتها ذات الأسعار المنخفضة والجودة العالية، كما أن مشروع المحلات لا يخلق قيمة مضافة حقيقية ولا يستطيع توظيف أيدي عاملة أخرى، بالإضافة إلى أن عقود ما قبل التشغيل غير مرفقة بإدماج هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يستطع البرنامج خلق قطاعات منتجة لقيم مضافة حقيقية وبالتالي تبقى عاجزة عن خلق فرص عمل دائمة.[1]

هناك من يرى أن الإجراءات المتخذة للحد من البطالة على أنها تدخل في إطار الطابع الاجتماعي البحت نظرا لما يلي: غياب الرؤية لدى الحكومة للتوجيهات المفضلة للاستثمار، طبيعة السوق الوطنية وتفتحها على الأسواق الخارجية مما يعيق التسويق أمام المستثمر الصغير، غياب ثقافة المقاولة لصالح

[1]- قاسم حيزية، هواري عامر، مرجع سابق، ص 12.

قطاعي التجارة والمناولة. وعليه فإن ضح الأموال له انعكاس على رفع الطلب على النقود في السوق الداخلية دون مقابل من الناتج مما يزيد من معدل التضخم.

وعليه لابد من استحداث مقاولات جديدة بدلا من هدر الأموال على حلول مؤقتة، حيث أن أهم العراقيل التي تواجه عملية التشغيل تتمثل في عجز اليد العاملة المؤهلة وضعف تطور الحرف، عدم التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات التشغيل، ضعف الوساطة في سوق الشغل، الخلل في التقريب بين العرض والطلب، عدم توفر شبكة لجمع المعلومات حول التشغيل، انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي مما يعيق الاستثمار.

وقد أثار المستشار السابق للأمم المتحدة والخبير الدولي **مالك سراي**، عدة نقاط هامة تعيق استراتيجية التشغيل المعتمدة من قبل الحكومة والمتمثلة في التناقض القائم بين معالم الاستراتيجية وتطبيقها بسبب الطابع الإداري البحت، وأن توفير مناصب شغل بشكل مؤقت هو قرار سياسي بعيد عن معالجة اقتصادية وفعلية للمشكلة، كما هناك تباين كبير في نسب البطالة جغرافيا بسبب سوء توزيع الثروة وانعدام العدالة الاجتماعية.[1]

وعليه بالرغم من تمكن السلطات العامة من تخفيض معدلات البطالة من خلال سياسة الإنعاش الاقتصادي إلا أنه يعاب على هذه السياسة المطبقة على أن جزء كبير من هذه المناصب هي مناصب مؤقتة حيث فرص العمل التي تم تقديمها ترتبط بحجم الإنفاق الاستثماري، وعليه فإن انخفاض البطالة هو انخفاض ظرفي غير مستدام مرهون بانتهاء هذه المشاريع الاستثمارية، كما أن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وبالتالي هو قطاع لا يوفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الاعتماد عليها، ولم تستطع هذه البرامج دعم النمو فما يزال الاقتصاد مرتبط وبصفة مطلقة بقطاع المحروقات، كما نلاحظ أنه لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي الذي لم يشهد أي زيادة هامة في حجم عمالة القطاع وهو ما يؤكد عدم تجاوب القطاع مع السياسة بالنظر للمشاكل الهيكلية والتمويلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص، مع العلم أن هذا القطاع يعد القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو.

[1]- سميرة العابد، زهية عباز، "**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص83.

خـلاصة الـفصـل:

من خلال دراسة الفصل الرابع، نكون قد قدمنا أهم المؤشرات التي تقيس تطور كل من البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري، ووضحنا أسباب حدوث الارتفاع أو الانخفاض في كل منهما، بالإضافة إلى أهم السياسات التي اتبعتها الجزائر للحد من معدلات الظاهرتين. وبذلك يمكن الوصول للنتائج التالية:

- يرجع التضخم في الجزائر لعدة أسباب، أهمها:

أسباب داخلية:

- نمو فائض السيولة البنكية في الألفية الجديدة، مما يتطلب دورا كبيرا من بنك الجزائر من أجل ضبط السيولة والاستخدام العقلاني لها لتفادي انعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.
- زيادة الكتلة النقدية بمعدل يفوق زيادة الإنتاج؛ نظرا لزيادة صافي الموجودات الخارجية لدى البنك المركزي بسبب انتعاش أسعار المحروقات، وزيادة القروض الممنوحة للاقتصاد سواء للقطاع العام أو الخاص.
- زيادة النفقات العامة والتي تضاعفت بست مرات تقريبا خلال الفترة 2000-2014، بسبب اعتماد سياسة الإنعاش الاقتصادي وفق النظرة الكينزية في ظل انتعاش أسعار المحروقات وانخفاض الضغط المالي الناجم حجم عن الديون الخارجية، مما يساهم في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ويؤثر على الضغوط التضخمية.
- ارتفاع التكاليف الإنتاجية التي من أهم أسبابها انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، وارتفاع الأجور والرواتب مما أدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة (الأسعار- الأجور- الأسعار).
- اتساع الفجوة بين الطلب والعرض الكليين؛ والتي تضاعفت بـ 4.5 مرات من سنة 2000 إلى 2014، مما يعزز الضغوط التضخمية سواء من خلال ارتفاع الطلب المحلي، وارتفاع الطلب على الواردات مما يؤدي للتضخم المستورد.
- انتشار عوامل التخلف في هيكل الدولة والتي أهمها النمو الديموغرافي، اللاتوازن الجهوي، ونقص الهياكل القاعدية وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني، بالإضافة لاختلالات الأسواق الداخلية التي تسيطر عليها الاحتكارات والتي تجمد التحليل الاقتصادي القائم على التوازن بين العرض والطلب الكليين.

أسباب خارجية، ترجع أساسا إلى:

- تفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، مما يجعله يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعاره أو ارتفاعها.
- التضخم المستورد نظرا للتطور السريع في قيمة الواردات وحجمها ما شكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني.
- تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات في الثمانينات وبداية التسعينات.
- السياسات المتتابعة لتخفيضات الدينار الجزائري مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية المستوردة وإلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات النهائية.

– اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات للحد من التضخم كمعدل عمليات إعادة الخصم، الإحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة. كما اعتمدت أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة كعمليات استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، 3 أشهر وستة أشهر، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، بالإضافة لاعتماد إصلاحات من أجل توسيع القاعدة الضريبية بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة في النفقات العامة، سياسة الرقابة على الإنفاق، كما قد تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 كأداة رئيسية للسياسة المالية. إلا أن سبب التضخم ليس نقديا بالكامل، فهو من النوع الهيكلي، مما يؤدي لفشل السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها. وعليه فالتحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق استقرار دائم الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى، مما يتطلب تنويع الناتج من أجل خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي المتزايد بالإضافة لمحاربة اختلالات الأسواق الداخلية كالاحتكارات وإصلاح النظام الضريبي بالإضافة إلى مكافحة التوجه للسوق غير الرسمية، مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.

– إن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به. كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق، فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد ولا يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، فهناك قطاعات كالقطاع الفلاحي تعاني نقصا في اليد العاملة دون أن تتوجه إليها اليد العاملة التي تفضل مناصب حكومية، كما

أن مستوى الأجور لها دور هام في تحديد مستويات البطالة إذ أن الأجور الحقيقية السائدة لا تلبي احتياجات أفراد المجتمع نظرا لارتفاع الأسعار مما يؤدي لعزوف الأفراد عن العمل.

– تحدث البطالة في الجزائر نتيجة عدة عوامل تم تقسيمها إلى عوامل خارجة عن إرادة الدولة، والتي منها: زيادة معدل النمو السكاني، تدهور شروط التبادل في الدول الصناعية الكبرى، انخفاض أسعار المحروقات وغيرها. وأسباب نابعة من إرادة الدولة الجزائرية أهمها عدم توافق عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد مع متطلبات سوق العمل، سوء تخطيط القوى العاملة، النزوح الريفي والهجرة الداخلية، قوانين العمل وتشريعاته، قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية التي تتمثل أهمها في نقص ديناميكية ومرونة القطاع الإنتاجي.

– قامت الجزائر باعتماد عدة آليات للحد من البطالة أو التقليل من آثارها على الأقل، نذكر منها برنامج تشغيل الشباب، الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية، برنامج عقود ما قبل التشغيل، برنامج الإنعاش الاقتصادي، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، برنامج توطيد النمو الاقتصادي، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. إلا أن أغلب هذه البرامج لم تحقق الفعالية المطلوبة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة، ومن جهة أخرى مناصب العمل التي يتم توفيرها غير دائمة، وبالتالي فهي معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل، كون هاته الأجهزة تعتمد على النفقات العمومية التي مصدرها الوحيد هو عائدات المحروقات.

– إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية كما أنه تأثير ظرفي وغير مستدام، في حين لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي.

– يتوقف استكمال أي سياسة تنموية على مدى توفر مصادر التمويل وعلى هذا الأساس يتعين على الحكومة تنويع مصادر تمويل سياسة الإنعاش الاقتصادي باعتبار أن اقتصار هذه المصادر على إيرادات الجباية البترولية سيؤدي إلى تعطيلها في حالة انهيار أسعار المحروقات.

– عدم مرونة العرض الداخلي الكلي لمواجهة زيادة الطلب الداخلي الكلي نتيجة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي بسبب الاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي والخاص مما

أدى إلى تسجيل ارتفاعات قياسية في حجم الواردات لتغطية الزيادة في الطلب الكلي حيث ارتفعت الواردات من 880.54 مليار دينار سنة 2000 إلى 5460.28 مليار دينار سنة 2014.

بعد تحليل كل من ظاهرتي البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري، فإن الأمر الذي بقي مبهما هو طبيعة العلاقة بينهما، فهل يمكن تخفيض البطالة في الاقتصاد الوطني من خلال السماح لمعدلات التضخم بالارتفاع؟ خاصة كلا الظاهرتين في الجزائر هيكليتان. وهل زيادة العرض النقدي سيؤدي حقا لتخفيض معدلات البطالة ورفع معدلات التضخم؟ أو إلى ارتفاع معدلات التضخم فقط نظرا لعدم وجود طاقات إنتاجية في الاقتصاد الجزائري وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني، مما يعني عدم فعالية السياسة النقدية وفشلها في التأثير على البطالة. وهو ما سيتم دراسته في الفصل الموالي.

الفصل الخامس

دراسة قياسية للبطالة والتضخم في الجزائر

تمهيد:

بعد التحليل النظري لمشكلتي البطالة والتضخم، وللعلاقة المحتملة بينهما، وبعد دراسة تطور وأسباب كل من المتغيرين في الاقتصاد الجزائري مع ذكر مختلف السياسات المتبعة لمكافحتهما، سنحاول خلال هذا الفصل إتباع جميع الخطوات اللازمة لبناء النماذج القياسية من أجل القيام بتحليل قياسي للظاهرتين، إبتداءا من دراسة مدى تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري وإمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية، مع تقدير أثر التغيرات في عرض النقود على كل من البطالة والتضخم في الجزائر، ووصولا إلى تقدير محددات كل منهما للكشف عن المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدلاتهما، من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية لمواجهتهما. وعليه يمكن تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: محددات البطالة والتضخم في الجزائر.

وقد أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي مستسقاة من البنك الدولي، بنك الجزائر، والديوان الوطني للإحصائيات.

المبحث الأول: دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في الاقتصاد الجزائري

سوف نقوم خلال هذا المبحث بإتباع جميع الخطوات اللازمة لتقدير العلاقة بين البطالة والتضخم ودراسة السببية بينهما من أجل توضيح مدى تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تقدير العلاقة بين كل من عرض النقود، التضخم، والبطالة، من أجل إعطاء فكرة واضحة لما يمكن أو لا يمكن للسياسة النقدية تحقيقه فيما يخص تأثير التغير في عرض النقود على كل منهما، وذلك باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع للإستقرارية، اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر، اختبار السببية لجرانجر، ونموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الأول: دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم

من أجل إعطاء صورة قياسية لمنحنى فيلبس في الجزائر، سيتم استخدام النموذج اللوغاريتمي لما له من مزايا، حيث أن لمعظم السلاسل الزمنية ميل للزيادة في المتوسط بنسبة مئوية معينة كل سنة، إستخدام اللوغاريتم يسمح بجعل تحركات السلسلة الزمنية خطية، كما أنه يجعل الانحراف المعياري للسلسلة الزمنية ثابت تقريبا، ويمكن البرهنة على أن الفرق من الدرجة الأولى لسلسلة لوغاريتمية معينة ($\ln Y_t$) يمثل معدل الزيادة لقيم Y_t من سنة لأخرى.[1] وعليه المتغيرات التي سيتم استخدامها هي لوغاريتم معدل التضخم lninf، ولوغاريتم معدل البطالة lncho، لتقدير النموذج الأساس الذي يأخذ الشكل التالي:

$$ln\mathrm{inf}_t = c + \alpha_1 \ln\mathrm{cho}_t + U_t$$

أولا- دراسة استقرارية السلاسل:

يعتبر البحث في الاستقرارية الخطوة الأولى اللازمة في عملية بناء النماذج القياسية، والتي من خلالها يتم اختيار نوعية النماذج والاختبارات الواجب استخدامها، لذا سيتم اختبار استقرارية المتغيرات السالفة باستخدام اختبار جذر الوحدة المتمثل في اختبار ديكي فولر الموسع *ADF*، والذي يعتمد على النماذج الثلاث التالية:[2]

- **النموذج الأول :** $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

- **النموذج الثاني :** $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + C - \sum_{j=2}^{p} p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

- **النموذج الثالث :** $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + C + b_t - \sum_{j=2}^{p} p_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t$

[1] - James Stock, Mark Watson « **Principes d'économétrie** », traduction : Jamel Trabelsi, 3ème édition, Pearson, France, 2012, p 367.
[2] - Régis Bourbonnais, « **Econométrie** », 8ème édition, Dunod, Paris, 2011, p 248.

ΔY_t: التغير في السلسلة المراد اختبارها / ϕ: معامل جذر الوحدة / p_j: معامل التأخر الزمني للسلسلة.
p : عدد الفجوات او التأخرات الزمنية / ε_t: حد الخطأ العشوائي / b_t: مركبة الاتجاه العام.

وقد تم إدراج الفروق ذات الفجوات الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي معادلات اختبار جذر الوحدة. ويمكن توضيح استراتيجية الاختبار من خلال الشكل الموالي:

شكل (51): استراتيجية اختبار ديكي فولر

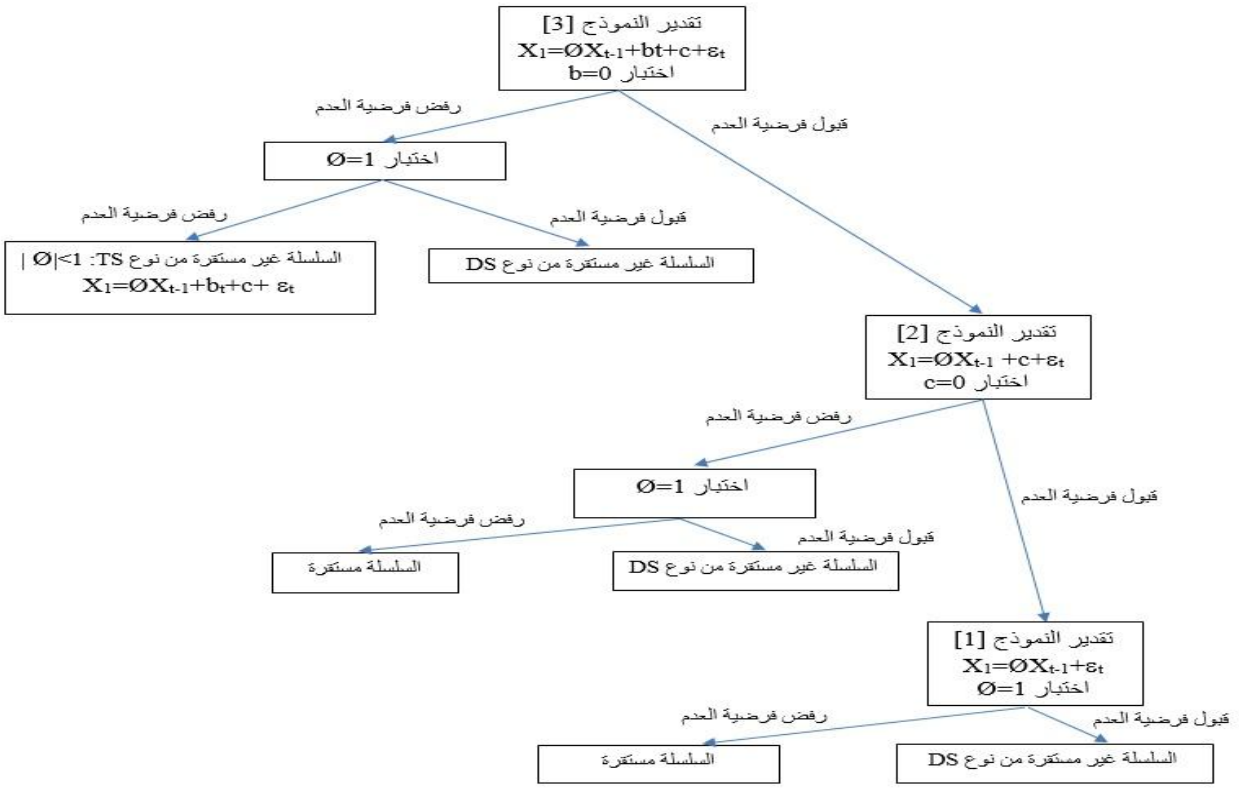

Source : Régis Bourbonnais, **« Econométrie »**, 8ème édition, Dunod, Paris, 2011, p248.

بعد إجراء اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية سلسلتي البطالة والتضخم يمكن توضيح النتائج فيما يلي:

جدول (22): نتائج اختبار استقرارية سلسلتي البطالة والتضخم

المتغيرات		T Statistique (P –VALUE)		المستويات
		lncho	lninf	
النموذج الثالث	ϕ	-2.15 (0.4)	-2.45 (0.34)	المستوى الأصلي
	b	-2.58 (0.01)	-1.17 (0.25)	
النموذج الثاني	ϕ	/	-2.14 (0.2)	
	C	/	1.58 (0.1)	
النموذج الأول	ϕ	/	-1.45 (0.1)	
النموذج الثالث	ϕ	-4.08 (0.02)	-7.2 (0)	مستوى الفروق الأولى
	b	-0.98 (0.33)	0.5 (0.6)	
النموذج الثاني	ϕ	-4 (0.005)	-7.32 (0)	
	C	-0.95 (0.35)	-0.7 (0.48)	
النموذج الأول	ϕ	-3.89 (0.0004)	-7.37 (0)	

المصدر: ملخص لنتائج مخرجات البرمجة الإحصائية EVIEWS7

*** تفسير نتائج الاختبار:**

- lncho: نلاحظ أن البطالة غير مستقرة في المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام (b) في النموذج الثالث نجده معنوي (قيمة p.value أقل من 5%)، إلا أن معلمة جذر الوحدة **(ϕ)** غير معنوية بما أن قيمة p.value أكبر من 5% وقيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (2.15) أقل من قيمتها الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاث (1%،5%،10%). مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه السلسلة غير مستقرة من نوع DS. وبذلك انتقلنا إلى اختبار الفروق من الدرجة الأولى، وعند اختبار النموذج الثالث لسلسلة الفروق نجد أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا للانتقال للنموذج الثاني، أين نلاحظ عدم معنوية الحد الثابت، وبالتالي انتقلنا للنموذج الأول أين وجدنا أن قيمة p.value لمعامل جذر الوحدة أقل من 5% كما أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (3.89) أكبر من قيمتها الجدولية (2.66)، (1.95)، (1.60) عند مستويات المعنوية الثلاث 1، 5، 10% على التوالي، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة مستقرة عند مستوى الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى).

- lninf: نلاحظ أن التضخم غير مستقر في المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام (b) في النموذج الثالث نجده أكبر من 5% ما يعني عدم معنويته، مما قادنا للنموذج الثاني واختبار مدى معنوية الحد الثابت c الذي بدوره وجدناه غير معنوي لأن قيمة p.value أكبر من 5%، وباختبار النموذج الأول نجد أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة (1.45) أقل من قيمتها الجدولية (2.66)، (1.95)، (1.60) عند مستويات المعنوية 1، 5، 10% على التوالي، كما أن قيمة p.value أكبر من 5% ما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه فالسلسلة غير مستقرة من نوع DS. وعند الانتقال إلى سلسلة الفروق من الدرجة الأولى وباختبار النموذج الثالث وجدنا أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا إلى الانتقال للنموذج الثاني، أين لاحظنا أن الثابت غير معنوي بدوره، أما عند اختبار النموذج الأول وجدنا أن قيمة p.value لمعامل جذر الوحدة أقل من 5% كما أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة (7.37) أكبر من قيمتها الجدولية (2.66)، (1.95)، (1.60)، عند مستويات المعنوية الثلاث 1، 5، 10% على التوالي، وعليه نرفض فرضية العدم أي أن السلسلة مستقرة عند مستوى الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى).

ثانيا- تقدير النموذج:

بما أن السلسلتان الزمنيتان للمتغيران متكاملتان من نفس الدرجة الأولى يظهر خطر الانحدار الزائف في التقدير، وبالتالي قد تكون نتائج التقدير مضللة. هناك طريقة لحل هذه المشكلة وهو استخدام الفروق لضمان استقرارها $\Delta(\text{lninf}) \sim I(0), \Delta(\text{lncho}) \sim I(0)$، وبذلك تكون مشكلة الانحدار الزائف قد حلت.

إلا أن هذه الطريقة تقدر العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير فقط وتؤدي لضياع الخصائص طويلة الأجل للسلاسل الزمنية.

وعليه عند تقدير العلاقة بين البطالة والتضخم في المدى القصير يمكن استخدام معادلة الانحدار التالية:

$$\Delta lninf_t = c + \beta \Delta lncho_t + \varepsilon_t$$

وبتقدير النموذج السابق وفقا لطريقة المربعات الصغرى باستخدام برنامج eviews7 كانت النتيجة:

شكل (52): نتائج تقدير العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم

Dependent Variable: DLNINF
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 20:15
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNCHO	-0.529588	1.601216	-0.330741	0.7440
C	-0.086598	0.192756	-0.449259	0.6576

R-squared	0.004948	Mean dependent var	-0.072917
Adjusted R-squared	-0.040282	S.D. dependent var	0.904277
S.E. of regression	0.922310	Akaike info criterion	2.755785
Sum squared resid	18.71444	Schwarz criterion	2.853957
Log likelihood	-31.06943	Hannan-Quinn criter.	2.781830
F-statistic	0.109390	Durbin-Watson stat	2.838988
Prob(F-statistic)	0.743969		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أنه على الرغم من تحقق المعايير القياسية للنموذج (فرضيات طريقة المربعات الصغرى) المتمثلة في:

- **التوزيع الطبيعي للبواقي:** يمكن توضيح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي كما يلي:

شكل (53): معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم

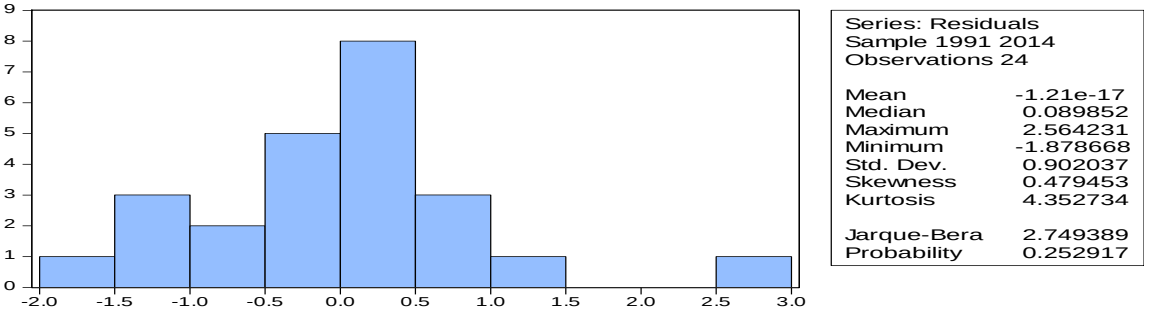

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

يمكن القيام باختبار Skewness للتناظر، واختبار Kurtosis للتسطح الطبيعي من خلال حساب قيمة الإحصائية v_1 و v_2 على الترتيب:

$$v_1 = \frac{B_1^{1/2} - 0}{\sqrt{\frac{6}{n}}} = \frac{0.479453 - 0}{\sqrt{\frac{6}{24}}} = 0.95 \qquad v_2 = \frac{B_2 - 3}{\sqrt{\frac{24}{n}}} = \frac{4.352734 - 3}{\sqrt{\frac{24}{24}}} = 1.35$$

$B_1^{1/2}$، B_2 معامل Skewness للتناظر، ومعامل Kurtosis للتسطح الطبيعي على التوالي.

بما أن قيمة كل من v_1 وv_2 أقل من 1.96 نقبل فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي وفقا للاختبارين السابقين.

أما فيما يخص اختبار جاك بيرا، الذي يجمع بين الاختبارين السابقين، تكون قيمته المحسوبة من الشكل:

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3)^2 = \frac{24}{6}(0.479453)^2 + \frac{24}{24}(4.352734 - 3)^2 = 3.06$$

نلاحظ أن قيمة إحصائية جاك بيرا المحسوبة أقل من قيمة توزيع (Chi-deux) بدرجات حرية 2 (5.99) ما يعني قبول فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي.

- **الارتباط الذاتي للبواقي:** يمكن توضيح فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي في البواقي من خلال اختبار lm الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (54): اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

F-statistic	2.412595	Prob. F(2,20)	0.1152
Obs*R-squared	4.664801	Prob. Chi-Square(2)	0.0971

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر وR^2 الملاحظ أكبر من 5% ما يعني أنه لا يمكن رفض فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. وعليه فإنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء.

- **ثبات التجانس:** يمكن التأكد من ثبات تباين البواقي باستخدام اختبار ARCH الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (55): اختبار ثبات تباين بواقي نموذج العلاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	1.928575	Prob. F(2,19)	0.1728
Obs*R-squared	3.712506	Prob. Chi-Square(2)	0.1563

المصدر: اعتمادا على برنامج eviews7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر وR^2 أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بثبات تجانس البواقي.

ورغم الإشارة السالبة لمعامل البطالة والتي تتفق مع النظرية الاقتصادية، إلا أن المعايير الإحصائية للنموذج غير معنوية (معاملات النموذج غير معنوية حيث أن قيمة إحصائية t المحسوبة لكل منهما أقل من قيمتها الجدولية (2.07)، بالإضافة إلى القيمة الجد ضئيلة لمعامل التحديد، كما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%)، ما يدل على ضعف القدرة التفسيرية للنموذج وعدم معنويته أي أن النموذج غير مقبول إحصائيا. وبالتالي لا توجد علاقة في المدى القصير بين البطالة والتضخم.

لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم سيتم استخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر الذي يعطي إمكانية تحديد علاقة الأجل الطويل بين المتغيرين رغم الاختلالات في المدى القصير. وهناك شرطان لتحقق الاختبار هما:[1]

- أن تكون للسلسلتان الزمنيتان نفس رتبة التكامل co-integration، فإذا كانت السلسلتان مستقرتان أو متكاملتان من درجتين مختلفتين فذلك يعني عدم وجود تكامل بينهما.
- أن يكون المزيج الخطي للسلسلتان متكامل من درجة أقل من درجة تكامل السلسلتين.

لإجراء التكامل المشترك لأنجل وجرانجر يجب أولا تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، من الشكل:

$$\boldsymbol{ln}\mathbf{inf_t} = \mathbf{c} + \boldsymbol{\alpha_1}\mathbf{lncho_t} + \mathbf{U_t}$$

عند تقدير العلاقة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى اعتمادا على برنامج eviews7، كانت نتائج التقدير كما يلي:

[1] - Régis Bourbonnais, op,c.i.t, p 299.

شكل (56): نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين البطالة والتضخم

Dependent Variable: LNINF
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 20:24
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNCHO	0.502191	0.559121	0.898179	0.3784
C	0.278681	1.627781	0.171203	0.8656

R-squared	0.033886	Mean dependent var	1.726800
Adjusted R-squared	-0.008118	S.D. dependent var	1.115925
S.E. of regression	1.120446	Akaike info criterion	3.141949
Sum squared resid	28.87418	Schwarz criterion	3.239459
Log likelihood	-37.27436	Hannan-Quinn criter.	3.168994
F-statistic	0.806726	Durbin-Watson stat	0.663357
Prob(F-statistic)	0.378397		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ من نتائج التقدير عدم معنوية معاملات النموذج (p-value أكبر من 5% كما أن قيم إحصائية t المحسوبة (0.89) و (0.17) لكل من معامل البطالة والثابت على التوالي، أقل من قيمتها الجدولية (2.069) عند مستوى معنوية 5%)، بالإضافة إلى ضعف قدرته التفسيرية وعدم معنويته (معامل التحديد جد ضئيل والاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%).

الخطوة الثانية لاختبار التكامل المشترك هي استخراج سلسلة البواقي المقدرة الناشئة عن تقدير العلاقة السابقة طويلة الأجل بين البطالة والتضخم من الشكل: $\widetilde{\mathbf{U}}_{\mathbf{t}} = \boldsymbol{ln}\mathbf{inf}_{\mathbf{t}} - \check{\boldsymbol{c}} - \widetilde{\boldsymbol{\alpha}}_{\mathbf{1}}\mathbf{lncho}_{\mathbf{t}}$ ، ثم اختبار سكونها باستخدام استراتيجية ديكي فولر الموسع،* وكانت نتيجة اختبار استقرار سلسلة البواقي $(\widetilde{\mathbf{U}}_{\mathbf{t}})$ كما يلي:

* ينصح استخدام القيم الحرجة لأنجل وجرانجر من جدول Mackinnon وليس المقدرة من ديكي –فولر، لأننا نعلم بأنه يتم تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى بحيث يكون تباين الأخطاء أقل ما يمكن، وبالتالي تظهر البواقي صغيرة وقليلة التذبذب، وبالتالي استعمال طريقة ديكي فولر على البواقي يميل باحتمال أكبر إلى رفض فرضية العدم لعدم الاستقرارية لأن القيم الحرجة أكثر سلبية مقارنة بالقيم الحرجة لديكي فولر أي أن الطريقة ستميل أكثر لتبرير التكامل المشترك، الذي يكون في الحقيقة غير موجود.

شكل (57): اختبار سكون سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل المقدرة بين البطالة والتضخم

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.704858	0.0831
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

بعد التأكد من أن كل من الثابت c ومعامل الاتجاه العام b غير معنويان، نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية t بالقيمة المطلقة (1.70) أقل من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وبالتالي سلسلة البواقي المقدرة غير مستقرة ما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

نستنتج من دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم عدم وجود علاقة بينهما سواء في الأجل القصير أو الطويل، ما يعني عدم تطابق منحنى فيلبس مع الاقتصاد الجزائري، وعليه لا يمكن استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية.

ثالثا- اختبار السببية لجرانجر بين البطالة والتضخم:

طبقا لمفهوم السببية لجرانجر، إذا كانت سلسلة البطالة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقع بالنسبة لسلسلة التضخم، نقول أن البطالة تسبب التضخم أي إضافة البطالة إلى نموذج التضخم يؤدي إلى تحسين توقع التضخم، والعكس عندما يسبب التضخم البطالة. ولاستبعاد أثر الارتباط الذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.[1] ويتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج متجه انحدار ذاتي ثنائي الاتجاه يصف سلوك المتغيرين:

[1]- شفيق عريش، وآخرون، "**اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، 2011، ص82.

$$\Delta \mathbf{lnp_t} = a_0 + \sum_{i=1}^{p} B_i \Delta \mathbf{lnp_{t-i}} + \sum_{i=1}^{p} \varnothing_i \Delta \mathbf{lncho_{t-i}} + \mathbf{U_{1t}}$$

$$\Delta \mathbf{lncho_t} = \delta_0 + \sum_{i=1}^{p} w_i \Delta \mathbf{lncho_{t-i}} + \sum_{i=1}^{p} \theta_i \Delta \mathbf{lnp_{t-i}} + \mathbf{U_{2t}}$$

قبل القيام باختبار السببية، قمنا باختيار فجوة الإبطاء المثلى التي يتم استخدامها، كما يلي:

شكل (58): اختيار فجوة الإبطاء المثلى لاختبار السببية لجرانجر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNINF LNCHO
Exogenous variables: C
Date: 12/27/16 Time: 20:18
Sample: 1990 2014
Included observations: 21

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-41.24472	NA	0.210754	4.118544	4.218023	4.140134
1	-9.939039	53.66687*	0.015704*	1.518004	1.816439*	1.582772*
2	-7.130665	4.279427	0.017852	1.631492	2.128884	1.739439
3	-5.418285	2.283174	0.022973	1.849360	2.545709	2.000486
4	2.632111	9.200452	0.016675	1.463609*	2.358913	1.657913

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ من خلال مؤشر Schwarz، Final prediction error ، Hannan-Quinn ، LR test statistic، أن فترة الإبطاء المثلى هي فترة واحدة وبذلك يمكن توضيح نتائج اختبار السببية لجرانجر بين البطالة والتضخم كما يلي:

شكل (59): نتائج اختبار السببية لجرانجر بين البطالة والتضخم

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 12/27/16 Time: 20:19
Sample: 1990 2014
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNCHO does not Granger Cause LNINF	24	3.8E-06	0.9985
LNINF does not Granger Cause LNCHO		2.44378	0.1329

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

– في حالة التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم، فإننا نسجل أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم $H_0: \sum_{i=1}^{p} \varnothing_i = \mathbf{0}$ مما يعني أن التغير في معدل البطالة لا يسبب التغير في معدل التضخم.

– في حالة التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة، فإننا نسجل أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم $H_0: \sum_{i=1}^{p} \theta_i = \mathbf{0}$، مما يعني أن التغير في معدل التضخم لا يسبب التغير في معدل البطالة.

إن النتائج السابقة لاختبار جرانجر أظهرت عدم وجود سببية بين متغير البطالة ومتغير التضخم.

المطلب الثاني: العلاقة بين عرض النقود، التضخم، البطالة

بعد التأكد من عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم، سيتم خلال هذا المطلب تقدير العلاقة بين عرض النقود وكل من المتغيرين، من أجل توضيح كيفية تأثير التغير في المعروض النقدي في الجزائر عليهما.

أولا– العلاقة بين عرض النقود والتضخم:

المتغيرين الذين سيتم اختيارهما هما لوغاريتم الكتلة النقدية lnm2، لوغاريتم المستوى العام للأسعار lnp، لتقدير النموذج الأساس للعلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار من الشكل:

$$ln\mathbf{P_t} = \mathbf{c} + \boldsymbol{\alpha_1} \mathbf{lnM_{2t}} + \boldsymbol{e_t} \ldots\ldots\ldots (2)$$

1– دراسة الاستقرارية: تمت دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين باستخدام برنامج ديكي فولر المطور، وكانت النتيجة كما يلي:

جدول (23) : نتائج اختبار استقرارية سلسلتي الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار

المتغيرات	المستوى الأصلي					مستوى الفروق الأولى					درجة التكامل
	النموذج3		النموذج 2		النموذج 1	النموذج3		النموذج2		النموذج1	
	b	ϕ	c	ϕ	ϕ	b	ϕ	c	ϕ	ϕ	
Lnm2	1.29	−1.45	2.39	−1.94	/	−2.02	−4.92	3.91	−4.32	/	**I(1)**
lnp	2.37	−3.03	/	/	/	−0.23	−1.82	0.69	−2.39	−2.71	**I(1)**

المصدر: ملخص لنتائج مخرجات البرمجة الإحصائية EVIEWS7

نلاحظ أن كل من سلسلة المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية متكاملين من الدرجة الأولى، ما يعني إمكانية حدوث انحدار زائف بحيث تظهر علاقة الانحدار نتائج جيدة (معامل التحديد مرتفع، قيم إحصاء t مرتفعة والمعلمات معنوية بدرجة كبيرة) بينما النتيجة قد تكون مضللة وغير صحيحة والعلاقة بين المتغيرين زائفة، مما يتطلب القيام باختبار التكامل المشترك لأنجل جرانجر الذي يهتم بكشف الانحدار الزائف بين متغيرين وتوضيح فيما إذا كان هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغيرين.

2- اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر:

للقيام باختبار التكامل المشترك، قمنا أولا بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين الممثلة في معادلة الانحدار (2) باستخدام طريقة المربعات الصغرى اعتمادا على برنامج eviews7، وكانت نتائج التقدير كما يلي:

شكل (60): نتائج تقدير العلاقة طويلة المدى بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار

Dependent Variable: LNP
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 15:13
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNM2	0.440434	0.040419	10.89679	0.0000
C	8.096272	1.155290	-7.007999	0.0000

R-squared	0.837731	Mean dependent var	4.483040
Adjusted R-squared	0.830676	S.D. dependent var	0.549306
S.E. of regression	0.226034	Akaike info criterion	-0.059643
Sum squared resid	1.175103	Schwarz criterion	0.037867
Log likelihood	2.745538	Hannan-Quinn criter.	-0.032598
F-statistic	118.7400	Durbin-Watson stat	0.168344
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة (R^2=0.83)، كما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أقل من 5% ما يعني معنوية النموذج. بالإضافة إلى أن قيمة *p.value* لكل من c و α_1 أقل من 5%، كما أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة للثابت c والتي تساوي 7 هي أكبر من قيمة T المجدولة والتي تساوي (2.069)، ونفس الشيء بالنسبة لـα_1 حيث بلغت قيمة T المحسوبة 10.89 وهي أكبر من قيمتها المجدولة، مما يدل على معنوية كل منهما.

إلا أننا نلاحظ أن قيمة إحصائية داربن واتسون أقل من قيمة معامل التحديد (R^2>DW) وهي من أهم القواعد التي يتم من خلالها التشكيك في صحة الانحدار (*Granger & Newbold*1974) ما يعني أن هناك احتمال انحدار زائف.

عند إجراء الخطوة الثانية لاختبار التكامل المشترك، وباستخراج سلسلة البواقي المقدرة (ĕ) الناشئة عن تقدير العلاقة السابقة طويلة الأجل بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار من الشكل:

$\check{\mathbf{e}}_\mathbf{t} = \boldsymbol{ln}\mathbf{P_t} - \check{\boldsymbol{c}} - \check{\boldsymbol{\alpha}}_\mathbf{1}\mathbf{lnM_{2t}}$، واختبار سكونها باستخدام استراتيجية ديكي فولر، كانت النتيجة كما يلي:

شكل (61): اختبار سكون سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل المقدرة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار

Null Hypothesis: RESID05 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.735408	0.0085
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

بعد التأكد من أن كل من c و b غير معنويان، نلاحظ أن الاحتمال الموافق لمعامل جذر الوحدة أقل من 5%، كما أن قيمة إحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة (2.73) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5% ما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة باستقرارية سلسلة البواقي ما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في المدى الطويل.

3- نموذج تصحيح الخطأ ECM:

إن المتغيرات التي تحقق التكامل المشترك تعكس علاقة توازنية طويلة الأجل، وعليه ينبغي أن تحظى بتمثيل نموذج تصحيح الخطأ الذي ينطوي على إمكانية تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل بين متغيرات النموذج، حيث يتم إضافة حد تصحيح الخطأ إلى النموذج من الشكل:

$$\boldsymbol{dlnp_t = c + \alpha_1\, dlnm2_t + \alpha_2 e_{t-1} + v_t}$$

حيث يمثل α_1 معامل العلاقة قصيرة الأجل بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار، في حين α_2 تمثل قوة استعادة التوازن.[1]

بتقدير نموذج تصحيح الخطأ كانت النتائج كالتالي:

شكل (62): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DLNP
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNM2	0.510094	0.099078	5.148383	0.0000
E(-1)	-0.212727	0.075262	-2.826473	0.0098

R-squared	0.207908	Mean dependent var	0.085542
Adjusted R-squared	0.171904	S.D. dependent var	0.088871
S.E. of regression	0.080872	Akaike info criterion	-2.112240
Sum squared resid	0.143887	Schwarz criterion	-2.014069
Log likelihood	27.34688	Hannan-Quinn criter.	-2.086195
Durbin-Watson stat	0.591169		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن إشارة المعامل α_2 سالبة بالإضافة إلى معنويته ما يعني صلاحية نموذج تصحيح الخطأ، وعليه سرعة التعديل باتجاه التوازن هي 21.27% ما يعني أن أي اختلال بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار يتم تصحيحه بسرعة 21.27%. كما نلاحظ معنوية المعامل α_1 ما يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين، حيث ارتفاع الكتلة النقدية في المدى القصير بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بـ 0.51%.

وعليه يتوضح من دراسة العلاقة بين المستوى العام للأسعار والكتلة النقدية من وجود علاقة قصيرة وطويلة المدى بين المتغيرين، أي أن أي تغير في عرض النقود في الجزائر يترجم بتغير إيجابي في المستوى العام للأسعار وبالتالي في معدل التضخم.

[1] - Régis Bourbonnais, op,c.i.t, p 302.

ثانيا- العلاقة بين عرض النقود والبطالة:

نظرا لأن البطالة يعبر عنها بمعدلات مئوية في حين الكتلة النقدية يعبر عنها بالدينار فإنه سيتم استخدام معدل الزيادة المئوي للكتلة النقدية من سنة لأخرى بدلا من القيم المباشرة الفعلية، لها ونرمز لها dm2، وبذلك تتجانس الوحدات المستخدمة في النموذج. وعليه المتغيرات التي يتم استخدامها هي: لوغاريتم معدل البطالة (lncho)، ولوغاريتم معدل نمو الكتلة النقدية (lndm2)، لتقدير النموذج الأساس من الشكل:

$$\boldsymbol{lncho_t = c + \alpha_1 lndM_{2t} + U_t} \ldots\ldots\ldots(3)$$

1- **دراسة الاستقرارية:** تمت دراسة استقرارية السلسلتين الزمنيتين باستخدام برنامج ديكي فولر المطور. وبما أنه تم اختبار استقرارية معدل البطالة في المطلب الأول والتوصل إلى أنه متكامل من الدرجة الأولى، سيتم توضيح نتائج اختبار استقرارية سلسلة معدل الزيادة في الكتلة النقدية فقط كما يلي:

شكل (63): اختبار استقرار سلسلة معدل نمو الكتلة النقدية من الدرجة صفر

Null Hypothesis: LNDM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.907074	0.3117
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

بعد التأكد من أن كل من الثابت ومعامل الاتجاه العام غير معنويان، نلاحظ أن قيمة الإحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة (0.90) أقل من قيمتها الجدولية بالقيمة المطلقة عند مستويات المعنوية الثلاث 1%، 5%،10% كما أن قيمة P-Value أكبر من 5%، ما يجعلنا نقبل فرضية العدم أي أن السلسة غير مستقرة في مستواها الأصلي.

شكل (64): اختبار استقرار سلسلة معدل نمو الكتلة النقدية من الدرجة الأولى

Null Hypothesis: D(LNDM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.640750	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

بعد التأكد من أن كل من c و b غير معنويان، نلاحظ أن قيمة الإحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة (5.64) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاث 1%، 5%،10%، كما أن قيمة P-Value أقل من 5%، ما يجعلنا نرفض فرضية العدم أي أن السلسة مستقرة من الدرجة الأولى.

وعليه كلا السلسلتان متكاملتان من الدرجة الأولى، مما يعني استخدام اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بينهما.

2- **اختبار التكامل المشترك لأنجل وجرانجر**: بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والبطالة الممثلة في النموذج (3) بطريقة المربعات الصغرى كانت النتيجة كالتالي:

شكل (65): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين عرض النقود والبطالة

Dependent Variable: LNCHO
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 16:51
Sample: 1990 2014
Included observations: 25

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDM2	0.287477	0.155147	1.852936	0.0768
C	2.092050	0.434615	4.813573	0.0001

R-squared	0.129888	Mean dependent var	2.884360
Adjusted R-squared	0.092057	S.D. dependent var	0.408175
S.E. of regression	0.388933	Akaike info criterion	1.025801
Sum squared resid	3.479192	Schwarz criterion	1.123311
Log likelihood	-10.82252	Hannan-Quinn criter.	1.052847
F-statistic	3.433371	Durbin-Watson stat	0.326763
Prob(F-statistic)	0.076766		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ عدم معنوية معامل الكتلة النقدية، حيث قيمة إحصائية T المحسوبة بالقيمة المطلقة (1.85) أقل من قيمتها الجدولية (2.069) ما يجعلنا نقبل فرضية العدم. بالإضافة إلى ضعف القدرة التفسيرية للنموذج وعدم معنويته (قيمة معامل التحديد ضئيلة جدا كما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5%). وباستخراج سلسلة البواقي ($\widetilde{U}$) المقدرة من النموذج السابق من الشكل:

$\widetilde{U_t} = lncho_t - \check{c} - \check{\alpha}_1 lndM_{2t}$، ودراسة استقراريتها كانت النتيجة كما يلي:

شكل (66): **اختبار سكون سلسلة بواقي العلاقة طويلة الأجل المقدرة بين عرض النقود والبطالة**

Null Hypothesis: U has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.880113	0.1856
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(U)
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 16:53
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
U(-1)	-0.413645	0.143621	-2.880113	0.0090
C	0.265365	0.104605	2.536819	0.0192
@TREND(1990)	-0.021701	0.007600	-2.855311	0.0095

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لمعامل الاتجاه العام أقل من 5%، ما يدل على معنويته ويجعلنا نرفض فرضية العدم وننتقل لمعامل جذر الوحدة، إلا أن قيمة إحصائية t المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة (2.88) أقل من قيمتها المطلقة الجدولية في جدول ماكينون (3.80) عند مستوى معنوية 5%، ما يجعلنا نقبل فرضية العدم وبالتالي السلسلة غير مستقرة. مما يعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

3- تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين عرض النقود ومعدل البطالة:

من أجل دراسة العلاقة قصيرة المدى بين المتغيرين تم استخدام الفروق وفقا للنموذج التالي:

$$dlncho_t = c + \alpha_1 dlndM_{2t} + U_t$$

وكانت نتيجة تقدير النموذج كما يلي:

شكل (67): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين عرض النقود والبطالة

Dependent Variable: DLNCHO
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 16:57
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLNDM2	0.007236	0.037828	0.191296	0.8500
C	-0.025548	0.024812	-1.029659	0.3144

R-squared	0.001661	Mean dependent var	-0.025833
Adjusted R-squared	-0.043718	S.D. dependent var	0.118765
S.E. of regression	0.121333	Akaike info criterion	-1.300903
Sum squared resid	0.323877	Schwarz criterion	-1.202732
Log likelihood	17.61083	Hannan-Quinn criter.	-1.274858
F-statistic	0.036594	Durbin-Watson stat	1.683854
Prob(F-statistic)	0.850048		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

رغم تحقق المعايير الاقتصادية للنموذج المتمثلة في فروض طريقة المربعات الصغرى (ثبات التجانس بما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر وR^2 لاختبار ARCH أكبر من 5%، التوزيع الطبيعي للبواقي بما أن الاحتمال الموافق لإحصائية جاك بيرا أكبر من 5%، عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بما أن قيمة إحصائية داربن واتسون المحسوبة (1.68) محصورة بين القيمة الجدولية العظمى (1.54) وبين (4−1.54))، إلا أن المعايير الإحصائية غير معنوية حيث أن قيمة إحصائية t المحسوبة لمعامل الكتلة النقدية (0.19) أقل من قيمتها الجدولية (2.07) عند مستوى معنوية 5%، كما أن الاحتمال الموافق له أكبر من 5%، ما يعني عدم معنويته، بالإضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج جد ضعيفة، كما أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أكبر من 5% ما يعني عدم معنوية النموذج وعدم قبوله إحصائيا.

وبالتالي عدم وجود علاقة قصيرة المدى بين البطالة والتضخم. وبما أن معامل التحديد يساوي 0.001، هذا يعني أن معدل عرض النقود يفسر 0.1% من التغير في معدل البطالة، في حين 99.9%

من التغير في معدل البطالة تفسره متغيرات أخرى، ما يطرح قيد التساؤل، ما هي أهم المتغيرات المفسرة والمحددة لمعدل البطالة؟، وهو ما سيتم توضيحه في المبحث الموالي.

بعد دراسة اختبار التكامل المشترك وتقدير العلاقة القصيرة الأجل بين الكتلة النقدية والبطالة نستنتج عدم وجود أي علاقة بين المتغيرين سواء قصيرة المدى أو طويلة المدى. وعليه اتباع سياسة توسعية في الجزائر من خلال زيادة المعروض النقدي ستكون آثارها على التضخم وتخفيض القدرة الشرائية دون أي تأثير على معدلات البطالة، ما يعني عدم تحقيقها لأهدافها. ويمكن إرجاع ذلك لعدم وجود طاقات إنتاجية في الجزائر وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الغير قادر على تلبية الطلب، باعتبار أن الطلب هو المتغير الوسيط بين عرض النقود وكل من البطالة والتضخم، بالإضافة إلى الحصة المعتبرة للسوق الموازي في الاقتصاد الجزائري التي قد تتوجه إليها نسبة من الزيادة في الكتلة النقدية.

المبحث الثاني: محددات البطالة والتضخم

بعد التأكد من عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري، وبالتالي عدم إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية، سوف نقوم خلال هذا المبحث باستخدام جميع الخطوات اللازمة لتقدير محددات البطالة والتضخم من أجل توضيح أهم المتغيرات الاقتصادية الأساسية المفسرة والمحددة لتطور كل منهما، من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية لمواجهتهما. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لتقدير محددات البطالة، ونموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لتقدير محددات التضخم.

المطلب الأول: محددات التضخم

لدراسة محددات التضخم تم إدراج العديد من المتغيرات التفسيرية، ثم اختيار المتغيرات التي حققت أعلى قدرة تفسيرية للنموذج، والمتمثلة في: المستوى العام للأسعار (p) كمتغير تابع، الكتلة النقدية (m2)، النفقات العامة (dep)، الواردات (imp) ، أسعار البترول (pp)، كمتغيرات مستقلة، لتقدير نموذج الأساس لمحددات التضخم الذي يأخذ الشكل التالي:

$$\mathbf{lnp = c_1 + c_2 lnm_2 + c_3 lndep + c_4 lnimp + c_5 lnpp + U_t}$$

أولا- دراسة استقرارية المتغيرات: نعلم أن كلا من الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار متكاملان من الدرجة الأولى (المبحث السابق)، وبعد القيام باختبار استقرارية المتغيرات الباقية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews7 كانت النتائج كالتالي:

جدول (24): نتائج اختبار استقرارية سلاسل الواردات، أسعار البترول، النفقات العامة

المستويات	T statistique (P-value)			المتغيرات	
	Lnimp	Lndep	Lnpp		
	2	5	1	عدد فترات الإبطاء	
المستوى الأصلي	(0.11) 3.17-	(0.31) 2.52-	(0.07) 3.41-	ϕ	النموذج الثالث
	(0.007) 3.06	(0.02) 2.55	(0.004) 3.23	B	
	/	/	/	ϕ	النموذج الثاني
	/	/	/	C	
	/	/	/	ϕ	النموذج الأول
مستوى الفروق الاولى	(0.01) 4.22-	(0.49) 2.13-	(0.0003) 6.13-	ϕ	النموذج الثالث
	(0.97) 0.03-	(0.94) 0.07-	(0.1) 1.43-	B	
	(0.002) 4.35-	(0.18) 2.29-	(0.0001) 5.81-	ϕ	النموذج الثاني
	(0.05) 2.10	(0.04) 2.23	(0.001) 3.66	C	
	(0.001) 3.49-	/	/	ϕ	النموذج الأول
مستوى الفروق الثانية	/	(0.59) 1.93-	/	ϕ	النموذج الثالث
	/	(0.89) 0.14-	/	B	
	/	(0.25) 2.08-	/	ϕ	النموذج الثاني
	/	(0.9) 0.05-	/	C	
	/	(0.02) 2.22-	/	ϕ	النموذج الأول

المصدر: ملخص لنتائج مخرجات البرمجة الإحصائية EVIEWS7

تحليل النتائج:

Lnpp: نلاحظ أن سلسلة أسعار النفط غير مستقرة عند المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام (B) في النموذج الثالث نجده معنويا أي أن قيمة p.value أقل من 5%، إلا أن معلمة جذر الوحدة غير معنوية بما أن قيمة p.value أكبر من 5% وقيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (3.4) أقل من الجدولية (3.62) عند مستوى معنوية 5%. مما

يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه السلسلة غير مستقرة من نوع DS. أما عند اختبار النموذج الثالث لسلسلة الفروق الأولى نجد أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا للانتقال للنموذج الثاني، أين نلاحظ معنوية الثابت c (قيمة p.value 0.001 أقل من 5%)، بالإضافة إلى معنوية معامل جذر الوحدة حيث قيمة p.value 0.0001 أقل من 5%، كما أن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (5.81) أكبر من قيمتها الجدولية (3.00) عند مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

Lndep: نلاحظ أن سلسلة النفقات العامة غير مستقرة عند المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام (B) في النموذج الثالث نجده معنويا أي أن قيمة p.value أقل من 5%، إلا أن معلمة جذر الوحدة غير معنوية بما أن قيمة p.value أكبر من 5% وقيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (2.52) أقل من الجدولية (4.53)، (3.67)، (3.27)، عند مستويات المعنوية الثلاث 1، 5، 10% على التوالي، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه السلسلة غير مستقرة من نوع DS. أما عند اختبار النموذج الثالث لسلسلة الفروق الأولى نجد أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا للانتقال للنموذج الثاني، أين نلاحظ معنوية الثابت c (قيمة p.value 0.04 أقل من 5%)، إلا أن معلمة جذر الوحدة غير معنوية بما أن قيمة p.value أكبر من 5% وقيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (29. 2) أقل من الجدولية عند مستويات المعنوية الثلاث، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه السلسلة غير مستقرة. مما يعني ضرورة الانتقال لمستوى الفروق الثانية، وباختبار النموذج الثالث لها نجد أن نجد أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا للانتقال للنموذج الثاني، أين نلاحظ عدم معنوية الثابت c بدوره، وعليه انتقلنا للنموذج الأول أين لاحظنا معنوية معامل جذر الوحدة حيث قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (2.22) أكبر من قيمتها الجدولية (1.96) عند مستوى معنوية 5%، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الثانية.

lnimp: نلاحظ أن سلسلة أسعار الواردات غير مستقرة عند المستوى الأصلي، عند مستوى معنوية 5%، حيث عندما نختبر معنوية معامل الاتجاه العام (B) في النموذج الثالث نجده معنويا أي أن قيمة p.value أقل من 5%، إلا أن معلمة جذر الوحدة غير معنوية بما أن قيمة p.value أكبر من 5% وقيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة (3.17) أقل من قيمتها الجدولية (3.63) عند مستوى معنوية 5%. مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، وعليه السلسلة غير مستقرة من نوع DS. أما عند اختبار النموذج الثالث لسلسلة الفروق الأولى نجد أن معلمة الاتجاه العام غير معنوية، ما أدى بنا للانتقال للنموذج الثاني، أين نلاحظ معنوية الثابت c، بالإضافة إلى معنوية معامل جذر الوحدة حيث

قيمة p.value 0.002 أقل من 5%، وللتأكد فإن قيمة T المحسوبة بالقيمة المطلقة لمعامل جذر الوحدة في النموذج الأول لمستوى الفروق الأولى (3.49) أكبر من قيمتها الجدولية (2.67)، (1.95)، (1.60) عند مستويات معنوية 1، 5، و10% على التوالي، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم التي تقتضي بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة، أي أن السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى.

بعد دراسة الاستقرارية توصلنا إلى أن كل من سلسلتي أسعار البترول والواردات متكاملة من الدرجة الأولى، أما سلسلة النفقات العامة فهي متكاملة من الدرجة الثانية. وعليه وفقا لشروط التكامل المشترك فإنه لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، من هنا يمكن تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.

ثانيا- تقدير النموذج:

تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي لتقدير العلاقة بين المتغيرات، حيث يتكون هذا النموذج من نظام من المعادلات تعامل بشكل متماثل، بحيث يمثل كل متغير على شكل دالة في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء، وبعد تحديد فترتي إبطاء يمكن صياغة النموذج من الشكل التالي:

$$\mathbf{LNP = C(1)+ C(2)*LNP(-1) + C(3)*LNP(-2) + C(4)*LNM2(-1) + C(5)*LNM2(-2)+ C(6)*LNDEP(-1) + C(7)*LNDEP(-2) +C(8)*LNIMP(-1) + C(9)*LNIMP(-2) + C(10)*LNPP(-1) + C(11)*LNPP(-2)+}e_t$$

وكانت مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews7 لتقدير النموذج كالآتي:

LNP = -0.61+ 0.928*LNP(-1) -0.235*LNP(-2) +0.098*LNM2(-1) + 0.252 *LNM2(-2) – 0.045*LNDEP (-1) +

t -	**-0.52**	**3.51**	**-1.08**	**0.77**	**-2.12**	**-0.54**
p.value	**(0.6029)**	**(0.0008)**	**(0.2831)**	**(0.4420)**	**(0.0378)**	**(0.5852)**

0.231*LNDEP (-2) + 0.036 *LNIMP (-1) + 0.001*LNIMP (-2) + 0.096*LNPP(-1) – 0.07 *LNPP(-2)

3.6	**2.3**	**0.1**	**2.31**	**-1.9**
(0.0006)	**(0.0245)**	**(0.9156)**	**(0.0239)**	**(0.0620)**

$\mathbf{R^2} = 0.99$ $\quad \overline{\boldsymbol{R^2}} = 0.99$ $\quad \mathbf{dw} = 2.01$

1- التفسير الإحصائي للنموذج:

- يدل معامل التحديد أن النموذج له قدرة تفسيرية جيدة ما يعني أن مستوى الأسعار مفسر بنسبة 99% بقيمه السابقة وقيم باقي المتغيرات بدرجة تخلف سنتين.
- عدم معنوية بعض المعلمات للمتغيرات المستقلة في النموذج، بالإضافة إلى عدم معنوية الثابت.

– يشير اختبار فيشر إلى معنوية النموذج فالاحتمال الموافق لإحصائية فيشر يساوي الصفر وهو أقل من 5%، ما يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير المتغير التابع.

2- تحليل النتائج:

تبين النتائج السابقة الموضحة أن المستوى العام للأسعار يتأثر بقيمته السابقة المتخلفة بفترة واحدة، حيث يؤدي حدوث زيادة في التضخم المتخلف إلى ارتفاع التضخم المتوقع للسنة الحالية وبالتالي ارتفاع الأسعار. ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. بالإضافة إلى مستوى السعر المتخلف فإن أهم محددات التضخم تتمثل في:

– **الكتلة النقدية:** حسب تقديرات التباين فإن حدوث صدمة إيجابية في الكتلة النقدية مقدرة بـ1% يؤدي إلى أثر إيجابي غير فوري على الأسعار مقدر بـ 0.252% بعد سنتين (خلال السنة الثانية).

– **النفقات العامة:** حدوث صدمة إيجابية في النفقات العامة مقدرة بـ1% يؤدي إلى أثر إيجابي غير فوري على الأسعار مقدر بـ 0.231% بعد سنتين.

حيث أن اتباع الجزائر سياسة اقتصادية كينزية تعتمد على رفع النفقات العامة وعرض النقود يؤدي لارتفاع الطلب الكلي في الاقتصاد، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي فإن ذلك يترجم في شكل زيادة الميل للاستيراد لتغطية الطلب المتزايد وارتفاع في المستوى العام للأسعار. خاصة في ظل تجاوز نفقات التسيير (التي معظمها نفقات على الأجور والتحويلات فقط) لنفقات التجهيز في معظم سنوات الدراسة.

– **الواردات:** حدوث صدمة إيجابية في الواردات مقدرة بـ 1% يؤدي إلى أثر إيجابي غير فوري على الأسعار مقدر بـ 0.036% بعد سنة. وهو ما يفسر بالتضخم المستورد، فبما أن الإنتاج المحلي يعتمد بشكل كبير على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيطة والتجهيزية، فإن ارتفاع أسعار الواردات يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وبالتالي الأسعار.

– **أسعار البترول:** حدوث صدمة إيجابية في أسعار البترول مقدرة بـ 1% يؤدي إلى أثر إيجابي غير فوري على الأسعار مقدر بـ 0.096% بعد سنة. حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع احتياطي الصرف لدى بنك الجزئر ما يرفع فائض السيولة والكتلة النقدية M_2 باعتباره من أهم محدداتهما، وبما أن الإنفاق العمومي في الجزائر يتأثر بالتغيرات الحاصلة في قطاع المحروقات، فإن ارتفاع أسعار البترول من شأنه زيادة النفقات العامة، وفي ظل محدودية الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على مواجهة الزيادة في

الطلب يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وتوسع الاستيراد على حساب المنتوج المحلي مما يعمل على تفاقم ارتفاع الأسعار.

هذه الإشارة الموجبة لأثر كل من الكتلة النقدية، النفقات العامة، أسعار البترول، الواردات على الأسعار تدعم النظرية الاقتصادية.

ثالثا- اختبار صلاحية النموذج:

يمكن توضيح مدى صلاحية النموذج من خلال الاختبارات التالية:

1- **الارتباط الذاتي للبواقي:** يمكن توضيح فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي في البواقي من خلال اختبار lm الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (68):اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج محدادت التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.976890	Prob. F(2,10)	0.4097
Obs*R-squared	3.759226	Prob. Chi-Square(2)	0.1526

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر وR^2 الملاحظ أكبر من 5% ما يعني أنه لا يمكن رفض فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. وعليه فإنه لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء.

2- التوزيع الطبيعي للبواقي: يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي باستعمال اختبار Jarque-berra التي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (69): معاملات التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج محدادت التضخم

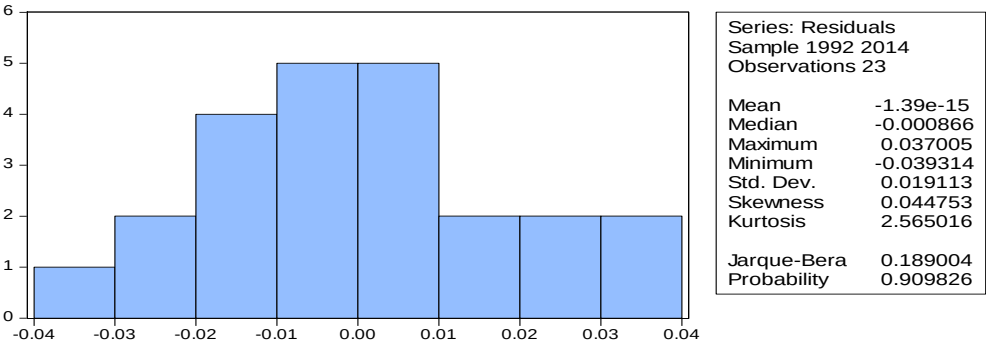

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن قيمة إحصائية جاك بيرا أقل من قيمة توزيع (Chi-deux) بدرجات حرية 2 (5.99)، كما أن الاحتمال الموافق لها أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بالتوزيع الطبيعي للبواقي.

3- ثبات التجانس: يمكن التأكد من ثبات تباين البواقي باستخدام اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey** الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (70):اختبار ثبات تباين بواقي نموذج محددات التضخم

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.609228	Prob. F(10,12)	0.7799
Obs*R-squared	7.744875	Prob. Chi-Square(10)	0.6537
Scaled explained SS	1.649720	Prob. Chi-Square(10)	0.9984

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر وR^2 أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بثبات تجانس البواقي.

وعليه تحققت فرضيات التوزيع الطبيعي للبواقي، ثبات تجانسها، وعدم وجود ارتباط تسلسلي بها ما يعني صلاحية النموذج المستخدم، وبالتالي فإن أهم محددات للمستوى العام للأسعار وبالتالي التضخم في الجزائر هي قيمته المتخلفة بالإضافة إلى القيم المتخلفة لكل من الكتلة النقدية، النفقات العامة، أسعار البترول، والواردات.

المطلب الثاني: محددات البطالة

لدراسة محددات البطالة تم استخدام العديد من الصيغ وإدراج العديد من المتغيرات التفسيرية ثم اختيار المتغيرات التي حققت أعلى قدرة تفسيرية للنموذج، حيث تبين أفضلية استخدام صيغة اللوغاريتم العشري*، واختيار ثلاث متغيرات تفسيرية: عدد السكان (n)، الاستثمار المحلي الإجمالي (i)، والناتج الداخلي الخام الحقيقي (pib)، لتقدير النموذج الأساس لمحددات البطالة الذي يأخذ الشكل التالي:

$$logcho_t = c + a_1 logn_t + a_2 logi_t + a_3 logpib_t + z_t$$

أولا- تقدير النموذج:

بعد القيام باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختباري ديكي فولر المطور وفيلبس بيرون بالاعتماد على البرنامج الإحصائي eviews7 توصلنا إلى أن كل من سلاسل إجمالي الاستثمار المحلي، معدل البطالة، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، متكاملة من الدرجة الأولى، في حين سلسلة عدد

* نتيجة عدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية (البطالة بمعدلات مئوية، الناتج الداخلي الخام بالدينار، عدد السكان بالنسمة) سوف نتعامل باللوغاريتم العشري لهذه السلاسل.

السكان لها اتجاه عام. وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك للتأكد من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات، ويمكن استخدام التكامل المشترك لجوهانسن أو نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لتحديد إمكانية وجود علاقة توازنية في المدى الطويل، وسيتم خلال هذه الدراسة استخدام المنهج الأخير لأن معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر معنوية وأكثر اتساقا من تلك التي في الطرق الأخرى.

1- تطبيق اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

هناك عدة اختبارات للتعرف على التكامل المشترك بين المتغيرات منها اختبار أنجل وجرانجر، اختبار جوهانسون، إلا أن هذه الاختبارات تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة، في حين يتميز منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive distibuted approach (ARDL) بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الرتبة صفر، أو من الرتبة واحد، أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية. ويمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل وبالتالي يمكننا من تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وتحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ونتيجة لذلك أصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة. وقد تم قدم هذا المنهج بواسطة Pesaran وآخرون (2001،1995).

قدم pesaran منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك في المدى الطويل في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود **Bound testing approach**، وصيغة النموذج كما يلي:

$$DY_t = c + a_1 Y_{t-1} + a_2 X1_{t-1} + a_3 X2_{t-1} + \cdots + a_{K+1} XK_{t-1} + \sum_{i=1}^{P-1} b_1 D(Y_{t-i}) + \sum_{i=1}^{q-1} b_2 D(X1_{t-i}) + \sum_{i=1}^{z-1} b_3 D(X2_{t-i}) + \cdots + \sum_{i=1}^{qk-1} b_{K+1} D(XK_{t-i}) + e_t$$

D: الفرق من الدرجة الأولى ، $X1, X2, .. Xk$: المتغيرات التفسيرية ، Y_t: المتغير التابع.

$b_1, b_2, \dots, b_k$: معاملات الآثار قصيرة الأجل ، $a_1, a_2, \dots, a_k$: معاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة.

$-(\frac{a_2}{a_1}), -(\frac{a_3}{a_1}) \ldots. \ -(\frac{a_k}{a_1})$ معاملات الأجل الطويل.

لتطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود يستلزم القيام بأربعة إجراءات:

الإجراء 1- اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وذلك باستخدام انحدار ذاتي غير مقيد مع حد ثابت لفترة إبطاء تلو الأخرى لحين الحصول على النموذج الذي يحقق أفضل المعايير Akaike, Schwarz, Hannan and Quinn, Final prediction error.

الإجراء 2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

الإجراء 3- اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة باستخدام اختبار wald. وتكون فرضية العدم: $a_1 = a_2 = a_3 = 0$: $\mathbf{H_0}$ ، مقابل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك:

$\mathbf{H_1}$: $a_1 \neq a_2 \neq a_3 \neq 0$

الإجراء 4- مقارنة قيمة إحصائية **F** المحسوبة لمعاملات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بقيمة F الجدولية المناظرة المحسوبة في Pesaran 2001. نظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين له، قيمة الحد الأدنى تفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمتها الأصلية، وقيمة الحد الأعلى تفترض أن المتغيرات ساكنة في فروقها الأولى. فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية سوف يتم رفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك، أما إذا كانت أقل من الحد الأدنى فذلك يعني عدم وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات، وإذا كانت تقع بينهما، فإن النتائج تكون غير محددة.

بعد اختيار فترتي إبطاء، يمكن صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لمحددات البطالة كما يلي:

$$\boldsymbol{Dlogcho = c + a_1 logcho_{t-1} + a_2 logn_{t-1} + a_3 logi_{t-1} + a_4 logpib_{t-1} + \sum_{i=1}^{2} b_1 D(logcho_{t-i})}$$
$$\boldsymbol{+ \sum_{i=1}^{2} b_2 D(logn_{t-i}) + \sum_{i=1}^{2} b_3 D(logi_{t-i}) + \sum_{i=1}^{2} b_4 D(logpib_{t-i}) + e_t}$$

وبعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتيجة كالتالي:

شكل (71): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لمحددات البطالة

Dependent Variable: D(LOGCHO)
Method: Least Squares
Date: 04/18/16 Time: 01:02
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-4.303180	10.70175	-0.402101	0.6970
D(LOGCHO(-1))	0.103924	0.366702	0.283403	0.7833
D(LOGCHO(-2))	-0.138597	0.293930	-0.471532	0.6485
D(LOGN(-1))	-4.264048	10.75488	-0.396476	0.7010
D(LOGN(-2))	-10.78378	13.26836	-0.812743	0.4373
D(LOGPIB(-1))	0.113696	1.907246	0.059612	0.9538
D(LOGPIB(-2))	2.257407	2.158627	1.045760	0.3229
D(LOGI(-1))	0.882435	0.379455	2.325535	0.0451
D(LOGI(-2))	0.497694	0.329670	1.509671	0.1654
LOGCHO(-1)	-0.942832	0.382693	-2.463678	0.0359
LOGN(-1)	12.49452	3.807102	3.281899	0.0095
LOGI(-1)	-1.021054	0.379930	-2.687477	0.0249
LOGPIB(-1)	-3.343856	0.897411	-3.726116	0.0047

R-squared	0.811086	Mean dependent var	-0.015318
Adjusted R-squared	0.559202	S.D. dependent var	0.051789
S.E. of regression	0.034384	Akaike info criterion	-3.614434
Sum squared resid	0.010641	Schwarz criterion	-2.969727
Log likelihood	52.75877	Hannan-Quinn criter.	-3.462560
F-statistic	3.220069	Durbin-Watson stat	2.042715
Prob(F-statistic)	0.043653		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

وعليه الصيغة المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد هي كالتالي:

$$\boldsymbol{Dlogcho = -4.3 - 0.94 logcho_{t-1} + 12.49 logn_{t-1} - 1.02 logi_{t-1} - 3.34\ logpib_{t-1} + 0.10\ D(logcho_{t-1}) - 0.13\ D(logcho_{t-2}) + 4.26\ D(logn_{t-1}) - 10.78\ D(logn_{t-2}) + 0.88 D(logi_{t-1}) + 0.49 D(logi_{t-2}) + 0.11 D(logpib_{t-1}) + 2.25 D(logpib_{t-2})}$$

نلاحظ أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة، ما يعني أن المتغيرات المستخدمة تفسر 81% من التغير في معدل البطالة، كما أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة (3.22) أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية 5%، بالإضافة إلى تحقق فروض التوزيع الطبيعي للأخطاء، ثبات التجانس، وعدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء، ما يعني صلاحية النموذج.

بعد القيام بتقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، يمكن اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات المتغيرات المبطأة بفترة واحدة باستخدام اختبار wald ، ويوضح الشكل الموالي نتيجة الاختبار:

شكل (72): نتائج اختبار wald

Wald Test:
Equation: AAAAAAA

Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	5.617980	(3, 9)	0.0189
Chi-square	16.85394	3	0.0008

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر أقل من 5% ما يجعلنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بمعنوية معاملات المتغيرات المبطأة بفترة واحدة. ويوضح الجدول الموالي نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار wald:

جدول (25): نتائج اختبار wald– إحصاءة F لنموذج (UECM-ARDL)

p–value	اختبار F	العلاقة الدالية
0.0189	5.61	F(logcho/ logn, logpib)
القيمة الجدولية لإحصائية F K=3		مستوى المعنوية
قيمة الحد الأعلى	قيمة الحد الأدنى	
5.61	4.29	%1
4.35	3.23	%5
3.77	2.72	%10

المصدر: تم تحديد القيم الجدولية الدنيا والعليا لاحصائية فيشر من :
M. HASHEM PESARAN, et al, « **BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS** », Journal of Applied Econometriecs,16 :289.236, 2001, pp300-301.

نلاحظ أن قيمة إحصاءة فيشر المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية عند مستوى معنوية 5% ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات. حيث يؤدي ارتفاع عدد السكان في المدى الطويل بوحدة واحدة إلى ارتفاع معدل البطالة، في حين تؤدي زيادة الناتج المحلي الحقيقي وارتفاع الاستثمارات الإجمالية إلى انخفاض البطالة في المدى الطويل.

2- التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة، عدد السكان، الاستثمار المحلي والناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية، فإنه يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل من الشكل:

$$\mathbf{logcho_t} = \mathbf{c} + a_1\mathbf{logn_t} + a_2\mathbf{logpib_t} + a_3\mathbf{logi_t} + \mathbf{z_t}$$

ثم استخراج سلسلة البواقي من النموذج السابق المقدر لتقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد من الشكل:

$$\boldsymbol{D}\mathbf{logcho} = \mathbf{c} + a_1\mathbf{D}(\mathbf{logn_{t-1}}) + a_2\mathbf{D}(\mathbf{logpib_{t-1}}) + a_3\mathbf{D}(\mathbf{logi_{t-1}}) + a_4\mathbf{z_{t-1}}$$

وكانت النتيجة كالتالي:

شكل (73): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المقيد لمحددات البطالة

Dependent Variable: D(LOGCHO)
Method: Least Squares
Date: 04/22/16 Time: 14:15
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCHO(-1))	0.015284	0.162826	0.093869	0.9263
D(LOGN(-1))	-0.277266	2.876655	-0.096385	0.9243
D(LOGI(-1))	0.074602	0.183412	0.406745	0.6890
D(LOGPIB(-1))	-1.202302	1.243357	-0.966981	0.3464
Z(-1)	-0.394411	0.182534	-2.160757	0.0444

R-squared	0.557300	Mean dependent var	-0.012565
Adjusted R-squared	0.458923	S.D. dependent var	0.052293
S.E. of regression	0.038465	Akaike info criterion	-3.488451
Sum squared resid	0.026633	Schwarz criterion	-3.241605
Log likelihood	45.11719	Hannan-Quinn criter.	-3.426370
Durbin-Watson stat	1.930956		

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ معامل Z(-1) **error-correction term** سلبي ومعنوي، وهو ما توقعناه عند وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات، ما يعني أن سرعة التعديل باتجاه التوازن في المدى الطويل هي 39.44%، أي أن أي اختلال موجود في المدى القصير بين المتغيرات المستقلة والبطالة يتم تصحيحه بسرعة 39.44% . وعليه على الرغم من عدم وجود علاقة قصيرة المدى بين المتغيرات، فإن محددات البطالة في الأجل الطويل هي:

- **عدد السكان:** حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان لارتفاع معدلات البطالة وذلك لزيادة نسبة الداخلين لسوق العمل في ظل محدودية الطلب على العمل، فزيادة عدد السكان الناشطين مع وجود سياسة غير واضحة لامتصاص هذه الزيادة تؤدي لتفاقم البطالة، وهذه العلاقة الطردية تتفق مع النظرية الاقتصادية وفقا لنظرية روبرت توماس مالتس.

– **إجمالي الناتج المحلي الحقيقي:** حيث كلما زاد معدل النمو الاقتصادي أدى إلى زيادة مستوى التشغيل نتيجة لخلق مزيد من فرص العمل الجديد، ما يترتب عليه انخفاض معدل البطالة في ظروف الرواج والانتعاش، وعليه يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق نمو اقتصادي أي أن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلبا مع هدف التشغيل مما يؤدي لرفع البطالة. وهذه العلاقة العكسية تتفق مع النظرية الاقتصادية وفقا لنظرية أوكن، لكن هيكل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النمو المحقق من قطاع المحروقات الذي على الرغم من أهميته، إلا أنه لا يخلق مناصب عمل بشكل كبير.

– **إجمالي الاستثمارات المحلية:** فزيادة الاستثمارات تؤدي لخلق مناصب جديدة مما ينتج عنها طلب زائد على القوة العاملة وبطبيعة الحال تنخفض البطالة. وقد تبنت الحكومة هذا الخيار عن طريق تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من شأنها امتصاص البطالة.

تجدر الإشارة إلى أن كل من الاستثمارات ومعدلات النمو يتأثران بأسعار البترول مما يعني تأثر معدلات البطالة بتلك الأسعار، إلا أن النفط يوفر الموارد وليس الشغل.

ثانيا– اختبار صلاحية النموذج:

1– اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM

بعد تقدير صيغة نموذج تصحيح الخطأ بمنهج ARDL، الخطوة التالية تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغيرات هيكلية فيها، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) حيث يقوم هذان الاختباران بتبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل. ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من الاختبارين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبذلك تكون المعاملات غير مستقرة. ويمكن توضيح نتائج الاختبارين كما يلي:

شكل (74): نتائج اختباري CUSUM وCUSUM of Squares للاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة

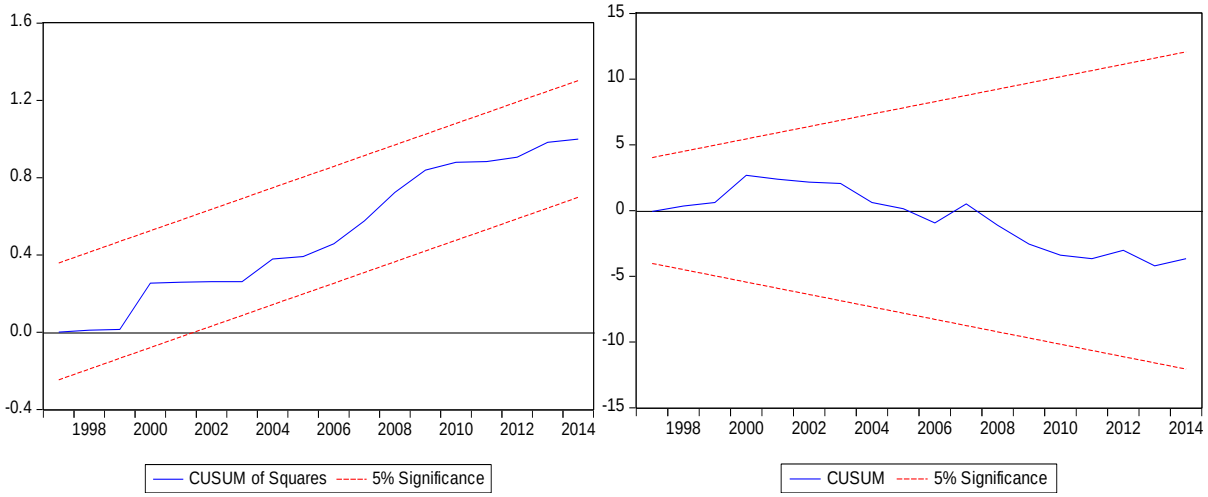

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

يتضح من الشكلين السابقين أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة حيث وقع الشكل البياني لإحصاء كل من الاختبارين داخل الحدود الحرجة.

2- الارتباط الذاتي للبواقي: يمكن توضيح فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي في البواقي من خلال اختبار Breusch-Godfrey الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (75): اختبار الارتباط الذاتي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.194503	Prob. F(1,17)	0.6648
Obs*R-squared	0.260174	Prob. Chi-Square(1)	0.6100

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر و R^2 أكبر من 5% ما يعني أنه لا يمكن رفض فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء. وعليه فإن لا يوجد ارتباط تسلسلي للأخطاء.

3- التوزيع الطبيعي للبواقي: يمكن دراسة التوزيع الطبيعي للبواقي باستعمال اختبار Jarque-berra التي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (76): اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد

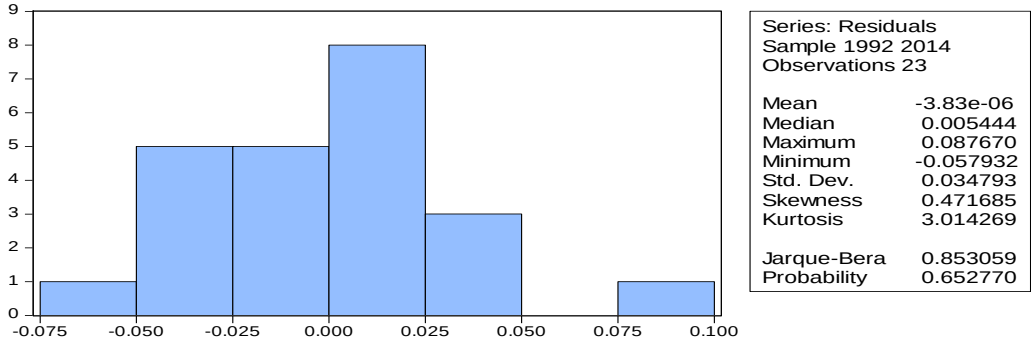

المصدر: اعتمادا على برنامج EVIEWS7

نلاحظ أن القيمة المحسوبة لإحصائية جاك بيرا أقل من قيمة توزيع (Chi-deux) بدرجات حرية 2، كما أن الاحتمال الموافق لها أكبر من 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بالتوزيع الطبيعي للبواقي.

4- **ثبات التجانس:** يمكن التأكد من ثبات تباين البواقي باستخدام اختبار ARCH الذي يمكن توضيح نتائجه كما يلي:

شكل (77):اختبار ثبات تباين بواقي نموذج تصحيح الخطأ المقيد

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.011542	Prob. F(1,20)	0.9155
Obs*R-squared	0.012689	Prob. Chi-Square(1)	0.9103

المصدر: اعتمادا على برنامج eviews7

نلاحظ أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر وR^2 أكبر من 5% مما يجعلنا نقبل فرضية العدم بثبات تجانس البواقي.

وعليه يتضح لنا صلاحية النموذج، ما يعني أن أهم محددات للبطالة في الجزائر هي عدد السكان، الناتج الداخلي الخام بالقيم الحقيقية، والاستثمارات المحلية الإجمالية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل تبين لنا عدم وجود أي علاقة بين ظاهرتي البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير والطويل، وعدم وجود سببية بينهما، وبالتالي عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري وعدم إمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية، فعند دراسة أثر عرض النقود على كل من المتغيرين وجدنا أن التغير في عرض النقود يؤدي إلى تغيرات إيجابية في معدل التضخم سواء في الأجل القصير والطويل دون حدوث أي تأثير على معدلات البطالة. ما يعني أن السياسة النقدية المنتهجة من طرف الدولة برفع الكتلة النقدية لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار وتراجع القدرة الشرائية. ويمكن إرجاع ذلك لمحدودية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لمواجهة الطلب المتزايد (باعتبار الطلب الكلي هو المتغير الوسيط بين عرض النقود وكل من البطالة والتضخم) مما يؤدي للتوسع في الاستيراد على حساب المنتوج المحلي وتفاقم التضخم، بالإضافة لانتشار السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري والذي توجه إليه نسبة معتبرة من كمية النقود واليد العاملة دون يسجل أي تغير في المعدلات الرسمية للبطالة.

وقد اتضح بعد محاولات أن التضخم المتخلف، الكتلة النقدية، النفقات العامة، الواردات، وأسعار البترول هي المحددات الأنسب لتفسير التضخم، في حين أن عدد السكان، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي الاستثمارات المحلية، هي المحددات الأنسب لتفسير البطالة خلال فترة الدراسة. وقد تم استخدام الطرق القياسية الأحدث في التقدير، حيث تبين من خلال دراسة الإستقرارية أفضلية استخدام اختبار التكامل المشترك لتقدير العلاقة بين البطالة والتضخم، وبين عرض النقود والبطالة، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة بين عرض النقود والتضخم. في حين تم استخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR لتقدير محددات التضخم، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لتقدير محددات البطالة، وقد اجتازت كافة النماذج الاختبارات الإحصائية وأعطت نتائج جيدة.

وبالتالي فإنه يتوجب على السلطات أن تضع في أولويتها وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية والنفقات العامة وترشيد استخدمهما بتوجيههما للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، كالقطاع الصناعي والفلاحي، بدلا من تقديم قروض غير مجدية، بالإضافة لتخفيض نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز وإصلاح هيكل الأجور والرواتب لتتماشى مع الزيادة في الإنتاجية. أما فيما يخص تمويل عجز الموازنة العامة ينبغي اللجوء

لسوق السندات بدلا من الاعتماد على الإصدار النقدي أو صندوق ضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية. كما يجدر بالسلطات تبني سياسة تجارية حذرة تهدف للحد من الاستيراد وهو ما بدأ تنفيذه مؤخرا.

وعلى صانعي القرار العمل على التسيير الجيد لإيرادات المحروقات بالإضافة إلى دفع وتيرة النمو الاقتصادي بالاعتماد على مصادر أخرى غير المحروقات نظرا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المواد الطاقوية، كما أن تنويع الصادرات خارج المحروقات يساهم في تخفيض الآثار السلبية في حالة الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط، أو استمرار انخفاضه في السنوات الموالية. وبما أن معدل البطالة يتأثر بالاستثمارات ينبغي على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما يعوض ضعف التزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، كما يمكنها تشجيع مناخ الأعمال وخلق بيئة تنافسية مع الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل أساس العملية التنموية، خاصة في المجالات الإنتاجية للسلع (الصناعة والزراعة) نظرا لأن الاستثمار في هذين القطاعين يوفر امتصاص أكبر للبطالين مع توفير السلع والمنتجات بدلا من استيرادها.

خاتمة عامة

خاتمة عامة.....

لقد هدفنا من خلال هذا البحث الذي يصب في إطار الدراسات الاقتصادية الكلية إلى دراسة إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، باعتبارهما من المرتكزات الأساسية التي توجه السياسات الحكومية حيث يعبر معدل كل منهما على مدى فعالية السياسات الاقتصادية المتبعة بالبلد. وقد تم التعرض من خلال هذا البحث لأهم النقاط التي تُمكن من تقديم طرح متكامل للموضوع.

ففي الجانب النظري تم تحليل كل من الظاهرتين انطلاقا من تقديم تعريف شامل لهما، توضيح أنواعهما، كيفية قياسهما، آثارهما، ووصولا إلى أهم الآراء والتحليلات الفكرية لأبرز المدارس حول هاتين الظاهرتين، كما تم تحليل العلاقة بينهما بدءا من نشأتها، تطورها، ومرورا ببحث العلاقة في الأجل القصير والطويل، والمتغيرات التي تؤثر على هذه العلاقة واستقرارها، مع محاولة تفسير اختفاءها في فترة السبعينات وظهور الركود التضخمي، بالإضافة إلى دراسة إمكانية استخدام منحنى فيلبس كأداة للسياسة الاقتصادية، من وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية.

أما في الجانب التحليلي من الدراسة، فقد تم استعراض واقع هاتين الظاهرتين في الاقتصاد الجزائري وتطور كل منهما، من خلال التركيز على الفترة الممتدة من 1990 إلى 2014، بالإضافة إلى ذكر أهم الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات كل منهما، مع التطرق إلى أهم السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها السلطات للحد من هاتين الظاهرتين، وذلك بالاعتماد على مختلف الإحصائيات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، بنك الجزائر، وزارة المالية، صندوق النقد الدولي، والديوان الوطني للإحصائيات. ثم ومن خلال الجانب القياسي للدراسة تم اتباع جميع الخطوات اللازمة لبناء النماذج القياسية من أجل تقدير مدى تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري وإمكانية استخدامه كأداة للسياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى تقدير أثر التغير في عرض النقود على كل من البطالة والتضخم لتوضيح ما يمكن أو لا يمكن للسياسة النقدية تحقيقه، مع تقدير محددات كل منهما من أجل وضع سياسات اقتصادية مثالية لمواجهتهما. وقد خلص البحث إلى النتائج التالية:

فيما يخص الجانب النظري والتحليلي:

– إن تفسير البطالة يختلف باختلاف هيكل الاقتصاديات، والفترات الزمنية التي تمر بها الدول، مما سبب جدلا بين الاقتصاديين فيما يخص تفسيرها، فالكلاسيك والنيوكلاسيك يتفقون بأن سوق العمل في حالة توازن دائم، ولا يعترفون إلا بوجود البطالة الاختيارية، أما النظرية الماركسية فهي تؤمن أن البطالة جزء لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي، وهي ناتجة عن الشروط الرأسمالية للتراكم وبنية نمط الإنتاج الرأسمالي

نفسه، وقد أقرت النظرية الكينزية بوجود البطالة الإجبارية الناجمة عن نقص الطلب الفعال، ومع التطور التكنولوجي ظهرت نظرية البطالة التكنولوجية. كما قامت النظريات الحديثة بتفسير البطالة بإدخال فروض أكثر واقعية عن سابقتها. وهذا الاختلاف في التفسير راجع إلى الديناميكية المتسارعة والتغيرات العشوائية التي تحدث في سوق العمل باستمرار.

– ينشأ التضخم وفق النظرية الكمية نتيجة لزيادة كمية النقود مع افتراض ثبات الإنتاج الحقيقي وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي لزيادة الإنتاج، مع ارتفاع ضئيل في الأسعار، وتزيد حدة هذا الارتفاع مع اقتراب الاقتصاد من مرحلة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج. وبالتالي تتفق الرؤية النقدية والكينزية على أن التضخم ظاهرة نقدية تصيب الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل نتيجة زيادة المعروض النقدي، مما يثبت أهمية عرض النقود في تفسير التضخم.

– انقسم المنظرون الاقتصاديون بحسب المدارس التي ينتمون إليها حول طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم، حيث ساد لدى الاقتصاديين الكينزيين الاعتقاد بوجود علاقة عكسية طويلة المدى بين البطالة والتضخم معبر عنها بمنحنى فيلبس الذي تم استخدامه كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية، في حين يرى النقديون أن العلاقة بين المتغيرين تحدث في الأجل القصير فقط مع انعدامها في الأجل الطويل، كما أنكر النيوكلاسيك وجود هذه العلاقة سواء في الأجل القصير أو الطويل واتفقوا مع النقديين حول عدم فعالية السياسات الاقتصادية، وقد جاء التضخم الركودي لتقوية الشكوك التي أثيرت حول منحنى فيلبس. في حين يعتمد الكينزيون الجدد على أسس الاقتصاد الجزئي للجمود الاسمي والحقيقي لتفسير العلاقة بين المتغيرين وفعالية السياسات الاقتصادية للتأثير على البطالة على الأقل في الأجل القصير.

– اعتمدت الجزائر منذ سنة 2001 على سياسة توسعية تهدف لرفع معدل النمو الاقتصادي، فقد شهدت الألفية الجديدة زيادة مستمرة للكتلة النقدية والنفقات العامة في ظل فائض السيولة التي تعاني منه البنوك، وكان ذلك نتيجة الارتفاع في أسعار البترول، إلا أن النظرة الكينزية التي أعدت وفقها هذه السياسة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي لم تؤدي لزيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها، مما أدى لتغطية هذا الطلب بالتوجه للاستيراد، بالتالي ارتفع حجم الواردات بنسبة معتبرة، مما أدى إلى حدوث ضغوط تضخمية على الأسعار.

– إن التأثير المباشر لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل اقتصر على قطاع واحد هو قطاع البناء والأشغال العمومية، وهو قطاع لا يوفر قيمة حقيقية إضافية يمكن للجزائر الاعتماد عليها، كما أنه تأثير ظرفي وغير مستدام، في حين لم يتم تسجيل أي انعكاس إيجابي لسياسة الإنعاش الاقتصادي على مستويات التشغيل في القطاع الصناعي بسبب المشاكل الهيكلية التي يعاني منها، مع العلم أنه القطاع الرئيسي القادر على توفير فرص عمل حقيقية ودائمة وتحقيق معدلات نمو اقتصادي.

– إن حرص السلطات على تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي لم يرافقه نفس الحرص فيما يخص تنفيذ وإكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية الذي شرع فيه خلال فترة التسعينات حيث سجلت معظم العمليات الخاصة بالإصلاح الاقتصادي تباطؤا إن لم نقل توقفا خلال نفس الفترة مما أدى إلى تقليل فعالية هذه السياسة، إذ أن زيادة الإنفاق الحكومي المخصص للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتميز بنقص كفاءة وفعالية القطاع الصناعي وعدم مسايرة المنظومة المصرفية والأجهزة الإدارية الحكومية للتطورات الاقتصادية سيؤدي إلى التقليل من النتائج المترتبة عن هذا الإنفاق.

– من أهم أسباب حدوث التضخم في الجزائر بالإضافة إلى توسع المعروض النقدي والإنفاق العام الذي تُشكل أغلبه نفقات تسيير خلال معظم فترة الدراسة، ارتفاع التكاليف الإنتاجية التي أهمها الزيادة في الأجور للتعويض عن انخفاض القدرة الشرائية مما أثر سلبا على إنتاجية عنصر العمل، اتساع الفجوة بين الطلب والعرض الكليين، هشاشة البنية الاقتصادية واختلال الأسواق الداخلية التي تتميز بالاحتكارات التي تجمد التحليل الاقتصادي القائم على التوازن بين الطلب والعرض الكليين، التطور السريع في قيمة الواردات وحجمها، تفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى السياسات المتتابعة لتخفيضات الدينار الجزائري.

– تحدث البطالة في الجزائر نتيجة عدة أسباب أهمها زيادة معدل النمو السكاني، تدهور شروط التبادل في الدول الصناعية الكبرى، انخفاض أسعار المحروقات، عدم توافق عدد المتخرجين من الجامعات والمعاهد مع متطلبات سوق العمل، سوء تخطيط القوى العاملة، قدرات وموارد الشباب المحدودة لإنشاء شركات صغرى والحفاظ على استمراريتها، النزوح الريفي والهجرة الداخلية، قوانين العمل وتشريعاته. بالإضافة إلى نقص ديناميكية ومرونة القطاع الإنتاجي صناعيا كان أو زراعيا.

خاتمة عامة.....

– إن الإحصائيات الرسمية لمعدل البطالة في الجزائر غير دقيقة، فهي تدمج المناصب المؤقتة وتفصل هذه الفئة عن العاطلين في حين أن الطلب على الشغل حقيقة يتجاوز المعدل المصرح به. كما أن تعريف البطالة في الجزائر غير دقيق، فإذا أخذنا التعريف بأن البطال هو من يبحث عن عمل بمستوى الأجر السائد ولا يجده، فإن هذه الصيغة لا تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري، فهناك قطاعات كالقطاع الفلاحي تعاني نقصا في اليد العاملة دون أن تتوجه إليها اليد العاملة التي تفضل مناصب حكومية، كما أن مستوى الأجور لها دور هام في تحديد مستويات البطالة إذ أن الأجور الحقيقية السائدة لا تلبي احتياجات أفراد المجتمع نظرا لارتفاع الأسعار مما يؤدي لعزوف الأفراد عن العمل.

– اعتمدت الجزائر مجموعة من الأدوات للحد من التضخم كمعدل عمليات إعادة الخصم، الإحتياطي الإجباري، عمليات السوق المفتوحة، كما اعتمدت أدوات جديدة لامتصاص فائض السيولة كعمليات استرجاع السيولة لمدة سبعة أيام، 3 أشهر وستة أشهر، تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، بالإضافة لاعتماد إصلاحات من أجل توسيع القاعدة الضريبية بغية زيادة حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة في النفقات العامة، سياسة الرقابة على الإنفاق، كما قد تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000 كأداة رئيسية للسياسة المالية. إلا أن سبب التضخم ليس نقديا بالكامل، فهو من النوع الهيكلي بسبب هشاشة بنية الاقتصاد الوطني وانتشار السوق الموازي، مما يؤدي لفشل السياسات النقدية والمالية في تحقيق أهدافها والتأثير على الأحجام الاقتصادية، وظهور بوادر التضخم كانعكاس لهذا الفشل. وعليه فالتحكم في الأسباب النقدية المنشئة للتضخم أمر مطلوب لكنه غير كاف لتحقيق استقرار دائم الأسعار ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى، وبالتالي يستوجب تنويع الناتج من أجل خلق سلع وخدمات تمكن العرض الكلي من مواجهة الطلب الكلي المتزايد بالإضافة لمحاربة اختلالات الأسواق الداخلية كالاحتكارات وإصلاح النظام الضريبي بالإضافة إلى مكافحة التوجه للسوق غير الرسمية، مع الاستمرار في مواجهة التضخم بالأدوات الموجودة.

– قامت الجزائر بعدة تدابير للحد من البطالة تمثلت في إحداث مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب التي حققت نتائج إيجابية، إلا أن أغلبها لم يحقق الفعالية المطلوبة نظرا لصعوبة التحكم في تسييرها من جهة، ومن جهة أخرى فإن مناصب العمل التي

يتم توفيرها غير دائمة، وبالتالي فهي معرضة للزوال إذا تعرضت الدولة إلى نقص في المداخيل، كون هاته الأجهزة تعتمد على النفقات العمومية التي مصدرها الوحيد هو عائدات المحروقات.

– يفسر ارتفاع أسعار البترول عموما بزيادة في صافي الموجودات الخارجية وارتفاع فائض السيولة، ارتفاع عرض النقود، الإيرادات العامة ومنه النفقات العامة. كما أن مصدر الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي هو ارتفاع أسعار النفط، مما يدل على هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري.

– أدى هيكل الاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات إلى إضعاف الحافز لنمو القطاعات الأخرى المنتجة للسلع الأخرى البديلة للمحروقات.

– تضاربت نتائج الدراسات التجريبية السابقة فيما يخص العلاقة بين البطالة والتضخم، فمنها من وجد علاقة طردية بينهما، ومنها من وجدها عكسية، سواء قصيرة الأجل، أو طويلة الأجل، كما أقر البعض بعدم وجود أي علاقة بين المتغيرين، وذلك يرجع لهيكل الاقتصاديات المختلفة بالإضافة للفترة الزمنية التي يمر بها الاقتصاد.

فيما يخص الجانب التطبيقي:

– أثبتت نتائج التحليل القياسي عدم وجود علاقة بين البطالة والتضخم سواء في الأجل القصير أو الطويل، كما أظهرت نتائج اختبار السببية لجرانجر عدم وجود سببية بين المتغيرين. ما يعني عدم تطابق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

– تقدير أثر عرض النقود على كل من البطالة والتضخم يوضح أن التغير في المعرض النقود يؤدي إلى تغير إيجابي في التضخم في المديين القصير والطويل دون حدوث أي تأثير على معدل البطالة. وبما أن الطلب الكلي هو المتغير الوسيط بين عرض النقود وكل منهما، فإن هذه النتائج تدل على محدودية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لمواجهة الطلب المتزايد مما يؤدي لارتفاع الأسعار، وتسرب جزء من المعروض النقدي للخارج مما يؤدي للتوسع في الاستيراد على حساب المنتوج المحلي وتفاقم التضخم، كما يمكن إنساب هذه النتائج لانتشار السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري والذي توجه إليه نسبة معتبرة من كمية النقود واليد العاملة دون أن يسجل أي تغير في المعدلات الرسمية للبطالة.

– السياسة المنتهجة من طرف الدولة برفع الكتلة النقدية لتحفيز الطلب الكلي لم تحقق هدفها المنشود، بقدر ما كان لها آثار سلبية على الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، وعليه فإن السياسة التوسعية للنموذج الكينزي لا تصلح إلا في اقتصاديات ديناميكية يمتاز جهازها الإنتاجي بالمرونة وسرعة الاستجابة للتغيرات في الطلب الكلي.

– أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990–2014 هي قيمته المتخلفة، الكتلة النقدية، النفقات العامة، الواردات، وأسعار البترول، في حين أن عدد السكان، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي الاستثمارات المحلية، هي المحددات الأنسب لتفسير البطالة خلال نفس الفترة.

بالنسبة لاختبار الفرضيات فقد توصلنا لعدم صحة الفرضيات المقترحة، وبالتالي:

– لا توجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم في الجزائر سواء في الأجل القصير أو الطويل.

– تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى انخفاض معدلات البطالة وارتفاع التضخم، إذا كان البلد يتمتع بطاقات إنتاجية وجهاز إنتاجي مرن وهو الشيء الذي لا تمتلكه الجزائر.

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال البحث ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات التي نراها مناسبة للتخفيف من حدة البطالة والتضخم، وهي على النحو التالي:

– الإسراع في استكمال مسار الإصلاحات الاقتصادية مع إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي من خلال خوصصة المؤسسات الإنتاجية العمومية وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الصناعي.

– يتوجب على السلطات أن تضع في أولويتها وقف الاتجاه التصاعدي للكتلة النقدية وتوجيهها للقطاعات والمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، كالقطاع الصناعي والفلاحي، بدلا من تقديم قروض غير مجدية.

– رفع كفاءة البنوك في إدارة موجوداتها والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها مع تنويع المؤسسات المصرفية من أجل الاستفادة من الموارد المتاحة وزيادة المنافسة بين البنوك في تقديم خدمات مالية مما يمكن من استغلال فائض السيولة أحسن استغلال.

– رفع القيود على بعض بنود الإنفاق العام الموجه نحو تمويل المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى الاقتصادية الفعالة، وبالمقابل الضغط على الإنفاق الحكومي غير المنتج وتخفيض نفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل.

– على صانعي القرار العمل على التسيير الجيد لإيرادات المحروقات ودفع وتيرة النمو الاقتصادي بالاعتماد على مصادر أخرى غير المحروقات نظرا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المواد الطاقوية، كما أن تنويع الصادرات خارج المحروقات يساهم في تخفيض الآثار السلبية في حالة الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط، أو استمرار انخفاضه في السنوات الموالية.

– إصلاح هيكل الأجور والرواتب لتتماشى مع الزيادة في الإنتاجية خاصة وأنه منذ 2006 تجاوز معدل نمو الأجور الحقيقية مكاسب تحقيق الإنتاجية مما رفع التكاليف الإنتاجية ومنه الأسعار.

– ينبغي اللجوء لسوق السندات لتمويل العجز في الموازنة العامة بدلا من الاعتماد على الإصدار النقدي أو صندوق ضبط الإيرادات تفاديا لارتفاع حجم السيولة النقدية.

– على الحكومة تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل مما يعوض ضعف التزام البنوك العامة والخاصة في هذا المجال، كما يمكنها تشجيع مناخ الأعمال وخلق بيئة تنافسية مع الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل أساس العملية التنموية، خاصة في المجالات الإنتاجية للسلع (الصناعة والزراعة) نظرا لأن الاستثمار في هذين القطاعين يوفر امتصاص أكبر للبطالين مع توفير السلع والمنتجات بدلا من استيرادها.

– يجب إيجاد طرق لزيادة الإيرادات غير النفطية وضرورة رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات بتوسيع الأوعية الضريبية وتخفيض المعدلات مع تحسين أساليب عمل الإدارة الضريبية تبسيط إجراءاتها بما يعمل على زيادة المردودية المالية، وتقليص محاولات الغش والتهرب الضريبي.

– يجدر بالسلطات تبني سياسة تجارية حذرة تهدف للحد من الاستيراد وهو ما بدأ تنفيذه مؤخرا، على أن يتم في نفس الوقت تشجيع ودعم الجهاز الإنتاجي لأن اتباع مثل هذه السياسة في ظل جمود العرض يؤدي لارتفاع الأسعار نظرا لفائض الطلب المتراكم، كما حدث مؤخرا في سوق السيارات.

– بما أن صندوق ضبط الإيرادات لا يمكن أن يكون مصدرا مستداما لمواجهة العجز في الميزانية نظرا لتأثره بتقلبات أسعار البترول، وعليه يجب أن تعتمد الدولة كبديل أو بشكل أكبر على صندوق احتياطي الصرف، وهنا يأتي السؤال عن مقترحات تمويل هذا الأخير غير النفط والغاز، وهناك من يرى أن أهم مصدر للعملة الصعبة يمكن أن يكون تحويلات المهاجرين، فهناك عدد معتبر من المهاجرين الذين يحولون أموالهم إلى الجزائر بطريقة مباشرة إلى السوق غير الرسمية لأن سعرها أعلى ومنها تعود إلى الخارج دون أن تستفيد منها الدولة، وعليه لو تم القضاء على السوق الموازي للعملة وفتح مكاتب للصرف تطبق هي والبنوك نفس السعر المعمول به فستتحول تلك الأموال لخزينة الدولة عن طريق تلك المكاتب والبنوك، وهو ما يمكن أن يغطي الفاتورة السنوية للواردات من غذاء وأدوية.

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات، تتجلى أمامنا عدة مداخل لم يتم التطرق إليها مما يدفعنا إلى البحث في تساؤلات جديدة يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية، منها:

– يعيد التضخم توزيع الدخل في غير مصلحة الفقراء، لذا نقترح دراسة أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل في الجزائر. كما نلاحظ أن البطالة تلعب دورا مماثلا لذلك وعليه يمكن دراسة أيضا العلاقة بين البطالة وتوزيع الدخل في الجزائر وتوزيع البطالة بين شرائح الدخل المختلفة في الجزائر.

– الخسائر الناجمة عن البطالة في الاقتصاد الجزائري.

– دراسة الأسباب التي تحول دون تنويع الاقتصاد الجزائري واعتماده على صادرات خارج قطاع المحروقات.

– دراسة العلاقة بين التضخم والنمو، حيث ترى بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التضخم والنمو الاقتصادي، في حين أثبتت دراسات أخرى أن التضخم يؤثر سلبا على النمو، بينما ترى دراسات أخرى أن التضخم المعتدل لا يؤثر على النمو، مع تحديد عتبة التضخم في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1- الـــــكـــــتـــــب:

1- إبراهيم سليمان قطف، نزار سعد الدين العيسى، "**الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

2- أحمد الرفاعي، خالد الوزني، "**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**"، ط6، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

3- أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.

4- أحمد زهير شامية، "**النقود والمصارف**"، دار زهران للنشر، عمان، 1993.

5- أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، وآخرون، "**الاقتصاد الكلي**"، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

6- أسامة الغولي، شهاب مجدي، "**مبادئ النقود والبنوك**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1997.

7- أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

8- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله، "**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003.

9- السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب النجا، "**مبادئ الاقتصاد الكلي** "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.

10- العمار رضوان، شوتر منهل، "**النقود والبنوك**"، مؤسسة آلاء للطباعة والنشر، عمان، د.ت.

11- أنس البكري، وليد الصافي، "**النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**"، دار المستقبل، عمان، 2002.

12- إيمان عطية ناصف، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

13- بربيش السعيد، "**الاقتصاد الكلي**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

14- بسام الحجار،"**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2006.

قائمة المراجع

15- بول أ. ساموبلسون وآخرون، "**الاقتصاد**"، ترجمة: هشام عبد الله، ط 15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

16- جون كينيث جالبريث، "**أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي**"، ترجمة: خليل حسن خليل، دار المعرفة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1962.

17- جون مينر كينز، "**النظرية العامة في الاقتصاد**"، ترجمة : نهاد رضا، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991.

18- حسام داود، عماد الصعيدي وآخرون، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

19- داود سعد الله، "**الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية**"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

20- رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة**"، علم المعرفة، العدد 226، الكويت، 1998.

21- رمزي زكي، "**التضخم المستورد: دراسة في آثار التضخم بالبلاد الرأسمالية على البلدان العربية**"، دار المستقبل العربي، الاسكندرية، 1986.

22- رمزي زكي، "**مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**"، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.

23- سامر البطرس جلدة، "**النقود والبنوك**"، دار البداية، عمان، 2009.

24- سامي خليل، "**نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة**"، الكتاب الثاني، الكويت، 1994.

25- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

26- سمير حسون، "**الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك**"، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مصر، 2004.

27- سهير معتوق محمود، "**النظريات والسياسات النقدية**"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.

28- سوزي عدلي ناشز،" **مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، المنشورات الحقوقية، القاهرة، د. ت.

قائمة المراجع

29- ضياء مجيد الموسوي، "**النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

30- ضياء مجيد الموسوي،"**الاقتصاد النقدي المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

31- عادل أحمد حشيش،"**أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.

32- عبد الحليم كراجة، عبد الناصر العبادي، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، ط 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

33- عبد الرحمن اسماعيل، عريقات حربي، "**مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

34- عبد الرحمن يسرى أحمد، "**النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

35- عفاف عبد الجبار سعيد، مجيد علي حسين، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

36- علي عبد الوهاب النجا، "**مشكلة البطالة وأثر برامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

37- غازي حسين عناية، "**التضخم المالي**"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.

38- فليح حسن خلف، "**الاقتصاد الكلي**"، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

39- فؤاد هاشم عوض، "**اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

40- لورانس كلين، "**اقتصاديات العرض والطلب-تطبيقات معاصرة**"، ترجمة سمير كريم، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1987.

41- مجدي عبد الفتاح سليمان، "**علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**"، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003.

42- مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد النقدي**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.

43- محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**"، الجزء الأول، إعادة الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

قائمة المراجع

44- محمد صالح القريشي، "**اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية**"، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

45- محمد عبد القادر عطية، "**النظرية الاقتصادية الكلية**"، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، 1998.

46- محمد عزت غزلان، "**اقتصاديات النقود والمصارف**"، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.

47- محمد موسى عريقات، "**مبادئ الاقتصاد**"، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

48- مدحت القريشي، "**تطور الفكر الاقتصادي**"، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

49- مدني بن شهرة، "**الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

50- مروان عطون، "**مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية**"، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.

51- مصطفى رشدي شيحة، "**الاقتصاد النقدي والمصرفي**"، ط5، الدار الجامعية، 1985.

52- مصطفى يوسف كافي، "**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**"، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2014.

53- منشورات جامعة دمشق، "**الاقتصاد النقدي**"، كلية الاقتصاد، قسم المصارف والتأمين، جامعة دمشق، 2009-2010.

54- ناظم محمد نوري الشمري، "**النقود والمصارف والنظرية النقدية**"، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

55- نبيل الروبي، "**التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري**"، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1973.

56- نبيل الروبي، "**نظرية التضخم**"، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

57- نعمة الله نجيب إبراهيم، "**نظرية إقتصاد العمل**"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997.

58- نعمة الله نجيب إبراهيم،" **اقتصاد العمل**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997.

59- وسام ملاك، "**النقود والسياسات النقدية الداخلية**"، دار المنهل، لبنان، 2000.

60- وهيب مسيحة، "**النظرية النقدية وسياسة التوظف**"، القاهرة، 1961.

قائمة المراجع

2- الـمــجــلات:

61- أحمد حسن الهيتي وآخرون، "**أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركي**"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 2، العدد 3، العراق، 2010.

62- أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري، "**انعكاسات السياسة المالية والنقدية على البطالة في الاقتصاد العراقي بعد 2003**"، مجلة دراسات إقليمية، العدد 18، جامعة الموصل، 2010.

63- أحمد سلامي، "**اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر**"، دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، الجزائر، 2015.

64- أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، "**التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 42، بيروت، 2008.

65- البشير عبد الكريم، "**تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي الثاني، جامعة الشلف، 2004.

66- الزهرة بن بريكة، "**دراسة قياسية لتأثير سياسة الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990**-2011"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، جوان 2013.

67- إيمان أحمد محمد وآخرون، "**التضخم في العراق واحتساب مساهمة المجاميع السلعية فيه للمدة 2004-2009**"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد17، جامعة بغداد، 2011.

68- بدر الدين حسين جبر الله، "**التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي 1985-2010**"، مجلة المصرفي، العدد 62، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، 2011.

69- بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "**السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008.

70- بن يوسف نوة، "**أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012**"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة بسكرة، ديسمبر 2014.

71- سليم هلال جنان، نبيل مهدي الجناني، "**طروحات نظرية لدور التوقعات في تحليل منحنى فيلبس**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2، 2010.

72- سمير شرقرق، "**دور قطاع البناء والأشغال العمومية في النمو والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2013**"، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد 3، 2014.

قائمة المراجع

73- سميرة العابد، "**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**"، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

74- سهام كامل محمد، "**دراسة اقتصادية تحليلية للأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في العراق للمدة من 2000-2008**"، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، المجلد الأول، العدد 2، 2009.

75- شفيق عربش، وآخرون، "**اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية**"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33، العدد 5، 2011.

76- طيبة عبد العزيز، "**فعالية بنك الجزائر في تعقيم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 200-2001** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد12، 2014.

77- عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمن بن طجين، " **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

78- عبد الله قوري يحيى، "**محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR 1970-2012**"، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

79- علي صاري، "**سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013**"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السابع، 2014.

80- علي عايد، "**دراسة قياسية لمنحنى فيلبس في العراق**"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد36، 2014.

81- علي لزعر، فضيل رايس، "**الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (1999-2009)**"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، العدد الافتتاحي، جامعة بسكرة، مخبر مالية، بنوك وإدارة، 2014.

82- علي يوسفات، "**عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة من 1970-2009**"، مجلة الباحث، العدد 11، الجزائر، 2012.

قائمة المراجع

83- عمر عبد الحق، محمد بن بوزيان، "**العلاقات السببية وعلاقات التكامل المتزامن بين النقود والأسعار في الجزائر وتونس**"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2007.

84- عهود جبار عبيرة، "**البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد**"، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 40، 2014.

85- فضيل رايس، "**تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/ شتاء-ربيع 2013.

86- فضيل رايس، "**تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

87- فضيل عبد الكريم، محمد صالي، "**النمو الديموغرافي وخصائص سوق العمل في الجزائر**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014.

88- كريم زرمان، "**التنمية المستدامة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001**-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، 2010.

89- محمد سلمان العاني، "**تزامن التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال للفترة 2003-2006**"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد4، جامعة واسط، 2011.

90- محمد كريم قروف، "**السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة (2011/1999)**"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد 14، الدنمارك، 2013.

91- محي الدين الحاج، "**دراسة اقتصادية لقياس أثر التضخم في النشاط الاقتصادي اليمني**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الزراعية، المجلد 21، العدد الأول، 2005.

92- موفق السيد حسن، "**التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية: مفهوم النقد والطلب عليه**"، مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول، العدد الأول، 1999.

93- مولاي لخضر عبد الرزاق، "**تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

94- ميادة حسن رحيم، "**البطالة وسبل معالجتها في العراق**"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد4، 2013.

قائمة المراجع

95- ناجي بن حسين، وآخرون، "**البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية**"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد الأول، جامعة قسنطينة، 2002.

96- ناصر مراد، "**الإصلاحات الضريبية في الجزائر**"، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

97- نبيل بوفليح، "**دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 9، 2013.

3- الملتقيات، الندوات والتقريرات:

98- أشرف سمارة، "**دليل إحصاءات الأسعار والأرقام القياسية**"، فلسطين، ماي 2011.

99- البشير عبد الكريم، "**واقع سوق العمل في الجزائر لسنة 2010 وآفاقه سنة 2011 و2012**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 13 و14 أفريل 2011.

100- الداوي الشيخ، "**تحليل هياكل وبرامج التشغيل في الجزائر**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة-الجزائر، يومي 26 و27 جوان 2008.

101- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**"، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004.

102- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**"، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

103- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2001**"، الدورة العامة الواحدة والعشرون، 21 ديسمبر 2002.

104- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع تقرير حول تقييم أجهزة الشغل**"، الدورة العامة العشرون، جوان 2002.

105- المديرية العامة للضرائب، التقارير من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013.

قائمة المراجع

106- آمال خدادمية، بلقاسم ماضي، "**أسباب مشكلة البطالة في الجزائر وتقييم سياسات علاجها**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

107- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية النقدية لسنة 2014 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2015**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.

108- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2010 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2011**"، 2011.

109- بنك الجزائر، "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.

110- بنك الجزائر، **التقارير السنوية** 2000، 2001، 2002، 2003، 2005، 2006، 2007، 2008.

111- جمال بن السعدي، رضا زاوش، "**البطالة في الجزائر: التعريف، الأسباب، الآثار الاقتصادية**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

112- حبيبة قشي، عبد الرحمن إلياس، « **Le chômage en Algérie : aspect théorique et réalité économique**»، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.

113- حمزة عايب، عبد الحميد قومي، "**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

114- حمزة فيشوش، عبد الله غالم،"**إجراءات وتدابير لدعم سياسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي: 15 و16 نوفمبر 2011.

قائمة المراجع

115- حيزية قاسم، عامر هواري، "**السياسات الاقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**"، الملتقى الوطني حول السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع والتحديات، جامعة سوق اهراس، 2013.

116- دريد محمد السامرائي، "**الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006.

117- سليمان ناصر، "**مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها**"، الملتقى الوطني حول إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، سيدي بلعباس، 7/6 ماي 2014.

118- شريف غياط، عبد الباقي رابح، "**الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، 21-22 ماي 2002.

119- عبد القادر بابا، "**السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**"، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، بشار، 25/24 أفريل 2006.

120- عبد القادر لحسن، "**سياسة التشغيل وإشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 (اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للخماسي 2010-2014)**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، يومي 13 و14 أفريل 2011، ص 193.

121- عبد الوهاب بن بريكة، ليلى بن عيسى، "**سياسات التشغيل في الجزائر منذ الإصلاحات: عرض وتحليل**"، الملتقى الوطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 13 و14 أفريل 2011.

122- علي سنوسي، "**دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

123- فتيحة زغلول، "**تقييم مقاييس التضخم في مصر**"، **بحوث ندوة آليات التضخم في مصر**"، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية العلوم السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، 3-5 مارس 1990.

قائمة المراجع

124- فريدة زنيني، نوال شيشة، "**الآثار الاقتصادية للبطالة**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2011.

125- كريم النشاشيبي وآخرون، "**الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**"، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

126- كريمة يوسفي، "**سياسة التشغيل في الجزائر –الواقع والتحديات–**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15 و16 نوفمبر 2011.

127- ليلى اسمهان بقبق، "**إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وانعكاساتها على فعالية السياسة النقدية**"، الملتقى الدولي حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري، جامعة ورقلة، 2008.

128- ماجدة مدوخ، وصاف عتيقة، "**أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**"، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

129- محمد الغزالي، "**الأرقام القياسية**"، سلسلة جسر التنمية، العدد 19، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جويلية 2003.

130- محمد بن بوزيان وآخرون، "**قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف الجزائر على مشكلة البطالة والتشغيل**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008.

131- محمود القيه، "**الأرقام القياسية لأسعار المستهلك**"، دليل المستخدم، فلسطين، ديسمبر 2009.

132- منذر قحف، "**قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات**"، وقائع الندوة التي عقدت في مقر البنك الإسلامي للتنمية، جدة، من 10 إلى 1993/4/14.

133- ناصر مراد، "**مكافحة مشكلة البطالة في الجزائر**"، بحوث وأوراق عمل ندوة عربية حول البطالة أسبابها، معالجتها، وأثرها على المجتمع، الجزء الثاني، جامعة البليدة، يومي: أيام: 25، 26 و27 أفريل 2006.

134- نذير عبد الرزاق وآخرون، "**سياسات التشغيل في الجزائر –الإجراءات والنتائج–**"، الملتقى الوطني الثاني حول واقع التشغيل في الجزائر وآليات تحسينه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، جوان 2008.

قائمة المراجع

135- وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، "**تقرير عام للمخطط الخماسي الأول: 1980-1984**"، الجزائر.

4- الـــمـــذكـــرات:

136- آيت عيسى عيسى، "**سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وآفاق اقتصادية واجتماعية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، جامعة الجزائر-3-، 2010.

137- رقيق ساعد، "**تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.

138- صالح تومي، "**النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001-2002.

139- عبد الكريم تقار، "**آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة حالة الجزائر**"، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2014/2013.

140- فاطمة الزهرة صغيري، "**دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

141- فضيلة جنوحات، "**إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005.

142- مراد عبد القادر، "**دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

قائمة المراجع

143- هاجر رماش، "**اتفاق الشراكة الأورو جزائرية وسوق العمل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2013/2012.

5- المواقع الالكترونية:

144- أحمد محمد عادل عبد العزيز، "**أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)**"، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع: http://www.alnodom.com

145- أحمد محمد عادل عبد العزيز، "**أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية)**"، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع: http://www.alnodom.com

146- بيان اجتماع مجلس الوزراء حول برنامج التنمية الخماسي، على الموقع:

algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

147- "**نبذة تعريفية عن الرقم القياسي لسعر الإنتاج**"، على الموقع:

http://www.oecd.org/pdf/M00022000//M00022393.pdf

148- هناء الأديمي، "**التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**"، على الموقع:

http://ycsr.org/files/korasat_ecit_4_3.doc&ei=AE7kVPSUJZGy7QbxlYCIAg&usg=AFQjCNHsPaFPPxo9xq2iT4YnykoUCqbzDA&bvm=bv.85970519,d.ZGU

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1- Livres:

1- A. Sid-Ahmed, « **L'OPEP, passé, présent et perspectives »**, Economica, Paris, 1980.

2- Abdelmajid Bouzidi, « **Les années 90 de l'économie algérienne** : **les limites des politiques conjoncturelles »**, ENAG/ EDITIONS, Alger, 1999.

3- Alain Beitone, Buisson-Fenet, « **Economie** », 5ème édition, éditions Dalloz, Paris, 2012.

4- Alain Burlaud, « **Comptabilité et inflation** », éditions Cujas, Paris, 1979.

5- Alain Samuelson, « **les grands courants de la pensée économique** », office des publications universitaires, Alger, 1985.

6- Augey Dominique, Bramoullé Gérard, **« Economie monétaire »**, Dalloz, Paris, 1998.

7- Avis J.Cohen, Harvey B. King, « **Macroeconomie** », 3ème édition, 2003, Pearson éducation, Canada, 2003.

8- Azza Souad, **« Macroéconomie »,** Université virtuelle de Tunis, 2006.

9- Bali Hamid**, « Inflation et mal-développement en Algérie »**, office des publications universitaires, Alger, 1993.

10- Benissad M.E, « **Essais d'analyse monétaire avec référence en Algérie** », 3éme édition, OPU, Alger ,1980.

11- Bernard Landais, **« leçons de politique monétaire »**, De Boeck, Bruxelles, 2008.

12- Bernard Roman, **« Bâtir une stratégie de rémunération** », 2ème édition, Dunod, Paris, 2010.

13- Bertand Blancheton, **« Les politiques macro-économiques** », e-theque, Paris, 2003.

14- Bertrand Affilé, Christian Gentil, « **les grandes questions de l'économie contemporaine** », éditions l'étudiant, Paris, 2007.

قائمة المراجع

15- Brana, Marie-Claude et autre, **« Macroéconomie »**, 5ème édition, Dunod, Paris, 2015.

16- Brenoud, Alain Geledan**,** « **dictionnaire économique et social** », Paris, 1981.

17- Bruno Gendron, Abderrahmane Saker, **« Economie** », Gualino éditeur, Paris, 2007.

18- Charles Levinson, **« l'inflation et les firmes multinationales** », éditions du seuil, France, 1973.

19- Claude Sobry, Jean Claude Verez, « **Eléments de macroéconomie** », Ellipses, Paris, 1996.

20- Cyriac Guillaumin, **« Macroéconomie** », Dunod, Paris, 2014.

21- David Begg, Stanly Ficher, et autre, **« Macroéconomie »**, 2ème édition, Dunod, Paris, 2002.

22- Denis Anne, Yannick l'horty, **« Economie de l'emploi et du chômage** », Armand Colin éditeur, Paris, 2013.

23- Fève Patrick, Javier Ortega, **« Macroeconomie : Approche pratique contemporaine** », Dunod, Paris, 2004.

24- Fréderic Mishkin, **« Monnaie, banques, et marchés financiers** », 8ème édition, Université de Columbia, Etats Unis, 2007

25- Fréderic Poulon, « **Economie général** », 7ème édition, Dunod, Paris, 2011.

26- Frédéric Poulou, « **La pensée économique de Keynes** », 3ème édition, Dunod, Paris, 2011.

27- Fréderic S. Mishkin, « **monnaie et marchés financier »**, 8ème édition, Pearson éditions, France, 2010.

28- Frédérique Bec, Franck Portier et d'autres, "**Analyse macroéconomique**", éditions la découverte, Paris, 2000.

29- Gaelle le Guirriec-Milner, « **L'essentiel des mécanismes de l'économie** », 4ème édition, Lextenso éditions, Paris, 2015.

قائمة المراجع

30- Gérard Bramoullé, Dominique Augey, "**Economie monétaire",** édition Dalloz, Paris, 1998.

31- Gilbert Abraham-Frois, « **Dynamique économique** », Dalloz, Paris, 1989.

32- Gilbert Abraham-Frois, «**Keynes et la macroéconomie contemporaine**», 4ème édition, Economica, Paris, 1993.

33- Gregory N. Mankiw**, « Macroéconomie »**, 3éme édition, De Boeck, Paris, 2006.

34- Gregory N. Mankiw, Mark P. Taylor, « **Principres de l'économie** », 2ème édition, De Boeck, Paris, 2011.

35- Gregory N.Mankiw, **« Macroéconomie »**, 6ème édition, De Boeck, Bruxelles, 2013 .

36- Hamid A.Temmar, « **L'économie de l'Algérie** », Tome II, office des publications universitaires, 2015.

37- Herni-Louis Védie, **« Macroéconomie** », 3ème édition, Dunod, Paris, 2011.

38- Hoang-Ngoc, Liêm, **« Salaires et emploi, une critique de la pensée unique** », Alternative économique, Syrosn, Paris, 1996.

39- James Stock, Mark Watson « **Principes d'économétrie** », traduction : Jamel Trabelsi, 3ème édition, Pearson, France, 2012.

40- Janine Brenoud, Alain Geledan**, « dictionnaire économique et social** », Paris, 1981.

41- Jaques Freyssinet, **« Le chômage** », 11ème édition, éditions la découverte, paris, 2004.

42- Jean-Marie le page, «**Economie contemporaine : analyse et diagnosticsé**», 4ème édition, De Boeck, Paris, 2013.

43- Jean-Michel Cousineau, **« Economie du travail »,** Quebec, Canada, 1981.

44- Jeff Fuhrer and authers, foreword by Paul Samelson, **« Understanding inflationand the implication of monetary policy: a Phillips curve retrospective** », MIT Press, London, 2009.

قائمة المراجع

45- Kouider Boutaleb, « **politique des salaires: fondements théoriques et analyses empiriques de l'expérience algérienne »**, office des publications universitaires, Alger, 2013.

46- Laurent, Braquet, **« L'essentiel pour comprendre le marché du travail**», Lextenso édition, Paris, 2014.

47- Liêm Hoang-Ngoc, «**Le fabuleux destin de la courbe de Phillips**», Press universitaires du Septentrion, France, 2007.

48- Michelle de Mourgues, « **Macroéconomie monétaire** », Economica, Paris, 2000.

49- Mourad Goumiri, « **l'offre de monnaie en Algérie »**, ENAG/EDITION, Alger, 1993.

50- Oliver Blanchard, Daniel Cohen, **« Macroéconomie** », 4ème édition, Pearson education France, Paris, 2006.

51- Patrick Artus, « **Macroéconomie : Problème contemporains** », Economica, Paris, 2003.

52- Patrick Artus, Pierre Morin, « **Macroeconomie appliquée : principes et politiques économiques** », Press universitaire de France, 1991.

53- Phillippe Deubel, **« Analyse économique et hisorique des sociétés contemporaines »,** Pearson éducation, France, 2008.

54- Régis Bourbonnais, « **Econométrie** », 8ème édition, Dunod, Paris, 2011.

55- Shumpeter, J, A, **« Business cycles** », Mc graw-hill, New York, 1939.

56- Sophie Brana, Michel Cazals, « **La monnaie** », 3ème édition, Dunod, Paris, 2014.

57- Stéphane Guillon, « **Le chômage des diplomés de l'enseignement supérieur à la réunion »**, L'harmattan, Paris, 2010.

58- Stéphanie Dupays, « **Déchiffrer les statistiques économiques et sociales »**, Dunod, Paris, 2008.

59- Stoléru, Lionel, **« L'économie : comprendre l'avenir** », Dunod, Paris, 1999.

60- Thierry Tachiex, « **L'essentiel de la macro-économie**», 7ème édition, Lextenso éditions, 2014.

61- Ulrich Kohli, « **Analyse macroéconomique »**, De Boeck, Paris, 1999.

62- Xavier Ragot, **« Les banques centrales dans la tempête »**, Editions rue d'ULM, Paris, 2012.

2- Revues :

63- A.W. Phillips, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in the Unites Kingdom 1861-1957** », Economica, New series, Vol 25, N°100, 1958.

64- Adil H mohamed, « **Important theories of unemployment and public policies »**, journal of Applied business and economics, Vol 12, N° 5, University of Springfield, 2001.

65- Ahmad Sulaiman, Bain-Obaid, **« Classical, Keynesian and monetarist theories of unemployment : are they adequate to LDCS ?** », journal of economic & administrative sciences, N° 13, 1997.

66- Andreas Hornstein, « **Introduction to the new keynesian Phillips curve** », Economic quarterly, Vol 94, N° 4, 2008.

67- Andrew Atkeson, Lee E.Ohanian, **« Are Phillips curve useful for forcasting inflation ? »**, Federal Reserve bank of minneapolis quarterly review, Vol 25, N°1, 2001.

68- Anthony M.Santomero, John J.Seater, « **The inflation-unemployment trade-off: a critique of the literature** », journal of economic literature, Vol 16, N°2, 1978.

69- Ariful Islam, **« Impact of inflation on import : an empirical study** », International journal of economics, finance and management sciences, Vol 1, N1, 2013.

قائمة المراجع

70- Bulow, Summers, Laurence, **« A theory of dual labour market with application to industrial policy, discrimination, and keynesian unemployment** », Journal of labour economics, Vol 4, 1986.

71- Chengsi Zhang, Joel Clovis, « **The New Keynesian Phillips curve of rational expectations: a serial correlation extension** », Journal of Applied economics, Vol XIII, N° 1, may 2010.

72- Christophe Lavialle, « **Penser le chomage involontaire : l'éxigence logique d'une posture hétérodixe** », Document de recherche N° 2009-24, Laboratoire d'économie d'Orléans, 2009.

73- Christophe Lavialle, « **Penser le chomage involontaire : l'éxigence logique d'une posture hétérodixe** », Document de recherche N° 2009-24, Laboratoire d'économie d'Orléans, 2009.

74- De vroey, Michel, **« Involuntary unemployment: the missing piece in keynes's general theory** », journal of the history of economic thought, Vol 4, N° 2, 1997.

75- Didier Balsan, «**Salaire d'efficience et theorie de la recherche d'emploi : la mobilité de l'emploi vers un autre emploi** », Economie et statistique, N° 290, 1995.

76- Ebiringa, Oforegbunam Thaddeus and authers, **« Exchange rate, Inflation and interest rates relationship : an autoregressive distributed lag analysis »,** journal of economics and developpment studies, Vol 2, N° 2, 2014.

77- Fatukasi Bayo, **« Determinants of inflation in Nigeria : an empirical analysis »**, International journal of humanities and social sciences, Vol 1, N° 12, 2011.

78- François Kabuya Kabala, **« Déterminants de l'inflation en Afrique au cours des dernières années »**, Dounia, N° 2, 2009.

79- Henri Philippine, « **Le taux de chômage d'équilibre, ancienne et nouvelle approches** », Revue de l'OFCE, N° 60, 1997.

قائمة المراجع

80- Izabela Blundnik, « **The New Keynesianism– proclamation of a consensus ?** », Poznan university of economics review, Vol 9, N° 1, 2009.

81- J. Bradford Delong, « **The Phillips curve and expectation**», Journal of monetary economics, Vol 2, 2002.

82- Jacob Viner, « **keynes on the cause of unemployment »**, The quarterly journal of economic, Vol 51, N° 1, 1936.

83- Jalil Totonch, « **Macroeconomic theories of inflation** », International conference on economics and finance research, Vol 4, IACSIT Press, Singapore, 2011.

84- James Forder, « **Economics on Samuelson and Solow on the Phillips curve** », Discussion paper series, N° 516, Department of economics, University of Oxford, 2010.

85- Jeffrey M.lacker, John A.Weinberg, **«Inflation and unemployment: a lay person's guide to the Phillips curve»**, Economic Quarterly, Vol 93, N°3, 2007.

86- John M. Roberts, **« New Keynesian economics and the Phillips curve** », Journal of money, credit, and banking, Vol 27, N° 4, November 1995.

87- Jonathan Nitzan, « **Macroeconomic perspectives on inflatin and unemployment** », Discussion paper, Department of economics, Mc Gill University, Quebec, 1990.

88- Kayode A Sajin, Samuel Arome, Felix Anyio, « **The rising rate of unemployment in Nigeria : The socio-economic and political implications** », Global Business and economics reaserch journal, Vol 3, N 2, 2014.

89- Laurence Ball, **« What causes inflation ? »**, Business Reveiw, Federal reserve bank of Philadelphia, 1993.

90- Lena Vogel, « **The relationship between the hybrid new keynesian Phillips curve and the Nairu over time** », DEP discussion papers macroeconomics and finance series, N° 3, department economics and politics, university of Hamburg, 2008.

91- Liêm Hoang-Ngoc, « **Rigidité salariales et chômage les frontières classiques du programme néo-keynésien étaient-elles tracées ?** », Cahiers d'économie Politique, L'harmattan, Vol 1**,** N° 48, 2005.

92- M. HASHEM PESARAN, and al, « **BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS** », Journal of Applied Econometriecs, 16 : 289, 236, 2001.

93- Marco A.Espinosa-Vega, Steven Russell, **« History and theory of the nairu : a critical review »**, Economic review, Federal reserve bank of Atlanta, second quarter, 1997.

94- Marco Vivarelli, « **Innovation and employment : a survey »**, Discussion paper series n°2621, Institue for the study of labor, 2007.

95- Mark Blaug, **« Say's law of markets : what did it means and whay shoud we care ?** », Eastern economic journal, Vol 23, N° 2, 1997.

96- Mathew Forstater, **« Unemployment** », working paper n°20, University of missouri, Kansas city, February 2002.

97- Michel de Vroey, **« Involuntary unemployment : the elusive quest for a theory »**, Discussion paper N° 4, Department of Economics, Université catholique de Louvain, 2005.

98- Michel de Vroey, « **théorie du déséquilibre et chômage involontaire** », revue économique, Vol 55, N° 4, 2004.

99- Milton Friedman, « **Must we choose between inflation and unemployment ?** », Stanford graduate school of business bulletin 35, 1967.

100- Milton Friedman, **« The Role of monetary policy** », The American economic review, Vol 58, N° 1, 1968.

101- Paul Smuelson, Robert Solow, « **Analytical aspects of anti-inflation policy** », The American economic review, Vol 50, N° 2, 1960.

102- Richard Lipsey, « **The relation between unemployment and the rate of change of money wage rates in United Kingdom 1862-1957 : a farther analysis** », Economica, Vol 28, 1960.

103- Robert Anderton, Ted Aranki & athers, **« Disaggregating Okun's law : decomposing the impact of the expendieure components of GDP on euro area unemployment** », European central bank, working paper series N°1747, 2014 .

104- Robert E.Hall, « **A theory of the natural unemployment rate and the duration of employment** », journal of monetary economics, Vol 5, 1979.

105- Robert J. Gordon, « **The time-varying Nairu and its and its implications for economic policy** », Journal of economic perspectives, Vol 11, N° 1, 1997.

106- Rodney Maddock, Michael Carter, « **A child's guide to rational expectations** », Journal of economic literature, Vol 20, N° 1, 1982.

107- Satyajit Chatterjie, « **The Taylor curve and the unemployment-inflation tradeoff** », Business review, Vol 26, N° 3, 2002.

108- Serge-Christophe Kolm, **« La théorie de l'inflation-chômage** », Revue économique, Vol 21, N° 2, 1970.

109- Thomas M.Humphery, « **The evolution and policy implications of Phillips curve analysis** », Federal Reserve bank of Richmond, Economic review, 1985.

110- Wiliam Levernier, Bill Z Yang, **« A note on the categories of unemployment in a principles of macroeconomics course** », Perspective on economics education reaserch, Vol 7, N° 1, 2001.

111- William D. Nordhaus, « **Inflation theory and policy** », The American economic review, Vol 66, N° 2, 1976.

112- Robert J.Gordon, « **The history of the Phillips curve : consensus and bifurcation** », Economica, Vol 78, 2011.

3- Colloques :

113- Adam Martin, « **Keynes and say's law of markets : analysis and implications for Austrian economics** », Conference ASSC Schedule , Grove city college, 2004.

114- Fatiha Talahite, Ahmed Hammadache, **« l'économie algérienne dans le contexte de la crise financière internationale** », l'économie algérienne aux défis de la globalisation, journée d'étude, Grenoble, mardi 8 Février 2011.

115- Fedrica Sartoris, « **La théorie de salaires d'efficience et l'évolution des salaires réels en suisse** », Séminaire d'histoire économique et politique et sociale, Faculté des sciences économique et sociales, n°332, 1999.

116- Hossein Asgharpur and authers, **« The relationships between interest rates and inflation changes : an analysis of long–term interest rate dynamics in developing countries** », International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007.

117- Liêm Hoang-Ngoc, « **Rigiditié salariales et chômage** », Communication au colloque du CEMF-LATEC en collaboration avec l'ADEK, Université de Paris I Panthéon- Sorbonne, 2002.

118- Mauro Boianovsky, Hans-Michael, « **Schumpeter on unemployment** », XXXVI rencontre nationale d'économie, Association nationale des centres d'études supérieures en économie (ANPAC), Salvador (bahia), 2008.

119- Mohammed Khaznadji, Belaid Abrika, « **Politique de lutte contre le chômage, précarité du travail et travail noir dans la wilaya de Tizi-ouzou »**, XXIX ème journée du developpement ATM, association tiers-monde, Paris, du6/6/2013 au 8/6/2013.

120- S Du Plessis and R Burger, « **A New Keynesian Phillips curve for South Africa** », SARB conference, 2006.

4- Etudes et Rapports :

121- Adam Martin, « **Keynes and say's law of markets : analysis and implications for Austrian economics** », Grove city college, 2004.

122- Armand Magnier, **« Les limies de la theorie du salaire d'efficience** », Centre national de la recherche scientifique (CNRS), Laboratoire de techniques économiques, Université de Dijon, 1998.

قائمة المراجع

123- Banque d'Algerie**, «Evolution economique et monétaire en Algérie** », Rapport 2004, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014.

124- Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique trimesriel »**, N° 29, mars 2015.

125- Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique trimesriel »**, N° 32, décembre 2015.

126- Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique trimestriel** », N° 06, mars2009.

127- Banque d'Algérie, « **Bulletin statistique trimestriel »**, N° 17, mars 2012.

128- Dean W.Hughes, «**The costs of inflation : an analytical overview** », Economic review, Federal Reserve bank of Kansas City, 1982.

129- Edward S.Knotek II, « **Regime changes and monetary stagflation** », The Federal Reserve Bank of Kansas City, economic research department, 2006.

130- El Hadi Makboul, **« évolution de l'emploi et problématique du chômage en Algérie »**, la lettre du CENEP (centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement), N° 47, Juin 2002.

131- Fonds monétaire international, « **Algérie: question choisies** », rapport du FMI, N° 12/22, Février 2012.

132- Fonds monétaire international, **«Algérie : rapport des services du FMI pour les consultations de 2010 au titre de l'article IV** », rapport du FMI N° 11/39, Mars 2011.

133- Fréderic Mishkin, **« The causes of inflation** », working paper N° 1453, National bureau of economic research, Federal Reserve Bank of Kansas City, 1984.

134- International monetary fund, « **Algeria 2013 article IV consultation** », IMF country report N° 14/32, February 2014.

135- International monetary fund, « **Algeria selected issues** », IMF country report N° 14/342, Decembre 2014.

136- International monetary fund, « **understanding inflation in Algeria** », IMF country report, N° 13/48 February 2013.

137- Isabelle Sandillon, **« L'interprétation du chômage dans la théorie général : enjeux et conséquence** », Document du travail, Université de la méditerranée, 1998.

138- James M. Nason, Gregor W. Smith, « **Identifying the New Keynesian Phillips curve** », USC FBE DEPT, Macroeconomics and international finance workshop, 2006.

139- Marc Labonte, « **Inflation : causes, causts, and curent status** », Congressional research servive, CRS report for congress, 2011.

140- Mark Taylor, **« Skills, employment, income, inequality and poverty : theory, evidence and estimation framework** », Joseph rowntree foundation program paper (J.R.F), Institute for social & economic research, University of Essex, 2012.

141- Medjkoun Mohamed, « **Ajustement structurel emploi et chômage en Algérie** », les cahiers du CREAD, N° 46/47, 1998/1999.

142- Ministère des finances, **« Le comportement des principaux indicateurs macroeconomiques et financiers à la fin septembre 2009** », direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009.

143- Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2014** ».

144- Ministère des finances, « **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2015** ».

145- Ministre des finances, « **le comportement des principaux indicateurs macroéconomiques et financiers a fin septembre 2009** », direction générale de la prévision et des politiques, Algérie, 2009.

146- Moundir Lassassi, Nacereddine Hamouda, **« le fonctionnement du marché du travail en Algérie: population active et emplois occupés** », région et développement N^0 35, 2012.

147- ONS, «**Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2012»,** rapport N° 651.

148- ONS, **« Activité, emploi & chômage en septembre 2014 »**, rapport N° 683.

149- ONS, «**Activité, emploi & chômage au 4ème trimestre 2013**», rapport N° 653.

150- ONS, «**Activité, emploi & chômage en avril 2014** », rapport N° 671.

151- ONS, «**Activité, emploi et chômage en septembre 2015** », rapport N° 726.

152- Organisation International du Travail, **« marché du travail et emploi en Algérie, éléments pour une politique nationale de l'emploi, profil de pays** », programme des emplois en Afrique, bureau de l'OIT à Alger, octobre 2003.

153- Ruben Alonso Rodrigue, «**Classical versus keynesian theory of unemployment : an approach to the spanish labor market »,** Faculté d'économie et d'affaires, Université autonome de Barecelone (UAB), Espagne, 2015.

154- Saib Musette, Nacereddine Hamouda, «**évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie**», les cahiers du CREAD (centre de recherche en économie appliquée pour le développement), Alger, N° 46/47, 1998/1999.

155- Sophocles N. Brissims, Nicholas S. Magginas, « **Inflation forecasts and the new keynesian Phillips curve**», working paper N° 38, Bank of Greece, 2006.

156- Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, **« Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances »**, Casualty actuarial society, Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012.

157- The royal Swedish academy of sciences, « **Edmund Phelps's contribution to macroeconomics** », 2006.

5- Thèses :

158- Aaron Chicheke, **« Monetary policy, inflation, unemployment, and the Phillips curve in South Africa** », a dissertation submitted in full fulfilment of

the requirement of obtainig a master degree, department of economics, University of Fort Hare, South Africa, 2009.

159- Achour Tani Yamna, « **l'analyse de la croissance économique en Algérie** », thèse de doctorat en sciences, université de Tlemcen, Algérie, 2013/2014.

160- Bekhtaoui Assia, « **Analyse statistique d'emploi et chômage cas de la wilaya d'Oran (enquête emploi auprès des ménages 2007)** », mémoire en vue de l'obtention du diplôme de magister spécialité : démographie, université d'Oran, 2010/2011.

161- Bouhassoun Bedjaoui Zahira, « **La relation monnaie-inflation dans le context de l'économie Algérienne** », Thèse pour l'obtention de doctorat en science economiques, Faculté des sciences économiques, commerciales, et des sciences de gestion, Université de Tlemcen, 2013/2014.

162- Bouriche Lahcène, **« les déterminants du chômage en Algérie : une analyse économétrique (1980-2009)** », Thèse de doctorat en sciences économiques, Faculté de science économique, science du gestion et science commerciales, Université de Tlemcen, 2012-2013.

163- Fousseynou bah, « **analyse du chomage et bilan des politiques d'emploi au mali** », Thèse pour obtenir le grade de docteur, Sience économique, Université de Mali, 2006.

164- Mohamed Safouane Ben Aissa, « **Dynamiques de l'inflation Américaine autour des changements structurels : essais théoriques et empiriques** », Thèse pour obtenir le grade de docteur, sciences économiques, Université d'Aix-Marseille II, 2004.

165- Seddiki Fadila, **« l'économie algérienne : économie d'endettement ou économie de marché financier ?** », mémoire de l'obtention du diplôme de magister en science économique, université de tizi ouzou, 2013.

6- Sites :

166- Alexis Direr, « **la monnaie et l'inflation** », cours de macroéconomie, université Pierre Mendés, France, 2008, sur: http:// www.jourdan.ens.fr/~adirer/

167- Christian Bialese, **« Le marché du travail »**, www.christiaon-biales.net.

168- Consumer Price Index Manual: Theory and practice, p3, sur:

http://www.imf.org/external/pubs/ft/cpi/manual/2004/fra/cpiguide.pdf.

169- donnés de la banque d'Algérie, « **indicateurs du marché monétaire** », sur : www.bank-of-algeria.dz

170- **Indices des prix à la consommation** », économie, SPF économie, sur :

http://www.statbel.Fgov.be

171- Ministère du finance, direction du recueil des informations, Zoom sur les chiffres. Direction générale de la prévision et des politiques : rôle et missions,

sur : www.dgpp-mf.gov.dz

172- ONS, « **les comptes économiques de 2000-2014** », « **retrospective statistique 1962-2011** », sur : www.ons.dz

173- Principaux indicateurs économiques, « **analyse méthodologique comparative: indices des prix à la consommation et des prix à la production** », sur : www.ilo.org/public/french/bureau/stat/r3cpi.pdf

ملخص:

تعتبر قضيتي البطالة والتضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تواجه أي اقتصاد في العالم، نظرا لكونهما من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية، وتحاول الحكومات دوما إتباع سياسات اقتصادية تهدف إلى تخفيض معدلات كل منهما، لكن في العموم لا يمكن تحقيق ذلك من خلال النظريات الاقتصادية، وعليه حظيت العلاقة بين المتغيرين بكم من الدراسات التطبيقية لعدة بلدان واختلفت النتائج من بلد لآخر.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح إمكانية وجود علاقة بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الجزائري من أجل إعطاء فكرة واضحة لما هو في متناول السياسة النقدية فيما يخص التأثير عليهما بما أن السياسات الاقتصادية تختلف باختلاف شكل هذه العلاقة، خاصة وأن كل من البطالة والتضخم يعتبران من أهم الظواهر الملفتة للنظر خلال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري خاصة منذ بداية التسعينات ودخول الجزائر إلى اقتصاد السوق.

وقد تم استخدام أحدث الطرق في التقدير وتوصلنا إلى عدم وجود علاقة بين المتغيرين سواء في الأجل القصير والطويل، كما بين اختبار السببية لجرانجر عدم وجود سببية بينهما، أي عدم انطباق منحنى فيلبس مع حالة الاقتصاد الجزائري.

كما توصلنا إلى أن زيادة المعروض النقدي في الجزائر تؤدي إلى تغير إيجابي في التضخم في المديين القصير والطويل دون حدوث أي تأثير على معدل البطالة، مما يدل على محدودية الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته لتغطية الطلب المتزايد مما يؤدي لارتفاع الأسعار، وتسرب جزء من المعروض النقدي للخارج مما يؤدي للتوسع في الاستيراد على حساب المنتوج المحلي وتفاقم التضخم، كما يمكن إنساب هذه النتائج لانتشار السوق الموازي في الاقتصاد الجزائري والذي توجه إليه نسبة معتبرة من كمية النقود واليد العاملة دون أن يسجل أي تغير في المعدلات الرسمية للبطالة.

كما أثبتت نتائج التحليل القياسي أن أهم محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 هي قيمته المتخلفة، الكتلة النقدية، النفقات العامة، الواردات، وأسعار البترول، في حين أن عدد السكان، إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وإجمالي الاستثمارات المحلية، هي المحددات الأنسب لتفسير البطالة خلال نفس الفترة.

الكلمات المفتاحية: منحنى فيلبس، منحنى فيلبس المدعم بالتوقعات، التوقعات التكيفية والرشيدة، معدل البطالة الطبيعي، النيرو، نموذج المثلث.

Résumé :

Le chômage et l'inflation sont considérés comme étant parmi les principaux phénomènes auxquels est confrontée n'importe quelle économie vu qu'ils sont des piliers sur lesquels se basent les politiques et les programmes des gouvernements. C'est pour cette raison que les gouvernements essayent toujours de réduire les taux de chacun d'eux, mais en théorie économique, on ne peut atteindre cet objectif. Alors on a appliqué des études concernant la relation entre l'inflation et le chômage dans plusieurs pays, cependant les résultats diffèrent d'un pays à l'autre. C'est pourquoi, on a clarifié, dans notre travail, la possibilité de l'existence d'une telle relation dans l'économie algérienne, pour évaluer ce qui peut ou ne peut pas être atteint par les politiques monétaires surtout que l'inflation et le chômage sont des phénomènes frappants durant l'évolution de l'économie algérienne principalement, depuis les années quatre-vingt-dix et depuis l'orientation de l'Algérie vers une économie ouverte.

On a utilisé les méthodes les plus modernes en estimation et on a déduit qu'il n'y a aucune relation entre l'inflation et le chômage que ce soit à court ou à long terme, et de plus, le test de causalité de Granger n'a montré aucune causalité entre eux, ce qui signifie que la courbe de Phillips ne concorde pas avec l'économie Algérienne.

On a conclu aussi, que l'augmentation de la masse monétaire en Algérie conduit à un changement positif à court et à long terme sur l'inflation, sans aucun impact sur le chômage, ce qui montre le manque de flexibilité du dispositif productif pour répondre à la demande croissante, cela conduit à des hausses de prix et à une expansion de l'importation au détriment des produits locaux, une cause qui augmente encore les prix. On peut également relier ce résultat à la propagation du marché noir où ont été orientées une partie importante de l'offre de la monnaie et de la main d'œuvre sans enregistrer de changement dans les taux officiels du chômage.

Notre étude à montré aussi, que les déterminants les plus importants de l'inflation en Algérie sont sa valeur précédente, la masse monétaire, les dépenses publiques, les importations, et les prix de pétrole, alors que le nombre de la population, le PIB réel, et l'investissement, sont les déterminants du chômage au cours de la période de notre étude.

Mots clés : la courbe de Phillips, La courbe de Phillips augmentée des anticipations, les anticipations adaptatives, les anticipations rationnelles, le taux naturel du chômage, le Nairu, le modèle de triangle.